جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دّكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصّص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

الصيرفة الإسلامية كآلية للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1996 – 2023)

من إعداد المترشِّح: قميش الهاشمي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 23 أفريل 2026

أمام اللَّجنة المكوّنة من السادة:

أ. د / بن ساسي عبد الحفيظ..... (أستاذ – جامعة ورقلة) رئيساً

أ.د/ بخالد عائشة..... (أستاذ – جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

أ. د / بن عمارة نوال..... (أستاذ – جامعة ورقلة) مناقشاً

د / محسن عواطف..... (أستاذ محاضر أ – جامعة ورقلة) مناقشاً

أ. د / محيريق فوزي..... (أستاذ – جامعة الوادي) مناقشاً

أ. د / غربي العيد..... (أستاذ – جامعة الوادي) مناقشاً

السنة الجامعية :2026/2025

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دّكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصّص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

الصيرفة الإسلامية كآلية للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1996 – 2023)

من إعداد المترشّح: قميش الهاشمي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 23 أفريل 2026

أمام اللّجنة المكوّنة من السادة:

أ. د / بن ساسي عبد الحفيظ..... (أستاذ – جامعة ورقلة) رئيساً

أ.د/ بخالد عائشة..... (أستاذ – جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

أ. د / بن عمارة نوال..... (أستاذ – جامعة ورقلة) مناقشاً

د / محسن عواطف..... (أستاذ محاضر أ – جامعة ورقلة) مناقشاً

أ. د / محيريق فوزي..... (أستاذ – جامعة الوادي) مناقشاً

أ. د / غربي العيد..... (أستاذ – جامعة الوادي) مناقشاً

السنة الجامعية: 2026/2025

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾

سورة البقرة، الآية 278-279.

الإهداء

إلى من كلله الله الهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أبي الحبيب، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها إلى معنى الوفاء والصبر والالتزام إلى التي تجف الاقلام في مدحها وتعجز الكلمات عن شكرها أمي الغالية، حفظها الله ورعاها.

إلى من ارى التفاؤل بعيونهم والسعادة في ضحكاتهم إخوتي وأخواتي.

إلى كل من لقّنني أبجديات حروف العلم، معلمي في المرحلة الابتدائية.

إلى وطني العزيز، حامِلِ رايةِ المجدِ ومهدِ الطموحات.

إلى جميع أصدقائي وزملائي في مرحلة ليسانس والماستر.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أهديكم ثمرة هذا الجهد، عرفانًا بفضلكم وتقديرًا لمساندتكم.

الهاشمي قميش

الشكر

الحمد لله حمد الشاكرين على جلال فضله وعظيم نعمه، الحمد لله الذي كفاني مؤونة هذه الدراسة ويسر لي من الوقت والجهد والصحة والعزيمة ما اعانني على اتمامها، إنه على كل شي قدير والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى ال بيته.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة **"عائشة بخالد"** التي كانت عونا لي ولم تبخل عليا بالارشاد والنصح والمساعدة في إنجاز هذه العمل فشكرا لها على جهدها الحثيث ودأبها المتواصل.

شكر وامتنان لكل من ساعدني في هذا العمل وأخص بالذكر: الأستاذ عبد المجيد قدي، الأستاذ سليمان ناصر، الدكتور عبد القادر مراد، الدكتورة صالحي فتيحة، الدكتورة هيام الزعبي.

كما أشكر أساتذتي الذين طالما شجعوني ودفعوني لإتمام هذا العمل وأخص بالذكر: عماني لمياء، غريب بولرباح، إبراهيم بختي، الأمين لباز، حمادي مليكة، طارق رقاب.

شكرا لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة وتقييم هذ العمل.

الشكر موصول مع التقدير والعرفان الى كل طاقم مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وأخيرا أشكرا لكل من ساهم معي ولو بالكلمة الطيبة ونعتذر لمن فاتنا ذكره ولم نتمكن في هذا المقام من شكره.

الهاشمي قميش

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)، ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستنباطي مع توظيف أسلوب دراسة الحالة، من خلال تحليل واقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة قياسية لتقدير أثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، في الأجلين القصير والطويل، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، كما تم إجراء محاكاة للنموذج المقدر وفق سيناريوهات مختلفة، وتعزيزًا للجانب القياسي للدراسة، أُجريت مقابلات مع نخبة من الخبراء والباحثين في المالية والصيرفة الإسلامية.

أظهرت النتائج أن الاستقرار المالي في الجزائر في معظمه استقراراً ظرفياً، قائماً على الإجراءات الاحترازية التي اتّبعها بنك الجزائر، أكثر من كونه استقراراً ذاتياً نابعاً من قوة النظام المصرفي، كما أن الصيرفة الإسلامية رغم تطورها تبقى محدودة الحجم ولا تملك أثرًا واضحًا على الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، في حين تُشير نتائج المحاكاة إلى أن توفير بيئة داعمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، يمكن أن يؤدي إلى زيادة حصتها السوقية، مما قد يُعزز قدرتها على المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، استقرار مالي، نموذج ARDL، إجراءات احترازية.

Abstract:

This study aims to evaluate the contribution of Islamic banking to financial stability in Algeria over the period (1996–2023), To achieve this objective, the study adopts a descriptive and deductive approach, combined with a case study method, through analyzing the reality of Islamic banking and financial stability in Algeria, In addition, an econometric analysis is conducted to estimate the impact of Islamic banking on financial stability over both the short and long run, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, Furthermore, scenario-based simulations of the estimated model are performed using different assumptions in order to explore the potential evolution of Islamic banking and its possible impact on financial stability under an improved enabling environment, The empirical analysis is further supported by interviews conducted with a group of experts and researchers in Islamic finance and banking.

The findings reveal that financial stability in Algeria is largely characterized by a cyclical and precautionary nature, mainly driven by the prudential measures adopted by the Bank of Algeria, rather than being the result of an internally resilient and structurally sound banking system, Moreover, although Islamic banking has experienced notable development in recent years, it remains relatively small in scale and has no significant observable impact on financial stability during the study period. However, simulation results indicate that improving the regulatory and institutional environment for Islamic banking in Algeria could increase its market share, thereby enhancing its potential contribution to financial stability in the future.

Keywords: Islamic banking, financial stability, ARDL model, prudential measures.

قائمة المحتويات

الإهداء IV
الشكر V
الملخص VI
قائمة المحتويات VIII
قائمة الجداول XI
قائمة الأشكال البيانية XIII
قائمة الملاحق XVI
قائمة المختصرات XVIII
مقدمة ..... ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي 1
تمهيد 2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية 3
المطلب الأول: عموميات الصيرفة الإسلامية 3
المطلب الثاني: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية 37
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في العالم 45
المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي 58
المطلب الأول: مدخل للاستقرار المالي 58
المطلب الثاني: مؤشرات ومعايير قياس الاستقرار المالي 67
المطلب الثالث: الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالاستقرار المالي 84
المبحث الثالث: علاقة الصيرفة الإسلامية بالاستقرار المالي 92
المطلب الأول: أسباب عدم الاستقرار المالي من منظور إسلامي 92
المطلب الثاني: مبادئ الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي 96

المطلب الثالث: دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي 99
خلاصة الفصل الأول **103**
الفصل الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة **104**
تمهيد **105**
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة **106**
المطلب الأول: عرض الدراسات التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي. 106
المطلب الثاني: عرض الدراسات التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي. 122
المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وعرض ما يميز دراستنا **128**
المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة 128
المطلب الثاني: ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات 135
خلاصة الفصل الثاني **137**
الفصل الثالث: دراسة تحليلة لواقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)... **138**
تمهيد **139**
المبحث الأول: خصوصية النظام المصرفي الجزائري **140**
المطلب الأول: تقديم النظام المصرفي الجزائري 140
المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري 142
المطلب الثالث: جوانب إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري 148
المبحث الثاني: تشخيص واقع الاستقرار المالي في الجزائر **157**
المطلب الأول: القواعد الاحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري 157
المطلب الثاني: تدابير دعم الاستقرار المالي في الجزائر 166
المطلب الثالث: تقييم استقرار النظام المصرفي الجزائري 179
المبحث الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر **213**
المطلب الأول: الإطار القانوني الداعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر 214
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر 221

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر 234
خلاصة الفصل الثالث 237
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) 238
تمهيد 239
المبحث الأول: منهجية الدراسة ومتغيراتها 240
المطلب الأول: حدود الدراسة ومصادر البيانات 240
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة 242
المطلب الثالث: تصميم نموذج الدراسة 247
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة 250
المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط 250
المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة 255
المطلب الثالث: محاكاة النموذج ودراسة السيناريوهات 271
المبحث الثالث: تفسير نتائج الدراسة القياسية 277
المطلب الأول: تفسير نتائج النموذج المقدر 277
المطلب الثاني: تفسير نتائج محاكاة النموذج 282
المطلب الثالث: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر 284
خلاصة الفصل الرابع 298
خاتمة 300
قائمة المصادر والمراجع 311
الملاحق 346
الفهرس 369

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	روّاد الصيرفة الإسلامية	39
2-1	تاريخ تأسيس أول مصرف إسلامي في بعض الدول	44
3-1	دليل مؤشرات الاحترازية الكلية	70
4-1	دليل مؤشرات السلامة المالية	74
1-2	ملخص الدراسات السابقة التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي	116
2-2	ملخص الدراسات السابقة التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي	125
1-3	ملخص تعديلات قانون النقد والقرض 90-10	144
2-3	مؤشرات السلامة المالية في الجزائر	180
3-3	تطور إجمالي أصول النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023)، الوحدة: (مليون دولار)	181
4-3	تطور نسبة كفاية راس المال النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1999-2023) الوحدة: (%)	183
5-3	تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-2023) الوحدة: (%)	186
6-3	نسبة الودائع إلى القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023) الوحدة:(%)	190
7-3	تطور العائد على الأصول للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023) الوحدة: (%)	193
8-3	تطور مؤشر Z-score للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023)	196
9-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة (مليار دج)	199
10-3	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة: (%)	202
11-3	تطور حجم العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة: (%)	205
12-3	تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة:(%)	208
13-3	تطور الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة:(%)	211
14-3	تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة:(دج)	222

15-3	تطور إجمالي ودائع المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)، الوحدة: (مليون دج)	224
16-3	تطور إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة: (مليون دج)	226
17-3	عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)	228
18-3	حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023) الوحدة: (مليار دج)	230
19-3	حجم منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023) الوحدة: (مليار دج)	232
1-4	المقاييس الكمية لقياس فعالية المحاكاة	245
2-4	متغيرات الدراسة	249
3-4	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	250
4-4	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	254
5-4	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار PP	256
6-4	نتائج تقدير نموذج ARDL للعلاقة المدروسة	259
7-4	نتائج اختبار ARCH لبواقي نموذج ARDL	262
8-4	نتائج اختبارBreusch-Godfrey لإرتباط الأخطاء.	264
9-4	نتائج اختبار جودة التوصيف Ramsey RESET Test	265
10-4	نتائج اختبار الحدود Bound Test	267
11-4	تقدير العلاقة في الأجل الطويل للعلاقة المدروسة Levels Equation	268
12-4	تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة التصحيح	270
13-4	مؤشرات تقييم المحاكاة لسيناريو الأول والثاني	272
14-4	سيناريو مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية	273
15-4	سناريو مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية	275

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
1–1	مزايا مبادئ الصيرفة الإسلامية	8
2–1	مخطط تطبيق عقد المشاركة في المصارف الإسلامية	15
3–1	خطوات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية	17
4–1	خطوات تطبيق عقد المرابحة في المصارف الإسلامية	22
5–1	خطوات تنفيذ عقد الاجارة في المصارف الإسلامية	24
6–1	خطوات عقد السَّلَم في المصارف الإسلامية	26
7–1	خطوات تطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية	29
8–1	خطوات اصدار خطابات الضمان في المصارف الإسلامية	34
9–1	خطوات الاعتماد المستندي في المصارف الإسلامية	36
10–1	أفضل 5 دول مقدمي المعرفة في المالية والصيرفة الإسلامية في العالم سنة 2022	46
11–1	أفضل 5 مقدمي البحث – التعليم بالمالية والصيرفة الإسلامية سنة 2022	47
12–1	أفضل 5 دول من حيث مؤشر الوعي بالمالية والصيرفة الإسلامية لسنة 2022	48
13–1	أفضل 5 مقدمي الأحداث–الأخبار بالمالية والصيرفة الإسلامية سنة 2022	49
14–1	أصول الصيرفة الإسلامية بالمقارنة مع أجمالي أصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2012–2026)، الوحدة: (م د أ)	50
15–1	توزيع أصول الصيرفة الإسلامية حسب المناطق سنة 2023، الوحدة: (م د أ)	51
16–1	حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي الأصول حسب الدول سنة 2023 الوحدة (%)	52
17–1	خصائص النظام المالي المستقر	60
18–1	مراحل تقدير القيمة المعرضة للخطر	82
19–1	أسباب عدم الاستقرار المالي حسب 33 دراسة	93
20–1	هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي	97
1–3	هيكل النظام المصرفي الجزائري سنة 2023	141
2–3	حصة الودائع بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2019–2023) الوحدة: (%)	149
3–3	حصة القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2019–2023) الوحدة: (%)	150

4-3	حجم فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2019-2023) الوحدة: (مليار دج)	151
5-3	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال (2019-2023)	153
6-3	تطور مؤشر هيرفيندال – هيرشمان للنظام المصرفي الجزائر خلال الفترة (2019-2023)	155
7-3	تطور بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في النظام المصرفي الجزائري الوحدة (%)	156
8-3	مكونات نظام التنقيط المصرفي الجزائري	168
9-3	نتائج إختبارات الضغط لبعض المخاطر على مستوى كفاية النظام المصرفي الجزائري لسنة 2023، الوحدة:(%)	169
10-3	السيولة المسترجعة من تطبيق أدوات سياسة تعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)، الوحدة: (مليار دج)	174
11-3	توزيع مبالغ سياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر جانفي 2019 الوحدة: (مليار دج)	177
12-3	تطور إجمالي أصول النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023)، الوحدة: (مليون دولار)	182
13-3	تطور نسبة كفاية راس المال النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1999-2023) الوحدة: (%)	184
14-3	تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-2023) الوحدة: (%)	187
15-3	تطور نسبة الودائع إلى القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023) الوحدة:(%)	191
16-3	تطور العائد على الأصول للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023) الوحدة: (%)	194
17-3	تطور مؤشر Z-score للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023)	197
18-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة (مليار دج)	200
19-3	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة: (%)	203
20-3	تطور حجم العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة: (%)	206
21-3	تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة:(%)	209
22-3	تطور الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة:(%)	212

23–3	تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة:(دج)	223
24–3	تطور إجمالي ودائع المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (مليون دج)	225
25–3	تطور إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (مليون دج)	227
26–3	توزيع ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020–2023) الوحدة: (%)	230
27–3	قائم منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020–2023) الوحدة: (%)	233
1–4	خطوات الدراسة	246
2–4	أفضل صيغ ARDL للعلاقة المدروسة	258
3–4	بواقي تقدير النموذج	261
4–4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج ARDL	263
5–4	نتائج اختبار استقرارية النموذج المقدر باستخدام CUSUMوCUSUMQ	266
6–4	نتائج المحاكاة التاريخية لمؤشر الاستقرار المالي Z-score لنموذج الدراسة	271
7–4	أثر مضاعفة إجمالي الأصول على مؤشر الاستقرار المالي Z-score	274
8–4	أثر مضاعفة إجمالي التمويلات على مؤشر الاستقرار المالي Z-score	276
9–4	توزيع أفراد العينة	285

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طلب تحكيم	347
02	قائمة الأساتذة المحكين	348
03	البيانات المستخدمة فالدراسة	349
04	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	350
05	نتائج اختبار التعدد الخطي VIF لمتغيرات الدراسة	351
06	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	351
07	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند المستوى الأصلي بوجود القاطع	352
08	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه العام والقاطع	352
09	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	353
10	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند الفرق الأول بوجود القاطع	353
11	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند الفرق الأول بدون معامل الاتجاه العام والقاطع	354
12	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	354
13	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بوجود القاطع	355
14	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه العام والقاطع	355
15	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	356
16	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بوجود القاطع	356
17	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بدون معامل الاتجاه العام والقاطع	357
18	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	357

19	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بوجود القاطع	358
20	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه العام والقاطع	358
21	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	359
22	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بوجود القاطع	359
23	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بدون معامل الاتجاه العام والقاطع	360
24	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير التضخم عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه والقاطع	360
25	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير التضخم عند المستوى الأصلي بوجود القاطع	361
26	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير التضخم عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه والقاطع	361
27	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه والقاطع	362
28	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند المستوى الأصلي بوجود القاطع	362
29	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه والقاطع	363
30	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه والقاطع	363
31	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند الفرق الأول بوجود القاطع	364
32	نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند الفرق الأول بدون معامل الاتجاه والقاطع	364
33	أفضل صيغ ARDL للعلاقة المدروسة	365
34	نتائج اختبار القيود لمعالم نموذج ARDL	366
35	نتائج اختبار مصور الارتباط لنموذج ARDL	366
36	اختبار دقة نتائج المحاكاة	367
37	نتائج محاكاة السيناريو الأول والثاني	367

قائمة المختصرات

الاختصار	الشرح باللغة العربية	الشرح باللغة الأجنبية
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	**I**slamic **F**inancial **S**ervices **B**oard
VAR	القيمة المعرضة للخطر	**V**alue **a**t **R**isk
RAROC	العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر	**R**isk-**a**djusted **r**eturn on **c**apital
IMF	صندوق النقد الدولي	**I**nternational **M**onetary **F**und
WB	البنك الدولي	**W**orld **B**ank
BIS	بنك التسويات الدولية	**B**ank for **I**nternational **S**ettlements
BCBS	لجنة بازل للرقابة المصرفية	**B**asel **C**ommittee on **B**anking **S**upervision
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	**O**rganization for **E**conomic **C**o-operation and **D**evelopment
G20	مجموعة العشرين	**G**roup **20**
FSB	مجلس الاستقرار المالي	**F**inancial **S**tability **B**oard
AMF	صندوق النقد العربي	**A**rab **M**onetary **F**und
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي	**F**inancial **S**ector **A**ssessment **P**rogram
HHI	مؤشر هيرفيندال–هيرشمان	**H**erfindahl-**H**irschman **i**ndex
SNB	نظام التنقيط المصرفي	**B**anking **S**coring **S**ystem
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط	**O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries
TA	إجمالي أصول المصارف الإسلامية	**T**otal **a**ssets
TF	إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية	**T**otal **F**inancing
INF	التضخم	**Inf**lation
Oil	الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات	**Oil** revenues to total revenues
Z-score	مؤشر الاستقرار المالي	**Z-score**
ARDL	الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	**A**uto **r**egressive **d**istributed **l**ag

مقدمة

أ. توطئة:

شهد العالم منذ مطلع الألفية الثالثة تزايدًا ملحوظًا في الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي، وذلك نتيجة لتكرار الأزمات المالية وتداعياتها السلبية على الاقتصاد، مما جعل استقرار النظام المالي أولوية قصوى لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي، ويعود هذا الاهتمام إلى إدراك بأن قوة النظام المالي التي لا تُقاس بقدرته على تحقيق الأرباح فحسب، بل بمرونته وقدرته على التحوّط ضد الأزمات المالية،

وفي السياق ذاته، أظهرت الأزمات المالية المتعاقبة، لاسيما أزمة القطاع المصرفي الأمريكي والأوربي سنة 2023، هشاشةً النظم المالية في ظلّ اعتمادها على أدوات تمويل مرتفعة المخاطر غالبًا ما تكون منفصلة عن النشاط الاقتصادي الحقيقي، ويعود ذلك إلى اعتماد النظام المالي بدرجة كبيرة على التوسع في الإقراض القائم على الفائدة، وعلى المجازفات المالية والأدوات المركبة التي تفتقر إلى الشفافية وتُنتج قيمة وهمية، وهو ما أدّى إلى خلق فجوة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، مما ساهم في تعميق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وجعل الأنظمة المالية أكثر عرضة للانهيار، الأمر الذي يستدعي البحث عن نماذج مصرفية بديلة أكثر ارتباطا بالاقتصاد الحقيقي وقادرة على تحقيق الاستقرار المالي.

في خضمّ هذا المشهد المالي، برزت الصيرفة الإسلامية كأحد الدعائم الأساسية التي أثبتت صمودها، بناءً على دراسة صندوق النقد الدولي سنة 2017، فإن الصيرفة الإسلامية قد ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي خلال أزمة الرهن العقاري، مما جعلها الصناعة المصرفية الأكثر انتشارًا في العالم، حيث يُشير تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2024، إلى أنَّ أصول الصيرفة الإسلامية في العالم قد بلغت 3.18 تريليون دولار أمريكي سنة 2022، و3.57 تريليون دولار أمريكي سنة 2023، ومن المتوقع أن تصل إلى 5.25 تريليون دولار أمريكي سنة 2028، كما أثبتت هذه الصناعة تواجدها في أكثر من 75 دولة سنة 2023، ويُعزى هذا التوسع إلى المبادئ الخاصة التي تتميّز بها الصيرفة الإسلامية كالربط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، مما يُقلل من المجازفات المالية ويُعزز الأنشطة الإنتاجية، ويُعد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والابتعاد عن أدوات التمويل عالية المخاطر من العوامل المهمة لتقليل الهشاشة داخل النظام المالي، بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الشفافية والعدالة في المعاملات المالية واعتماد آليات تمويل مبنية على أسس أخلاقية يمكن أن يدعم الثقة في النظام المالي.

بناءً على ما سبق، وفي ظل التحديات التي تواجهها المنظومة المالية والمصرفية الجزائرية، وعلى خلفية الاعتماد المفرط على الإيرادات البترولية بنسبة تفوق 90% من جهة، ومحدودية أغلب الحلول التقليدية المتبعة لتحقيق

الاستقرار المالي من جهة أخرى، برزت الحاجة إلى آليات أكثر صرامة تجسدت في تبنّي الصيرفة الإسلامية، هذا بالرغم من أنَّ انطلاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر يعود إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عبر إنشاء مصرف البركة سنة 1991، ومصرف السلام سنة 2008، إلَّا أنَّ وتيرة تطوّرها ظلّت محدودة لسنوات، غير أنَّ الآونة الأخيرة شهدت تطورات مهمة، تمثلت في سن مجموعة من التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط الصيرفة الإسلامية، أهمها النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالصيرفة التشاركية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية (الملغى) بموجب النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والقانون 23-09 المؤرخ في 06 جوان 2023 والمتضمن القانون النقدي والمصرفي من خلال بعض المواد فيه، يأتي هذا التوجّه في إطار البحث عن بدائل تمويلية أكثر ارتباطًا بالاقتصاد الحقيقي، وقادرة على الحد من الممارسات المالية التي تزيد من هشاشة النظام، مما قد يُساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

ب. طرح الإشكالية:

استنادًا إلى ما سبق، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية ممثلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر مصرف البركة ومصرف السلام في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

وعليه تتبلور معالم إشكالية دراستنا في السؤال المحوري التالي:

ما مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)؟ وماهي السياسات والآليات الواجب اتخاذها لتعزيز دورها في هذا المجال؟

ج. الإشكاليات الفرعية:

يندرج تحت الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

1- هل ساهمت السياسات والإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة؟

2- ماهو واقع وأداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

3- ما طبيعة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الصيرفة الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

د. فرضيّات الدراسة:

للإجابة على الإشكاليات الفرعية نقترح الفرضيّات التالية:

1- ساهمت سياسات والإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، غير أنها لم تحقق استقرارًا ماليًا مستدامًا؛

2- بالرغم من التّطور الذي شهدته الصيرفة الإسلامية في الجزائر مؤخرا خاصة في الجانب التشريعي والتنظيمي، إلّا أنها لا تزال تمثل نسبة محدودة من السوق المصرفية الجزائرية؛

3- توجد علاقة توازنية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الصيرفة الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جرى التحقق من الفرضية الثالثة عبر تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ **H_1** : يوجد تأثير موجب ذو دلالة إحصائية لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في المدي القصير؛
- ✓ **H_2** : يوجد تأثير موجب ذو دلالة إحصائية لإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في المدي القصير؛
- ✓ **H_3** : توجد علاقة توازنية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي أصول المصارف الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في المدي الطويل؛
- ✓ **H_4**: توجد علاقة توازنية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في المدي الطويل.

هـ. مبرّرات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع لعدة أسباب جوهرية، تعكس الحاجة الملحة لدراسة هذا المجال في السياق الاقتصادي الحالي، تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- أهمية الصيرفة الإسلامية عالميًا: مع تزايد الاهتمام العالمي بالصيرفة الإسلامية، خصوصًا بعد الأزمات المالية العالمية سنة 2008، أصبح من الضروري دراسة كيفية مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تسعى العديد من الدول العربية وحتى الأجنبية إلى تعزيز دور الصيرفة الإسلامية في أنظمتها المالية، مما يجعل من الضروري فهم أبعاد هذا الدور بشكل دقيق؛

2- التحولات المالية العالمية: في ظل التحولات المالية العالمية، كتعقيد الأدوات المالية وتوسع الأنشطة غير الإنتاجية وتزايد الاعتماد على الديون أصبحت الأنظمة المالية أكثر هشاشة وعرضة للأزمات، وهو ما يستدعى البحث عن البدائل المتاحة لتعزيز الاستقرار المالي، وفي هذا السياق، برزت الصيرفة الإسلامية كخيار قد يساهم في تحقيق الاستقرار المالي؛

3- التحديات الاقتصادية في الجزائر: كدولة تعتمد بشكل كبير على النفط بنسبة تفوق 90%، تواجه تحديات اقتصادية متكررة، أبرزها تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وغياب التنوع في مصادر الدخل، الأمر الذي يتطلب استكشاف آليات جديدة لتحقيق استقرارها المالي، حيث تقدم الصيرفة الإسلامية نموذجًا يحتمل أن يكون أكثر توافقًا مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يستدعي دراسة مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؛

4- الفجوة البحثية: على الرغم من النمو المتسارع للصيرفة الإسلامية، إلّا أنَّ الدراسات حول تأثيرها على الاستقرار المالي لا تزال محدودة في نطاق بحثنا، من خلال هذه الدراسة نسعى إلى سد هذه الفجوة البحثية، عبر تقديم تحليل يستند إلى بيانات تمتد من 1996 إلى 2023؛

5- الاهتمام الشخصي والأكاديمي: اختيار الموضوع يعكس أيضًا الاهتمام الشخصي والأكاديمي بفهم الديناميكيات التي تحكم العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي، حيث يمكن أن يقدم البحث في هذا الموضوع إسهامًا أكاديميًا هامًّا، ويساعد في تطوير استراتيجيات مالية أكثر استدامة، سواء في الجزائر أو في دول أخرى.

و. أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق ما يلي:

1- تحليل الإطار النظري والمفاهيمي للصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي، مع التركيز على مختلف الآليات التي تميز الصيرفة الإسلامية عن التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي؛

2- التعريف بالسياسات والإجراءات التي تبنّاها بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي، مع إبراز دورها في دعم استقرار النظام المصرفي؛

3- تشخيص واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال تحليل تطورها الكمي ومساهمتها في النشاط المصرفي؛

4- دراسة أثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر، مع تفسير النتائج في سياق التحديات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الجزائر خلال فترة الدراسة؛

5- اقتراح سياسات وآليات لتعزيز الدور المستقبلي للصيرفة الإسلامية في دعم استقرار النظام المصرفي الجزائري، بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية.

ز. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع بالغ الأهمية والحساسية في النظام المصرفي الجزائري، يتمثل في الدور المحتمل للصيرفة الإسلامية كآلية للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المتعاقبة، والتحولات التي يشهدها النظام المالي العالمي.

وتتجلى أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1- إضافة علمية أصلية :تسعى الدراسة إلى تقديم مساهمة علمية نوعية من خلال الربط بين مفهومي الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في السياق الجزائري، وهو طرح لا يزال محدود في حدود بحثنا، ويحتاج إلى تعميق التحليل وتوسيع الفهم؛

2- رؤية تحليلية معمقة :لا تكتفي الدراسة بوصف واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بل تسعى إلى تحليل آليات تأثيرها في الاستقرار المالي، وتقييم فعالية هذا الدور في ظل البيئة المالية والقانونية والتنظيمية الجزائرية؛

3- مقاربة قياسية طويلة المدى :تعتمد الدراسة على تحليل قياسي يمتد على مدى يقارب ثلاثة عقود (1996 – 2023)، ما يسمح باكتشاف الاتجاهات الزمنية لتطور العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي، في فترات الأزمات والانتعاش الاقتصادي على السواء؛

4- دعم صناعة القرار :توفر نتائج هذه الدراسة أداة تحليلية لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والهيئات الرقابية في الجزائر، لتطوير السياسات المالية والمصرفية، ودعم تنويع النظام المالي، وتحقيق استقرار مالي مستدام؛

5- مواكبة التحولات العالمية :تأتي هذه الدراسة في وقت يشهد فيه النظام المالي العالمي تحولات جوهرية نحو التنويع المالي وتوسيع أدوات التمويل الأخلاقي والمستدام، مما يجعل من الصيرفة الإسلامية خياراً استراتيجياً لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني أمام الأزمات المالية العالمية؛

6- دعم البعد التطبيقي من خلال المقابلات: تعتمد الدراسة على إجراء مقابلات مع خبراء في الاقتصاد الإسلامي بهدف استقاء رؤى ميدانية وعملية حول سبل تفعيل دور الصيرفة الإسلامية وتعزيز مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، بما يثري الجانب التحليلي ويوفّر منظورًا واقعيًا مكملًا للنتائج القياسية.

ح. حدود الدّراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعيّة:** تتمحور هذه الدراسة حول تحليل مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مع التركيز على القطاع المصرفي باعتباره المكون الأساسي للنظام المالي الجزائري، دون التطرق إلى الأسواق المالية أو شركات التأمين أو المؤسسات المالية غير مصرفية؛ كما تركز الدراسة على البعد المالي والمصرفي للصيرفة الإسلامية دون التطرق إلى الجوانب الفقهية او التشريعية التفصيلة، باستثناء ما له علاقة مباشرة بالإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- **الحدود المكانية:** تنحصر دراستنا على المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، ونخصّ بالذكر مصرف البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، مع تحييد شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، باعتبارها حديثة النشأة؛
- **الحدود الزمنية:** انحصر مجال دراستنا في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، يُعزى إختيار هذه الفترة إلى توفر بيانات مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر، كما أن هذه الفترة عرفت العديد من التطورات، ونخص بالذكر أزمة الرهن العقاري سنة 2008، التي تنامت فيها الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في العديد من الدول، والجزائر واحدة من هذه الدول التي دعمت هذه الصناعة المصرفية بالعديد من القوانين والتشريعات المنظمة لها.

ط. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

استخدمنا في هذه الدراسة المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي: للتعريف بالصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي وإبزاز العلاقة بينهما؛

2- المنهج الاستنباطي: من خلال عرض الدراسات السابقة ومناقشتها وربطها بموضع الدراسة، كما تم إستنباط الأدوات المستخدمة والنتائج المتوصل إليها من أجل المساعدة في الإجابة على الإشكالية المطروحة لدراستنا؛

3- أسلوب دراسة حالة: وذلك من خلال دراسة تحليلية لواقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر، ودراسة قياسية لأثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

في حين تمثلت أدوات الدراسة فيما يلي:

1- المسح المكتبي: تم الاعتماد عليه في الجزء النظرية للدراسة، من خلال استخدام مجموعة من المصادر الثانوية (كتب، مقالات العلمية، الملتقيات، التقارير الرسمية الصادرة عن جهات رسمية، شبكة الإنترنت)، واستنادًا للجانب النظري، تمّ ضبط الجانب التطبيقي من الدراسة؛

2- المصادر الأولية: تم الاعتماد عليها في الجانب التحليلي والقياسي من الدراسة، حيث شملت البيانات الإحصائية الرسمية المستخرجة من تقارير المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، والنشرات الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر، كما تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي؛

3- المقابلة: تم إجراء مقابلات مع عدد من الإطارات المصرفية والباحثين المختصين في مجال الصيرفة الإسلامية، بهدف دعم التحليل التطبيقي وتوضيح بعض الجوانب المرتبطة بواقع عمل المصارف الإسلامية ودورها المحتمل في تحقيق الاستقرار المالي.

4- البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على البرامج التالية: Excel، Eviews.

ي. صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من صعوبات وتحديات قد تؤثر على سير العمل، وفي إطار هذه الدراسة، واجهتنا مجموعة من الصعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تضارب البيانات بين مختلف مصادرها، خصوصاً فيما يتعلّق بمؤشرات الاستقرار المالي؛
- تعدد طرق قياس الاستقرار المالي، فرض على الطالب بذل جهد في اختيار الطريقة الأنسب؛
- عدم توفر البيانات الكافية لبناء مؤشر مركب للاستقرار المالي في الجزائر؛
- ضعف تجاوب بعض الخبراء والمختصين في مجالي الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي مع أسئلة المقابلة الموجهة إليهم، وذلك بسبب:
- القيود الزمنية وضغط الالتزامات المهنية لهؤلاء الخبراء، ما جعل بعضهم يعتذر عن المشاركة في الوقت المحدد؛
- تحفظ بعض الفاعلين الماليين عن الإدلاء بآرائهم الدقيقة في مواضيع مرتبطة بالسياسات المصرفية والاستقرار المالي، نظرًا لحساسيتها.

ك. تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربع فصول كما يلي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي: تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، عرضنا في المبحث الأول المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من خلال التطرق إلى مفهومها، أهميتها، مبادئها، مواردها واستخداماتها بالإضافة إلى إنتشارها العالمي، كما تم عرض في المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي، من خلال عرض مفهومه، ومؤشرات قياسه، وأهم الجهات الدولية والأقليمية المعنية بالاستقرار المالي، في حين تم تخصيص المبحث الثالث إلى علاقة الصيرفة الإسلامية بالاستقرار المالي؛

الفصل الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة: تم معالجة هذه الفصل من خلال مبحثين، يعرض المبحث الأول الدراسات السابقة المرتبطة بموضع الدراسة، أمّا المبحث الثاني خصصناه إلى مناقشة الدراسات السابقة وعرض ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات؛

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023): تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، قدمنا في المبحث الأول التعريف بالنظام المصرفي الجزائر، من خلال عرض هيكله، وأهم الإصلاحات التي عرفها، وأهم الجوانب التي تحتاج التأهيل والتطوير، أما المبحث ثاني، خصصناه لتقييم وضعية الاستقرار المالي في الجزائر، من خلال عرض قواعد الحذر المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، وعرض أهم الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي، وفي الأخير قمنا بتقييم استقرار النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثالث، تناولنا فيه دراسة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال عرض الإطار القانوني المنظم للصيرفة الإسلامية وتقييم أداء المصارف الإسلامية خلال الفترة (1996-2023)، كما تم تقييم أداء إجمالي معاملات الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2020-2023)، وأخيرا عرضنا تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023): ضمّ هذا الفصل على ثلاث مباحث، ركّز المبحث الأول على عرض المفاهيم العامة حول منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني، قدمنا فيه عرض لنتائج الدراسة القياسية، في حين خصصنا المبحث الثالث لتفسير نتائج الدراسة القياسية وعرض نتائج المقابلة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي

تمهيد:

تزايد الاهتمام بالاستقرار المالي في العقود الأخيرة نتيجة للأزمات المالية المتكررة التي هزت النظام المالي العالمي وقد كان من أبرز هذه الأزمات، الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي كشفت عن هشاشة بنيوية ونقاط ضعف هيكلية في النظام المالي التقليدي وأثارت تساؤلات جوهرية حول فعالية وأمان النظم المالية السائدة، كما أعادت جائحة كوفيد-19، وما تبعها من اضطرابات اقتصادية ومالية خلال السنوات الأخيرة، التأكيد على أهمية بناء أنظمة مالية أكثر مرونة واستدامة، في هذا السياق برزت الصيرفة الإسلامية كنظام مالي بديل يتميز بأسس ومبادئ تختلف جذريًا عن الصيرفة التقليدية، حيث تستند إلى الشريعة الإسلامية، والتي تحرم الفائدة (الربا) وتشجع على المشاركة في الربح والخسارة، كما أنها تتميز أيضًا بمبادئ أخرى مثل تحريم الاستثمار في الأنشطة المحرمة وتشجيع التمويل القائم على الأصول، هذه الخصائص قد توفر بدائل يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

وانطلاقًا من هذا الطرح، يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي وإبراز العلاقة بينهما، من خلال تناول المحاور التالية:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية؛**
- **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي؛**
- **المبحث الثالث: علاقة الصيرفة الإسلامية بالاستقرار المالي.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية

مع تزايد الاهتمام العالمي بالصيرفة الإسلامية، خصوصًا بعد الأزمات المالية العالمية سنة 2008، أصبح من الضروري التعرف عليها كأحد المستجدات في الساحة المصرفية العالمية، من خلال هذه المبحث نسعى إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، يعرض المطلب الأول أساسيات الصيرفة الإسلامية، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه مراحل تطور الصيرفة الإسلامية، وفي المطلب الثالث سنقوم بعرض واقع الصيرفة الإسلامية في العالم.

المطلب الأول: عموميات حول الصيرفة الإسلامية

يُشير العديد من الباحثين عند تناولهم لمفهوم الصيرفة الإسلامية إلى مفهوم المصارف الإسلامية، وهو مفهوم مرتبط بالمفهوم الضيق للصيرفة الإسلامية، بينما مفهوم هذه الأخيرة أوسع وأشمل، إذ يتجاوز الهيكل المؤسسي ليشمل الفلسفة والمبادئ التي تقوم عليها هذه الصيرفة المتفقة مع تعاليم الدين الإسلامي، وعليه من خلال هذا المطلب، سنركز على مفهوم الصيرفة الإسلامية كمنهج مالي متكامل.

لتحقيق ما سبق، سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، يعرض الفرع الأول مدخل للصيرفة الإسلامية، أمّا الفرع الثاني فيعرض أنشطة الصيرفة الإسلامية.

الفرع الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية

من خلال هذا الفرع، سنحاول عرض مفهوم ومبادئ وأهمية الصيرفة الإسلامية، كما يلي:

أولا– مفهوم الصيرفة الإسلامية:

قبل التطرق إلى مفهوم الصيرفة الإسلامية، تقتضي الضرورة ضبط المصطلحات.

1. الضبط المصطلحي للمصطلحين: بنك، مصرف.

في كثير من الأحيان، تُشير كلمة بنك أو مصرف إلى المؤسسات التي تقوم بالوساطة بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي، مقابل تلقى فوائد نتيجة التوسط بين الطرفين، إلَّا أنَّه يُوجد اختلاف مصطلحي بين الكلمتين، يتمثل هذا الفرق فيما يلي:

1-1. الأصل اللغوي:

- **بنك:** هي الكلمة البديلة باللغة العربية للكلمة ذات الأصل الإيطالي Banko، وتعني الطاولة التي يجلس عليها التجار في الأماكن العامة ليتبادلوا العُملات؛[1]
- **مصرف:** كلمة مشتقّة من الصّرف وتعني تبادل العملات فيما بينها [2]، وهو ما يتّفق مع المذهب المالكي، الذي يعتبر كلمة الصّرف تُطلق إلّا إذا كان هناك اختلاف في العُمْلات[3]، كما أن هذا الكلمة أيضا تُشير إلى المكان الذي يتم فيه تبادل العملات النقدية.

1-2. الاستخدام الشائع:

- **بنك:** تُستخدم في الغالب في السياق الرسمي للإشارة إلى المؤسسات المالية سواء تقليدية أو إسلامية؛
- **مصرف:** يُفضل استخدامه للدلالة على مؤسسة مالية تتبع أحكام الشريعة الإسلامية.

ممّا سبق، يتضح أن المصطلحين مصرف وبنك متطابقين، وهو ما ثبت في موسوعة الميسرة التي أشارت إلى أن المصطلحين متطابقين، هذا على الرغم من أن أصل كلمة بنك إيطالي[4]، غير أنَّه يُفضّل استخدام مصطلح مصرف بدلاً من بنك، في سياق الحديث على مؤسسات تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، وبالتالي نُشير إلى استخدام مصطلح مصرف للدلالة على المؤسسات التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.

2. تعريف الصيرفة الإسلامية:

تُوجد العديد من التعاريف للصيرفة الإسلامية، وكل هذه التعاريف تتّفق على أنها نوع من الصناعات المصرفية التي تستمد تعاليمها من أحكام الدين الإسلامي، من بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

التعريف الأول: تُشير "الصيرفة الإسلامية إلى كل أشكال الخدمات المصرفية المستوحاة من العقيدة الإسلامية، والتي لاتتعامل بالفائدة بل تعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، كما أنها تركّز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة"[5]، من خلال هذا التعريف تم التّركيز على الخصائص الفريدة للصيرفة الإسلامية

---

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص16.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص24.

[3] عبد الكريم السماعيل، **العملات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية**، الطبعة الأولى، دار كنوز اشبيليا، السعودية، 2009، ص41.

[4] أنظر: الموسوعة العربية الميسرة، المكتبة المصرية، بيروت، 2010، ص784.

[5] محمد النوري، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا، المسارات، التحديات والأفاق**، مؤتمر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته 19، إسطنبول، تركيا، 30 جوان-04 جويلية 2009، ص4.

والتي تختلف فيها مع الصيرفة التقليدية من خلال التزامها بتجنب التعامل بالربا، واعتمادها على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر في العمليات الاستثمارية التي تتم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية؛

التعريف الثاني: تُعتبر"الصيرفة الإسلامية هي إحدى صور الصيرفة المعتمدة بشكل أساسي على قواعد وتعاليم الدين الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملات المالية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يجوز أن تتم عمليات البيع والشراء باعتماد نسبة فائدة ربوية وإنّما يحلُّ بديلاً عن ذلك النمط ما يُعرف بنسبة هامش الأرباح، أي أن الصيرفة الإسلامية تنظم عملية الاستثمار بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية"[1]، لا يختلف هذا التعريف عن التعريف السابق، وإنما أشار إلى العائد البديل للربا المحرم في معاملات الصيرفة الإسلامية من خلال استبدالها بهامش الأرباح وهو عائد ناتج عن إجراء عملية إستثمارية تمت وفق أحكام الدين الإسلامي؛

التعريف الثالث: "الصيرفة الإسلامية هي نظام لإجراء الأنشطة المصرفية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تجنب جميع الأنشطة المحرمة مثل الربا، الغرر (عدم اليقين)، والتعامل في الأنشطة المحرمة (مثل بيع الكحول والمقامرة...) "[2]، على غرار التعريفات السابقة فإن هذا التعريف قدم بعض التفصيل في أنواع المعاملات المصرفية المحرمة وهي المعاملات التي يشُوبُها الغموض كما قدّم هذا التعريف الإستثمارات التي لا يتم فيها معاملات الصيرفة الإسلامية وهي الأنشطة التي تتم فيها معاملات تخالف الشريعة الإسلامية كالإتجار في الكحول والقمار ...إلخ؛

التعريف الرابع: عرّفها المشرّع الجزائري بمقتضى النظام 20-02 في المادة 02 منه: "تُعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة لأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في: 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض"[3] وبالرجوع الى هذه المواد سالفة الذكر نجد أن مفهوم الصيرفة الإسلامية يقتصر على عدم جواز التعامل بالفائدة فقط.

إن تعريف المشرّع الجزائري للصيرفة الإسلامية، ركّز بصفة أساسية على عدم جواز التعامل بالفائدة عند إيداع الوديعة أو عند تحصيل التمويلات، وهو تعريف بسيط للصيرفة الإسلامية، باعتبارها أحد المستجدات في الساحة المصرفية الجزائرية لذا وجب تبسط مفهومها، غير أنَّنا نري أن الصيرفة الإسلامية هي أكثر من ذلك، فهي مستمدة

[1] أنظر: موقع الإلكتروني لبنك بيت التمويل الكويتي المتاح على الرابط: https://www.kfh.bh/bahrain، تاريخ الاطلاع: 08 /2024/6، على الساعة: 12:23.

[2] Islamic Banking – all you need to know ,Available at the following link: https://www.sc.com, Date of access: 22 /6/2024, at: 14h50.

[3] النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب لعام 1441 الموافق ل 14 مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

من أحكام الشريعة الإسلامية التي تُحرّم كل التعاملات غير أخلاقية، وهذا ما أكّد عليه القانون النقدي والمصرفي 23-09 في المادة 71، حيث اعتبر "كل عملية متعلقة بالصيرفة الإسلامية هي كل عملية تقوم بها المصارف أو شبابيك الصيرفة الإسلامية والتي تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية".

من خلال التعاريف السابقة، يتضح لنا أن الصيرفة الإسلامية، هي أحد الصناعات المصرفية التي ترتكز على مبدأ تجنب الفوائد تحت مسمى الربا، والاعتماد على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، كما أنَّها تقوم على تجنب المعاملات غير أخلاقية، والتي حرمها الدين الإسلامي كالاكتناز والاستثمار ...إلخ.

ثانيا– مبادئ الصيرفة الإسلامية:

تقوم الصيرفة الإسلامية على مجموعة من المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[1]

1. الأصل في المعاملات المالية الإباحة: هذا يعني أن جميع المعاملات المالية والعقود المالية مباحة وجائزة في أحكام الشريعة الإسلامية، إلَّا إذا كان هناك دليل شرعي يحرمها أويمنعها، هذا المبدأ ينبع من القاعدة الفقهية القائلة بأنَّ الأصل في الأشياء الإباحة، إلَّا إذا وجد دليل شرعي يمنع ذلك؛

2. تحريم الربا: يُحرم الإسلام الربا، لما لها من أضرار في تعميق الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، والأساس الصريح لهذا التحريم موجود في القرآن الكريم، استنادًا لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾[2]، فهذا التّحريم يُعطي شكلاً للهدف الجوهري الذي تتميّز به الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية، أي أنه لا يمكن أن تكون هناك أرباح دون تحمل المخاطر المرتبطة بها، ويجب أن تَنتُج الأرباح دائمًا عن النشاط الاقتصادي، ومن هنا جاء التحريم المطلق لأي معدل عائد إيجابي وثابت ومحدد مسبقًا مضمون بغض النظر عن نوع ونتائج الاستثمار، وعلى وجه الخصوص، يحدث الربا عندما يكون هناك معدل فائدة ثابت مسبقًا، سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا، مرتبطًا بعامل الوقت ومقدار القرض، بغض النظر عن النتائج الاقتصادية التي تم الحصول عليها من خلال استخدام الأموال المقترضة؛[3]

[1] أشرف محمد دوابة، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر، 2012، ص. ص25- 26.

[2] سورة البقرة، الآية 278.

[3] Simona Franzoni, Asma Ait Allali, **Principles of Islamic Finance and Principles of Corporate Social Responsibility: What Convergence?,** Sustainability, Vol10, issue637, 2018, p3.

3. تحريم الغرر والميسر: قد يقع الغرر في سياق عدم اليقين في العقد أو عدم اليقين في أنواع الوجود أو الملكية أو التسليم أو التوفر أو في الشكل الطبيعي للشيء، وقد يؤدي إلى خسارة غير متوقعة لأحد الطرفين أو إثراء غير عادل، وهو ما تعتبره الشريعة الإسلامية ممارسة غير مشروعة[1]، كونها تقوم على تحريم المعاملات التي تؤدي إلى زيادة ثروة الفرد بالصدفة بدلاً من الجهد الإنتاجي، ولكن في الممارسة العملية غالبًا، ما يكون التمييز بين المضاربة والجهد الإنتاجي غير واضح؛[2]

4. تحريم المتاجرة في الأنشطة المحرمة والمشبوهة: تتمثل الأنشطة المحرمة في الإتجار بالمخدرات، الإتجار بالبشر، المقامرة ...الخ، أما الأنشطة المشبوهة فهي الأنشطة التي يشوبها الغموض والريبة وقد تكون مرتبطة بغسيل الأموال أو التهرب الضريبي أو أي أعمال غير قانونية تهدف إلى إخفاء مصادر الأموال أو استخدام الأموال لأغراض غير مشروعة، حيث يرتبط هذا المبدأ بالجانب الديني والأخلاقي وحتى القانوني في العديد من الدول[3]، وقد وردت في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تحرّم وتمنع التعامل في الأنشطة المحرمة كقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾.[4]

5. ضرورة ربط العمليات المصرفية بالإقتصاد الحقيقي: تعني أنَّ الأنشطة والخدمات التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية يجب أن تكون مرتبطة مباشرةً بالإنتاج الفعلي للسلع والخدمات، وهذا الربط ضروري لتحقيق عدّة أهداف أساسية، منها تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، ودعم التنمية المستدامة، ومنع حدوث فقاعات اقتصادية ناتجة عن المضاربات المالية؛

6. إعتماد مبدأ تقاسم المخاطر: هو مبدأ أساسي في الصيرفة الإسلامية، ويعني توزيع المخاطر بين الأطراف المشاركة في العملية المالية بدلاً من تركيزها على طرف واحد فقط، كما هو في الصيرفة التقليدية، وانطلاقاً من مبدأ تحريم الربا، تنص الصيرفة الإسلامية على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، والهدف من هذا المبدأ هو حماية أطراف المعاملة (حامل رأس المال ومستخدم رأس المال) من تحمل مسؤولياتهم في حالة الربح وكذلك في حالة الخسارة، والأفراد الذين يقدمون رأس المال سوف يحصلون على عائد يتناسب مع جودة الاستثمار الفعلية وليس مبلغًا محددًا

[1] Savalan Ismayilov Ismayil, **The Principles of Islamic Finance, Its Challenges and Policy Suggestions for Azerbaijan**, Institute of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Masjter of Science in Banking and Finance, Eastern Mediterranean University, Gazimağusa, North Cyprus, September 2012, p8.

[2] Patrick Imam, Kangni Kpodar**, Islamic Banking: How Has It Diffused?**, International Monetary Fund, WP 10/195, August 2010, p4.

[3] **Idem**.

[4] سورة المائدة، الآية 90.

مسبقًا ونتيجة لذلك، فإن هذا هو الاختلاف الرئيسي بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية، والذي يتمثل في استبدال الفائدة بتقاسم الأرباح والخسائر؛[1]

7. تحريم بيع مالم يقبض وربح مالم يضمن: وهذا يعني ألَّا يجوز في معاملات الصيرفة الإسلامية بيع سلع أو أصول لم يتم إمتلاكها أو استلامها بعد، إذ يجب أنَّ يكون شرط التملك حاضر للتصرف بهذه الممتلكات[2]، وذلك استنادًا لوجود شبهة الربا في مثل هذه المعاملات.

من خلال ما سبق، سنقوم بعرض مزايا مبادئ الصيرفة الإسلامية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1-1: مزايا مبادئ الصيرفة الإسلامية

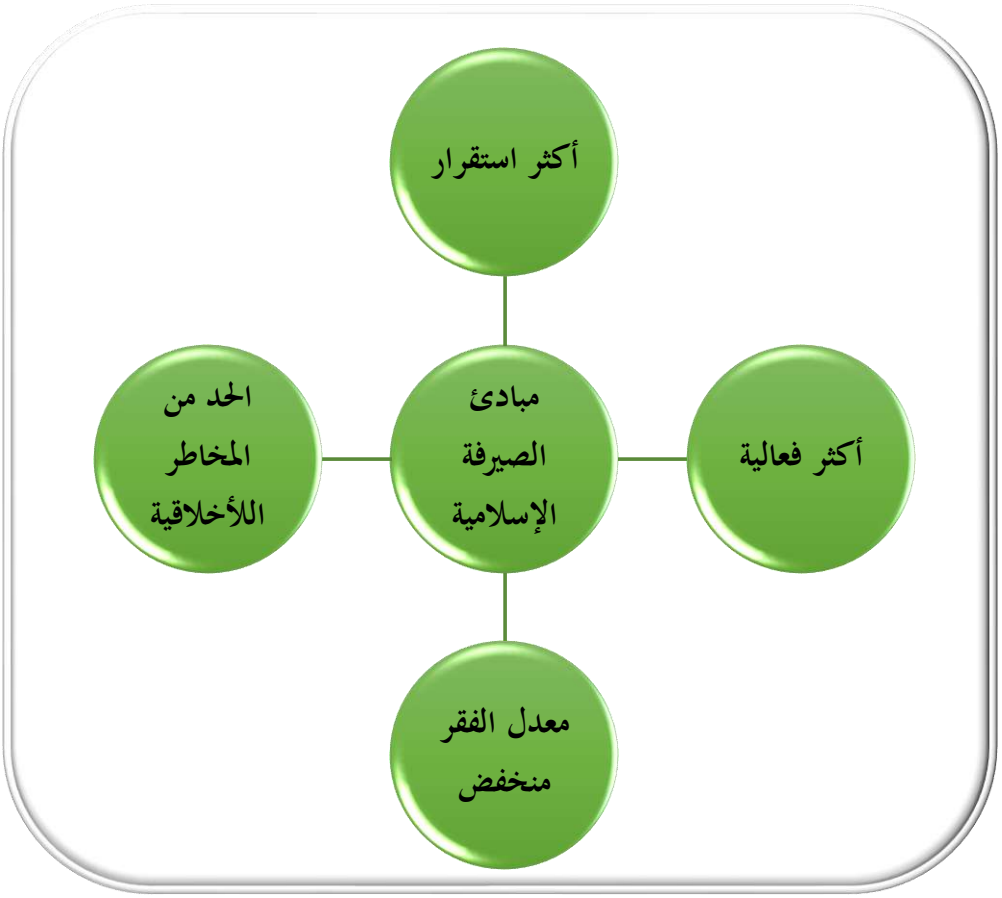

Source: Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar**, The Relevance of Islamic Finance Principles in Economic Growth,** International Journal of Emerging Research in Management & Technology, Vol3, Issue2, 2014, p53.

[1] Simona Franzoni, Asma Ait Allali, **Op. Cit**, p4.

[2] مساعد بن عبد الله بن حمد الحقيل، **ربح ما لم يضمن دراسة تأصيلية تطبيقية**، دار الميمان للنشر والتوزيع، السعودية، 2024، ص5.

ثالثا– أهمية الصيرفة الإسلامية:

تتمثل أهمية الصيرفة الإسلامية في العناصر التالية:

- تساهم الصيرفة الإسلامية في استكمال النظام المالي للاقتصاد الإسلامي، ممّا يمكن من تطبيق التطورات الحديثة في العلوم المالية بطرق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛[1]
- تتطلب الصيرفة الإسلامية دمج المعرفة الشرعية مع المعرفة المالية والاقتصادية، ممّا يعزز من كفاءة النظام المالي ويحقق تكاملاً بين الجوانب النظرية والعملية؛
- يساهم النظام المالي الإسلامي في خلق توازن بين الموارد المالية واستخداماتها في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ماينعكس إيجابًا على استقرار النظام المالي ككل؛[2]
- تساعد الصيرفة الإسلامية في إدارة السيولة المالية بطرق تعزز الثقة بين العملاء، بما يكسب المؤسسات المالية الإسلامية مكانة تنافسية قوية أمام المؤسسات المالية التقليدية؛[3]
- تقلل الصيرفة الإسلامية من التكاليف المالية والإدارية نتيجة لتقليل الإجراءات المعقدة، الأمر الذي يساهم في تحقيق كفاءة تشغيلية أعلى وحجم تعاملات أكبر؛
- تقدم الصيرفة الإسلامية منتجات تمويلية جديدة تدعم جذب واستقطاب الأموال، مما يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب الأموال بأن معاملاتهم تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛[4]
- تساعد الصيرفة الإسلامية في تنويع الاستثمارات بفضل تنوع الأدوات المالية المستخدمة، وبالتالي التقليل من الخسارة؛
- تدعم الصيرفة الإسلامية تنفيذ الأعمال الاستثمارية بطرق تتماشى مع الضوابط الشرعية، الأمر الذي يساهم في تطوير وتنمية محافظ الاستثمارات بطرق آمنة ومتوافقة مع أحكام الدين الإسلامي؛

---

[1] حسان ثابت فرحان، **أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية**، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، صنعاء، اليمن، 20-21 مارس2010، ص6.

[2] Jassim Ahmed, **Islamic Finance : A Very Important Trend That Is Hard to Ignore**, Available at the following link, https://www.ifac.org , Date of access : 28 /6/2024, at: 9h10.

[3] خنيوة محمد الأمين، حنان علي موسى، **منتجات الهندسة المالية الإسلامية، الواقع، التحديات ومناهج التطوير**، مقال منشور على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03 ، ص. ص 04-05، تاريخ الاطلاع: 3 /3/ 2024، على الساعة:13:51.

[4] بلقيس دنيا زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من أثار الأزمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق الإماراتي والسوق الماليزي**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص6.

■ تساهم الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم بدائل تمويلية شرعية تدعم المشروعات الاقتصادية، كما أنها تساهم في تعزيز الرفاهية الاجتماعية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: أنشطة الصيرفة الإسلامية

من خلال هذا الفرع، سنقوم بعرض أنشطة الصيرفة الإسلامية، فالبداية سنقوم بعرض موارد الصيرفة الإسلامية، ثم نستعرض منتجات الصيرفة الإسلامية، وفي الأخير نعرض خدمات الصيرفة الإسلامية.

أولا– موارد الصيرفة الإسلامية:

تعتمد المصارف الاسلامية على موارد متنوعة لتمويل أنشطتها، حيث تختلف هذه الموارد عن موارد البنوك التقليدية بسبب القيود الشرعية المستمدة من أحكام الدين الإسلامي، تنقسم هذه الموارد إلى نوعين: موارد داخلية وموارد خارجية، سيتم التفصيل فيها على النحو الآتي:

1. الموارد الداخلية: أو ما تُعرف بالأموال الذاتية، حيث تُشكل الموارد الذاتية جزء صغير من مجموع الموارد للمصرف الإسلامي، كما أنَّها لا تختلف عن الموارد الداخلية للبنوك التقليدية، إلَّا في كون أن المصارف الإسلامية تستخدم هذه الأموال في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية، تشمل الموارد الداخلية ما يلي:[1]

1–1. حقوق المساهمين: تتمثل فيما يلي:

1–1–1. رأس المال: هو ما يبدأ به المصرف الإسلامي نشاطه، يعود مصدره إلى حصص المساهمين في المصرف الإسلامي، كما أنه يُشكل عنصر مهم في ضمان أي خسائر متوقعة الحدوث، يمكن التمييّز بين نوعين من رأس المال:[2]

أ– رأس المال الأساسي: يتمثل في القيمة الإسمية لأسهم المصرف الإسلامي التي تم الاكتتاب فيها؛

ب– رأس المال التكميلي: يتمثل في قيمة الزيادة المتحصل عليها عن القيمة الأصلية للسهم.

1–1–2. الإحتياطات: هي الأرباح المحققة من نشاط السنوات السابقة لم يتم توزيعها كحقوق، وهي تشكل جزء من حقوق المساهمين تم اقتطاعها منهم، تستمد مشروعيتها من القاعدة الفقهية لا ربح بعد سلامة رأس المال، حيث تأخذ الاحتياطات في المصارف الإسلامية شكلين هما:

[1] ليث حليم مالك الحجيمي، **الوجيز في العلوم المالية والمصرفية: ملخص شامل للمفاهيم الأساسية**، الطبعة الأولى، مكتبة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2024، ص86.

[2] عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية**، الطبعة الأولى، مجموعة دار الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2013، ص357.

أ- الاحتياطات الإلزامية: هي ما يُفرض على المصارف الإسلامية الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، باعتباره بنك البنوك، وهي نسبة مئوية يحددها البنك المركزي بناءً على العديد من الاعتبارات المالية والاقتصادية؛

ب- الاحتياطي الاختياري: هو ما يحتفظ به المصرف الإسلامي من أجل دعم المركز المالي، حيث يمكن توزيعه بشكل جزئي أو كلي على المساهمين إذا لم يتم استعماله.

1-1-3. الأرباح المرحلة (المحتجزة): هي الأرباح الصافية التي لم يتم توزيعها في السنوات الماضية تم ترحيلها، حيث تستعمل من أجل التوسع إلى نشاطات جديدة ودعم المركز المالي للمصرف الإسلامي.

1-2. المخصصات: تُشكل المخصصات مصدراً مهما للتمويل الذاتي للمصارف الإسلامية، وفي الغالب يتم استثمار أموال المخصصات في مشاريع متوسطة وطويلة الأجل؛

1-3. موارد أخرى: بالإضافة إلى الموارد المذكورة سابقاً، تُوجد موارد أخرى للمصارف الإسلامية، مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء.

2. الموارد الخارجية: هي الموارد المتأتية من مصادر خارج المصرف الإسلامي كالودائع، كما أن هذه الموارد تُمثل الجزء الأكبر من مجموع الموارد، تشمل هذه الموارد ما يلي:

2-1. الودائع تحت الطلب: هي ودائع يودعها أصحابها ليس بغرض الاستثمار وتحقيق الأرباح، وإنّما من أجل الحفظ من السرقة والتلف، وعلى هذا الأساس يمكن لأصحابها سحبها عند الطلب، وفي هذه الحالة تُصبح ودائع تحت الطلب دائنة، أمّا إذا تم السماح للعميل السّحب على المكشوف تكون ودائع تحت الطلب مدينة، وبالتالي تكون علاقة العميل بالمصرف الإسلامي مبنية على أساس القرض، فالمصرف الإسلامي يستخدم هذه الودائع من أجل استثمار وتنمية هذه الودائع، وفي حال خسارة قيمة الودائع فإن المصرف الإسلامي هو الذي يتحمّل الخسائر؛[1]

2-2. الودائع الإدخارية: تُشكل جزءًا قليلاً من الموارد الخارجية للمصرف الإسلامي، من خلال هذا النوع من الودائع وبخلاف الودائع تحت الطلب، يقوم أصحاب الودائع الإدخارية بإيداع الفوائض لديهم من الأموال في المصارف الإسلامية بغرض مواجهة تحديات مستقبلية أو بغرض تحقيق أرباح، في حال ماتم استثمار هذه الأموال، كما تُتيح هذه الودائع للعميل إمكانية سحبها في أي وقت جزئياً أو كلياً، وذلك باستعمال دفتر يُمنح لهم في بداية العملية؛[2]

---

[1] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2008، ص83.

[2] عبد الحليم عمار غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص277.

2-3. الودائع الاستثمارية: هي نفسها ودائع لأجل في البنوك التقليدية، في الغالب تكون ودائع استثمارية طويلة الأجل، فالغرض الأساسي منها هو الاستثمار من أجل تحقيق أرباح، وإنطلاقاً من كَوْن أنَّ طريقة عمل المصارف الإسلامية تتنافى وهذه الودائع، ذلك أن الأصل هو أن مودعي هذه الودائع يحصلون على الأرباح ولا يتحملون خسائر، تم تكييفها بناءً على قرار مجمع الفقه الإسلامي الذي يُلزم المصارف الإسلامية على اتخاذ إجراءات ووسائل لإدارة أموال المستثمرين من أجل حمايتهم وتقليل المخاطر[1]، وبناءً على ما سبق، أصبحت هذه الودائع على أساس مضاربة أو مشاركة، وبالتالي يمكن الحصول على الأرباح وتحمل الخسائر وفقًا للشريعة الإسلامية.[2]

ثانيا- منتجات الصيرفة الإسلامية:

في ظل الخصائص التي تتميّز بها الصيرفة الإسلامية والمستمدة من أحكام الدين الإسلامي والتي تُميزها على الصيرفة التقليدية، فإنَّ طريقة تمويلها للاستثمارات تميزها أيضا، حيث تنفرد هذه الصيرفة بمجموعة من المنتجات منها ما يكون فيها المصرف الإسلامي شريكًا في المشروع، وأخرى مبنية على أساس علاقة مداينة مع العميل، كما توجد منتجات تطوعية تدخل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الذي يعمل فيه المصرف الإسلامي، فيما يلي سنفصل في هذه المنتجات.

1. منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على مبدأ الشراكة:

وهي المنتجات التي تكون فيها علاقة المصرف الإسلامي بالعميل علاقة تقوم على مبدأ الشراكة، تشمل هذه المنتجات ما يلي:

1-1. المشاركة:

1-1-1. تعريفها: لغة: أصل الكلمة مُشتق من الشَّرِكَة وتعني الاخْتلاط والمزْج[3]، **إصطلاحًا:** هي اشتراك طرفين في رأس مال مشروع معين لتقاسم الأرباح والخسائر التي قد تترتب على ذلك، وعلى سبيل المثال: يشترك العميل والمصرف في تمويل عملية ويتحملان معاً المخاطر بنسبة مشاركتهما، كما يمكن أن يتم ذلك إمّا عن طريق مساهمة

[1] قرار مجلس المجمع الفقه الإسلامي، **المتعلق بحماية الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية**، الدورة السادسة عشر، المنعقدة في مكة المكرمة، 5-10 جانفي 2002.

[2] معطي لبني، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: دراسة نظرية تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018-2019، ص82.

[3] إبن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد الأنصاري، **لسان العرب**، الجزء 4، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1994، ص2248.

نقدية من كلا الطرفين أو عبر مساهمة عينية من أحد الطرفين، حيث يتم توزيع الخسائر بين العميل والمصرف على أساس مساهمة كل طرف[1]، أي أنَّ عقد المشاركة لا يشترط أن تتساوى حصص الأرباح.

1-1-2. شروط صحة عقد المشاركة:

لصحة عقد المشاركة يتطلب توفر ثلاث شروط أساسية، تتمثل هذه الشروط فيما يلي:[2]

أ- الشروط المتعلق برأس المال:

- يجب أن يساهم جميع الشركاء في رأس المال، إذ إنّ طبيعة عقد المشاركة تتطلّب مساهمة كل طرف؛
- أن يكون رأس المال معلومًا وموجودًا بالاتفاق؛
- يمكن أن يكون رأس مال المشاركة نقدًا أو عينيًا وفقًا للاتفاقية، ويجب وصفه بطريقة تمنع عدم اليقين.

ب- الشروط المتعلقة بالربح والخسارة:

- لابُدّ من توزيع الأرباح بالنسب المتفق عليها في عقد المشاركة؛
- يجب توزيع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال، ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك؛
- أن يكون الربح موزعاً بين المتشاركين بحصة شائعة منه بالجملة لا مبلغًا مقطوعًا.

ج- الشروط المتعلقة بأهلية المشاركين:

- يجب أن يتمتع الشركاء بالأهلية القانونية الكاملة لبدء الاتفاقيات (النضج في السن والعقل والمؤهلين لتوكيل رسمي، أي يمكنهم التصرف نيابة عن أنفسهم وبالوكالة عن شركاء آخرين)؛
- لا يحق لأحد الشريكين التبرع بمال الشركة أو الإقراض أو الهبة أو الإعارة؛
- يمكن لكل شريك فسخ العقد بشرط عدم الضرر بالطرف الأخر وهذا إنطلاقًا من كون أن عقد المشاركة عقد جائزًا وليس لازمًا.

---

[1] Racha Ghayad, Mohamad Hamdan**, Islamic banks (Profit Sharing Contracts and Agency Theory in the Islamic banks in Lebanon)**, International Journal of Research and Studies Publishing, Vol8, Issue4, 20 April 2021, p147.

[2] **أنظر إلى:**

- Mabid Ali Al-Jarhi, Abdulazeem Abuzaid, **Handbook of Islamic Finance, Asbü Yayinlar**, Ankara Sosyal Bilimler Üniversitesi, 2022, p40.
- عبد الحميد عبد البعلى، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990، ص126.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2013، ص.ص 196-197.

1-1-3 خطوات تطبيق عقد المشاركة في المصارف الإسلامية:

لتنفيذ عقد المشاركة في المصارف الإسلامية، يجب المرور بالخطوات التالية:[1]

- يُقدم الشريك طلب يرغب فيه مشاركة المصرف الإسلامي في مشروع معيّن، بطلب خطي مكتوب فيه المشروع الذي يريد إقامته، بالإضافة إلى دراسة جدوى اقتصادية للمشروع؛
- يتم دراسة الطلب المقدم من طرف الشريك في قسم الاستثمار في المصرف الإسلامي، وذلك من خلال التأكد من مدى صحة المعلومات الواردة في طلب الشريك؛
- إقرار قسم الاستثمار بموافقة طلب العميل من عدمها أو بطلب تعديل شروط منح التمويل التي طلبها الشريك كتعديل نسب الأرباح مثلا؛
- صدور القرار بالموافقة من عدمها أو الموافقة مع تعديلات معينة؛
- إبلاغ المتعامل بتفاصيل الموافقة، وفي حال موافقته على الشروط يتم إعداد عقد المشاركة من طرف المصرف الإسلامي؛
- توقيع ممثلي المصرف الإسلامي وشريكه تمهيدًا ببدء تنفيذ عقد المشاركة؛
- متابعة تنفيذ عقد المشاركة حسب نشاط الشركة وحسب تفويض صلاحيات الإدارة والأمور المالية للمصرف الإسلامي والشريك؛
- بعد نهاية عقد المشاركة يقوم المصرف الإسلامي بمقارنة نسب الأرباح المحققة مع الأرباح الموقعة في عقد المشاركة، وهذا لتقييم العملية والتخطيط المستقبلي.

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **مرجع سبق ذكره**، ص199.

الشكل رقم 1-2: مخطط تطبيق عقد المشاركة في المصارف الإسلامية

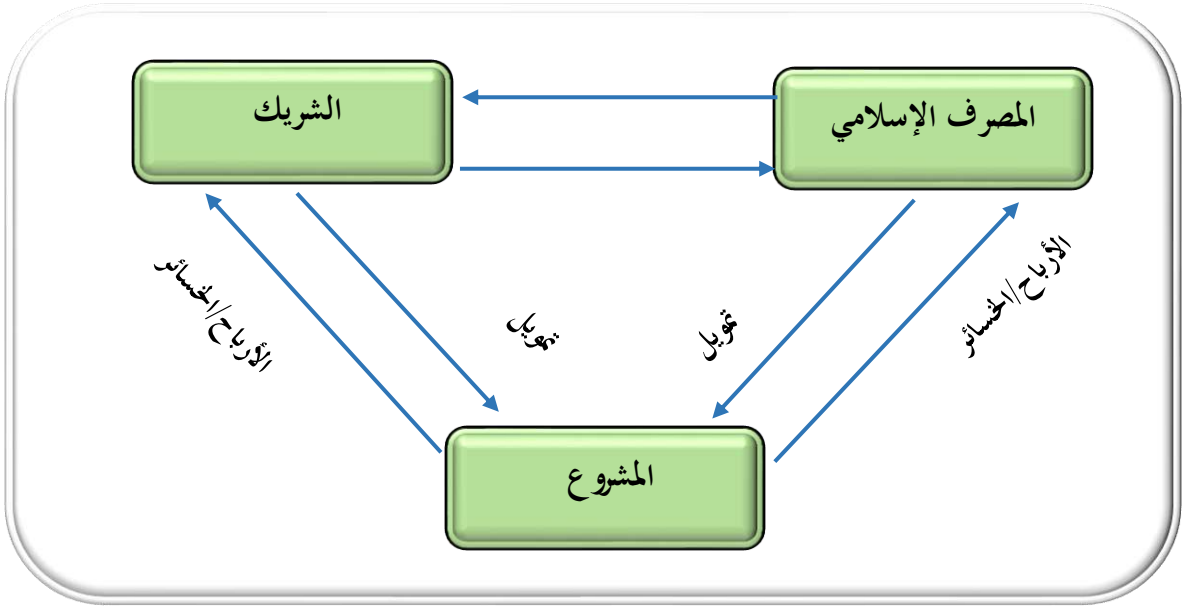

Source: International Monetary Fund, **Islamic Finance in the National Accounts and External Sector Statistics**, Joint Thirty-Eighth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics and Eighteenth Meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts Remote Meeting, March 7–10, 2022, p57.

1-2. المضاربة:

1-2-1. تعريفها: لغة: المضاربة وتعني السفر لطلب الرّزق، لأن أصلها مأخوذ من كلمة الضّرب[1]، وقد جاء في قوله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ**﴾[2]، **إصطلاحًا**: هي نوع من الشّراكة على أن يكون رأس المال من طرف والجهد والسعي من الطرف الثاني[3]، كما أنها أحد منتجات التمويل الإسلامي والمعروفة أيضًا باسم PSIA، وهي عقد بين المستثمرين ومصرف إسلامي تستثمر الودائع في مشروع تجاري بصفتها شريكًا صامتًا، حيث يتم تحديد تقاسم أرباح المشروع مسبقًا على أساس المخاطر والعائد[4]، ومن التغيرات التي طرأت على عقد المضاربة في المصارف الإسلامية أصبح العقد يضم ثلاث أطراف وهم: أصحاب المال، المستثمرون، المصرف الإسلامي، هذا بالإضافة إلى انتقال هذه العلاقة من الأشخاص الطبيعيين إلى الأشخاص المعنويين.[5]

---

[1] إبن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد الأنصاري، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 554-555.

[2] سورة المزمل، الآية 20.

[3] علاء الدين بن مسعود الكساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مطبعة زكرياء على يوسف، القاهرة، مصر، 1986، ص3594.

[4] حسين الأمين، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لبنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2000، ص19.

[5] عائشة الشرفاوي المالقي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص.ص 321-332.

1-2-2. شروط صحة عقد المضاربة:

لصحة عقد المضاربة، يجب توفر الشروط التالية:[1]

أ- شروط رأس المال:

- لابُدّ أن يكون نقدًا؛
- ضرورة معرفة العين والمقدار، لأن الجهالة في رأس المال تؤدي إلى جهالة الربح؛
- يُلزم أن يكون عيناً لا ديناً على ذمة المضارب؛
- يتطلب تسليم رأس المال إلى المضارب، ذلك أن رأس المال أمانة عند المضارب.

ب- شروط العمل:

- أن يكون العمل من اختصاص المضارب؛
- يتم العمل بهدف تنمية المال وزيادة إنتاجيته؛
- على صاحب رأس المال عدم التضييق على المضارب لتجنب الإخلال بالعقد.

ج- شروط الربح:

- يُلزم تحديد مقدار الربح بنسبة واضحة ومعروفة؛
- أن يكون هذا المقدار جزءًا من الربح.

[1] **أنظر إلى:**

- محمد أحمد حسين، **المضاربة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس بعنوان التمويل الإسلامي، ماهيته، صيغه، مستقبله، رام الله، فلسطين،2014، ص.ص 7-8.

- صلاح الدين سلطان، **الأزمة العالمية والمضاربة الشرعية بديلا عن الودائع البنكية والتأمينات التجارية**، بحث مقدم في الدورة 19 للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، تركيا، 30جوان-04جويلية 2009، ص41.

1-2-3. خطوات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية:

يتم تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، وفق الخطوات التالية:[1]

- الاتفاق على تكوين مشروع استثماري يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك وفق عقد المضاربة، حيث يقدم المصرف الإسلامي رأس المال، في حين يقدم العميل الجهد والخبرة، هذا مقابل تحديد نسبة متفق عليها مسبقًا من الأرباح؛
- تحصيل نتائج المضاربة في المشروع، حيث يتم تقاسم الأرباح حسب ماتم الاتفاق عليه، وذلك في نهاية المشروع أو حسب فترة محددة متفق عليها في بداية العقد، وفي حالة الخسارة، يتحمل المصرف الإسلامي الخسارة لوحده (بشرط أن لايكون الإهمال متعمد من طرف العميل)؛
- يستعيد المصرف الإسلامي رأس ماله الذي قدمه في بداية المشروع.

الشكل رقم 1-3: خطوات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية

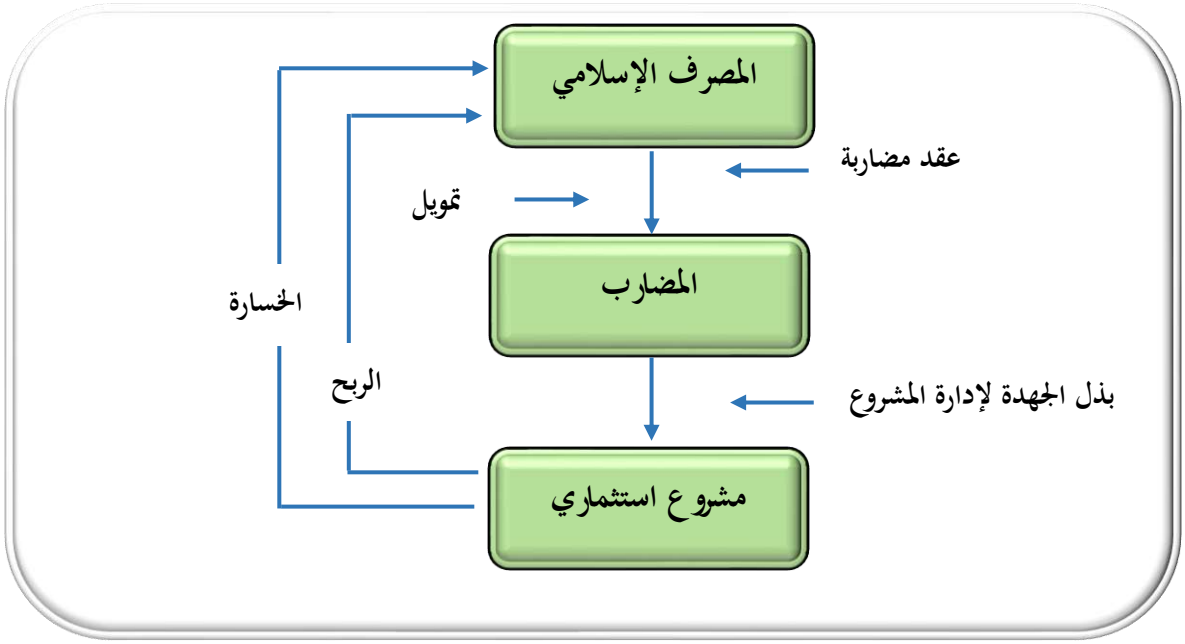

Source : Noraina Mazuin Sapuan, **An Evolution of Mudarabah Contract: A Viewpoint from Classical and Contemporary Islamic Scholars**, Procedia Economics and Finance, Vol35, 2016, p354.

[1] **انظر إلى:**

- عبد الكريم قندوز، **عقود التمويل الإسلامية دراسة حالة**، صندوق النقد العربي، 2019، ص98.

- Farah Saed Dheere, **Mudaraba in Islamic finance**, Journal of Mudaraba as à model of Islamic finance, 22 February 2025, p.p 5-6.

1-3. المزارعة:

1-3-1. تعريفها: لغة: على وزن مفاعلة، أصل الكلمة مأخوذة من الزّرع، فنقول يزرع الأرض زرعًا، وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها[1]، **إصطلاحًا:** وهي شراكة في المحاصيل، حيث يقدم أحد الطرفين (مالك الأرض) قطعة من الأرض إلى آخر (العامل الزراعي) ليقوم هذا الأخير بزراعتها، مقابل حصة مشتركة محددة في المحصول وفي جوهرها.[2]

1-3-2. شروط صحة عقدالمزارعة:

يتطلب عقد المزارعة الشروط التالية:[3]

- يجب ألَّا يكون هناك غرر (عدم يقين) في عقد المزارعة، لأنّه يؤدي إلى النزاع؛
- عدم وجود أي شرط في العقد يكون فيه لأحد الطرفين ميزة غير عادلة على الآخر؛
- الاتفاق على تقاسم نسبة الأرباح المتفق عليها لنتيجة المزارعة، أي توزيع المحاصيل والإيرادات؛
- الاتفاق على مساهمة الشركاء وتوزيع الإيرادات الإجمالية؛
- يجب أن تكون الأرض مهيئة للزراعة، فالأرض التي لا يمكن استخدامها للزراعة لا يمكن أن تخضع للمزارعة؛
- وضع خطة متاحة لزراعة الأرض.

1-3-3. المزراعة في المصارف الإسلامية:

يمكن للمصارف الإسلامية أن تستغل هذا العقد في توظيفه في المجال الزراعي، حيث يُعد المصرف الإسلامي هو الطرف الأول في تنفيذ عقد المزارعة مُقدم التمويل المطلوب في تنفيذ عقد المزارعة، أمّا الطرف الثاني فهو العامل (المزارع) صاحب الأرض الذي يحتاج تمويل، كما يمكن أن يكون المصرف الإسلامي هو المزارع من خلال اعتماد أرض صالحة للزراعة ونفقتها بمصاريفه، فيُمول المصرف الإسلامي بالمعدات والآلات ومدخلات الزراعة والعمالة ويؤجرها لشركات زراعية لتقوم بالعمل.[4]

---

[1] محمود محمد علي محمد إدريس، **جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الاستثمار وتطويرها، التمويل بالمزارعة أنموذجاً**، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي، المجلد 1، العدد 2، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2020، ص158.

[2] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص116.

[3] Amjad Ullah Jan Bangash, **Managing the Agricultural Sector Through Muzara'ah: Implementing an Islamic Economic Participatory Mode of Financing**, International Journal of Islamic Business & Management, Vol4, No1, 2020, p33.

[4] محمود حسن، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، طبعة دار وائل، 2001، ص178.

1-4. المساقاة:

1-4-1. تعريفها: لغة أصل الكلمة مأخوذة من السقي، أي أن الشخص يقوم بسقي محاصيل الأشجار على أن يكون له نصيب منها[1]، **إصطلاحًا:** هي أن يدفع الرجل شجره إلى أخر ليقوم بسقيه والعمل على كل مايحتاجه، مقابل جزء له من ثمره، على أن يكون هذا الجزء محدد مسبقًا. [2]

1-4-2. شروط صحة عقد المساقاة:

لصحة عقد المساقاة، يجب توفر الشروط التالية:[3]

- أن يُبرم العقد على ما تصح فيه المساقاة، حيث يجوز عقد المساقاة في الشجر الذي له ثمر والذي ليس له ثمر، كما يجوز على البقول وغيرها؛
- يُشترط وضوح محل المساقاة وتحديده بدقة، وذلك أن جهل محل العقد يؤدي إلى النزاع؛
- أن يكون العمل على ما لم يبدُ صلاحه من الثمار، لأن العامل يستحق بالعمل، ولا أثر للعمل بعد التناهي والإدراك؛
- يُلزم تحديد مدة عقد المساقاة تحديدًا واضحًا ومعلومًا، حتى لا يكون لازمًا مدى الدهر.

1-4-3. المساقاة في المصارف الإسلامية:

يمكن للمصارف الإسلامية أن تستثمر أموالها وفق صيغ المساقاة، وذلك بتوفير الوسائل والآليات المستعملة في الزراعة لأصحاب الخبرة، على أن تحصل في نهاية العقد على نسبة من الناتج الزراعي المتفق عليه، كما يمكن أن يمنح بساتين وأراضي أو حدائق وأشجار، ليقوم من هم مؤهلين برعايتها مقابل تقاسم المحاصيل في نهاية العقد وفق ماتم الاتفاق عليه، بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يمكن للمصارف الإسلامية إصدار صكوك المساقاة بهدف استثمارها في المشاريع الزراعية ذات الأحجام الكبيرة[4]، وتجدر الإشارة إلى أن عقد المساقاة في المصارف الإسلامية يُعدّ مكمّلًا لكلٍّ من عقد المزارعة وبيع السَّلَم، مما يعزّز تنوّع صيغ الاستثمار الزراعي المتاحة لديها.[5]

---

[1] حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، 2009، ص182.

[2] عمر أعبد الصمد علي أحمد، **عقد المساقاة وأحكامه**، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد 57، جامعة جنوب الوادي، مصر، أكتوبر 2022، ص1455.

[3] علوي بن عبد القادر السقاف، **الموسوعة الفقهية كتب المزراعة والمساقاة**، الدرر السنية، متاح على الرابط:https://dorar.net/feqhia ، تاريخ الاطلاع: 12 /2/ 2024، على الساعة:18:35.

[4] محمود محمد علي محمد إدريس، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 168-169.

[5] عائشة لمحنط، فوزي الحاج أحمد، **التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 7، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، سبتمبر 2018، ص477.

1-5. المغارسة:

1-5-1. تعريفها: لغة: على وزن مفاعلة، وتعني الغرس وهي من الغراس فسيل النّخل[1]، **إصطلاحًا:** هي دفع الأرض القابلة للزراعة لشخص مؤهل لكي يغرس فيها شجرًا، على أن يتم اقتسام الأرض والشجر بين طرفي عقد المغارسة حسب ماتم الاتفاق عليه.[2]

1-5-2. شروط صحة عقد المغارسة:

لصحة عقد المغارسة، يجب توفر الشروط التالية:[3]

- يطبق عقد المغارسة في الأصول الثابتة من نخيل وشجر ...إلخ؛
- عند إبرام عقد المغارسة، يجب تحديد نوع مايراد غرسه؛
- أن تكون الشركة في الأرض والنخيل أو الشجر بالنسب المعلومة؛
- أن يحدد ابتداء الشركة ببلوغ الشجر وقت معين من النماء قبل أن يثمر.

1-5-3. المغارسة في المصارف الإسلامية:

يأخذ التمويل بالمغارسة في المصارف الإسلامية العديد من الأشكال، من أبرز هذه الأشكال ما يلي:[4]

أ- الشكل الأول: صاحب الأرض: يقوم المصرف الإسلامي بشراء أراضي صالحة للزراعة ويمنحها لمن لهم الخبرة في الزراعة من خلال إبرام عقد المغارسة، وبعد جنى المحصول يدفع المصرف الإسلامي للعامل نصيبه ويأخذ الباقي؛

ب- الشكل الثاني: دور العامل: يقوم المصرف الإسلامي بتصليح أراضي لأصحابها، من خلال قيام المصرف بتأجير مجموعة من العمال المختصين من خلال توفير كل ما يحتاجونه، وبعد حصول المصرف الإسلامي على نصيبه، يطبق على هذه الأرض عقد المساقاة مع نفس العاملين الذين استأجرهم أو مع عاملين أخرين.

---

[1] محمود عبد الرحمان عبد المنعم، **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية**، الجزء 3، 1999، ص321.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **مرجع سبق ذكره**، ص204.

[3] عبد القادر شاشي، **العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة**، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات التمويل الإسلامي، البحرين، 8 ماي 2012، ص15.

[4] سعاد بن ساعد، سعيدة بوفاغس، **صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي- المزارعة والمغارسة والمساقاة أنموذجاً**، مجلة الأمير عبد القادر في العلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2021، ص315.

2. منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على المداينة:

وهي المنتجات التي تكون فيها علاقة المصرف الإسلامي بالعميل بمنية أساس المداينة، تتمثل هذه المنتجات فيما يلي:

2-1. المرابحة:

2-1-1. تعريفها :لغة: أصل الكلمة الرّبح وهو النّماء[1]، **إصطلاحًا:** هي أحد أشكال التمويل الإسلامي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تُستخدم في الغالب في تمويل التجارة والأصول، حيث يبدأ عقد المرابحة من خلال قيام المصرف بشراء السلعة المطلوبة ويُسلمها للعميل، ويؤجل الدفع إلى تاريخ متفق عليه بين الطرفين، وبالتالي فإن المرابحة هي معاملة بيع مؤجلة الدفع، حيث يكون القصد منها تسهيل الحصول على السلع وليس تبادل المال بمزيد من المال (أو ما يعادله نقدًا) على مدى فترة زمنية على عكس القروض التقليدية، بعد توقيع عقد المرابحة، لا يمكن زيادة المبلغ الممول في حالة التأخر في السداد أو التخلف عن السداد، ولا يمكن فرض عقوبة ما لم يرفض المشتري عمدًا إجراء الدفع أيضا، حيث يتعين على البائع أن يتحمل أي مسؤولية عن تسليم سلع معيبة.[2]

2-1-2. شروط صحة عقد المرابحة:

لضمان صحة عقد المرابحة يتطلب استيفاء الشروط التالية:[3]

- أن يكون عقد الشراء الأول صحيحاً؛
- يجب أن تكون السلعة مملوكة للبائع قبل بيعها للمشتري، وهذا يستلزم ضرورة امتلاك الأصل من قبل البائع قبل توقيع على بيع الأصل، وهو شرط مستمد من القاعدة الفقهية" لا تبع مالا تملك "؛
- إذا تم شراء السلعة من قبل البائع مباشرة قبل بيعها للمشتري، فيجب أن يكون سعر تكلفة السلع معروفًا في وقت البيع من البائع للمشتري، أي إنه من الضروري العلم بثمن الشراء قبل بيع الأصل للمشتري؛
- ضرورة العلم بهامش الربح، أي الفرق بين سعر الشراء الأول وسعر البيع؛
- لا يجوز أن يكون ثمن البيع المؤجل المستحق على السلع مستحق الدفع بنفس نوع السلع وهذا تفاديًا للربا التي قد تقع في مثل هذه المعاملات.

[1] رفيق يونس المصري، **بيع المرابحة الأمر بالشراء في المصارف الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، ص9.

[2] Mumtaz Hussain et al, **An Overview of Islamic Finance**, International Monetary Fund, 2015, WP/15/120, p8.

[3] Qudeer Latif et al, **Dubai Court of Cassation Decision on Validity of Murabaha Contracts**, Clifford Chance, June 2020, p2.

2-1-3. خطوات تطبيق عقد المرابحة في المصارف الإسلامية:

يمر عقد المرابحة في المصارف الإسلامية بالخطوات التالية:[1]

- يبرم الممول والشركة اتفاقية بيع وشراء فيما يتعلق بالأصول؛
- يقوم الممول بشراء الأصل من طرف ثالث على أساس فوري بقيمته السوقية؛
- يقوم الممول ببيع الأصل للشركة على أساس المرابحة، وبموجب الشروط التي يتم بموجبها نقل ملكية الأصل على الفور إلى الشركة، ولكن الشركة تدفع المقابل على أساس مؤجل، ويتكون المقابل من سعر التكلفة، بالإضافة إلى هامش الربح ويمكن أن يكون المقابل دفعة واحدة أو عبر دفعات؛
- تمنح الشركة ضمانات على الأصل للممول فيما يتعلق بالتزاماتها إتجاه الممول.

الشكل رقم 1-4: خطوات تطبيق عقد المرابحة في المصارف الإسلامية

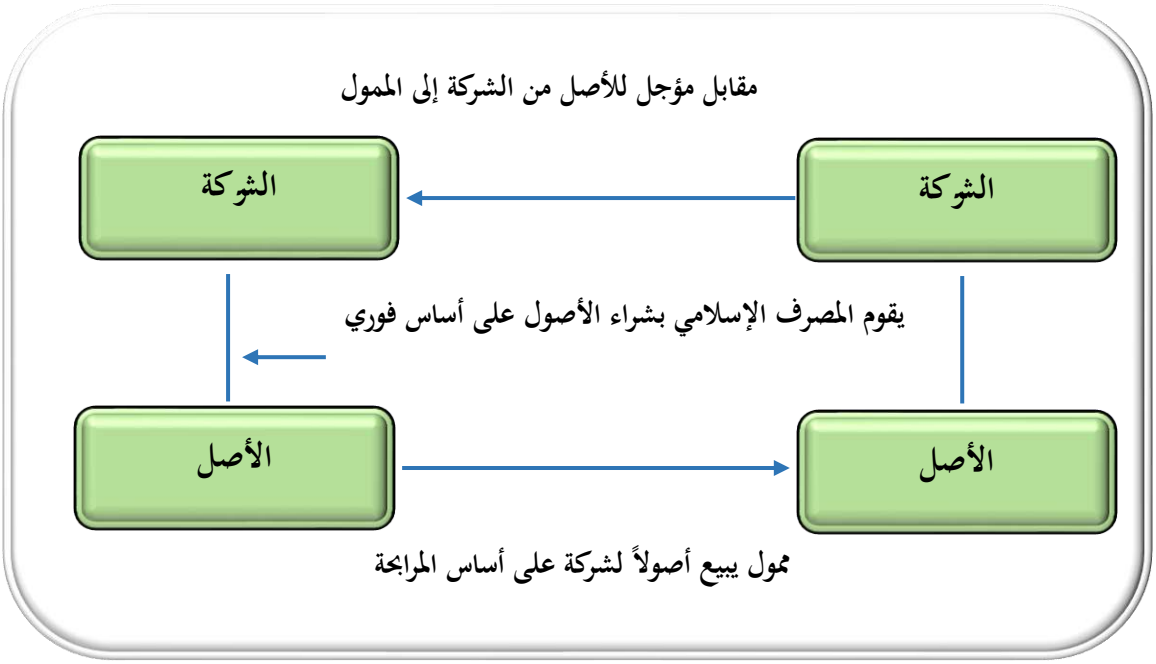

Source : Addleshaw Goddard Llp, **Islamic Finance Guide** ,London, 2017, p7

[1] Addleshaw Goddard LLP, **Op. Cit**, p7.

2-2. الإجارة:

2-2-1. تعريفها: لغة: هي إسم للأجرة وهي كراء الأجير وقد أجره إذا أعطاه أجرته[1]، **إصطلاحًا:** هي اتفاق يمنح بموجبه الحق في استخدام الأصل (العقار) مقابل أجرة محددة لفترة زمنية معينة، ومن المهم أن يكون للعقار المراد تأجيره حق الانتفاع وبناء على ذلك، فإن الأسعار في عقد الإيجار هي الأجور والمزايا، وقد تكون هذه المصلحة مصلحة حقيقية عقار (منزل) ومنقول (سيارة) وعمل بشري (موظف) وحق (سيارة أجرة)، كما أنه من الضروري أن يكون الأصل الخاضع لعقد الإيجار أصلاً يمكن استخدامه بدونه حيث تنتقل منفعة الأصل وليس الملكية.[2]

2-2-2. شروط صحة عقد الإجارة:

يتطلب عقد الإجارة مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:[3]

- يجب تحديد القيمة (الاسمية) للإجارة عند العقد، وخاصة عند إجراء معاملة السلع/الخدمات؛
- أن يكون المؤجر مالكًا للأصل؛
- يجب أن يتمتع الأصل المستأجر بصفة الحلال، حيث لا يجوز أن يتم عقد الإجارة على سلع وخدمات محرمة شرعًا؛
- يجب أن تكون المنفعة للأصل في الإجارة حقيقية، فإذا لم تكن المنفعة قائمة وقت العقد، فيجب أن تظل حقيقية؛
- يجب أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.

2-3-3. خطوات تطبيق عقد الاجارة في المصارف الإسلامية:

لتطبيق عقد الإجارة في المصارف الإسلامية يجب المرور بالخطوات التالية:[4]

- يقدم العميل(المستأجر) طلبًا إلى المصرف الإسلامي(المؤجر)، يطلب منه تأجير أصل معين بحيث يرفق هذا الطلب بمجموعة من الوثائق تثبت صحة طلبه؛

---

[1] أحمد محمد لطفي، **التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك رؤية فقهية في ظل ممارسات المصارف الإسلامية**، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2013، ص 11.

[2] Ali Rıza Solmaz, Özgür Bayram Soylu, **The Competition Between Participation and Conventional Banks in Turkey: A Quantitative Study** ,Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol13, issue 26, 2023, p446.

[3] Islam Sultan Muhammad Syafiuddin, **Al-Ijarah: Understanding, Legal Basis and Problems of Contemporary Practices in Sharia Business,** International Journal of Humanities, Social Sciences and Business, Vol2, No1, january 2023, p15.

[4] **انظر إلى:**

- سفيان حسين سعيد، **العمليات المصرفية الإسلامية وطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 2008، ص224.

- Ismail Mohamed, A Junyuan, **The Application of Service Ijarah in Islamic Finance** ,International Journal of Management and Applied Research, Vol11, N°1, 2024, p94.

- يقوم المصرف الإسلامي بدراسة موقف العميل، ثم يقوم بأخذ موقف الموافقة بعد الاستعلام على العميل؛
- يتم شراء الأصل المراد مع تسليم ثمنه، كما أنه يمكن أن يمنح للمستأجر توكيل للحصول على الأصل المحدد مسبقًا مع الحرص على مطابقته للمواصفات المحددة مع القيام بتوقيع عقد الإجار مع المصرف الإسلامي؛
- يلتزم المصرف الإسلامي بمدة سريان العقد كما يلتزم العميل بتسليم الأقساط في الأجل المحددة، وفي انتهاء العقد يقوم المستأجر بإرجاع الأصل إلى المصرف أو إعادة تأجيره أو بتمليكه.

الشكل رقم 1-5: خطوات تنفيذ عقد الاجارة في المصارف الإسلامية

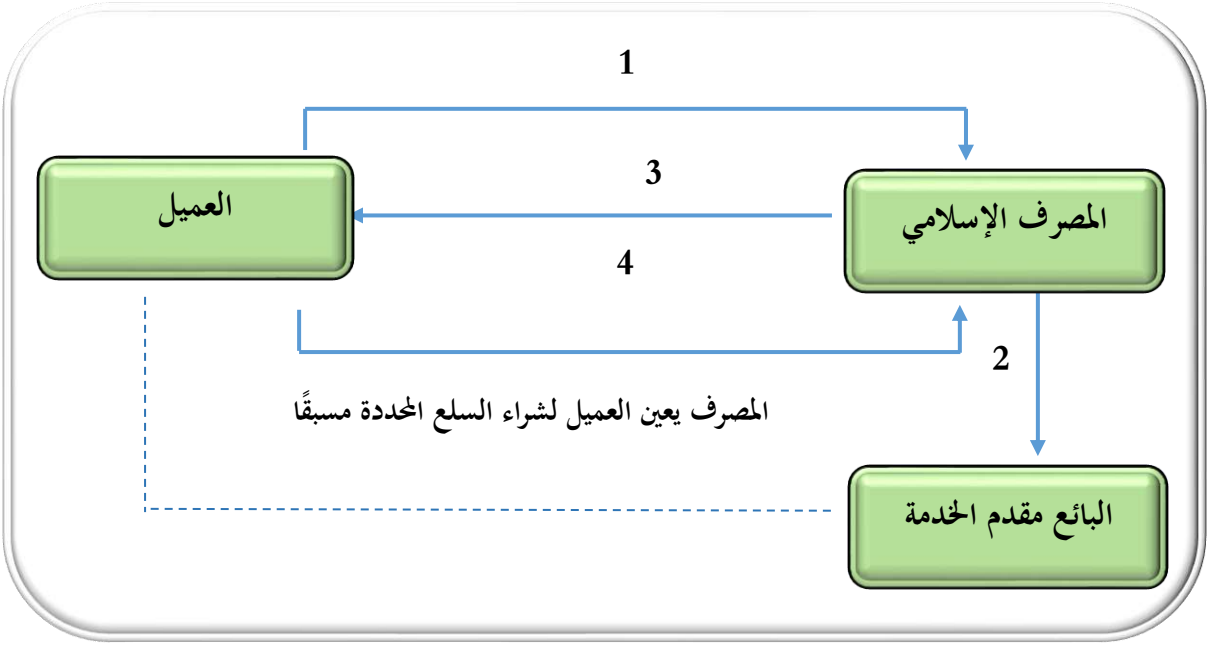

Source : Ismail Mohamed, a Junyuan, **Op. Cit**, p94.

2-3. السَّلَم:

2-3-1. تعريفه: لغة: معناه الإعطاء والتّرك والسّلف[1]، **إصطلاحًا:** هو بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر فيه الثمن لأجل[2]، وبعبارة أخرى عندما يعد البائع بإنتاج منتج معين مقابل سداد كامل الثمن مقدمًا من العميل، يشار إلى هذه الصفقة باسم السَّلَم، حيث يعتبر الغرض الأساسي منه هو مساعدة المزارعين الصغار الذين كانوا في حاجة إلى الدعم المالي حتى يتمكنوا من الاستمرار في زراعة المحاصيل وإعالة أسرهم حتى حلول نهاية موسم الحصاد، وهو مفيد بشكل خاص في الحد من الفقر في القطاع الزراعي لأنه يسمح للمصارف والمزارعين بالدخول في اتفاقيات

[1] إبن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد الأنصاري، **مرجع سبق ذكره**، ص343.

[2] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات بازل- تحديات العولمة - استراتجيات مواجهتها**، جدارا للكتاب العلمي، عمان، الأردن، 2008، ص90.

شراء المحاصيل والحصول على التمويل في الوقت المناسب بدلاً من الاعتماد على اتفاقيات القروض ذات الفائدة والتي تكون مكلفة لسدادها.[1]

2-3-2. شروط صحة عقد السَّلَم

لصحة عقد السَّلَم يجب تحقيق ما يلي:[2]

- يجب دفع الثمن الكامل للبائع في وقت إبرام البيع؛
- ضرورة تحديد جودة وكمية السلع بدقة؛
- لابُدّ من ذكر جميع تفاصيل المنتجات صراحةً؛
- يتم الاتفاق على كمية السلعة بشروط لا لبس فيها؛
- ضرورة تحديد التاريخ الدقيق ومكان التسليم في العقد؛
- لا يجوز إبرام عقد السَّلَم فيما يتعلق بالأشياء التي يجب تسليمها على الفور؛
- لا يمكن إلغاء عقد السَّلَم من جانب واحد من قبل أي طرف (يمكن إلغاؤه جزئيًا بالتراضي المتبادل عن طريق إعادة المبلغ الفعلي أو النسبي للسعر المدفوع وفي حالة التخلف عن السداد لا يمكن تحديد العقوبة في العقد).

2-3-3. خطوات تطبيق عقد السَّلَم في المصارف الإسلامية:

لتطبيق عقد السَّلَم في المصارف الإسلامية يجب المرور بالخطوات التالية:[3]

- يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي فيعرض له أن يبيع له سلعة ما على أن يتم التسليم في موعد مؤجَّل؛
- يقوم المصرف الإسلامي بدراسة العرض المقدم من طرف العميل من خلال التأكد والتركيز على صحة المعلومات المقدمة، وتقييم السلعة والمخاطر المرتبطة بيها كما يركز المصرف على ثمن الشراء ونسبة الربح؛

---

[1] Khan Md Abdus Subhan et al, **The Significance of Islamic Finance and Banking for The Socio-Economic Development in Bangladesh,** PJAEE, Vol 19, issue1, 2022, p366.

[2] **أنظر إلى:**

- سمير رمضان الشيخ، **تطوير أدوات التمويل الإستثمار في المصارف والمؤسسات التمويل الإسلامي**، الملتقى العربي الإسلامي الأول، 2014، ص86.
- جمعة بنت حامد يحي الحريري الزهراني، **عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية**، جامعة طيبة، الجزء الأول، العدد 30، السعودية، 2015، ص70.
- Amina Dchieche, Rajae Aboulaich, **New Approach to Model Salam Contract for Profit and Loss Sharing**, International Journal of Applied Engineering Research, Vol11, N°2, 2016, p910.

[3] **أنظر إلى:**

- عبد الكريم أحمد قندوز، **عقود التمويل الإسلامي دراسة حالة**، صندوق النقد العربي، 2019، ص.ص 67-68.
- وائل محمد عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص140.

- في حال اقتناع المصرف الإسلامي بالعرض المقدم من طرف العميل يقوم بإبرام العقد كما يقوم بدفع المبلغ كاملاً ليستفيد منه البائع كما أنه يلتزم بتسليم السلعة في الآجال المحددة؛
- بعد الإنتهاء يقوم العميل بتسليم البضاعة وفق الشروط المتفق عليها؛
- يستلم المصرف البضاعة المحددة، كما أنه يمكن يبعها لطرف ثالث (السوق) في حال السلم الموازي.

الشكل رقم 1-6: خطوات عقد السَّلَم في المصارف الإسلامية

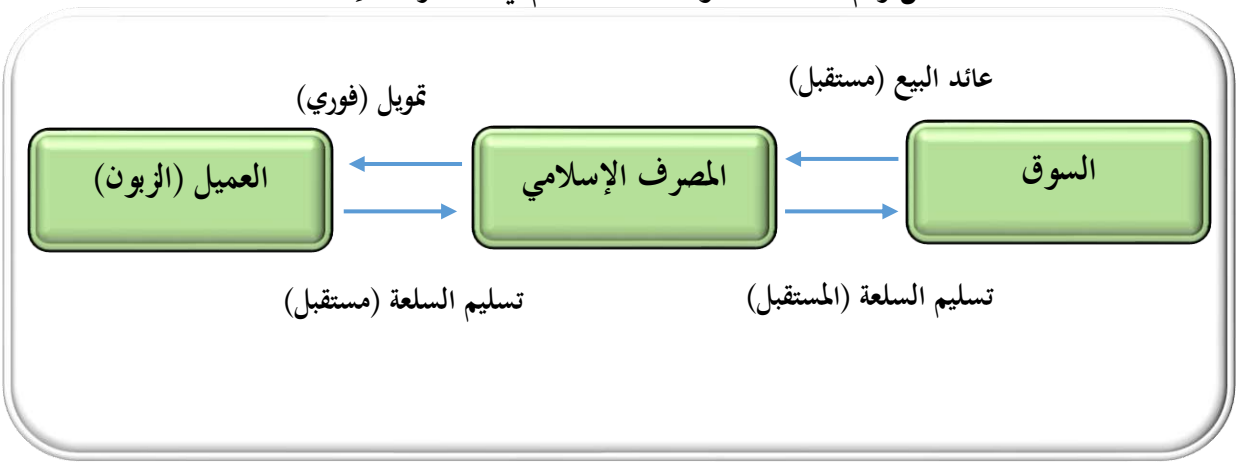

Source : Rininta Nurrachmi et al, **Time Value of Money in Islamic Perspective and the Practice in Islamic Banking Implications,** International Islamic University Malaysia, March 2012, p17.

2-4. الإستصناع:

2-4-1. تعريفه لغة: هو طلب الصّنع[1]، **أما إصلاحاً:** هو أحد الصيغ المعتمدة في المصارف الإسلامية، بموجبها يُسمح للمشتري بطلب وتمويل بناء أو تصنيع أو إنتاج أصل أو مشروع معين وهو عقد بيع آجل، حيث يتفق المشتري والبائع على ثمن وتاريخ تسليم أصل معين لم يتم تصنيعه أو بناؤه بعد، حيث يمكن أن يكون الأصل موضوع الإستصناع أي شيء من مبنى إلى سيارة إلى قطعة من الآلات، ويتكون عقد الاستصناع من طرفين رئيسيين: العميل أو المشتري (المستصنع) والصانع أو البائع (الصانع)[2]،كما يعتبر عقد الاستصناع ميزة فريدة للمذهب الحنفي، حيث تعتبره المذاهب الثلاثة الأخرى (المالكية والشافعية والحنبلية) بيع السَّلَم وتطبق عليه أحكام السَّلَم ولأن بيع السَّلَم هو

[1] وائل محمد عربيات، **مرجع سبق ذكره**، ص130.

[2] Mohyi Aldin Abu Alhoul et al, **Activating Istisna'a in Islamic banks to finance housing for people with limited income - the case of Jordan** ,Asian Economic and Financial Review, Vol13, issue8, 2023, p579.

بيع سلعة موصوفة ليست في حيازة البائع، فإن المذاهب الثلاثة غير الحنفية تشترط في عقد الاستصناع دفع الثمن كاملاً وقت التعاقد.[1]

2-4-2. شروط صحة عقد الاستصناع:

للتأكد من صحة عقد الاستصناع يجب توفر الشروط التالية:[2]

- بما أنه عقد فهو يشتمل على أركان عقد البيع المطلق: النص، الإيجاب والقبول، والمتعاقدان وهما المشتري والبائع، الشيء المتعاقد عليه وثمن الشيء المصنوع؛
- محل الاستصناع ليس شيئاً معيناً، فهو في حيازة البائع وقت التعاقد، وهو ليس شيئا يتعهد البائع بصناعته وإيجاده في المستقبل فهو دين في حيازة البائع؛
- الشيء المطلوب تصنيعه: يجب أن يكون معلوماً وأن يحدد المتعاقدان (المشتري والصانع) مواصفات الشيء بدقة والتفاصيل الكافية لإزالة الجهل وسوء التصرف ومنعًا للنزاع عند التسليم عند التسليم بذكر طبيعة المصنوع ونوعه، وبالتالي يجب تحديد جميع الكميات والصفات والتحقق منها بوضوح؛
- يجب أن تكون المواد الخام المستخدمة في عملية تصنيع المنتج المطلوب من الصانع، لا من السائل الذي يجب عليه شرائها إذا لم يكن لديه[3]، إذا قدم السائل المواد إلى الصانع، ثم تبين أنه عقد إجارة وليس عقد استصناع؛
- يجب على الصانع أن يقوم بالشيء الذي يحتاج إلى صنعه، فإن لم يصنعه لزمه أن يستأجر غيره ليصنعه بأجرة منه، لأنه يشترط في السائل عن الصانع (المشتري) أن يكون معروفاً بنزاهته، من دون اشتراط الصانع أو المادة التي صنع منها؛
- أن يكون الصنع فعلياً، فإن عقد التصنيع هذا لا يجوز على الأشياء الطبيعية غير المصنعة، كالحبوب والخضر والفواكه وغيرها؛
- يحدد ثمن الاستصناع بدقة من حيث الكيفيات والكميات، وعلى وجه لا يقبل النزاع، وقد يكون الدفع مقدماً أو مؤجلاً أو مقسطاً؛

[1] Abdul-Rahman Abdullah bin Aqeel, **Shari 'ah Precautionary Procedures in Murabaha and Istisna'a,** Proceedings of the Second Harvard University Forum on Islamic Finance: Islamic Finance into the 21st Century Cambridge, Massachusetts Center for Middle Eastern Studies Harvard University, 1999, p2.
[2] Nada Zuhair Al-feel, **manufacture contract (istisna'a), concept, importance & Risks**, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol7, issue5, 2019, p1042.
[3] Indra Hidayatullah, Maulana Ainul Yaqin, **Risk of Istishna Contracts in Sharia Commercial Banks ,**Jurnal Akuntansi dan Keuangan Islam, Vol4, Issue1, Juni 2022, p34.

■ لا ينبغي أن يكون للعقد مدة محددة؛ فإذا أُدرج الأجل في العقد سُمِّي حينها عقد السَّلَم، لا عقد تصنيع، وتُطبَّق عليه أحكام وشروط عقد السَّلَم، لأن وجود الأجل يدلّ على أن إرادة المتعاقدين قد اتجهت إلى إبرام عقد سلم، لأن العقود تسمى بمعانيها لا بألفاظها وكتابتها، ولذلك يجب ذكر الثمن عند إبرام العقد وتحديد وقت معلوم لتسليم العمل.

2-4-3. خطوات تطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية:

لتطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية يجب المرور بالخطوات التالية:[1]

■ يتقدم العميل للمصرف الإسلامي بطلب استصناع شيء ما مثلاً سيارة؛

■ يقوم المصرف الإسلامي بدراسة كل التفاصيل المتعلقة بطلب الصنع؛

■ في حال وافق المصرف الإسلامي على طلب العميل، يتم إبلاغ هذ الأخير كما يتم توقيع عقد الاستصناع مع تحديد كل الشروط اللازمة من الثمن وكيفية الدفع؛

■ يقوم المصرف الإسلامي بالاتفاق مع طرف ثالث (البائع) كي يقوم بصنع السيارة، وفي بعض الأحيان يقوم المصرف الإسلامي هو بالصنع في دوائر مخصصة لذلك وتابعة له وهي حالات نادرة جداً؛

■ يستلم المصرف الإسلامي السلعة (السيارة) من طرف البائع، وبعد التأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة من العميل يقوم بتسليمها للعميل كما يتم تحصيل الثمن بالطريقة المتفق عليها.

[1] **أنظر إلى:**

- نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن،2012، ص175.
- وائل محمد عربيات، **مرجع سبق ذكره**، ص130.

الشكل رقم 1-7: خطوات تطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية

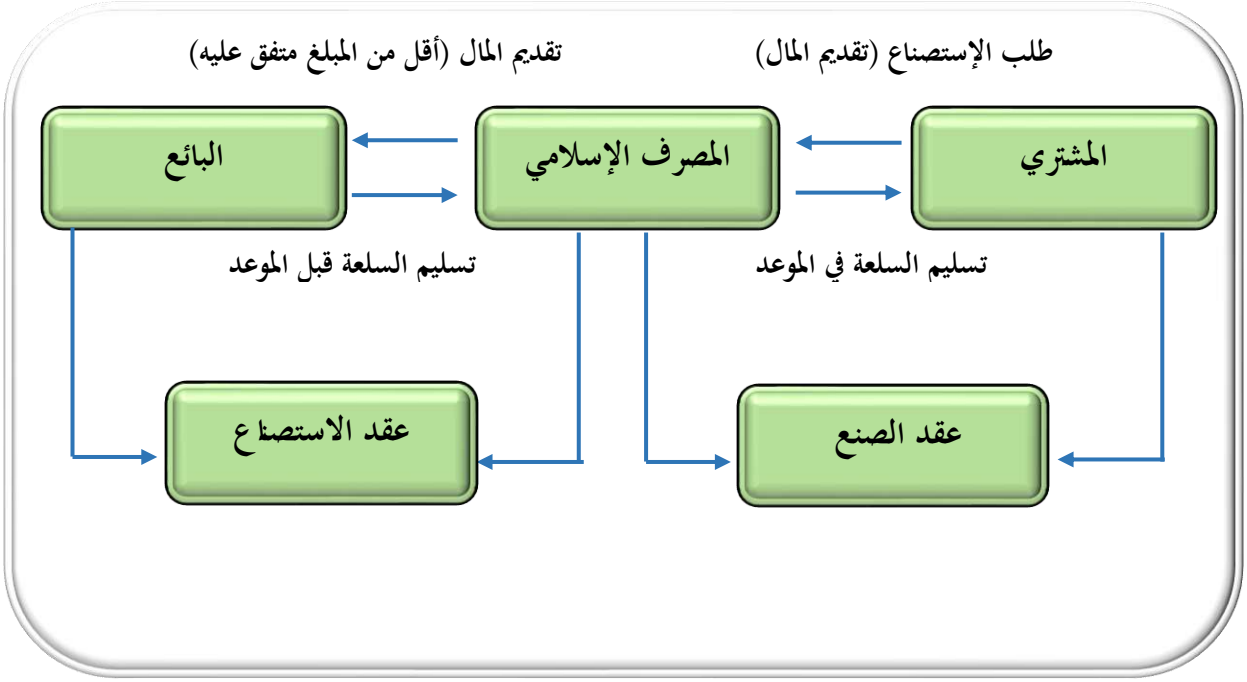

المصدر: خنوسة عديلة، **دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية: عرض تجارب دولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2018، ص16.

3. منتجات الصيرفة الإسلامية القائمة على التطوع:

وهي المنتجات التي يقدمها المصرف الإسلامي في المجتمع الذي يعمل فيه على سبيل البر والإحسان، تتمثل هذه المنتجات فيما يلي:

3-1. الزكاة:

3-1-1. تعريفها: لغة: النّماء والرّيع[1]، **إصطلاحا**: تعني حق على أموال مخصومة على وجه الخصوص وينضر في وجوبها الحول والنصاب[2]، كما أنها تعتبر أحد الأركان الخمسة في الدين الإسلامي، وهي ممارسة إلزامية للمسلمين الذين لديهم بالفعل أصول بمبلغ أدنى محدد مسبقًا (نصاب) ومملوكة لمدة عام واحد[3]، حيث يتم توزيع الزكاة لمستحقيها من الفقراء والمعوزين وقد ثبت مشروعية الزكاة في القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿ **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾. [4]

---

[1] أبو الحسين بن محمد الأصفهاني، **المفردات في غريب القرءان**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، 1992، ص381.

[2] علي سعود الكليب، **الملخص المفيد لأحكام الزكاة والقضايا المعاصرة**، الطبعة الأولى، 2018، ص11.

[3] Windi NR Wardhan et al, **Relationship of Zakat, Sharia Bank and Poverty: A Theoretical Exploration**, Paper was presented at the 6th Indonesian Conference of Zakat (ICONZ), 30 November – 1 December 2022, Semarang, Indonesia, p64.

[4] سورة التوبة، الآية 103.

3-1-2. شروط الزكاة:

لوجب الزكاة يجب استيفاء الشروط التالية:[1]

أ- الإسلام: وهو أهم شرط لتأدية فريضة الزكاة بإعتبارها أحد الفرائض الخمسة للدين الإسلامي أي أنه لا تجب الزكاة على غير المسلم؛

ب- الملك التام: يُقصد بالملك التام ضرورة أن يكون المال المزكي ملك الشخص المكلف بالزكاة فلا تجب الزكاة على شخص ليس له حرية التصرف في الأموال؛

ج- بلوغ النصاب: وهو الحد الأدنى الواجب بلوغة لتصح الزكاة، بحيث يختلف هذا النصاب على حسب نوع المال (ذهب، فضة، النقود، محاصيل زراعية)؛

ح- حولان الحول: أي مرور سنة هجرية كاملة لملكية هذا المال هذا باستثناء المحاصيل الزراعية والتي تجب فيها الزكاة عند موسم الحصاد؛

خ- الخلو من الدين: فالمكلف بالزكاة إذا كان عليه دين يستغرق ماله أو ينقصه من النصاب، فإنه لا تجب عليه الزكاة؛

د- النمو: حيث يشترط على المال أن يكون قابلاً للنمو والاسترباح مثل الثمار والأنعام.

3-2-2. الزكاة في المصارف الإسلامية:

إنطلاقاً من كون أن المصارف الإسلامية تستمد تعاليمها من الدين الإسلامي، وباعتبار الزكاة الفريضة الثالثة من أركان الإسلام الخمس، بالتالي فإن المصارف الإسلامية تؤدى فريضة الزكاة في المجتمع الذي تعمل فيه لفئة من المجتمع حددها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[2]، حيث يعتبر المصرف الإسلامي أموال الزكاة ضمن المصاريف غير التشغيلية، مما يستدعى إثباتها في قائمة الدخل بغرض تحديد صافي الدخل، كما أنه يعتبر أموال الزكاة التي لم تدفع إلى مستحقيها في بنود المطلوبات في قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي.[3]

---

[1] عبد الله ناصح علوان، **أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة**، الطبعة الأولى، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة،2021، ص.ص 8-11.

[2] سورة التوبة، الآية 60.

[3] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**، دار الميمان، الرياض، 2015، ص422.

تجدر الإشارة إلى أنه يتم تحديد وعاء الزكاة في المصارف الإسلامية وفق طريقة إجمالي الموجودات كما يلي:[1]

➢ **وعاء الزكاة =** الموجودات الزكوية – (المطلوبات مستحقة الدفع خلال الفترة المالية في تاريخ قائمة المركز المالي+ مجموعة أقساط السنة المالية التي تستحق على المصرف في الفترة المالية اللاحقة+ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة+حقوق الأقلية+حقوق الحكومية+حقوق الوقفية+ حقوق الخيرية+حقوق المؤسسات الغير هادفة للربح إذا لم يكن لها مالك معين.

3-2. الوقف:

3-2-1. تعريفه: لغة: يعني إيقاف أو احتواء أو الحفاظ على شيء ما، حيث يُشار إلى الوقف في اللغة حرفيًا باسم الحبس عن التّصرف والذي يعني الاحتفاظ أو الحفظ أو الاحتجاز[2]، **إصطلاحاً:** هو أحد أشكال التطوع القائم على البر والإحسان ويعني تخصيص مبلغ من المال أو أصل معين لاستعماله لأغراض خيرية كبناء المساجد، أي حبس الأصل وتسبيل منفعة الأصل[3]، وقد ثبتت مشروعية الوقف في العدد من الآيات، كقوله تعالى: ﴿**لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾[4] وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ۖ**﴾.[5]

3-2-2. الوقف في المصارف الإسلامية:

إن استثمار الوقف في المصارف الإسلامية من التطبيقات المعاصرة للوقف، ذلك أن الطرق التقليدية لإدارة أموال الوقف أصبحت تقليدية لا تتماشي ومتطلبات العصر[6]، وبهذا تؤدي المصارف الإسلامية دورًا مهمًا في إدارة وتنمية أصول الوقف لضمان استدامتها وتعظيم منفعتها، من خلال دعوة الجمهور باستعمال الدعاية والإعلان، حيث تقوم بفتح حسابات استثمارية مخصصة لجمع أموال الوقف، كما أنه يمكن فتح حسابات خاصة بكل جهة، أين يمكن استعمال أموال الوقف في الغاية التي تم دفع الأموال من أجلها تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية أو مما

---

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، الإصدار د ط، المنامة، البحرين، 2014، ص570.

[2] Shafinar Ismail, M. Hassan, and Suharni Rahmat, **the concept of waqf** ,Downloaded from https://www.elgaronline.com , Date of access 10/17/2024, at: 06h27.

[3] أيمن صالح وآخرون، **دليل مصطلح التمويل الإسلامي**، صندوق النقد العربي، العدد 17، مارس 2022، ص.ص 68-71.

[4] سورة آل عمران، الآية 92.

[5] سورة البقرة، الآية 267.

[6] مالك بارح، **استثمار الأموال الوقفية: الآليات والضوابط الشرعية**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي على كافي، تندوف، الجزائر، أكتوبر 2017، ص188.

يعين من طرف وزارة الشؤون الدينية[1]، كما أنه يمكن استثمار أموال الوقف من خلال صيغ التمويل الإسلامي المعروفة وذلك حسب ما يتلاءم وطبيعتها.

3-3. القرض الحسن:

3-3-1. تعريفه: لغة: يتكون القرض الحسن حرفيًا من مقطعين: القرض والحسن، كلمة قرض من الناحية الاشتقاقية مشتقة من كلمة قِراض أو قَرَضَ الشيء، يَقرِضه وتعني القطع وسُمّي قرضًا لأنه يقطع جزءًا معينًا من ملكية المقرض بإعطائه القرض للمقترض، أما المقطع الثاني: كلمة حسن فهي مشتقة من الإحسان والحسن اشتقاقيًا يعني الجيد أو الجميل، والإحسان يعني الإحسان إلى الآخرين، إذن، الحسن هو فعل يعود بالنفع على أشخاص آخرين غير الذين قاموا بالفعل دون أي التزام[2]، **إصطلاحاً:** هو إعطاء مال لشخص آخر ينتفع به ويقوم بسداده في وقت لاحق[3]، وقد ثبت مشروعية القرض الحسن في قوله تعالى: ﴿**مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾.[4]

3-3-2. القرض الحسن في المصارف الإسلامية:

يُعد القرض الحسن من أبرز صور المسؤولية الاجتماعية في الصيرفة الإسلامية، إذ يجسد البعد الإنساني والتكافلي للنظام المالي الإسلامي، كما يُعتبر التزامًا أخلاقيًا يهدف إلى مساعدة الأفراد دون اشتراط أي عائد ربحي. ويستند هذا النوع من القروض إلى قيم دينية وأخلاقية راسخة، تقوم على مبدأ الإحسان والتضامن، حيث يُمنح لأغراض خيرية بحتة، انطلاقًا من الإيمان بأن المال ملك لله تعالى، وأن الإنسان مجرد مستخلف فيه، مصداقًا لقوله تعالى:﴿**وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۚ**﴾[5]، ومن هذا المنطلق تقدم المصارف الإسلامية في المجتمع الذي تعمل فيه قروضاً حسنة خصوصاً في الظروف الصعبة، حيث تعتبر هذه القروض أدوات مالية غير ربحية تسمح للأفراد بمزاولة نشاطاتهم أو توفير فرص استثمارية لهم وهو الواجب الأساسي للمصرف الإسلامي في البيئة التي يعمل فيها.[6]

---

[1] نسرين ماجدة دحيلة وآخرون، **مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية تقدير الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، المجلد 14، العدد 4، جامعة آل البيت، الأردن، 2018، ص272.

[2] Fairuz Abaadi, **Al Qamus al Muhith** ,Muassasah ar Risalah, Beirut, Ibnu Mandzhur, Lisan al Arab, undate, p840.

[3] Abdul Ghafar Ismai, Bayu Taufiq Possumah, **Qardhul Hasan Principles Applied to Micro Finance Facilities**, Paper to be presented at the 2nd International Workshop in Islamic Economics Theory: Islamic Micro-Finance Towards Global Poverty Alleviation and Sustainable Development, Bangi, 8-9 December 2010, p4.

[4] سورة البقرة، الآية 245.

[5] سورة النور، الآية 33.

[6] مقال متاح على الرابط، https://ketabonline.com/ar/books/103952 ، تاريخ الاطلاع: 12 /1/ 2025، على الساعة: 21:10

الفرع الثالث: خدمات الصيرفة الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية في المجتمعات التي تعمل فيها مجموعة من الخدمات المصرفية مما يسهل على طالبي هذه الخدمات الاستفادة منها بعيداً عن كل أشكال المعاملات التقليدية الربوية المقدمة من طرف البنوك التقليدية، تتمثل أهم الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية فيما يلي:

1. خطابات الضمان:

1-1. تعريفها: هو تعهد مكتوب بموجبه يتعهد المصرف بكفالة أحد زبائنه الذي أمر بإصدار هذا الخطاب في حدود مبلغ معين لصالح طرف ثالث يسمى المستفيد، وهذا كضمان للعميل للوفاء بالتزاماته اتجاه المستفيد خلال فترة زمنية معينة، هذا مع قيام المصرف بدفع المبلغ عند أول طلب خلال فترة سريان خطاب الضمان[1]، أي أن المصرف الإسلامي يتحمل المسؤولية على العميل طالب إصدار خطاب الضمان لصالح المستفيد في حدود مبلغ معين خلال فترة زمنية معينة.

1-2 خطوات اصدار خطابات الضمان في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بإصدار خطابات الضمان لصالح عملاءها الذين تتوفر فيهم الشروط التي يحددها المصرف الإسلامي، حيث تختلف أشكال خطابات الضمان باختلاف علاقة المصرف الإسلامي بالعميل، ففي حال قام العميل بإصدار خطاب الضمان دون تغطية نقدية تصبح علاقة المصرف الإسلامي بالعميل علاقة وكالة، وفي هذا حالة لايجوز للمصرف الإسلامي أخذ أجرة على الكفالة هذا بإعتبار أن الكفالة تندرج ضمن عقود التبرع التي لا يجوز أخذ الأجرة عليها، أما في حال قيام العميل بإصدار خطاب الضمان بتغطية كلية تصبح علاقة المصرف الإسلامي بالعميل علاقة وكالة ويجوز للمصرف الإسلامي أخذ أجرة في علاقته مع العميل، وفي حال قام العميل بإصدار خطاب ضمان بتغطية جزئية هنا يصبح علاقة المصرف بالعميل كفالة ووكالة معاً.[2]

يقوم المصرف الإسلامي بإصدار خطابات الضمان وفق الخطوات التالية:[3]

- يقوم العميل بالاتفاق المبدئي مع المستفيد من خطاب الضمان؛
- يتقدم العميل إلى المصرف الإسلامي بطلب إصدار خطاب الضمان؛

[1] على أحمد السالوس، **الكفالة وتطبيقاتها المعاصرة دراسة في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، 1986، ص 82.

[2] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص314.

[3] شبير أحمد بن مولوي أحمد وآخرون، **خطابات الضمان في مصرف الراجحي بماليزيا دراسة فقهية تقويمية**، مجلة الإسلام في ماليزيا، المجلد 16، العدد 3، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ديسمبر 2019، ص69.

- يقوم المصرف الإسلامي من تحقق من الطلب ويقوم بدراسة حال العميل والمستفيد والغاية من خطاب الضمان ومدى موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وبعد استيفاء الشروط يقوم المصرف الإسلامي بإصدار خطاب الضمان؛
- يقوم العميل بتسليم خطاب الضمان إلى المستفيد؛
- في حال طلب المستفيد الأموال فإن المصرف الإسلامي سيقوم بالدفع عوضًا عن العميل.

الشكل رقم 1-8: خطوات اصدار خطابات الضمان في المصارف الإسلامية

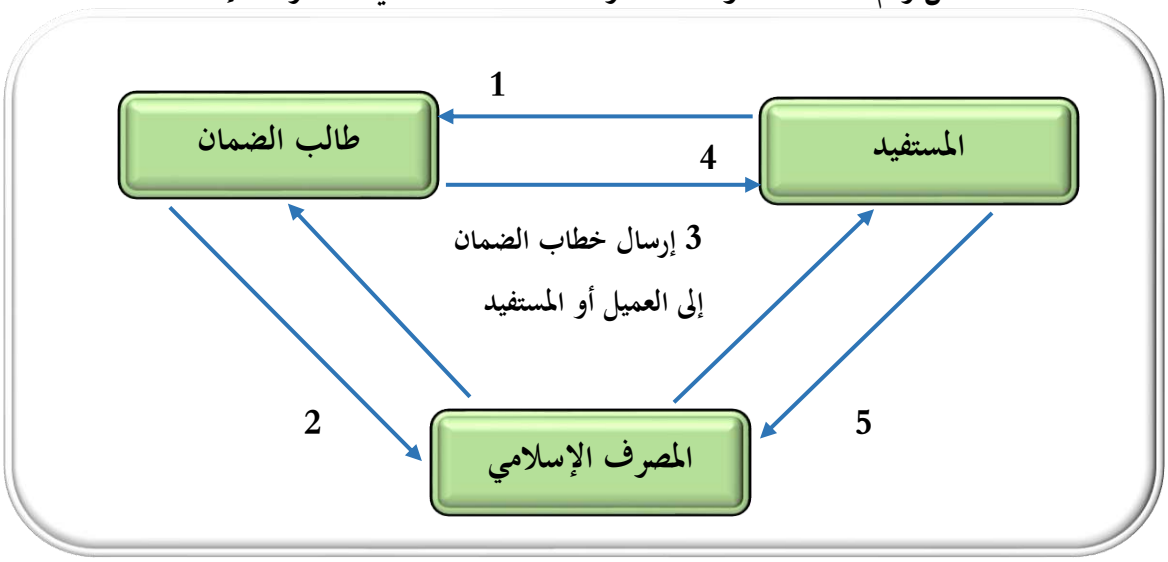

المصدر: شبير أحمد بن مولوي أحمد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص69.

2. الحوالات المصرفية:

2-1. تعريفها: هي أحد العمليات المعتادة والمتكررة في البنوك، يتم بموجبها تحويل (تفريغ) النقود من حساب عميل يسمى الأمر إلى حساب عميل آخر يُسمى المستفيد بإجراء قيد في الحسابين، قد يكون أصحاب الحسبين عميلين في المصرف أو من مصرفين مختلفين، أي أنه يمكن تحويل من مصرف إلى مصرف آخر أو تحويل من بلد إلى بلد أخر.[1]

2-2. نموذج الحوالات المصرفية في المصارف الإسلامية: وهي من بين الخدمات المعاصرة في المعاملات المصرفية، ذلك أن المصارف الإسلامية تقوم بتحويل الأموال لصالح العميل إلى عميل آخر في مصرف آخر أو في نفس المصرف من خلال فرعين مختلفين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، أي أنه يمكن أصادر حوالات مصرفية لصالح العميل كما

[1] شريف إبراهيم حامد عبد الرحمان، **التكييف الفقهي للتحويل المصرفي دراسة مقارنة**، مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد 22، العدد 4، المعهد التجاري، الزقازيق، مصر، 2020، ص.ص 5534 – 5535.

أنه يمكن استقبال حوالات مصرفية لصالح المستفيد هذا وفق لأحكام الدين الإسلامي فلا يمكن إصدار أو استقبال حوالات مصرفية على مشاريع أو معاملات محرمة شرعاً.

3. الاعتمادات المستندية:

3-1. تعريفها: هي أحد الخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي للعميل (المستورد) الذي قدم طلب الحصول على اعتماد مستندي من المصرف الإسلامي، حيث يقوم هذا الأخير بإصدار الاعتماد المستندي في شكل تعهد خطي، لصالح العميل المستورد يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين في مدة محددة مقابل إستلامه مجموعة من المستندات التي تتطابق وشروط الاعتمادات المستندية.[1]

3-2. الاعتمادات المستندية في المصارف الإسلامية:

تعتبر هذه الخدمة من بين أهم الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، ذلك على اعتبار أنها تُشكل أساس الحركة التجارية التي تقوم من خلال شبكات دولية من البنوك، يبدأ تنفيذ هذه الخدمة من خلال قيام المصرف الإسلامي بفتح حساب للمستورد بالعملة الأجنبية لأحد البنوك في الدولة المصدرة، حيث يتم تأدية هذه الخدمة على ثلاث أشكال أساسية تتمثل فيما يلي:[2]

- **الشكل الأول:** يُسدد العميل(المستورد) المبلغ كاملاً ويتوكل المصرف الإسلامي بفتح الاعتماد وتسديد قيم الاعتماد بعملة البنك الأجنبي وفي هذا الحالة يحصل المصرف الإسلامي على رسوم مقابل الخدمة بإعتباره وكيلاً،
- **الشكل الثاني:** هنا يقوم المصرف الإسلامي بفتح اعتماد مستندي أصالة عن نفسه، أي أنه هو المشتري الأصلي ذلك أن العميل المستورد لم يسدد المبلغ، ثم يتم إبراء عقد الملكية الذي تتنقل فيه ملكية السلع من المصرف الإسلامي إلى العميل، وقد تختلف صور الاعتماد المستندي هنا حسب طريقة نقل الملكية، فقد تكون مرابحة إذا اشتري المصرف الإسلامي سلع أصالة عن نفسه أو قد تكون إجارة إذا اشتري المصرف الإسلامي وقام بتأجيرها للعميل؛
- **الشكل الثالث:** يتم اعتبار العملية على أنها إئتمان مصرفي، حيث يقوم العميل المستورد بسداد جزء من قيمة الاعتماد المستندي، كما يقوم المصرف الإسلامي بسداد باقي المبلغ بأحد صيغ التمويل الإسلامي المعروفة، أي أن علاقة المصرف الإسلامي والعميل تقوم على المشاركة.

---

[1] محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **مرجع سبق ذكره**، ص287.

[2] **أنظر إلى:**

- نايف بن بنهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية**، الطبعة الأولى، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص107.
- عصام عمر أحمد مندورة، **البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي– نظرية التمويل الإسلامي – البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص281.

وعليه يمر الاعتماد المستندي بالخطوات التالية:

الشكل رقم 1-9: خطوات الاعتماد المستندي في المصارف الإسلامية

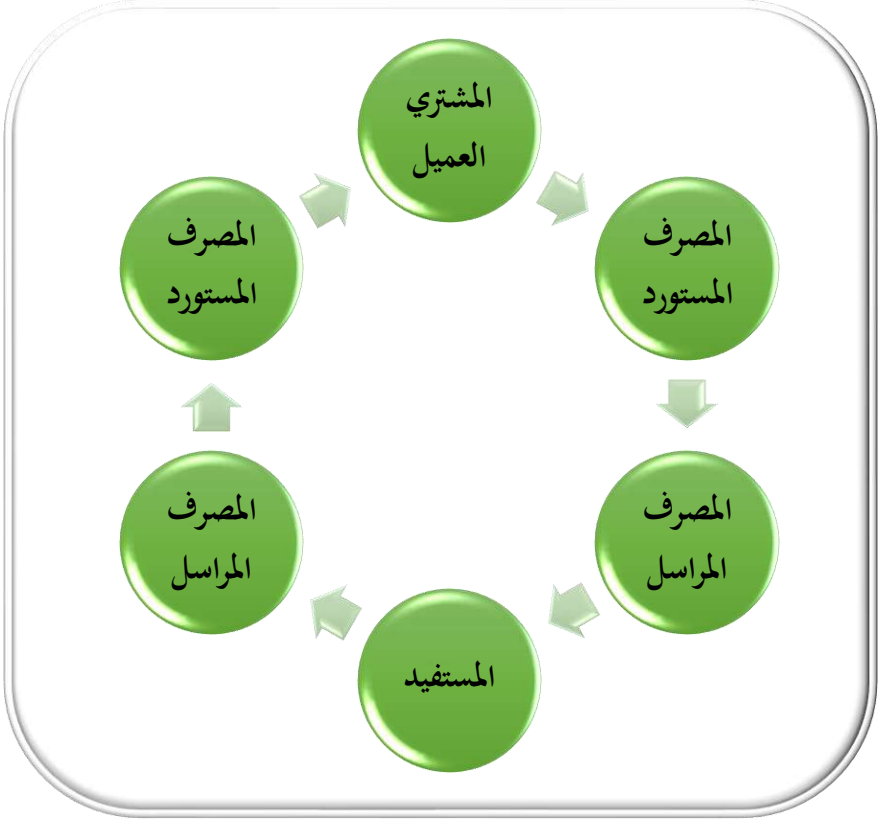

المصدر: نايف بن بنهار، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

4. بيع وشراء العملات الأجنبية:

وهي من الخدمات الشائعة في المصارف الإسلامية شريطة أن تكون المعاملات يدا بيد إستنادًا لقول رسول الله صلي الله عليه وسلم: (**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلا بِمِثْلٍ سَوَاءً بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ**)،[1] هذا على الرغم من الحساسية لهذه النوع من الخدمات لكونها قد ترتبط بالربا المحرمة في الشريعة الإسلامية، إلَّا أنه يتم تطبيق عليها أحكام البيوع ذلك إن تم من خلال نوعين من النقود مختلفين، كما أن المصرف الإسلامي يركز على الحكم الشرعي الذي ينص على أن يتم التقابض[2] في مجلس العقد الذي تتم فيه عملية الصرف، أي أنه لا يجوز استلام البعض وتأجيل الأخر إستنادًا لقول رسول الله صلي الله عليه وسلم في الحديث السابق.

[1] عبادة بن الصامت، **صحيح مسلم**، حديث رقم 1587، رواه مسلم.

[2] غسان الطالب، **أسعار صرف العملات في المصارف الإسلامية وجوازها شرعا**، مقال متاح على الرابط:https://alghad.com/Section-145 ، تاريخ الاطلاع: 10 /2024/12 على الساعة:16:50.

المطلب الثاني: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية

من أجل تتبع مراحل تطور الصيرفة الإسلامية، قسمنا هذا المطلب إلى فرعين، حيث يعرض الفرع الأول أهم المحاولات النظرية التي دعت إلى إنشاء المصارف الإسلامية من خلال إبراز ملامح الصيرفة الإسلامية خلال فترة الخلفاء الراشدين، ومن ثم التطرق إلى أهم المحاولات التنظيرية للصيرفة الإسلامية بعد فترة الاستعمار، أما الفرع الثاني سنعرض فيه التجارب الأولى لاعتماد الصيرفة الإسلامية، حيث سلطنا الضوء على ثلاث تجارب وهي: التجربة الماليزية والباكستانية والمصرية، هذا بالرغم أن هذه التجارب لم تتجسد على أرض الوقع بسبب الظروف السائدة خلال تلك الفترة، كما تضمن هذا الفرع التأسيس الفعلي للمصارف الإسلامية بشكلها الحالي.

الفرع الأول: المرحلة التنظيرية للصيرفة الإسلامية

وهي المرحلة التي بدأت فيها تظهر ملامح الصيرفة الإسلامية، من خلال الدعوات إلى تبنّي نموذجها والعمل على تطبيقه، حيث نُشير إلى أن الصيرفة الإسلامية قديمة من فترة بزوغ الإسلام، أين كان هناك بعض التعاملات تندرج ضمن التعاملات الإسلامية، غير أنه لم يوجد مكان مخصص لذلك، أما الفترة الذهبية للصيرفة الإسلامية فقد كانت بعد الاستعمار أي بعد الحرب العالمية الثانية أين تعالت الأصوات حول تبني نموذج بنك لا يعمل بالربا ويقوم على مبدأ المشاركة وغيرها من مبادئ التمويل الإسلامي.

أولا– ملامح الصيرفة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين:

تُعد تجربة الصيرفة الإسلامية حديثة النشأة بشكلها التنظيمي الحديث، أما أصولها التاريخية يمكن إرجاعها إلى فجر الإسلام قبل 1400 عام، وتُشير الكتب التاريخية التي كتبت في السنوات الأولى للإسلام إلى أنه خلال القرن الأول للإسلام (600م) كانت هناك بعض أشكال الأنشطة المصرفية التي كانت تشبه المعاملات المصرفية الحديثة،[1] حيث أدى توسع الفتوحات الإسلامية إلى ازدهار التجارة الخارجية فأوجد المسلمون آنذاك أدوات مالية إستثمارية تتوافق مع التطورات الحاصلة في مجال التجارة كالوديعة والمشاركة والصرف، فقد ثبت عن الطبري في تاريخه أن هند بنت عتبة تقدمت إلى أمير المؤمنين عمر بالخطاب رضي الله عنه تطلب منه قرض بقيمة أربعة ألاف درهم من بيت مال المسلمين على أن تقوم برد المبلغ لاحقًا فخرجت إلى البلاد لتُتاجر فلما عادت إلى المدينة إشتكت خسارتها إلى أمير المؤمنين عمر بالخطاب فرد عليها" لوكان مالي لتركته ولكن مال المسلمين" [2]، وهذه إشارة واضحة على

[1] Ahmad Alharbi, **Development of the Islamic Banking System**, Journal of Islamic Banking and Finance, Vol3, issue1, 2015, p12.

[2] موسي عبد اللاوي، **قواعد وتاريخ البنوك الإسلامية**، مقال منشور في جريدة البصائر (النسخة الرقمية)، بتاريخ:27 ماي 2020، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 8/06/ 2024، على الساعة: 11:03.

الإقراض من بيت مال المسلمين للذين يطلبون المال من أجل التجارة، فالمعاملات المالية القائمة في فترة الخلافة الإسلامية كلها تتفق مع معاملات الصيرفة الإسلامية في العصر الحديث، فقد كان المسلمون يفوضون شخص يثقون فيه لإيداع أموالهم، ففي عصر الخلافة الإسلامية تم توكيل الزبير أبن العوام رضي الله عنه لحفظ ودائع المسلمين فقد اشترط على كل من يقوم بالإيداع أن يضمن له الأموال وهذا من أجل تحويل الوديعة من شكل الأمانة إلى شكل القرض الذي تم ضمانه من أجل استثماره لاحقًا،كما أن ابن عبد الله بن الزبير أبن العوام رضي الله عنه فعل مثل أبيه كما أنه قام بتحويل الأموال من مكة إلى أخيه مصعب في العراق[1]، بالتالي نشير إلى أن هذه المعاملات المالية الإسلامية في عصر عمر بالخطاب رضي الله عنه خير دليل على هذا العصر عرف النواة الأولى للصيرفة الإسلامية على رغم من عدم وجود مكان مخصص لمثل هذه للمعاملات.

ثانيا– بداية التفكير في اعتماد الصيرفة الإسلامية:

بعد انتشار البنوك التقليدية في الاقتصاد العالمي وجد المسلمون أنفسهم أمام حتمية التعامل مع هذه البنوك مستدلين بذلك بالفكرة الجوهرية لا اقتصاد بدون بنوك، وبين حرمة التعامل معها بالنظر إلى تعاملها بالربا وهي محرمة شرعًا [2]، من هنا بدأت بوادر إنشاء مصارف تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وفي هذا الصدد بدأت الدعوات إلى ضرورة إنشاء مصارف إسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية، فيما يلي سنحاول التطرق إلى أهم محاولات التنظيرية لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال الجدول التالي:

[1] أحمد شعبان محمد علي، **السياسة النقدية والمصرفي للبنك المركزي في إطار المصرفي الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص4.

[2] نايف بن بنهار، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

الجدول رقم 1-1: روّاد الصيرفة الإسلامية

الشيخ	الفترة	البلد	الدعوة	المضمون
إبراهيم أبو اليقظان	جوان 1928	الجزائر	مقال في مجلة وادي ميزاب بعنوان: حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي.	تمت الدعوى إلى إنشاء مصرف يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية غير أن هذه دعوة فشلت بسبب المستعمر الفرنسي.
حسن البنا (1906-1948)	1939	مصر	كتابه بعنوان: أنواع الربا وأحكامه.	دعى إلى ضرورة اعتماد مصارف إسلامية كعلاج للربا التي تتعامل بها البنوك التقليدية، كما أكد على أن هذه المصارف يمكن أن تقدم خدمات متنوعة تقوم على المشاركة فضلا على العديد من الخدمات الأخرى.
أبو الأعلى المردودي (1903-1977)	أكتوبر 1948- ماي 1950	الهند	الأبحاث المنشورة على مجلة ترجمان القرءان خصوصًا منها كتابه " الصورة العملية للإصلاح.	حيث دعى إلى إنشاء مصارف لا تتعامل بالربا، حيث يمكن الإيداع فيها كما يمكنها منح القروض للأفراد دون أي مقابل ربوي.
محمد عزيز	1955	باكستان	كتابه بعنوان: Ing less Interest of outline n الذي تم نشره في كراتشي	قدم نموذج لمصرف إسلامي لا يتعامل بالربا وأوضح أهمية تعامل مع مثل هذه المصارف.
محمد نجاة الله صديقي (1931)	1958	باكستان	كتابه بعنوان: Banking without interest	قدم تصور لمصرف لا يتعامل بالربا كما وضح هيكله، كما وضح آليات عمله وعلاقته بالبنك المركزي.
			بحث بعنوان: المعاملات المصرفية المعاصرة وراي	تم تقديم نموذج مصرف إسلامي من جانب الموارد والاستخدامات

محمد عبد الله العربي	ماي 1965	مصر	الإسلام فيها المقدم في المؤتمر الثاني لمجمع للبحوث الإسلامية بالقاهرة.	أين تم قبول أموال المصرف من خلال صيغ تمويل الإسلامي وفي نفس الوقت يتم استثماره هذه الأموال وفق الشريعة الإسلامية.
محمد باقر الصدر (1980-1935)	أواخر الستينات	الكويت	كتاب بعنوان: البنك اللاربوي في الإسلام.	تم تقديم رؤية لتأسيس مصرف لا يتعامل الربا أين تم أبراز دور المصرف بين أصحاب الفائض المالي والعجز المالي، كما اعتبر المصرف وكيلاً بين الطرفين.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

محمد أشرف دوابة، **المصارف الإسلامية بين فقه الآباء المنظرين وواقع التطبيق**، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول، تركيا، 16-17 أفريل 2018، ص.ص 43-51.

الفرع الثاني: المرحلة التطبيقية للصيرفة الإسلامية

وهي المرحلة التي عرفت فيها الصيرفة الإسلامية بعض التجارب الأولى بإنشاء مصارف إسلامية كالتجربة الماليزية والباكستانية، لكن التطبيق على أرض الواقع عرف نوعًا من التأخر، أما التجربة المصرية فقد تجسدت على أرض الواقع بإنشاء بيوت الإدخار التي تعمل وفق مبادئ الدبن الإسلامي هذا بالرغم من أنها لم تحمل الصفة الإسلامية، كل هذه التجارب ساعدت بتكوين وتشجيع على إنشاء مصارف إسلامية وهذا ماتم بالفعل بعد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في السعودية، فيما يلي سيتم التطرق إلى التجارب الثلاثة السابقة ومن ثم سنعرض التأسيس الفعلي للمصارف الإسلامية.

أولا- التجارب الأولى لتأسيس المصارف الإسلامية:

برزت العديد من الدعوات حول تبني الصيرفة الإسلامية من خلال دعوة إلى إنشاء مصارف لا تتعامل بالفائدة وقائمة على أسس المشاركة وهذا ما تم الاستجابة له بالفعل من خلال إنشاء مصارف إسلامية هذا على الرغم من عدم إعتماد مصطلح الإسلامية بالنظر إلى العديد من التحديات السياسية والاقتصادية آنذاك.

لم يعرف المسلمين العمل المصرفي في شكله الحالي إلا في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 وهذا كنتيجة لعمل البنوك الغربية آنذاك، وقد ساعدت الطفرة التي شهدها النفط نهاية السبعينيات العديد من الدول المنتجة للنفط على

تكوين احتياطات وهو ما شجع بدوره على النشاط البنكي ودفع بالتفكير بإنشاء مصارف تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.[1]

على هذا الأساس عرف العالم العديد من التجارب كمحاولات تمهيدية لإطلاق العنان لخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، في بداية الأمر كانت هذه التجارب تحوم حول إلغاء التعامل بالربا واعتماد مبدأ تشارك الأرباح، وفي ظل النتائج المحققة تحولت إلى إعتماد المصارف الإسلامية ومن بين أهم التجارب التي برزت كمحاولات لاعتماد الصيرفة الإسلامية نذكر ما يلي:

1. التجربة الماليزية: تبلورت تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا من خلال تنامي مطالب الأفراد بإنشاء صناديق لجمع المال من أجل تأدية فريضة الحج[2]، وفي ظل هذا المشهد تنامت العديد من الأصوات أبرزها "إنكو عزيز" سنة 1959 الذي دعى إلى إنشاء مؤسسات لا تتعامل بالربا من أجل جمع أموال الأفراد الراغبين في الحج تجسدت فكرته على أرض الواقع من خلال إنشاء صناديق للحجاج هدفها جمع مدخرات الأفراد الراغبين في تأدية فريضة الحج، وقد ساهمت بجمع العديد من مدخرات الأفراد، كما أنها عرفت نجاحًا باهرًا بعيدًا عن كل المعاملات الربوية؛[3]

2. التجربة الباكستانية: بدأ التفكير المنهجي لإنشاء مصارف لا تتعامل بالفائدة سنة 1950 من خلال التفكير بإنشاء مؤسسات تتلقى ودائع مالكي الأراضي وفق الشريعة الإسلامية[4]، كما أن الهدف منها كان توزيع أموال الودائع من الأغنياء إلى الفقراء من أجل تحسين وضعيتهم حيث كانت هذه القروض بدون عائد[5]، أما إذا نظرنا إلى تاريخ الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان، فإنه يبدأ خلال سبعينيات القرن العشرين، حيث كانت باكستان الدولة الثالثة التي تبنت النظام المصرفي الإسلامي بعد تقديم هذا النظام في العالم، أين بدأت شركة الاستثمار الباكستانية وصندوق الاستثمار الوطني بإلغاء الفائدة من عملياتهما المالية، كما أطلقت شركة الاستثمار الباكستانية نظامًا استثماريًا جديدًا في أكتوبر 1980 يعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر، كما تم إصدار مجموعة من المراسيم تسمح بإنشاء شركات المضاربة؛[6]

---

[1] أحمد سليمان خصاونة، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[2] Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani, **Malaysian experiences on the development of islamic economics, banking and finance**, Seventh International Conference on Islami Economics, Center Of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, 2008, p406.

[3] داتو حنيفة أحمد، **تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية،2002، ص12.

[4] عائشة الشرقاوي المالقي، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[5] Rodney Wilson, **Banking and Finance in the Arab Middle East**, Macmillan Publishers, London, 1983, p75.

[6] **Idem**.

ويمكننا أنَّ نجد أقدم الجهود الرامية إلى إيجاد بديل للنظام القائم على الفائدة في عدد من التقارير التي قدمها مجلس الإيديولوجية الإسلامية فحسب المادة 38 من دستور جمهورية باكستان الإسلامية التي تشير إلى ضرورة القضاء على الربا[1]، أما فيما يخص التأسيس الفعلي للمصارف الإسلامية في باكستان كان سنة 2002 هذا على الرغم من أن فكرة تأسيس المصارف إسلامية كانت منذ خمسينيات القرن الماضي إلَّا أنَّه تأخّر تطبيقها على أرض الواقع؛

3. التجربة المصرية: إن المحاولات السابقة نحو إنشاء المصارف إسلامية كلها طالت ولم يتم تسجيد هذه الأفكار إلَّا في مصر، حيث كانت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في عام 1963 بإنشاء مصرف ميت غمر للادخار من طرف الدكتور أحمد النجار[2] هذا بعد استفادته من تجربة ألمانيا خلال فترة الحرب العالمية الثانية أين قامت ألمانيا بإنشاء بنوك الإدخار، كما أنه استفاد من دعوات خاله الدكتور محمد عبد الله العربي الذي دعى إلى إنشاء مصارف لا تتعامل بالربا وهذا ماتجسد فعلا بعد توقيع اتفاقية شراكة بين مصر وألمانيا، وقد كان هذا المصرف أول تجربة حديثة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث عمل المصرف على أساس المبادئ الإسلامية، وخاصة تحريم الربا، واستخدم بدلاً من ذلك آليات تقاسم الأرباح مثل المضاربة والمشاركة، وبالرغم من النجاحات التي حققها المصرف في بداياته حيث استطاع هذا الأخير إستقطاب 250 ألف مودع على مستوى 53 قرية[3]، إلَّا أنه واجه تحديات سياسية واقتصادية أدت إلى إغلاقه في عام 1967.[4]

ثانيا– التأسيس الفعلي للمصارف الإسلامية:

تزايد الاهتمام بإنشاء مصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية بعد سنة 1975 أي الفترة التي انعقد فيها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في السعودية، أين تم الإعلان على توقيع اتفاقيه تم بموجبها إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية تشترك مجموعة من الدول في رأس ماله، وفي نفس الفترة تم تأسيس أول مصرف إسلامي خاص تحت إسم مصرف دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة كنتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية لتواصل موجة إنشاء المصارف الإسلامية أين سمح التشريعي البنكي في الكويت بإنشاء أول مصرف إسلامي سنة 1977 تحت إسم بيت التمويل الكويتي، أما في البحرين فنجد أن أول مصرف إسلامي كان سنة 1977 تحت إسم مصرف

[1] State Bank of Pakistan, **Pakistan's Islamic Banking Sector Review 2003 to 2007**,2008, p1.

[2] سليمان ناصر، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع والأفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص23.

[3] معطي لبنى، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[4] عوق محمد الكفراوي، **البنوك الإسلامية – النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998، ص15.

البحرين الإسلامي، وبعد عام تم تأسيس المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، وبعد انتشار هذه الموجة في دول الشرق الأوسط تم إنشاء مصرف قطر الإسلامي سنة 1982، أما في تركيا وماليزيا نجد أن أول مصرف إسلامي كان سنة 1983 و1985 على التوالي، في حين نجد أن إنشاء المصارف الإسلامية في بعض الدول الإفريقية قد تأخر نوعا ما أين قامت تونس بإنشاء أول مصرف إسلامي سنة 1984 هذا بعد مصرف بيت المال السعودي، أما في الجزائر فقد عرفت ميلاد أول المصارف الإسلامية بعد إدراج قانون النقد والقرض سنة 1990 من خلال تأسيس مصرف البركة سنة 1991، وهو تأخر واضح في اعتماد الصيرفة الإسلامية، يمكن تلخيص ما سبق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1-2: تاريخ تأسيس أول مصرف إسلامي في بعض الدول

الدولة	تأسيس أول مصرف إسلامي	القانون – المرسوم
مصر	بعد فشل تجربة بنوك الادخار المحلية في مركز ميت غمر بجمهورية مصر سنة 1963 والتي دامت قرابت أربع سنوات، حيث شهدت سنة 1971 ميلاد أول بنك إسلامي عرف باسم بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد هذا البنك مؤسسة عمومية تعمل خارج نطاق البنك المركزي	القانون رقم 48 لسنة 1971
الإمارات	بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد، تم تأسيس مصرف دبي الإسلامية	المرسوم الأميري المؤرخ في 12 مارس 1975
الكويت	تأسيس مصرف بيت التمويل الكويتي	المرسوم رقم 72 سنة 1977
البحرين	مصرف البحرين الإسلامي	المرسوم رقم 2 سنة 1979
قطر	مصرف قطر الإسلامي	المرسوم الأميري رقم 45 المؤرخ سنة 1982
السعودية	بمصرف الإسلامي للتنمية	سنة 1975
الأردن	مصرف الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار	القانون رقم 13 سنة 1978
تركيا	مصرف فيصل الإسلامي	المرسوم رقم 7506 المؤرخ في 16 ديسمبر 1983
ماليزيا	بعد مصادقة البرلمان الماليزي ومجلس الشيوخ على أول قانون للمصارف الإسلامية، تم تأسيس أول مصرف إسلامي ماليزي	سنة 1988
تونس	بعد مساهمة سعودية من مجموعة البركة بنسبة 80% تم تأسيس مصرف بيت التمويل السعودي التونسي	القانون رقم 108 المؤرخ في 6 ديسمبر 1985
الجزائر	تأسيس مصرف البركة الجزائري	قانون النقد والقرض 90 -10 المؤرخ في 14 أفريل 1990

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها نشاطها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص46.

عائشة الشرقاوي المالقي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 76-77.

جلال وفاء الدين البدري محمدين، **البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص.ص 20-21.

المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في العالم

بعد عرضنا لمفهوم الصيرفة الإسلامية ومراحل نشأتها، تقتضي الضرورة أن نعرض واقع هذا الصناعة في العالم أين تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، يعرض الفرع الأول الإنتشار العالمي لصناعة الصيرفة الإسلامية، أما الفرع الثاني قمنا فيه برصد أهم الدعوات الغربية التي تدعو إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية بدلاً من الصيرفة التقليدية.

الفرع الأول: الإنتشار العالمي لصناعة الصيرفة الإسلامية

تشهد صناعة المصرفية الإسلامية نموا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، حيث تعتبر الصناعة الأسرع نمو في العالم وهذا بالرجوع إلى الأرقام المحققة منذ نشأتها، يُعزى هذا النمو إلى الإمكانيات والفرص التي يتيحها هذا النوع من الصناعات، كما أن الخصائص التي تتمتع بها جعل منها الأكثر طلبا عبر العالم، من خلال هذا الفرع سنحاول عرض الإنتشار العالمي للصيرفة الإسلامية، عبر التركيز على الجهات الرائدة في تعليم الصيرفة الإسلامية وتوسع أصول الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي.

أولا– الجهات الرائدة في تعليم المالية والصيرفة الإسلامية:

اكتسبت الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيرًا من طرف الدول العربية وحتى الغربية نظرًا لمبادئها الفريدة المستمدة من أحكام الدين الإسلامي، التي تدعو إلى تجنب المعاملات الربوية، حيث تعد هذه الأخيرة جوهر المعاملات التقليدية، من خلال هذا الجزء نسعى إلى عرض أهم لجهات الرائدة في تعليم بالمالية والصيرفة الإسلامية هذا من جهة، كما نسعى إلى عرض توسع حجم هذه الصناعة على المستوى العالمي من جهة أخرى.

1. مؤشرات التثقيف بالمالية والصيرفة الإسلامية:

نقصد بالتثقيف في مجال المالية والصيرفة الإسلامية حجم المعرفة والوعي بهذه الصناعة، فالخصائص التي تتمتع بها يجعل منها محل انظار الكثير من الدول المسلمة وغير المسلمة، وبالتالي سنقوم بالتعبير على مستوى التثقيف من خلال مؤشري المعرفة والوعي بالمالية والصيرفة الإسلامية وذلك كما يلي:

1–1. مؤشر المعرفة:

نقصد بمؤشرات المعرفة المؤشرات المرتبطة بالبحث والتعليم باعتبارهما أهم عنصرين في المعرفة، ففي ظل التوجه العالمي لصناعة المالية والصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي أصبح تتبع مدى المعرفة بهذه الصناعة أمر ضروري، حيث يُمكن لتحسين التعليم بالمالية والصيرفة الإسلامية أن يُساهم في سد فجوات المعرفة، ممّا يُمكّن الأفراد من

التفاعل بثقة مع العروض الفريدة التي تقدمها هذه الصناعة المصرفية، فيما يلي سنقوم بعرض المؤشر المرجح لمؤشر المعرفة المتعلق بالمالية والصيرفة الإسلامية في العالم لسنة 2022.

الشكل رقم 1-10: أفضل 5 دول مقدمي المعرفة في المالية والصيرفة الإسلامية في العالم سنة 2022

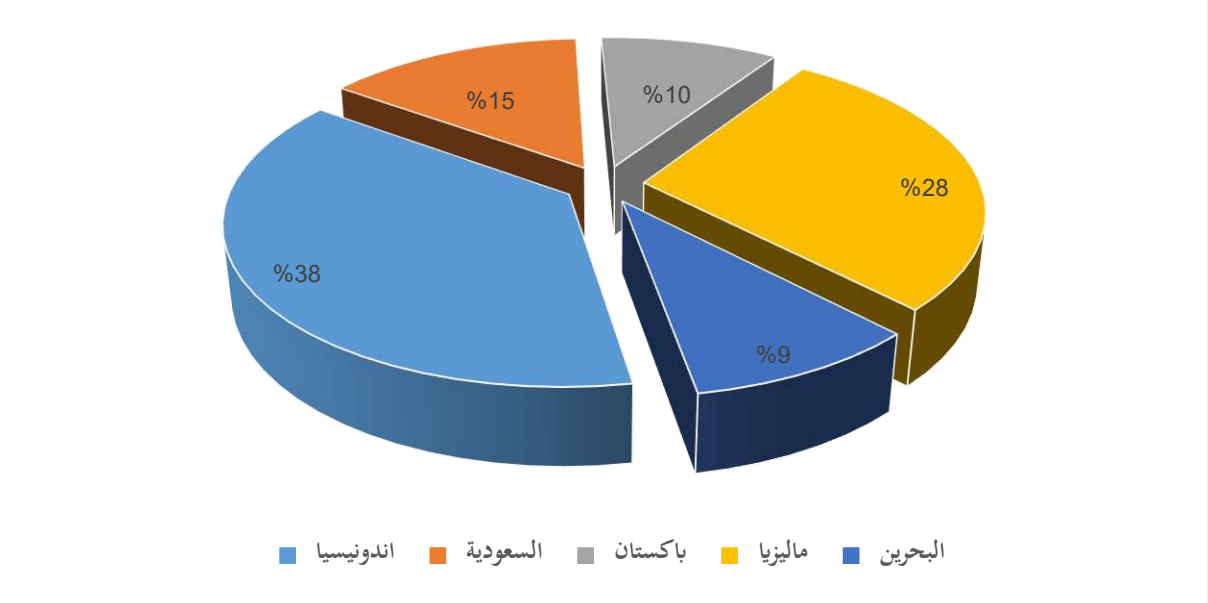

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

ICD Thomson Reuters, **Islamic Finance Development**: Harmony on The Horizon [online], New York: ICD-Thomson Reuters, 2022, Disponible sur: https://icd-ps.org/uploads/files .(Téléchargé le 12/9/ 2024), p18.

يظهر من خلال **الشكل رقم 1-10** أعلاه، أفضل 5 دول مُقدمي المعرفة في مجال المالية والصيرفة الإسلامية في العالم سنة 2022، حيث نلاحظ أن إندونيسيا تتصدر القائمة، يمكن إرجاع هذا إلى نشاط اللجنة الوطنية الشرعية للاقتصاد والتمويل التابعة للحكومة الأندونيسيا وتنفيذ نقاط العمل المحددة في الخطة الرئيسية للاقتصاد الإسلامي 2019-2024، والتي تهدف إلى دفع عجلة نمو صناعة التمويل الإسلامي في البلاد الأمر الذي شجع على البحث في هذا المجال، بالإضافة إلى أن إندونيسيا تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم، وهو ما ساهم ببروز عدد كبير من المؤسسات مختصة في تعليم الثقافة المالية والصيرفة الإسلامية، أما فيما يخص باقي الدول فإنه يتم التركيز بشكل كبير على البحث على غرار المؤسسات التي تقدم دورات تكونية حول هذا المجال، ولتفصيل أكثر في مؤشرات المعرفة نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم 1-11: أفضل 5 مقدمي البحث – التعليم بالمالية والصيرفة الإسلامية سنة 2022

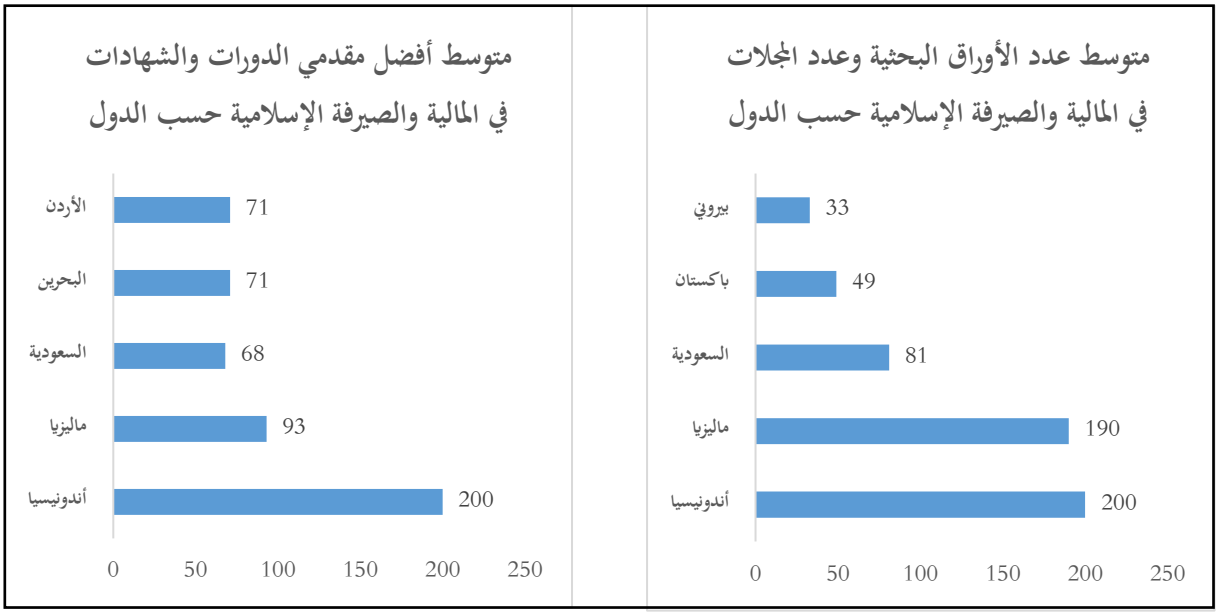

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

ICD Thomson Reuters, **Op. Cit** ,p19.

يبيِّن **الشكل رقم 1-11** أعلاه، أفضل 5 مُقدمي البحث – التعليم بالمالية والصيرفة الإسلامية لسنة 2022، حيث نلاحظ هيمنة أندونيسيا على البحث والتعليم في مجال المالية والصيرفة الإسلامية ويرجع هذا إلى نشاط اللجنة الوطنية الشرعية للاقتصاد والتمويل في اندونيسا وهو ما أدى إلى انتشار المؤسسات التي تقدم دورات حول هذا المجال كما أشرنا سابقًا، تليها دولة ماليزيا هي الأخرى تتمتع بمستويات معرفة مرتفعة، ووفقًا لتقرير تنمية التمويل الإسلامي سنة 2020، فقد عززت ماليزيا منظومة بحثية قوية تقود المنظومة الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا هذا بالرغم من وجود انخفاض في عدد مقدمي هذه الخدمات، أما في السعودية لديها مخرجات بحثية أقل، على الرغم من أنها رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية حيث يعتبر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للمصرف الإسلامي للتنمية في جدة على رأس المؤسسات البحثية في السعودية، أما في باكستان والبحرين نجد تفاوت حيث تركز باكستتان على البحث، أما البحرين تعتمد على نشر ثقافة المالية والصيرفة الإسلامية من خلال دورات تكوينية.

1-2. مؤشر الوعي:

يعتبر من بين المؤشرات المعتمدة في تقييم تنامي تعليم المالية والصيرفة الإسلامية على مستوى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والبنك الدولي (World Bank)، كما أنه يعبر عن الجهود المبذولة لرصد مستوى الوعي والفهم في إطار عملها لتعزيز الصيرفة الإسلامية عالميًا، يهدف المؤشر إلى توفير رؤى حول مدى انتشار التمويل

الإسلامي ونموه المحتمل، وتحديد الفجوات في التثقيف والتوعية التي قد تعيق تبنيه، فيمايلي سنستعرض مؤشر الوعي بالمالية والمصرفية الإسلامية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1-12: أفضل 5 دول من حيث مؤشر الوعي بالمالية والصيرفة الإسلامية لسنة 2022

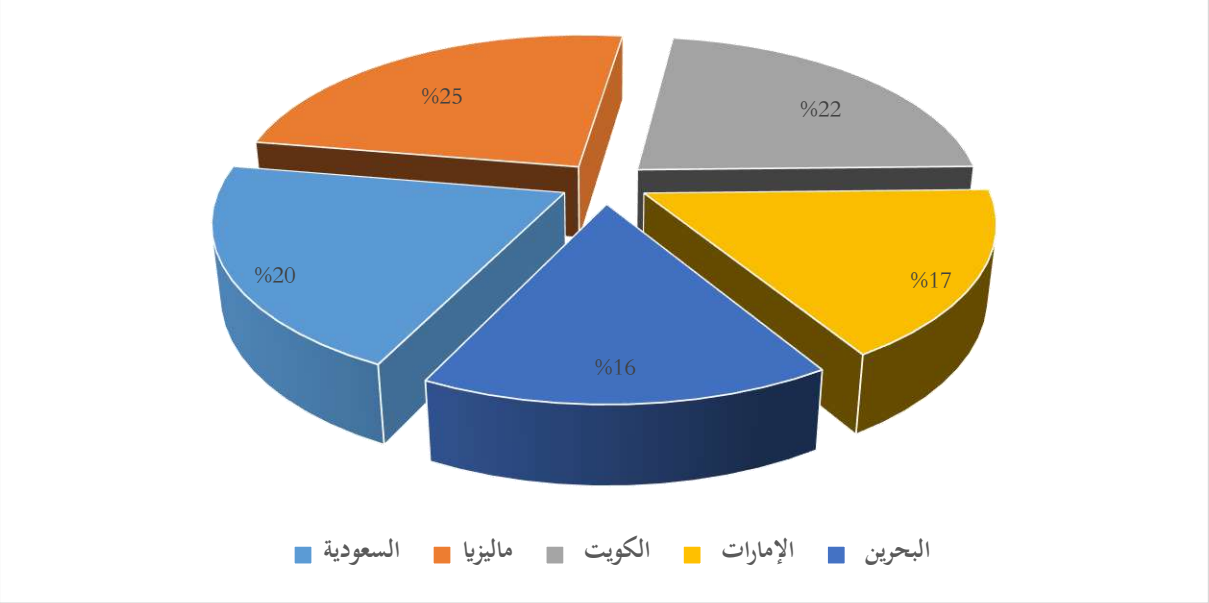

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

ICD Thomson Reuters, **Op. Cit** ,p19.

يوضّح **الشكل رقم 1-12** أعلاه، أفضل 5 دول من حيث مؤشر الوعي بالمالية والمصرفية الإسلامية لسنة 2022، حيث نلاحظ أن ماليزيا تتمتع بدرجة عالية من الوعي في مجال المالية والمصرفية الإسلامية يرجع هذا إلى إعتماد هذه الدولة على الفعاليات الحضورية والإلكترونية لنشر هذه الثقافة بعد جائحة كورونا في حين تنال الكويت المرتبة الثانية من خلال تركيزها على الندوات والمؤتمرات لنشر الثقافة المالية والمصرفية الإسلامية[1]، أما فيما يخص باقي الدول الإمارات والبحرين والسعودية، يمكن ارجاع تصنيفها من بين أحسن الدول إلى تركيزها على مجال الأخبار من جهة وبصفة أساسية لنشر ثقافة المالية والمصرفية الإسلامية.

ولتفصيل أكثر في مؤشرات المعرفة نعتمد على الشكل التالي:

[1] ICD Thomson Reuters, **Op. Cit**, p19.

الشكل رقم 1-13: أفضل 5 مقدمي الأحداث-الأخبار بالمالية والصيرفة الإسلامية سنة 2022

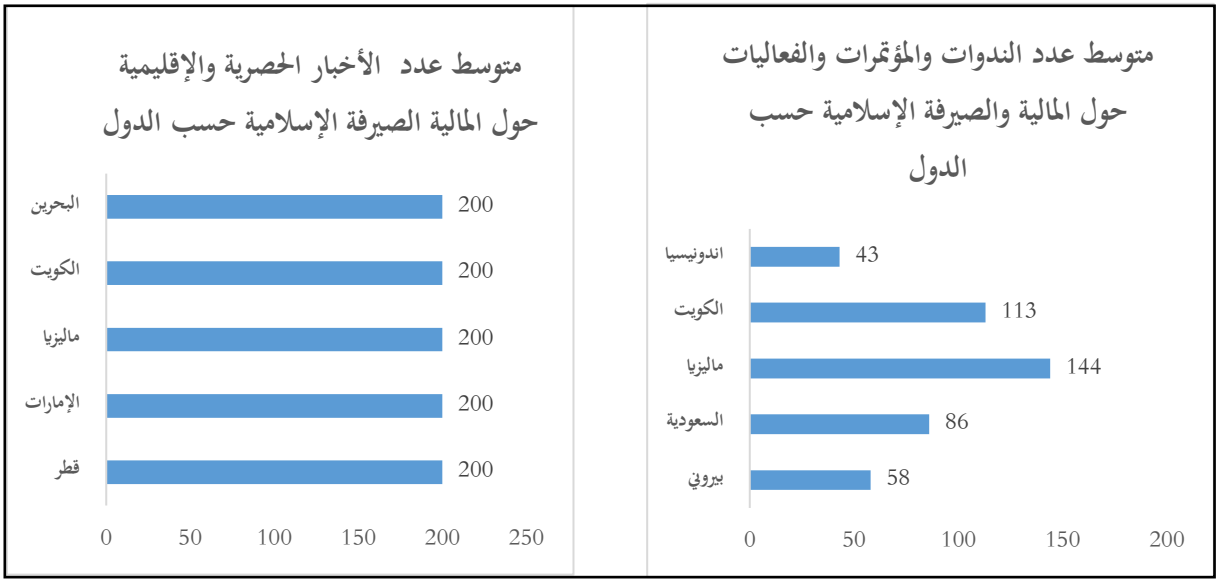

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

ICD Thomson Reuters, **Op. Cit** ,p19.

يوضّح **الشكل رقم1-13** أعلاه، أفضل مُقدمي الأحداث – الأخبار المتعلقة بالمالية والصيرفة الإسلامية حسب الدول لسنة 2022، كما أشرنا سابقاً تركز دولة ماليزيا بشكل أساسي على الندوات والفعاليات الإلكترونية تليها الكويت والسعودية إندونيسيا وبيروني على التوالي في نشر وعي المالية والمصرفية الإسلامية أما فيما يخص الاخبار المتعلقة بالمالية والمصرفية الإسلامية فنجد أن الدول تتساوى من حيث هذا المؤشر.

ثانيا- توسع أصول الصيرفة الإسلامية:

بعد عرضنا لمستويات التثقيف بالمالية والصيرفة الإسلامية سنقوم بعرض تطور حجم أصول المالية والصيرفة الإسلامية من خلال الاعتماد على التصنيف التالي:

1. حسب التوزيع القطاعي:

تحظى صناعة الصيرفة الإسلامية باهتمام واسع خصوصًا بعد أزمة الرهن العقاري 2008، فالخصائص الفريدة لهذه الصناعة جعلت منها الصناعة الأكثر تطورًا في العالم هذا بالنظر إلى الأرقام والنتائج التي حققتها بالمقارنة مع إجمالي أصول المالية الإسلامية، فحسب التوزيع القطاعي للتمويل الإسلامي الموضح في **الشكل رقم 1-14** أدناه، نجد هيمنة أصول الصيرفة الإسلامية على باقي الأنشطة الأخرى، حيث بلغ إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية سنة 2022 يمثل ما نسبته 69.3% من إجمالي التمويل الإسلامي البالغ 3245.5 مليار دولار أمريكي حسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2022، أما باقي مكونات التمويل الإسلامي تنقسم إلى: تمثل الصكوك

الإسلامية نسبة 25.6% من إجمالي التمويل الإسلامي، الصناديق الإسلامية تمثل نسبة 4.2% من إجمالي التمويل الإسلامي، أما نسبة التكافل الإسلامي تمثل 0.9% من إجمالي التمويل الإسلامي، كما أن أصول المصارف الإسلامية إستطاعت النمو من سنة 2012 إلى 2022 بنسبة نمو132.39%

الشكل رقم1-14: أصول الصيرفة الإسلامية بالمقارنة مع أجمالي أصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2012-2026)، الوحدة: (م د أ)

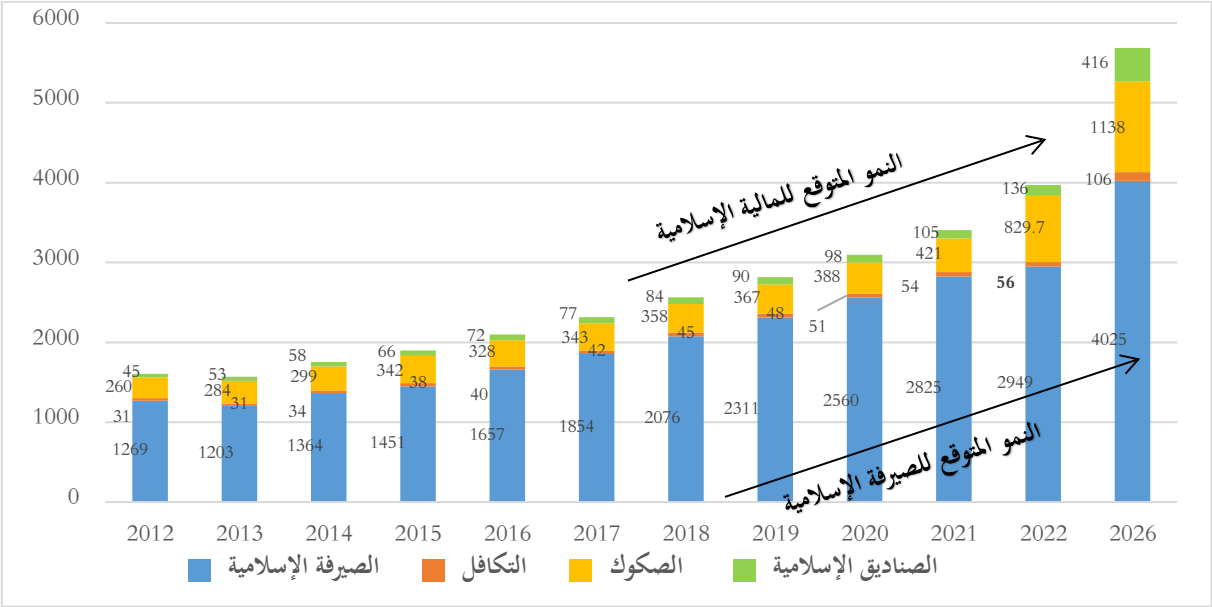

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على:

ICD Thomson Reuters, **Op. Cit**, p.p 30 -50.

2. حسب مناطق ممارستها:

تطورت الصيرفة الإسلامية بسرعة على مدى السنوات الماضية، واليوم توجد المصارف الإسلامية في الغالب في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، حيث تُقدم الخدمات المصرفية في الغالب للمسلمين والعديد من الحكومات والبنوك المركزية في البلدان التي تتمتع فيها المالية الإسلامية بوضع رسمي أو شبه رسمي، من خلال **الشكل رقم 1-15** أدناه، يُمكن ملاحظة أن دول مجلس التعاون الخليجي تستحوذ على الحصّة الأكبر من إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية، إذ بلغت في سنة 2023 نحو 1463.42 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 61.71% من الإجمالي العالمي، وتأتي في المرتبة الثانية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقيمة 417.39 مليار دولار أمريكي، بنسبة 17.61%، أمّا دول شرق آسيا والمحيط الهادئ فقد سجلت أصولًا تُقدَّر بـ 313.83 مليار دولار، ما يمثل 13.23%، تليها دول جنوب آسيا بحجم أصول بلغ 83.58 مليار دولار، بنسبة 3.53%، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى بقيمة 79.7 مليار دولار أي بنسبة 3.36%، في حين لم تتجاوز أصول دول إفريقيا جنوب

الصحراء 13.36 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل فقط 0.56% من الإجمالي، يرجع التطور الهائل للصيرفة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى عوامل عديدة مثل: السكان ذوي الأغلبية المسلمة، والبيئات التنظيمية الداعمة للصيرفة الإسلامية، الأمر الذي ساهم في النمو القوي للخدمات المصرفية الإسلامية في هذه المنطقة.

الشكل رقم 1-15: توزيع أصول الصيرفة الإسلامية حسب المناطق سنة 2023، الوحدة: (م د أ)

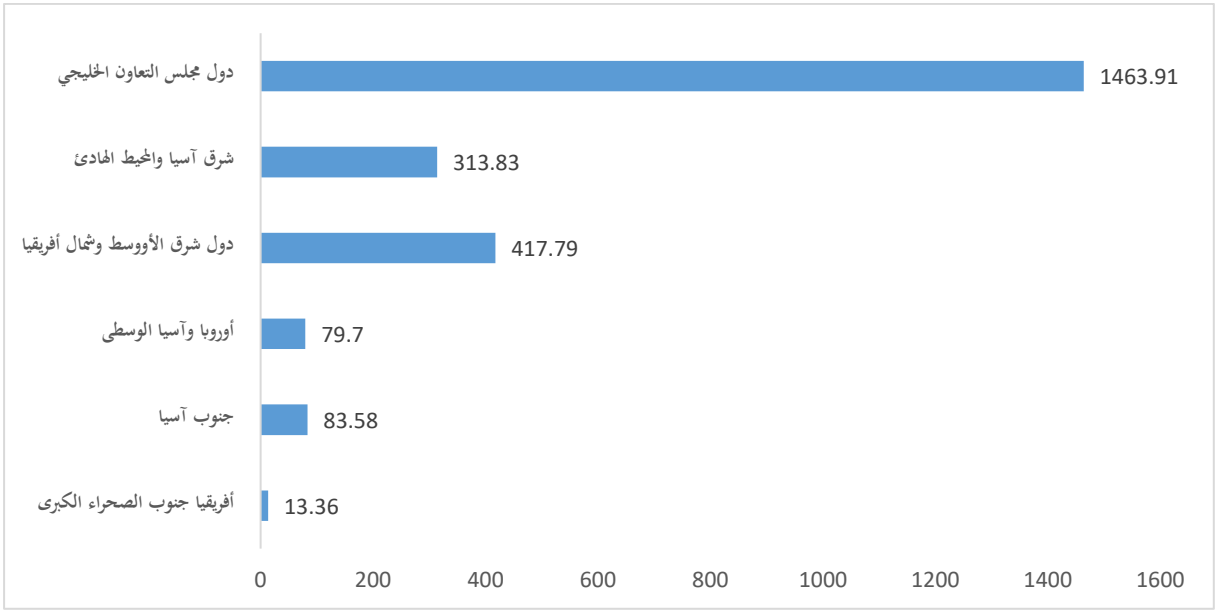

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Islamic Financial Services Board, **Islamic financial services industry: stability report 2024**, Malaysia, Disponible sur: https://www.ifsb.org, (Téléchargé le 04/10/ 2025), p20.

3. حسب الدول:

عرفت صناعة الصيرفة الإسلامية تطورا ملحوظًا في الأونة الأخيرة خصوصًا بعد أزمة المالية العالمية 2008 والتي انعكست بالإيجاب على تطور أصول الصيرفة الإسلامية في الدول العربية وحتى الغربية منها، فالمميزات التي تضطلع بيها هذه الصناعة جعلت منها أكثر صناعة تطورا عبر العالم، من خلال **الشكل رقم 1-16** أدناه، يمكن ملاحظة أن دولتي إيران والسودان ذات أنظمة مصرفية إسلامية، حيث تمثل نسبة أصول المصارف الإسلامية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي 100%، في حين تتراوح هذه النسبة في الدول التالية: (السعودية، بروني، الكويت ماليزيا، قطر،جيبوتي، الإمارات،الأردن، بانغلادش، البحرين) ما بين 75% إلى 20 % وكل هذه الدول هي دول إسلامية فمن المؤكد يتجنب الكثير من المتعاملين في هذه الدول التعامل مع البنوك الربوية بحكم الوازع الديني، كما أن هذه الدول ذات أهمية نظامية عالية لنشاط الصيرفة الإسلامية فهي من الدول الرائدة في نشاط الصيرفة الإسلامية، كما نجد أن كل من الدول التالية:(باكستان، عمان، فلسطين،أفغانستان، العراق، تركيا، مولدوفيا،ليبيا، تونس،

اندونيسيا، تونس) نسبة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي الأصول القطاع المصرفي تتراوح ما بين 20 % إلى 7% وهي نسبة معتبرة بالنظر إلى حجم النظام المصرفي التقليدي الذي يتميز بأصول مرتفعة، في حين نجد دول (البوسنة والهرسك،السنغال،مصر،الجزائر) تتميز بأصول إسلامية منخفضة حيتت تراواح مابين 3% و 2% ، ويرجع هذا التأخر إلى العديد من الأسباب منها: عدم تكييف القواعد القانونية مع خصوصية المصارف الإسلامية وإشكالية العلاقة مع البنك المركزي، أما فيما يخص باقي الدول فإن نسبة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي لا تتجاوز 1.5% وهذا يمكن تفسيره بغياب ثقافة التعامل مع مثل هذه الصناعات المصرفية التي تقوم على أسس دينية إسلامية.

الشكل رقم 1-16: حصة الصيرفة الإسلامية من إجمالي الأصول حسب الدول سنة 2023 الوحدة (%)

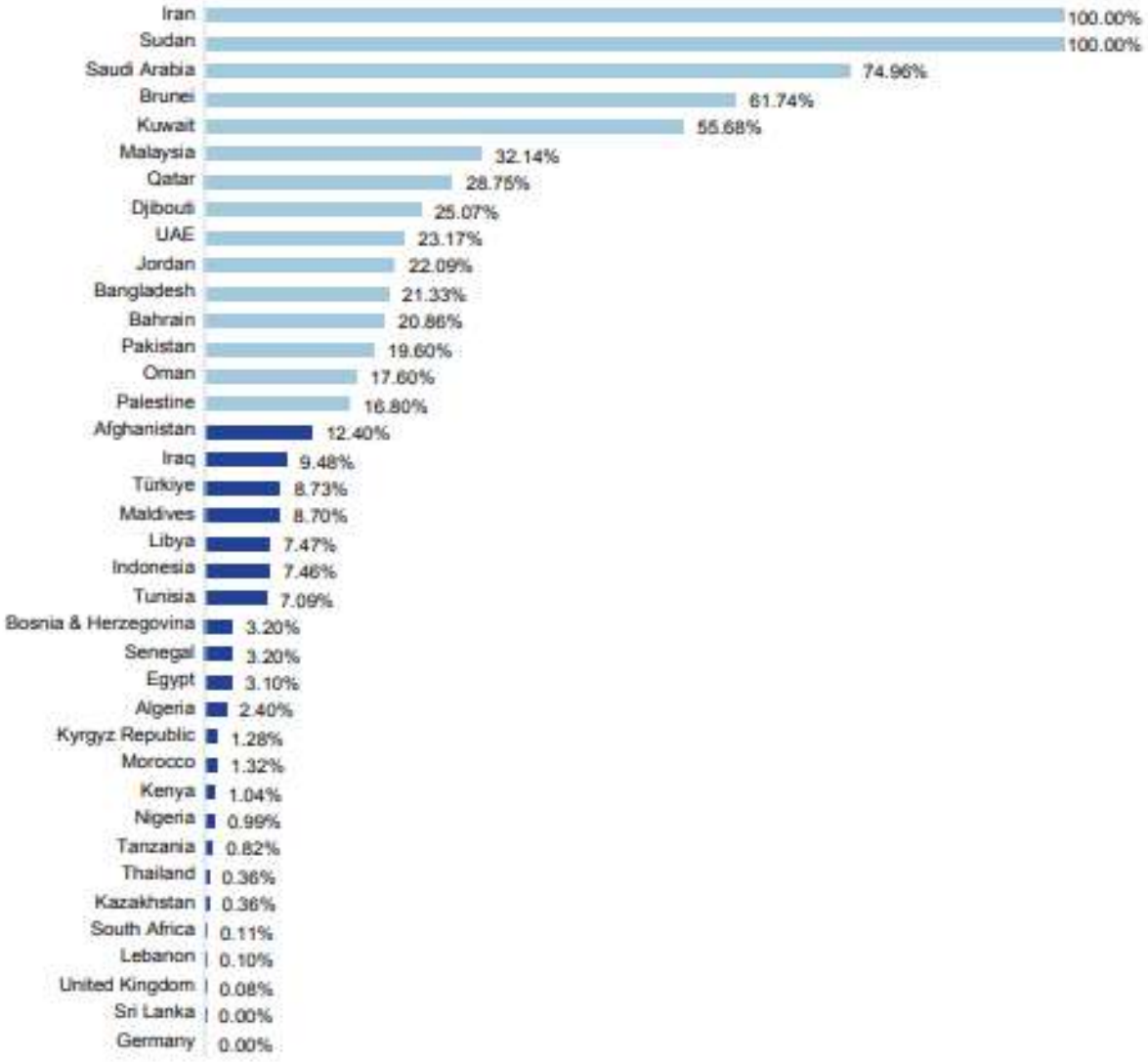

Source : Islamic Financial Services Board, **Op. Cit**, p28.

الفرع الثاني: دوافع الاهتمام الدولي بالصيرفة الإسلامية

حظيت الصيرفة الإسلامية باهتمام دولي واسع خصوصًا في الفترة التي شهد فيها العالم الأزمة المالية العالمية سنة 2008، فالخصائص التي تتميّز بها الصيرفة الإسلامية والمستمدة من الدين الإسلامي جعل منها الحل البديل للتمويل التقليدي الذي أثبت فشله في مواجهة ضغوطات المالية لهذا الأزمة.

من خلال هذا الفرع سنركز على أهم الدعوات الغربية التي دعت إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية بدلاً من الصيرفة التقليدية القائمة على الأسس الربوية التي كانت السبب الرئيس وراء حدوث أزمة المالية سنة 2008، كما سنقوم بعرض أهم الأسباب التي أدت إلى تعالى أصوات الغرب في اعتماد الصيرفة الإسلامية.

أولا– دعوات تبني الصيرفة الإسلامية عالميًا:

في ظل تكرار الأزمات المالية على المستوى، تصاعدت الدعوات إلى ضرورة تبني الصيرفة الإسلامية، وذلك بالنظر إلى الخصائص الفريدة التي تتميّز بها هذه الصناعة من حيث اعتمادها على التمويل القائم على الأصول الحقيقية، وتحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة، فضلاً عن قدرتها على لتحقيق الاستقرار المالي، من بين هذه دعوات نذكر:

1. Yates * (2005) أشار إلى أن " قواعد التمويل الإسلامي التي تُعدُ أكثر حصافة بشأن الدين تبدو مغرية، حتى ولو أدركت تلك الحكومات هذه الحقيقة في وقت متأخر، ولكن الأهم من ذلك أن مؤيدى هذا الأسلوب يقولون أنه يوفر أسلوب أفضل لربط النظام المالي بالاقتصاد الحقيقي، كما أضاف أن تقاضي الفائدة يُعد عملاً غير أخلاقي لأنه لا يأخذ في الاعتبار كيف أن التغيرات التي تطرأ على قيمة القرض يمكن أن تؤثر على المقترض"،[1] فحسب هذه الدعوة نجد أنه اعتراف واضح بأهمية التمويل الإسلامي للنظام المالي، أي أن التمويل الإسلامي يقوم على ربط الاقتصاد الحقيقي بالنظام المالي، كما أن تقاضي الفائدة الثابتة بغض النظر عن الظروف الاقتصادية يمكن أن يضع عبئًا غير عادل على المقترضين خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية عندما تنخفض قيمة الأصول أو الدخل، ففي ظل خصائص التمويل الإسلامي المستمدة من الدين الإسلامي يوفر حماية أكبر للمقترضين ويُساهم في تحقيق توازن أكثر إنصافًا بين المصالح المالية للأطراف المختلفة.

* خبير مصرفي أمريكي.

[1] محمد النوري، **مرجع سبق ذكره**، ص6.

2. Dan Tyler * (2006): أشار في أحد أبحاثه إلى أن "الصيرفة الإسلامية أكثر جاذبية للمستثمرين وهي آمنة للاستثمارات وأنَّ إدارة المخاطر فعالة كما أنها توفر أكبر قدر لمواجهة مخاطر الناجمة عن نقص السيولة"، حيث أكد على أن الصيرفة الإسلامية لها القدرة على جذب أكبر قدر من المستثمرين وهذا راجع للمميزات التي تحظى بها ممّا جعلت منها أكثر آمنا بالمقارنة مع الصيرفة التقليدية هذا من جهة، كما أنّ عدد المستثمرين الذين يرغبون الاستثمار في مشاريع تتوافق مع الدين الإسلامي في عدد متزايد، أضف إلى أن هذا النوع من الصيرفة قادر على مواجهة مخاطر السيولة، يمكن إرجاع هذا إلى أن الصيرفة الإسلامية تقوم على أساس توفير أدوات مالية التي تُساعد في توفير السيولة وإدارة المخاطر المرتبطة بها هذه الأدوات تعتمد على أصول حقيقية، ممّا يجعلها أقل عرضة للتقلبات المالية الحادة[1].

3. Gordon Brown * (2006): أكّد على أن " أن المصارف الإسلامية أكثر آمنا ومحافظها محمية بأصول حقيقية وعملياتها ذات مردُود جيد على الاقتصاد" فهذه المصارف تعتمد على مجموعة من المنتجات المالية التي يمكن من خلالها المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من الفائدة الثابتة في البنوك التقليدية مما يجعلها أكثر آمناً ، كما نجد في محافظ هذه البنوك أصول حقيقية بدلاً من ديون ومضاربات في البنوك التقليدية، وهو ما يُوحي بأن أصول المصارف الإسلامية مدعومة بأصول ملموسة وليس عقود وهمية ممّا يجعلها أقل عرضة للتقلبات المالية، فمن خلال هذه المميزات التي تحظى بها المصارف الإسلامية سيكون مردودها أفضل في الاقتصاد من خلال توفير مشاريع إنتاجية وخدمية[2]؛

4. Rodney Wilson *(2008): أشار إلى أن "البنوك الغربية في حاجة اليوم إلى إرشاد أخلاقي، ذلك لأن الجشع وانعدام الأخلاق هما اللذان تسببا في الأزمة العالمية الحالية، وأن الصناعة المصرفية الإسلامية بنظامها الأخلاقي المتميز يتمخض عن إبراز وجه الإسلام الإيجابي"،[3] في العالم يعاني من عدم الاستقرار المالي وعدم المساواة الاقتصادية يمكن للبنوك التقليدية الاستفادة بشكل كبير من اعتماد المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية حيث تعتبر نموذجًا يُحتذى به لتحقيق الاستقرار المالي، كما أن هذا الصناعة المصرفية الإسلامية تساهم في إبراز الجوانب الإيجابية للإسلام، مما يُعزز التفاهم حلولاً عملية للتحديات الاقتصادية المعاصرة؛

---

* خبير مصرفي إيطالي.

[1] محمد النوري، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

* وزير الخزانة البريطاني الأسبق.

[2] بن زكية سليمة، شرون عزالدين، **التوجه الدولي للصيرفة الإسلامية في ظل الأزمات المالية – دراسة تجارب عربية –**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2024، ص521.

* مدير الدراسات العليا بمعهد الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية في جامعة درام الإنجليزية.

[3] محمد النوري، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

5. Sir Iqbal Sacranie * (2007) : أكّد على" تواجه بريطانيا تحديات كبرى في مواجهة الأزمة المالية العالمية وعلينا جميعًا واجب العمل على تعزيز الاستقرار والثقة بدلاً من الخوف" ....مع تهديد الأزمة المالية الحالية بالتسبب في ركود عالمي، هناك إدراك متزايد للحاجة إلى استكشاف أشكال أكثر قوة من الوساطة المالية والتمويل الإسلامي، بالتزامه الراسخ بتوفير الأصول لدعم المعاملات، كما يقدم أحد هذه الاحتمالات والآن حان الوقت لكي تبحث المملكة المتحدة في الكيفية التي يمكن بها للتمويل الإسلامي أن يساعد في مواجهة التحديات التي تفرضها أزمة الائتمان الحالية"[1]، حيث أشار إلى أنه الوقت المناسب للمملكة المتحدة وللعالم أن يكتشفوا كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في مواجهة الأزمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي،وهو ما يؤكد على أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون جزءًا من الحل في مواجهة التحديات المالية العالمية، من خلال التزامه بمبادئ الدين الإسلامي؛

6. Loitata Polioi *(2010) : تُشير في كتابها رعاة العولمة "إن الاقتصاد الإسلامي الممثل بجوهره في الصيرفة الإسلامية هو الوحيد على إمتداد العالم لذي لم يتضرر من أزمة العقارات الأمريكية، فإن وقعت أزمات جديدة ستبقى الصيرفة الإسلامية وأدواتها قائمة، لأن عالم المال الإسلامي لم يُشارك في صنع الأزمات بل ساهم في الاستقرار المالي وتحديدًا في البلدان التي يعمل في ظلها".[2]

من خلال رصدنا لمجموعة من الدعوات الغربية لاعتماد الصيرفة الإسلامية بدلاً من الصيرفة التقليدية، يمكن ملاحظة أن أغلب هذه الدعوات جاءت بعد الفترة 2008، أي بعد الفترة التي شهد فيها العالم أزمة مالية عالمية أزمة الرهن العقاري، كما يمكن ملاحظة أن أغلب دعوات تؤكد على أن الصيرفة الإسلامية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي يمكن أنّ تكون بديلاً للصيرفة التقليدية القائمة على أساس ربوية التي كانت السبب الرئيس في حدوث هذه الأزمة، هذا بالاضافة إلى الإشادة الواضحة بخصائص هذه الصيرفة وكيف يمكن لهذه الخصائص أن تساهم في تجاوز فترة الأزمات المالية.

* رئيس المجموعة الاستشارية للمؤتمر لندن لبحث التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

[1] مؤتمر لندن لبحث التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية العالمية المنعقد في 13 أكتوبر 2008، متاح على الرابط: https://mcb.org.uk، تاريخ الاطلاع: 4 /3/ 2025، على الساعة: 17:50.

* خبيرة مصرفية إيطالية.

[2] نوردين صويلحي، **مستقبل صناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحديات المالية العالمية :الأزمة المالية العالمية ومعايير بازل3** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص.ص 125-126.

ثانيا– أسباب تنامي الاهتمام الدولي بالصيرفة الإسلامية:

على الرغم من أن حجم أصول الصيرفة الإسلامية لا يزال محدودًا نسبيًا مقارنة بالصيرفة التقليدية كما رأينا سابقًا، إلّا أنَّها حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من طرف العديد من الدول العربية والغربية منها، نظرًا لما تحمله من مقومات، وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب من أهمها:[1]

1. الخصائص الفريدة للصيرفة الإسلامية: جعلت الخصائص التي تتميز بها الصيرفة الإسلامية محل أنضار الدول العربية والغربية منها خصوصًا بعد 2008، حيث كشفت هذه الصناعة قدّرتها على الصمود ومواجهة الأزمات كما أن الأساليب التي تقوم عليها هذا الصناعة المستمدة من تعاليم الدين تُشجع المستثمرين من خلال تقاسم من الأرباح والخسائر وهو عكس الصيرفة التقليدية القائمة على مبدأ الربح بغض النظر عن نتيجة العملية الاستثمارية؛

2. تزايد الطلب على المنتجات الإسلامية: مع تزايد عدد المسلمين في العالم إذ يبلغ عدد المسلمين حوالي 1.8 مليار مسلم عبر العالم[2]، يعني أنه يُوجد طلب كبير على منتجات الصيرفة الإسلامية لاسيما وأنّ هذا الطلب لا يقابله منافسة مع الصيرفة التقليدية، هذا في ظل الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، ووفقًا لتقرير تنمية التمويل الإسلامي لعام 2023 الصادر عن مجموعة بورصة لندن فقد شهد سوق التمويل الإسلامي نموًا سريعًا ومن المتوقع أن يتجاوز أصول سوق التمويل الإسلامي 6.67 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030؛

3. تنامي الاهتمام بالتمويل الإخلاقي في المجتمعات الغربية: يتزايد الاعتراف بالصيرفة الإسلامية لممارساته الأخلاقية والمتفقة مع التوجهات العالمية نحو الاستثمار المسؤول، فهي تشجع على التمويل الأخلاقي من خلال تحريم كل أشكال الغش والغرر في المعاملات فضلاً على كون أن الصيرفة الإسلامية تقوم على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، هذه المميزات جعلت من الصيرفة الإسلامية الصناعة المصرفية الأكثر إنتشارًا في العالم؛

4. جذب رؤوس الأموال الإسلامية: كما أشرنا سابقاً، فإن العدد المتنامي للمسلمين في العالم يُعتبر عنصرًا مهمًا في تنامي الاهتمام الدولي بالصيرفة الإسلامية، ذلك أن المسلمين ينجذبون إلى التعاملات المتفقة مع الشريعة الإسلامية وهذا ما دفع بالعديد من الدول الغربية إلى سَنْ قوانين تُشجع على العمل المصرفي الإسلامي من بين هذه

---

[1] **أنظر إلى:**

– محمد النوري، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 10-15.

– معراج هواري، أدم حديدي، **تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوربية بالإشارة إلى التجربة البريطانية والأوروبية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2015، ص.ص 109 –111.

– إخلاص باقر هاشم النجار، **المصارف الإسلامية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2019، ص 65.

[2] Shahzaib Hafeez, **Beyond Interest: How Islamic Banking is Reshaping Finance**, Article available at: https://jilc.syr.edu , Date of access: 21/12/2024, at: 15h23.

الدول نجد إنجلترا التي تبنت الصيرفة الإسلامية من خلال السماح لمجموعة البركة الإسلامية مزاولة النشاط سنة 1987،[1] أما فرنسا فقد كانت الانطلاقة الفعلية سنة 2010 من خلال طرح أربع منتجات إسلامية هذا بالرغم من الاهتمام بالمعاملات الإسلامية منذ الثمانينيات[2]، ومؤخرا روسيا من خلال سن قانون يسمح بفتح فروع للمصارف الإسلامية وكان ذلك في سبتمبر 2023، وهو ما يُمكنه أن يُساعد في تقليص الفجوة الإجمالية في الوصول إلى التمويل، حيث لا يُحظر على غير المسلمين استخدام الخدمات المتفقة مع الشريعة الإسلامية؛

5. القدرة على تحقيق الاستقرار المالي: تُشير الأبحاث إلى أن المصارف الإسلامية تتميّز بمرونة عالية خلال فترة الأزمات فبينما عصفت الأزمة المالية العالمية عام 2008 بالأنظمة المالية حول العالم[3]، ظلت المصارف الإسلامية صامدة كما أنها تعافت بشكل ملائم من الضغط الشديد الذي تعرضت له خلال جائحة كوفيد-19 وعدم اليقين الاقتصادي بعد عام 2020 الذي دفع المستثمرين إلى دفع المزيد من رأس المال والاستثمارات نحو المؤسسات المصرفية الإسلامية[4]، وهو مايوحي بأن المصارف الإسلامية بمنأى نسبيًا عن التأثيرات، وهذا ما يجعلها أكثر مرونة وقدرة على تحقيق الاستقرار المالي من خلال دعم الثقة في النظام المالي.

[1] عبد الكريم محمد بشير فضل، **تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي: تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً**، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، 2015، ص 21.

[2] بن زكة سليمة، شرون عز الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 527.

[3] World Bank, **Islamic Finance**, Article available at: https://www.worldbank.org , Date of access: 28/12/2024, at 11h33.

[4] Shaima Hasan et al, https://www.lseg.com/, Date of access: 28/12/2024, at 12h20.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي

نظرًا لتزايد أهمية الاستقرار المالي، واعتباره أحد الأهداف الاستراتيجية والرئيسية التي تسعى العديد من الدول والحكومات إلى تحقيقه، خصصنا هذا المبحث إلى استعراض الإطار المفاهيمي للاستقرار المالي، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، يعرض المطلب الأول مدخل للاستقرار المالي، أما المطلب الثاني يعرض مؤشرات ومعايير قياس الاستقرار المالي، في حين خصصنا المطلب الثالث إلى الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالاستقرار المالي.

المطلب الأول: مدخل للاستقرار المالي

إنطلاقًا من كون الاستقرار المالي يعرف بعدم الاستقرار المالي تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، يعرض الفرع الأول الاستقرار المالي في حين يعرض الفرع الثاني عدم الاستقرار المالي.

الفرع الأول: الاستقرار المالي

من خلال هذا الفرع، سنقوم بإستعراض مفهوم الاستقرار المالي أهميته وعناصره كما يلي:

أولا– مفهوم الاستقرار المالي:

لا يوجد إجماع في الأدبيات الاقتصادية حول مفهوم الاستقرار المالي، فأغلب التعريفات الواردة تعرفه بعدم الاستقرار المالي[1] وتأسيسًا على ما سبق، رأينا أن نعرض مفهوم الاستقرار المالي حسب جهات رسمية كالبنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنك الدولي، ثم نعرض مفهوم الاستقرار المالي من وجهة نظرنا، من بين أهم التعاريفات الواردة في هذا الصدد، نذكر ما يلي:

التعريف الأول: حسب البنك المركزي الأوروبي (2003): "يُعرف الإستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرًا على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية بدون أنّ تكون هناك آثار سلبية من شأنها أنّ تحول دون تخصيص المدخرات للفرص الاستثمارية وتسوية المدفوعات في الاقتصاد، أي الوضعية التي يتصف بها النظام المالي بحيث يكون هذا النظام قادرًا على مواجهة المخاطر وبالتالي يمكنه أداء وظائفه الأساسية فى تخصيص الموارد وتقديم خدمات الدفع"[2] ،ركّز هذا التعريف على وصف النظام المالي المستقر وأعتبره النظام الذي يمكنه الصمود في حالات الأزمة ممّا يسمح له بأداء وظائفه الأساسية دون أي مشاكل؛

[1] Alicia García Herrero, Pedro Del Río, **financial stability and the design of monetary policy**, Documento de Trabajo nº 315, Banco De España, Madrid, 2003, p8.
[2] Vítor Gaspar et al, **The Transformation of the European Financial System** ,European Central Bank, Frankfurt, Germany, May 2003, p287.

التعريف الثاني: حسب صندوق النقد الدولي (2004): "إن النظام المالي المستقر هو كنتيجة لآليات التصحيح الذاتي وانضباط السوق التي تخلق المرونة وتمنع المشاكل من النمو إلى مخاطر على مستوى النظام، وفي هذا الصدد فإن مفهوم الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بغياب الأزمات المالية الفعلية، ولكن أيضا بقدرة النظام المالي على الحد من ظهور الاختلالات واحتوائها والتعامل معها قبل أن تشكل تهديدًا للنظام المالي بصفة خاصة وللاقتصاد ككل بصفة عامة"[1]، حسب هذا تعريف يعد الاستقرار المالي نتاج مجموعة من الآليات ذاتية الحدوث كما أعتبر أنّ الاستقرار المالي أكثر من وصفه بغياب الأزمات المالية، وأكد على أنّ النظام المالي المستقر هو النظام الذي يمنع الاختلات التي قد تظهر فيه؛

التعريف الثالث: حسب البنك الدولي (2004): "يكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار عندما يبدد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليًا أو نتيجة لأحداث سلبية كبيرة وغير متوقعة، وفي حالة الاستقرار سوف يمتص النظام الصدمات في المقام الأول من خلال آليات التصحيح الذاتي، ممّا يمنع الأحداث السلبية من إحداث تأثير مدمر على الاقتصاد الحقيقي أو على الأنظمة المالية الأخرى"[2]، لا يختلف هذا التعريف عن التعريف السابق في وصف النظام المالي المستقر؛

التعريف الرابع: حسب بنك التسويات الدولي (2011): "يكون النظام المالي في حالة إستقرار إذا اتصف بقدرة تحمل وامتصاص الصدمات الناتجة عن مخاطر مصرفية أو المخاطر الخارجة عن النطاق المصرفي دون أن يؤدي ذلك إلى مشاكل تعيق توزيع المدخرات والفرص الإستثمارية"[3]، حسب هذا التعريف يمكن القول بأن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يستطيع امتصاص المخاطر الخارجة عن النطاق المصرفي دون الإخلال بالوظائف الأساسية للنظام المالي.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن أغلب تعريفات الاستقرار المالي تُشير إلى آليات التصحيح الذاتي وأن الاستقرار المالي يتحقق ذاتياً دون تدخل، حيث اتفقت التعريفات السابقة على أن النظام المالي المستقر يتصف بالخصائص التالية:

[1] Garry J. Schinasi, **Defining Financial Stability**, International Monetary Fund, WP/04/187,2024 , P.P 6 -7.
[2] Benjamin. J, **The Narratives of Financial Law**, Oxford Journal of Legal Studies, Vol30, Issue4, p791.
[3] BRI, **Gouvernance de banque centrale et stabilité financière** ,Mai 2011, p7.

الشكل رقم 1-17: خصائص النظام المالي المستقر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

عبد الغاني بن علي، **الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص115.

بعد عرضنا لمفهوم الاستقرار المالي رأينا أن نعرض مفهوم الاستقرار المالي من وجهة نظرنا، حيث نؤكد على أننّا لا نستطيع أن نؤكد أن الاستقرار المالي يتمتع بنفس الدرجة من الوضوح، وعلى حد علم الطالب لم يتم التوصل بعد إلى تعريف مقبول على نطاق واسع، وإلى جانب حقيقة مفادها أن أغلب التعريفات الواردة يجدون أنه من الأنسب تعريف الاستقرار المالي من خلال وصف النظام المالي المستقر، فإن هناك تمييزًا واضحًا بين التعريفات التي تستند إلى طريقة عمل النظام وتلك التي تتعلق بتقلبات المتغيرات المالية التي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر في حالة الأزمات، وعلى الرغم من هذا فإنه يمكن الربط بين مفهوم الاستقرار المالي والحالات التي يمكن ملاحظتها كاستقرار أسعار الأصول واستقرار أسعار الفائدة والحالات التي لا يشهد فيها أزمات، وعليه نرى أن الاستقرار المالي هو الحالة التي يتصف بها النظام المالي في حالات الأزمات المالية الأمر الذي يسمح للنظام المالي بأداء جميع وظائفه الأساسية دون أي آثار سلبية.

ثانيا– الضبط المصطلحي للمصطلحات التالية: الاستقرار النقدي، الاستقرار الاقتصادي، السلامة المالية:

بعد استعراضنا لمفهوم الاستقرار المالي، إتضح لنا أن مفهوم الاستقرار المالي متعدد الأوجه، كما أنه مترابط بالعديد من المصطلحات، فيما يلي سنقوم بضبط هذه المصطلحات:

1. السلامة المالية: تُعبر السلامة المالية على صحة وقدرة المؤسسات المالية على الحفاظ على وضع الملاءة المالية مما يسمح لها بالوفاء بجميع إلتزاماتها المالية في الأجال المحددة، أي أن السلامة المالية تكون على مستوى البنوك والمؤسسات المالية[1] وحسب Minsky فإن السلامة المالية هي عملية تقويم مركزة لعمليات البنك عن طريق مراقبة المخاطر أي أن السلامة تعني بإدارة المخاطر في البنوك[2] بما يضمن الاستقرار للنظام المالي ككل؛

2. الاستقرار النقدي: يُعبر على الاستقرار في المستوى العام للإسعار مما يضمن التحكم في التضخم عند مستويات مقبولة، حيث يؤدي الاستقرار النقدي إلى انخفاض حالات عدم اليقين كنتيجة إلى انخفاض مستويات التضخم الأمر الذي يسمح للبنوك بتقدير الدقيق لخسائر الناجمة على المخاطر الغير متوقعة مما ينعكس على مرونة هذه البنوك وهو مايسمح بتعزيز الاستقرار المالي؛

3. الاستقرار الاقتصادي: هو مفهوم أوسع يشمل الأداء العام للاقتصاد ومرونته، مما يُجنب الاقتصاد فترات الركود الشديدة، حيث يتصف الاقتصاد في فترات الاستقرار بمعدلات نمو ثابت ومعدلات بطالة منخفضة، كما أن الاستقرار الاقتصادي يعبر على إمكانية امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد[3]، وبالتالي يؤدي الاستقرار الاقتصادي إلى تحسن مستويات الاستثمار والإنتاج مما ينعكس على قدرة المؤسسات والأفراد في إعادة سداد قروضهم مما يقلل من احتمال تعثر هذه القروض وهو الأمر الذي يدعم الاستقرار المالي في النظام ككل.

ثالثا– أهمية تحقيق الاستقرار المالي:

تتمثل أهمية تحقيق الاستقرار المالي فيما يلي:

- يُعدّ الحفاظ على الاستقرار المالي أحد الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية، إذ يُساهم في اقتصاد سليم ونمو مستدام من خلال الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية ومتانة البنية التحتية المالية لمقاومة الدورات والصدمات الاقتصادية المعاكسة، مما يمنع الاضطرابات المفرطة في عملية الوساطة ويحافظ على الثقة في النظام المالي، ويتحقق ذلك بالدرجة

[1] سجاد محمد عطية الجنابي، عفاف حسين محمد بحر، **السلامة المالية ودورها في تحقيق الرفاهية المالية**، مجلة غاري لكلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 18، العدد 3، جامعة الكوفة، العراق، 2022، ص773.

[2] على محمد العوض العبيد، **دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية دراسة حالة بنك السودان المركزي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة فلسفة، تخصص دارسات مصرفية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، السودان،2017-2018، ص83.

[3] هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، جانفي 2012، ص3.

الأولى من خلال تنظيم المؤسسات المالية المرخصة والإشراف عليها، وضمان استمرار موثوقية أنظمة الدفع والتسوية الرئيسية، والمساهمة بفعالية في تطوير أسواق مالية فعّالة؛[1]

- يعتبر النظام المالي أمرًا بالغ الأهمية فهو يمكّن عملية الوساطة المالية، التي تسهل نقل الأموال من المدخرين إلى المقترضين وتضمن استخدام الأموال بكفاءة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية، وبسبب آثاره المعدية أو غير المباشرة على قطاعات أخرى من الاقتصاد، فإن عدم الاستقرار المالي وتأثيراته على الاقتصاد قد تكون باهظة التكلفة للغاية حيث يمكن أن يؤدي إلى كارثة مالية من شأنها أن تكون سيئة بالنسبة للاقتصاد لذلك، من الضروري أن يكون لدينا نظام مالي قوي ومستقر وصحي لدعم التوزيع الفعال للموارد والمخاطر في جميع أنحاء الاقتصاد؛[2]
- إن استقرار النظام المالي يوفر بيئة صحية للمعاملات والأنشطة اليومية، كما أنه يحسن من أنشطة اتخاذ القرار العقلاني للمشاركين في السوق فيما يتعلق بتخصيص الموارد المالية، وبالتالي، فإنه يؤثر بشكل مباشر على مناخ أنشطة الادخار والاستثمار، وحسب Croquettes (1996) فإن غياب الاستقرار المالي يخلق حالة من عدم اليقين التي يمكن أن تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتقليل الرغبة في الدخول في عقود زمنية، وبالتالي يعد الحفاظ على الاستقرار المالي في الأسواق هو المبدأ الأساسي لوجود نظام مالي سليم بالنسبة للسلطات؛[3]
- يسمح النظام المالي المستقر بتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع مما يشجع على توفير مناصب شغل، الأمر الذي يسمح بتخفيض معدلات البطالة هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين النمو؛[4]
- تشكل حالات عدم الاستقرار المالي تحدي حقيقي في كل المجالات فهي تعمل على تشويه كل المعطيات مما يستدعي التدخل من أجل الحد من هذه التقلبات من خلال تحسين حوكمة النظام المالي وتفعيل إدارة المخاطر.[5]

---

[1] Bank Negara Malaysia, **The Importance of Financial Stability**, available at :https://www.bnm.gov.my, Date of access: 13/03/2024, at 11h42.

[2] Robert Heinlein, **Significance of Financial Stability in Economy** ,Journal of Stock & Forex Trading, 30-Jun-2022, p1.

[3] Turgut Türsoy, **Financial Stability and Financial Markets: Case of Turkey**, MPRA Paper N°97147, 02 December 2019, p2.

[4] هاجر بودیار، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي (وفق رؤية مالية إسلامية) دراسة حالة بنك الجزائر للفترة 1962–2023**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر 3، 2022–2023، ص51.

[5] أحمد بلوافي، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2008، ص.ص 73–74.

رابعا– عناصر تحقيق الاستقرار المالي:

لتحقيق الاستقرار المالي يجب توفر العناصر التالية:

1. الاستقرار النقدي: كما رأينا سابقاً فإن الاستقرار المالي لا يتحقق إلَّا بتحقق الاستقرار النقدي في أي نظام مالي، أي أنه توجد علاقة مزدوجة تكاملية سببية في الاتجاهين[1]، ففي فترات الاستقرار النقدي ذلك يعني أن معدلات التضخم عند مستويات المقبولة هذا ما يمنع حالات عدم اليقين في الأسواق المالية، وهو ما يُمكّن البنوك من التقدير الدقيق للمخاطر الناجمة عن الخسائر غير المتوقعة، مما يعني أن هذه البنوك لا تتعرض للخسائر بشكل كبير وهو ما يعزز الاستقرار المالي، غير أننا نُشير إلى أن الاستقرار النقدي قد يؤدي إلى تناقض وصراع مع تحقيق الاستقرار المالي ذلك أن الاستقرار النقدي يتطلب حصر أسعار الفائدة من أجل ضبط معدلات التضخم، في حين يتطلب الاستقرار المالي أسعار فائدة مرتفعة من أجل حدوث تراكم في الإئتمان مما يؤدي إلى أرتفاع أسعار الأصول؛[2]

2. الثقة في النظام المالي: في ظل إحتياج أي نظام مالي للعلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية والعملاء تشكل الثقة شرط أساسي لتحقيق الاستقرار المالي بما يسمح بعملية الإقراض والاقتراض، أي أن النظام المالي أصبح يؤدي جميع وظائفه الأساسية بدون أي مشاكل كنتيجة للثقة السائدة بين هذه الأطراف، وفي حالة تآكل هذه الثقة قد تُحجم البنوك والمؤسسات المالية منح القروض فيما بينها أو فيما بين العملاء خوفًا من عدم سداد هذه القروض كنتيجة لغياب الثقة وهو ما يؤدي إلى توقف النظام المالي عن تأدية وظائفه الأساسية مما يؤدي إلى انخفاض السيولة وهو ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار؛[3]

3. استقرار أسعار الأصول المالية: يُعد استقرار أسعار الأصول المالية شرط أساسي للاستقرار المالي حيث نجد أن الاستقرار المالي من وجهة البنوك المركزية والأدبيات الاقتصادية يركزون بصفة أساسية على استقرار أسعار الأصول كشرط لتحقيق الاستقرار المالي،[4] وهذا ما أكدت عليه أزمة الرهن العقاري سنة 2008 حيث أدى عدم استقرار العقارات إلى إنفجار فقاعات مالية أدت إلى حدوث أزمة مالية عالمية، فالأصل المالي ماهو إلاَّ وعد بتقديم عوائد

[1] عبد الغاني بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص211.

[2] Jean-Paul Betbèze et al, **les banques centrales et la stabilité financière**, les rapports du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2011, p98.

[3] موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمات المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط استراتيجي ومالي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2012-2013، ص.ص 148-149.

[4] Paweł Smaga, **Assessing involvement of central banks in financial stability**, Policy paper, Center for financial stability, May 23, 2013, p.p 16-18.

في المستقبل يحدد سعره بناءً على توقعات المستثمرين في السوق المالي ونتيجة لهذا فإن أي اختلال في عوائد أو أسعار الأصول المالية[1] قد يؤدي إلى حالات عدم الاستقرار المالي مما ينتج عنه أزمة مالية.

الفرع الثاني: عدم الاستقرار المالي

مع تزايد حالات عدم الاستقرار المالي، إتجه العديد من الباحثين بالبحث في عدم الاستقرار المالي وتفسيره وحلّت الاعتبارات المتعلقة بالاستقرار المالي محل البحث عن إجابة لسؤال: ما هو عدم الاستقرار المالي وما الذي قد يُسبب زعزعة استقرار النظام المالي؟[2]، وفي هذا الصدد خصصنا هذا الفرع لتعريف بعدم الاستقرار المالي وعرض أهم مظاهره وفرضياته.

أولا– مفهوم عدم الاستقرار المالي:

يُعرف عدم الاستقرار المالي كما يلي:

التعريف الأول: حسب Gertler, Bernanke (1987): "ينظر إلى عدم الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يكون فيها حجم مشاريع المقترضين أكبر من ثرواتهم أي أنها الحالة التي تكون فيها التكاليف أكبر من الاستثمارات مما يؤدى إلى تشوهات في الاقتصاد ككل"[3]، من خلال هذا تعريف ينظر إلى عدم الاستقرار المالي من خلال ربطه بالأداء الاقتصادي.

التعريف الثاني: حسب frederik Mishkin (1997):"يعتبر النظام المالي في حالة عدم استقرار إذا تدفقت معلومات بخصوص عدم قدرة النظام المالي على القيام بدوره كوسيط مالي كنتيجة لصدمات تعرض لها"[4]، يوضّح هذا التعريف على أهمية النظام المالي في تخصيص الموارد وتوجيهها إلى الفرص الاستثمارية المناسبة كما يوضّح هذا التعريف أهمية الثقة في النظام المالي؛

التعريف الثالث: حسب Freixas, Rochet (1997): "يكون النظام المالي في حالة عدم الاستقرار إذا شهدت معدلات الفائدة ارتفاع كبيرة ومفاجئ مما يؤدي إلى تعثر وإفلاس البنوك والمؤسسات المالية الأمر الذي يؤدي إلى

[1] Le cercle turgot, **Repenser la planète finanace**, Groupe Eyrolles, Paris, 2009, p77.
[2] Aleksandra Szunke, **Changes in Monetary Policy After the Crisis -Towards Preventing Banking Sector Instability**, International conference: Corporate Governance: à Search for Advanced Standards in the Wake of Crisis, Milan, Italy, May 8, 2014, p470.
[3] Ben Bernank, Mark Grtler, **Financial Fragility and Economic Performance**, NBER Working Paper Series, N° 2318, Cambridge, July 1987, p2.
[4] Mishkin, F, **The Causes and Propagation of Financial Instability: Lessons for Policymakers, in Maintaining Financial Stability in à Global Economy**, Symposium Proceedings, Federal Reserve Bank of Kansas City, August 1997, p.p 55-56.

أزمة مصرفية"[1]، من خلال هذا التعريف تم الربط بين عدم الاستقرار المالي وإفلاس البنوك والمؤسسات المالية، من خلال ارتفاع معدلات الفائدة هذا بإعتبارها عصب الاقتصاد من خلال توفير التمويل وبالتالي يؤدي إفلاسها إلى أزمة مصرفية؛

التعريف الرابع: حسب Allen,Wood(2006): " يُنظر إلى عدم الاستقرار المالي إلى أنه حالة تمر بيها جميع مكونات النظام المالي والتي تؤدي إلى حدوث أزمة مالية مما تؤثر سلبًا الى عوامل الاقتصاد الكلي"[2]، يتضح من خلال هذا التعريف أن عدم الاستقرار المالي يعمل على التأثير السلبي على مؤشرات الاقتصادي الكلي.

من خلال عرضنا لمفهوم عدم الاستقرار المالي، يتضح لنا أن عدم الاستقرار المالي هو الحالة التي يمر بها النظام المالي والتي تؤدي إلى فقدانه وظائفه الأساسية ممّا يؤثر سلبًا على أداء الاقتصاد وبالتالي حدوث أزمة مالية.

ثانيا– مظاهر عدم الاستقرار المالي:

تتمثل أهم مظاهر عدم الاستقرار المالي فيما يلي:

1. الذعر المالي: هو ظاهرة يتصف بها المودعين والمستثمرين الأمر الذي يجعلهم يسحبون ودائعهم أو تحويل أصولهم إلى سيولة وذلك بكميات كبيرة وبشكل مفاجئ كنتيجة للشائعات السائدة، وبإعتبار أن الودائع هي المصدر الأساسي للسيولة في البنوك فإن هذه الظاهرة تؤدي إلى عدم مقدرة البنوك على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه المودعين، كما أنها لا تستيطع الوفاء بكل طلبات السحب المفاجئ نظرًا لإنخفاض السيولة وتراجع أسعار الأسهم وهو مايؤدي بهذه البنوك إلى الإفلاس، كما أن الذعر المالي يعتبر مقدمة لحدوث أزمة مالية[3]، وفي هذه الحالة يتعين على الجهات المعنية في النظام المالي بث ثقة للأفراد والمؤسسات من خلال رسائل تواصل معهم هذا من جهة، مع محاربة كل أشكال الإشاعة المسببة لحالة الذعر المالي من جهة أخر؛[4]

2. الإنهيارات المالية: تكون الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على التمويل المباشر أكثر عرضة للانهيارات المالية، مقارنةً بتلك التي يقوم نظامها التمويلي على القروض، ففي حال قرر المستثمرين تحويل أصولهم المالية إلى

[1] John Driffill, et al, **Monetary Policy and Financial Stability**: What role for the futures market? Journal of Financial Stabability, Vol2, Issue 1, 2006, p98.
[2] Abayomi A. Alawode, Al Sadek Mohamed: **what is financial stability?** Financial stability paper series, N°01, March2008, p8.
[3] Amy Tikkanen, panic economics, Available at: https://www.britannica.com , Date of access: 22/04/2024, at 21h01.
[4] صندوق النقد الدولي، **إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، مبادئ التواصل مع الجمهور أثناء الأزمات المالية**، 2021، ص2.

سيولة عبر بيعها في السوق، فإن هذه الخطوة قد تؤدي إلى هبوط حاد في أسعار هذه الأوراق المالية، مما يسرّع من وتيرة الانهيار في السوق المالي؛[1]

3. عدم استقرار الأسعار: يُشكل عدم استقرار الأسعار السمة الأساسية لحالات عدم الاستقرار المالي من خلال ارتفاع حالات عدم اليقين، أي أن البنوك غير قادرة على التقدير الدقيق للخسائر الناتجة عن المخاطر غير المتوقعة، كما أن حالات عدم اليقين تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، لذلك نجد أن من بين أهم أهداف السياسة النقدية هو التحكم في مستوى الأسعار.

ثالثا– فرضيات عدم الاستقرار المالي:

تتمثل فرضيات عدم الاستقرار المالي فيما يلي:

1. فرضية Fisher: ظهرت هذه النظرية من قبلIrving Fisher * عقب انهيار بورصة وول ستريت عام 1929 والكساد العظيم الذي تلاها[2]،حيث توضح هذه النظرية كيف يمكن للديون المرتفعة والتضخم السلبي أن يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، وبالتالي حدوث أزمة مالية، ففي ظل النظام المالي الذي يتصف بمستويات عالية من الديون الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وهو ما يضع هذا النظام في حالة عدم الاستقرار، وحسب Fisher تبدأ العملية بفترة ازدهار اقتصادي حيث يزداد الاقتراض مما يؤدي إلى حالة من الإفراط في الديون، وعندما تبدأ الأسعار في الانخفاض يضطر المدينون إلى بيع الأصول لتسديد ديونهم، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الأسعار، ومن ثم انخفاض الكتلة النقدية المتداولة، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرة المقترضين على السداد وعلى قدرة البنوك على الإقراض؛[3]

2. فرضية Minsky: حظيت فرضية Hyman Minsky * لعدم الاستقرار المالي باهتمام متزايد في تحليلات الاقتصاد الكلي وصنع السياسات، حيث طوّر Minsky فرضيته لعدم الاستقرار المالي بشكل رئيسي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وكان الهدف الرئيسي من فرضية Minsky وضع تصور لعدم الاستقرار المتأصل في النظام

[1] مصطفي قسمية، كمال فايدي، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر للفترة 2009 –2019**، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 1، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2022، ص43.

* خبير اقتصادي أمريكي، ولد في 27 فيفري 1867 توفي في 29 أفريل 1947، صاحب نظرية الكمية للنقود.

[2] Pilkingtonphil, **Keynes's preference for liquidity overcomes the debt deflation of 1931 and 2008**. Article available at: https://fixingtheeconomists.wordpress , Date of access: 12/03/2024, at 17h42.

[3] Irving Fisher, **The Debt-Deflation Theory of Great Depressions**, Article available at: https://fraser.stlouisfed.org ,Date of access: 12/03/2024, at 14h21.

* خبير اقتصادي أمريكي، ولد في 23 سبتمبر 1919، توفي في 14 أكتوبر 1996، ساهم بشكل كبير في تفسير الأزمات وحالات عدم الاستقرار المالي.

الاقتصادي الناجم عن علاقات الديون والتغيير المؤسسي المستمر، وبذلك ابتعد عن المناهج التقليدية التي تُحلل القضايا الاقتصادية والمالية من منظور "التوازن"، حيث تُشير هذه الفرضية إلى أن الاستقرار مزعز للاستقرار[1]، وتتمثل هذه الرؤية في أن الاستقرار يُولّد عدم الاستقرار، فعندما يكون الاقتصاد في حالة جيدة، يزداد تفاؤل الأفراد والشركات، الأمر الذي يدفعهم إلى تحمل المزيد من الديون والمخاطرة، مما يجعل النظام المالي هشًا وعرضةً للانهيار عند حدوث صدمة، مثل الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة أو انخفاض أسعار الأصول، وفي هذا الصدد ميز Minsky بين ثلاث أنظمة للتمويل:[2]

- **وحدات التمويل التحوطي**: الحالة التي يكون فيها لدى الوحدة الاقتصادية تدفقات نقدية واردة يُتوقع أن تكون أعلى من مجموع مدفوعات الفوائد وسداد أصل الدين مما يجعله أكثر استقرارًا؛
- **وحدات تمويل المضاربة**: تدفقات واردة تغطي مدفوعات الفوائد ولكن ليس سداد أصل الدين، يُتوقع من وحدة المضاربة الاقتراض من أجل تغطية جزء من التزامات السداد؛
- **وحدة بونزي**: فهي وحدة لا يمكنها الوفاء بالتزامات سداد الفائدة أو أصل الدين، وبالتالي تُعد هذه الوحدة الأكثر هشاشة من الناحية المالية.

المطلب الثاني: مؤشرات ومعايير قياس الاستقرار المالي

أصبحت مسألة الاستقرار المالي في السنوات الأخيرة، من اهتمامات السلطات النقدية، وقد اكتسب تحليل الاستقرار المالي أهمية متزايدة في سياق النمو المتزايد للأسواق والترابطات بين المؤسسات (المالية وغير المالية)، من هنا برزت الحاجة إلى إيجاد طرق لتحليل وقياس الاستقرار المالي، من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مؤشرات ومعايير قياس الاستقرار المالي.

الفرع الأول: مؤشرات قياس الاستقرار المالي

في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أدركت العديد من الدول أن التركيز بشكل منفصل على استقرار الأسعار وعلى المؤسسات المالية لم يكن كافيًا لتحقيق الاستقرار المالي فمن خلال التركيز بشكل رئيسي على المؤسسات المالية، سمح صانعي السياسات دون قصد للمخاطر المالية على مستوى النظام بالنمو دون رادع، على سبيل المثال، قد تشمل هذه المخاطر على مستوى النظام ترابط المؤسسات المالية، مما يسمح للصدمات بالتدفق

[1] Maria Nikolaidi, **Minsky's financial instability hypothesis**, Modern Guide to Financial Shocks, Edward Elgar, Cheltenham, UK and Northampton, December 2021, p1.
[2] Hyman Minsky, **the financial Instability Hypothesis**, Working Paper N°74, the jerome levy Economics Institute of Bord college, May, 1992, p7.

عبر النظام، أو تراكم مستويات الديون التي يعجز الاقتصاد عن تحملها عند وقوع الصدمات كان لا بد من اتباع نهج أوسع نطاقًا لضمان مرونة النظام المالي واستقراره ونتيجةً لذلك، أُدخلت عدة تغييرات من خلال إنشاء مؤشرات الاحترازية ونُظم الإنذار المبكر.[1]

1. المؤشرات الاحترازية الكلية:

1-1. تعريفها: يعود أصل أطر التحليل الاحترازي الكلي إلى سلسلة الأزمات المصرفية المكلفة التي شهدتها ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، والتي كشفت عن الحاجة إلى تعزيز أطر التحليل الاحترازي الجزئي القائمة من خلال تحليل ظروف النظام المصرفي وقدرته على استيعاب المخاطر وقد طُوّر مصطلح "الاحتراز الكلي" لتمييز هذا النهج الجديد عن تقييم المؤسسات الفردية والغرض منه هو تقييم الاستقرار المالي[2]، وفي هذا الصدد تعد المؤشرات الاحترازية الكلية تدابير تُستخدم لتقييم سلامة واستقرار النظام المالي، فهي تُساعد في تقييم مدى تعرض القطاع المالي للأزمات الاقتصادية والمالية، وتشمل هذه المؤشرات مجموعة متنوعة من المقاييس التي تراقب الاتجاهات الهيكلية، وتوفر التوجيه والإنذارات المبكرة لمنع عدم الاستقرار المالي قبل حدوثه،[3] حيث تحظى هذه المؤشرات باهتمام العديد البنوك المركزية خصوصًا بعد حالة عدم اليقين التي سادت بعد جائحة كورونا.

1-2. أهميتها: يُعدُّ التحليل الاحترازي الكلي جزءًا لا يتجزأ من الإطار الأوسع لتحليل الاستقرار المالي ونظرًا لأهمية البنوك في الوساطة المالية، بالإضافة إلى دورها الخاص في الاقتصاد، فإن جزءًا كبيرًا من البيانات والأدوات المطوَّرة لتحليل الاستقرار المالي تهدف إلى قياس قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات[4]، أما الباقي فيُعنى بالعوامل الاقتصادية الكلية، وعليه تتمثل أهمية هذه المؤشرات فيما يلي:[5]

- تعتبر هذه المؤشرات أدوات حاسمة في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال الاعتماد على أساليب قائمة على أسس كمية بما يسمح بالتحديد الدقيق للمخاطر؛
- تساعد هذه المؤشرات على إتاحة المعلومات حول الظروف السائدة بما يضمن الشفافية والموضوعية؛

[1] Bank of England, **How the Bank of England works to protect and promote financial stability in the UK.**, available at: https://www.bankofengland.co.uk, Date of access: 17/12/2024, at 16h27.
[2] Houben, et al, **Towards a framework for financial stability**, De Nederlandsche Bank Occasional Studies 2 (1), 2004, p.p 81-82.
[3] Ephilip Davis, Dilruba Karim, **Macro prudential regulation-The Missing Policy Pillar**, European Union, 8th June 2009, p5.
[4] Houben et al, **op Cit**, p83.
[5] بوهلة خديجة، **انعكاس تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، 2021-2022، ص32، بتصرف.

- تعتبر أدوات موحدة لتقييم ومقارنة الاستقرار المالي بين دول العالم؛
- من خلال هذه المؤشرات يمكن للسلطات النقدية توجيه السياسة المالية والنقدية بما يتلاءم ووضعية الاستقرار المالي؛
- تعمل هذه المؤشرات على الحد من انتقال العدوى من خلال الكشف لحالات المهدد للاستقرار المالي.

فيما يلي نستعرض دليل مؤشرات الاحترازية الكلية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1-3: دليل مؤشرات الاحترازية الكلية

مؤشرات الحيطة الجزئية		مؤشرات الاقتصاد الكلي	
كفاية راس المال: - نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر. - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال **السيولة:** - تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية. - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك. - الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي. - نسبة القروض إلى الودائع. - هيكل استخدام الأصول والخصوم. - تدابير لسيولة السوق الثانوية. الإيرادات والربحية: - العائد على الأصول - العائد على حقوق الملكية. - معدلات الدخل والإنفاق. - المؤشرات الهيكلية.	**جودة الأصول:** 1. **المؤسسة المقرضة:** - تركيز الإئتمان القطاعي - الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية. - القروض غير العاملة. - القروض للمؤسسات العاملة الخاسرة. - مخاطر الأصول. - الاقتراض المرتبط. - مؤشرات الرفع المالي. 2. **المؤسسات المقترضة:** - نسبة الدين إلى حقوق الملكية. - ربحية الشركات، مؤشرات أخرى لظروف الشركات **سلامة الإدارة:** - معدلات الإنفاق - نسبة الإيرادات لكل موظف. - التوسع في عدد المؤسسات المالية. **مؤشرات خاصة بالسوق:** - أسعار سوق الأدوات المالية. - مؤشرات على العوائد المفرطة. - تصنيف الإئتمان.	**النمو الاقتصادي:** - مجموع معدلات النمو - تدهور القطاعات. **ميزان المدفوعات:** - عجز الحساب الجاري. - كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي. - الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق). - معدل التبادل التجاري - تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال. **التضخم:** - عدم استقرار التضخم. **أسعار الفائدة والصرف:** - تقلب في أسعار الفائدة والصرف. - مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. - قابلية سعر الصرف للاستمرار. - ضمانات سعر الصرف.	**إطار العدوى:** - العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية. - الآثار الجانبية للتجارة. **ازدهار الإقراض وسعر الأصول:** - نوبات ازدهار الإقراض. - نوبات ازدهار أسعار الأصول **عوامل أخرى:** - الإقراض والاستثمار الموجه. - لجوء الحكومة للنظام المصرفي. - التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.

- هوامش العائد السيادي.	

Source: Evans et al, **Macroprudential indicators of financial system soundness**, Washington, FMI, 2000, p4.

من خلال **الجدول رقم 1-6** أعلاه، يتضّح أن المؤشرات الاحترازية الكلية تتكون من نوعين من المؤشرات كما يلي:

أ- المؤشرات الاحترازية الجزئية: هي المؤشرات التي تعنى بالبنوك ومدى سلامتها، حيث تقدم هذه المؤشرات تحليل لأداء البنوك وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات تندرج ضمن الإطار التحليلي CAMELS، بحيث يهدف هذا الإطار إلى تحديد مكامن الضعف والقوة في البنوك بما يسمح بتحديد نقاط الضعف ومحاولة تصحيحها الأمر الذي يدعم الاستقرار المالي ككل[1]، يقوم هذا الإطار على ستة مؤشرات أساسية نوضحها فيما يلي:[2]

C : كفاية رأس المال؛

A : جودة الأصول؛

M : جودة الإدارة؛

E : الربحية(الإيرادات)؛

L : السيولة(التمويل)؛

S : الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

ب- مؤشرات الاقتصاد الكلي: هي مؤشرات توفر نظرة ثاقبة للوضع الاقتصادي الحالي وتساعد في التنبؤ بتحركات الأسعار المستقبلية في الأسواق المالية التي من الممكن أن تتأثر بهذه المؤشرات، الأمر الذي يدعم الاستقرار المالي هذا في ظل الارتباط بين النظام المالي والاقتصاد في أي بلد، وعليه نُشير إلى أهمية هذه المؤشرات في التقييم الدقيق للمخاطر، ذلك أن حالات عدم الاستقرار المالي في الغالب تكون مصحوبة بإرتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وهي عوامل اقتصادية كلية حسب الجدول أعلاه.[3]

[1] شريف أحمد يحي، **تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 2، جامعة قناة السويس، فرع الإسماعلية، مصر،2017، ص605.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجاري: تحليل العائد والمخاطرة**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص103.

[3] عبد الغاني بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 152-153.

2. نظم الإنذار المبكر:

2-1. تعريفها: أدى تكرار الأزمات على مستوى العالم، إلى زيادة الاهتمام بأنظمة الإنذار المبكر بهدف التوقع المستقبلي لهذه الأزمات، حيث تُعتبر هذه الأنظمة عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات والنماذج التي يمكن من خلالها توقع حدوث أزمة خلال فترة زمنية مستقبلية محددة[1]، تُبنى نماذج الإنذار المبكر للأزمات المالية بناءً على سلسلة من المتغيرات الاقتصادية والمالية، التي قد تُشير إلى هشاشة ميزان المدفوعات أو مستوى سعر الصرف غير المستدام مع مرور الوقت، حيث يتم بناء نظم الإنذار المبكر من خلال نموذجين، يعبر النموذج الأول على منهج الإشارات وهو أقدم نموذج مستخدم في بناء أنظمة الإنذار المبكر[2]، يقوم مبدأ عمل هذا النموذج من خلال الإستدلال بالمؤشرات المالية بعد حدوث الأزمات المالية ومقارنتها بنفس المؤشرات قبل حدوث الأزمة[3]، في حين يُشير النموذج الثاني إلى نموذج Logit وProbit أو ما تعرف بالنماذج الاحتمالية، أي أنها تقوم بنمذجة العلاقة بين المؤشرات المالية ودراسة احتمالية حدوث أزمة.

2-2. أهميتها: حفّزت الأزمات المالية البحث في مجال التنبؤ بعدم الاستقرار المالي، حيث انقسم رواد الاهتمام بالتنبؤ بحالات عدم الاستقرار المالي فمنهم من ركز بشكل رئيسي على التنبؤ بنقاط الضعف، أمّا في مطلع القرن العشرين زاد التركيز على أزمات الديون والمصارف، في حين ركزت أنظمة الإنذار المبكر الحديثة على الأزمات المالية الأوسع نطاقًا والنظامية[4]، وعلى الرغم من هذا التباين تتمثل أهمية أنظمة الأنذار المبكر في العناصر التالية:[5]

- تُساعد أنظمة الإنذار المبكر في منع الخسائر الكارثية الناتجة عن الأزمات المالية؛
- قياس درجة عدم اليقين في السوق والخسارة أو الربح المالي المحتمل باستخدام تقلب الأسعار؛[6]
- تستند أنظمة الإنذار المبكر إلى مبدأ الحيطة والحذر، فهي تحدد المخاطر المهددة للإستقرار المالي في الوقت المناسب؛
- تُساعد أنظمة الإنذار المبكر على التركيز على المجالات التي تحدّد فيها نقاط ضعف بما يدعم الاستقرار المالي؛

---

[1] Claudin Tiberiu Albulescu, **la stabilité du secteur financier en Roumanie dans la perspective de son adhésion à l'UEM**, PhD thésis Faculté de sciences Economiques, Université de l'ouest de Timisorara, Poitiers, 2009, p307.

[2] ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري خلال الفترة (2003-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2013، ص141، بتصرف.

[3] Stanislav Percic, Vasile Cocriș, **Early Warning Systems for Financial Crises -A Critical Approach**, CES Working Papers [undated], p80.

[4] Peter Sarlin, **on policymakers' loss functions and the evaluation of early warning systems**, Working Paper Series, no: 1509, Frankfurt am Main, European Central Bank, 2013, p 4.

[5] ذهبي ريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص140.

[6] Erindi Allaj, Simona Sanfelici, **Early Warning Systems for identifying financial instability**, International Journal of Forecasting, Vol39, Issue4, October–December 2023, p.p 2-8.

- من خلال أنظمة الإنذار المبكر يمكن لصناع القرار اتخاذ التدابير الازمة بما يتماشى مع درجة الخطورة.

3. مؤشرات السلامة المالية:

3-1. تعريفها: تُعرّف على أنها مجموعة من المؤشرات الكمية طوّرها صندوق النقد الدولي بهدف تقييم صلابة ومتانة المراكز المالية للبنوك والمؤسسات، وذلك من خلال تقييم قدرتها على تعبئة الموارد وتوظيفها بشكل آمن وفعّال، بما يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي ككل[1].

3-2. أهميتها:

تتمثل أهمية مؤشرات السلامة المالية فيما يلي[2]:

- تقييّم سلامة البنوك والمؤسسات المالية، من خلال قياس سلامة مراكزها المالية بشكل يسمح بدعم الاستقرار المالي؛
- الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة، أي أنه بمثابة نظام مبكر يعمل على رصد نقاط الضعف في البنوك والمؤسسات قبل تفاقم الأزمة إلى النظام المالي ككل؛
- يُساهم الإعلان عن مؤشرات السلامة المالية عبر تقارير رسمية في تعزيز الشفافية في النظام المالي ودعم ثقة المستثمرين والمتعاملين؛
- تُتيح مؤشرات السلامة المالية إمكانية إجراء مقارنات دولية بين الأنظمة المصرفية والمالية المختلفة، ذلك لكون أن هذه المؤشرات صادرة عن صندوق النقد الدولي.

صمَّم صندوق النقد الدولي مجموعة من مؤشرات السلامة المالية للمراقبة الدورية، لتكون بمثابة أداة لتعزيز الوقاية من الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي، حيث تتألف هذه المؤشرات من مؤشرات أساسية ومؤشرات إضافية، بحيث تركز المجموعة الأساسية على المؤشرات المتاحة عمومًا والمتعلقة بالبنوك، في حين تركز المؤشرات الإضافية في المقام الأول على الظروف في القطاع المالي غير المصرفي، وقطاعي الشركات والأسر، وأسواق العقارات، كما أن هذه المؤشرات تتوافق مع مؤشرات السلامة المالية لبنك المركزي الأوربي[3].

فيما يلي نستعرض مؤشرات السلامة المالية حسب صندوق النقد الدولي، من خلال الجدول التالي:

---

[1] فريدة موهوب، صندرة لعور، **تحليل دور مؤشرات السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي**، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المجلد 1، العدد 2، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، الجزائر، ديسمبر 2022، ص 40. بتصرف.

[2] رامي عبيد وآخرون، **مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 21، أبو ظبي، الإمارات، 2023، ص 6-7. بتصرف.

[3] ECB, **Financial Stability Review**, December 2004, p82.

الجدول رقم 2– دليل مؤشرات السلامة المالية

شركات تلقى الودائع	
المؤشرات الأساسية	
ملاءة راس المال	رأس المال التنظيمي للأصول المرجحة بالمخاطر
	الشريحة الأولى من رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر
	التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال
	الأسهم العادية من الشريحة الأولى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
	الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول
جودة الأصول	التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى مجموع إجمالي التسهيلات الائتمانية
	تركز التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي
	المخصصات إلى التسهيلات الائتمانية غير العاملة
الربحية	العائد على الأصول
	العائد على حقوق الملكية
	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
	مصروفات غير الفائدة إلى إجمالي الدخل
السيولة	الأصول السائلة إلى مجموع الأصول (نسبة الأصول السائلة) لكافة شركات قبول الودائع
	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل لكافة شركات قبول الودائع
	نسبة تغطية السيولة لكافة شركات قبول الودائع التي طبقت معايير السيولة الواردة في بازل 3
	صافي نسبة التمويل المستقر لكافة شركات قبول الودائع التي طبقت معايير السيولة الواردة في بازل 3
الحساسية لمخاطر السوق	صافي الوضع الافتتاحي بالعملات الأجنبة إلى رأس المال
المؤشرات الإضافية	
شركات قبول الودائع	التعرضات الكبيرة لرأس المال
	التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية
	إجمالي وضع الأصول من المشتقات المالية إلى رأس المال
	إجمالي وضع الخصوم من المشتقات المالية إلى رأس المال
	الدخل من التداول إلى مجموع الدخل
	المصروفات على الموظفين إلى مصروفات غير الفائدة
	الفرق بين معدلات الفائدة على الإقراض والودائع
	الفرق بين أعلى وأقل معدل للفائدة على القروض بين البنوك
	ودائع العملاء إلى مجموع التسهيلات الائتمانية (غير شامل القروض بين البنوك)

	التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملات الأجنبية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية
	الخصوم بالعملات الأجنبية إلى مجموع الخصوم
	نمو الائتمان للقطاع الخاص
الشركات المالية الأخرى	الأصول إلى مجموع أصول النظام المالي (لمجموع الشركات المالية الأخرى وحسب القطاعات القرعية)
	الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي (لمجموع الشركات المالية الأخرى وحسب القطاعات الفرعية)
الشركات المالية الأخرى (صناديق أسواق المال)	التوزيع القطاعي للاستثمارات
	توزيع الاستثمارات حسب فترة الاستحقاق
الشركات المالية الأخرى (شركات التأمين)	حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول المستثمرة (للتأمين على الحياة وعلى غير الحياة)
	النسبة المجمعة (للتأمين على غير الحياة فقط)
	العائد على حقوق الملكية (للتأمين على الحياة وعلى غير الحياة)
الشركات المالية الأخرى (صناديق التقاعد)	الأصول السائلة إلى مدفوعات التقاعد المقدرة للعام القادم
	العائد على الأصول
الشركات غير المالية	مجموع الدين إلى حقوق الملكية
	الدين الخارجي إلى حقوق الملكية
	الدين بالعملات الأجنبية إلى حقوق الملكية
	مجموع الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
	العائد على حقوق الملكية
	الإيرادات إلى نفقات رأس مال الدين والفائدة
	الإيرادات إلى نفقات الفائدة
الأسرى المعيشة	دين الأسر المعيشية إلى الناتج المحلي الإجمالي
	خدمة دين الأسر المعيشية ومدفوعات رأسمال الدين إلى الدخل
	دين الأسر المعيشية إلى الدخل المتاح للأسر المعيشية
أسواق العقار	أسعار العقارات التجارية
	قروض العقارات السكنية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية
	قروض العقارات التجارية إلى مجموع التسهيلات الائتمانية

المصدر: غازي شيناسي، **الحفاظ على الاستقرار المالي**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، ص 9.

4. المؤشر المركب للاستقرار المالي:

تزايد الاهتمام الدولي بقضايا الاستقرار المالي خصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ومن هنا برزت الحاجة إلى تطوير مجموعة من الإحصاءات ذات توتر عالي من شأنها مساعدة صانعي السياسات في التحليل الاحترازي الكلي، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة المالية لبلدانهم [1]، ويمكن أن يُشكل هذا التحليل أساسًا لاتخاذ إجراءات لمنع حالات عدم الاستقرار المالي.

4-1. تعريفه: إن وصف هذا المؤشر بالمركب، لا يعني أنه مؤشر مقبول عالميًا، حيث تُشير الدراسات إلى استخدام المؤشرات المركبة لرصد ظواهر اقتصادية متعددة الأبعاد مثل الاستقرار المالي، والتي يصعب قياسها كميًا، وعليه نؤكد على أنه لا يوجد نموذج لوصف الاستقرار المالي، وإنَّما هو مؤشر يُغطي مجموعة مركبة من المؤشرات الفرعية[2]، وفي هذا الصدد، يُمكن تعريف المؤشر المركب للاستقرار المالي على أنه "مؤشر كمي عددي يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية والتي تعكس أبعاد الاستقرار المالي، حيث يتم إدماج هذه المؤشرات المنفصلة بعد ترجيحها استنادًا إلى نموذج معين يعبر على الاتجاه العام لهذه المؤشرات، وبهذا يعكس المؤشر المركب للاستقرار المالي بطريقة سهلة ومبسطة" [3].

في العادة تندرج المؤشرات الفرعية ضمن أربع مؤشرات، وهي مؤشرات الاقتصاد الكلي، مؤشرات القطاع المصرفي، مؤشرات الدورة المالية ومؤشرات الاقتصاد العالمي، حيث يُراعى في بناء المؤشر المركب للاستقرار المالي الاعتبارات التالية:[4]

- **الصلة والأهمية:** تحديد مجموعة المتغيرات والظروف التي قد تُشكل تهديدات للاستقرار المالي، أي أن المؤشرات الفرعية المختارة تربطها صلة وثيقة الصلة بالأزمات أو أعراضها، وقد تختلف هذه المؤشرات حسب خصوصية النظام المالي لكل بلد مما يجعل من الصعوبة تقدير مؤشر يحظى بقبول عالمي؛
- **الاعتبارات العملية:** أي مدى توافر البيانات المستعملة في بناء المؤشر، حيث يصعب توحيد المؤشرات المستعملة في بناء المؤشر المركب نظرا للافصاح والشفافية للمؤشرات الفرعية المستعملة.

---

[1] Zulkar Nayn, Mohammad Shahriar Siddiqui, **Measuring Financial Stability: The Composition of an Aggregate Financial Stability Index for Bangladesh,** Bank Parikrama, Vol 39, issue1 2014, p6.

[2] Verlis C. Morris, **Measuring and forecasting financial stability: the composition of an Aggregate financial stability index for jamaika**, financial stability department, bank of jamaika, p4.

[3] المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، **الدليل الاسترشادي لقياس المؤشرات المركبة**، متاح على الرابط: https://www.adaa.gov.sa ، تاريخ الاطلاع:18/3/ 2024، على الساعة:13:40

[4] Cheang, Choy, **Aggregate financial stability index for an early warning system**, Research and statistics department, Monetary of macao, 2011, p33.

4-2. خطوات بناء المؤشر المركب للاستقرار المالي:

تمر عملية بناء المؤشر المركب للاستقرار المالي بالخطوات التالية:[1]

4-2-1. تحديد الإطار النظري: ذلك بغرض تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤشر المركب للاستقرار المالي، وهي خطوة أولية تسمح للباحث بفهم الغرض المطلوب من هذا المؤشر، كما تسمح بالتعرف على قيود بناء المؤشر المركب للاستقرار المالي، أي أنه يجب مراعاة خصوصية النظام المالي من أجل تحديد المؤشرات الفرعية وأوزانها، كما يتم التعرف على القيود العملية المتعلقة بتوفر البيانات المستخدمة في بناء المؤشر المركب.

4-2-2. اختيار المؤشرات الفرعية: هي مرحلة مهمة في بناء المؤشر المركب للاستقرار المالي، فقوة وضعف هذا الأخير في التعبير على وضعية الاستقرار المالي لأي بلد تتوقف على المؤشرات الفرعية المختارة، حيث نُشير إلى أنَّ المؤشرات الفرعية تختلف بإختلاف البلد وهو مايضمن أن المؤشر المركب للاستقرار المالي يتناسب مع خصوصية النظام المالي، لهذا الغرض لا يمكن وضع مؤشر مركب للاستقرار المالي يحظى بالقبول العام، على الرغم من كل المحاولات.

4-2-3. معالجة البيانات:

وهي المرحلة التي يتم من خلالها البناء الفعلي للمؤشر المركب للاستقرار المالي، وذلك كما يلي:

أ- التطبيع: الغرض من تطبيع البيات هو تجميع المؤشرات الفرعية المختارة في مؤشر واحد، حيث توجد عدة طرق لتجميع البيانات أشهرها الطريقة التجريبية، ويمكن توضيحها كما يلي:

$$d_{jt} = \frac{X_{jt} - X_{jmin}}{X_{jmax} - X_{jmin}}$$

حيث:

d_{jt} : القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t)؛

X_{jt} : القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t)؛

---

[1] **أنظر إلى:**

- ذهبي ريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 195-206.
- أسماء دردور، **بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)**، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص.ص 176-177.
- بوشنين ليلي، **قياس استقرار النظام المالي الجزائري باستخدام مؤشر تجميعي مقترح للفترة (2003-2017)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ديسمبر 2020، ص36.

Min : أقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب؛

Max : أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

كما أنه يتم في هذه المرحلة التأكد من صلاحية البيانات من خلال:

- معامل ألفا لكرونباخ (Cronbach's Alpha)؛
- مصفوفة الارتباط الداخلية؛
- متوسط المؤشر المركب إذا تم حذف كل مؤشر فرعي على حدي.

ب- الترجيح: يتم ترجيح بناءً على أهمية المؤشر وقدرته على تفسير الاستقرار المالي، حيت تعطي اوزان ترجيح عالية للمؤشرات ذات قدرة تفسيرة عالية، في حين تعطي أوزان ترجيحة أقل للمؤشرات ذات قدرة تفسيرية أقل، كما نُشير إلى أنه لا توجد طريقة يتم على أساسه تحديد الأوزان لكن في الغالب يتم منح أوزان متساوية أو بناء من خلال تحليل البيانات المغلقة كما يلي:

$$\mathbf{I_t = \sum_{j=1}^{n} w_j d_{jt}}$$

حيث:

$\mathbf{I_t}$: قيمة المؤشر الفرعي؛

n : عدد المتغيرات؛

Wj : الوزن الممنوح للمتغير.

2-3-3. التجميع: هي المرحلة التي يتم من خلالها حساب المؤشر المركب للاستقرار المالي وهي مرتبطة بشكل كبير بترجيح البيانات، الغرض من هذه الخطوة هو تجميع المؤشرات في مؤشر واحد مركب يعكس الاتجاه العام للمؤشرات الفرعية، توجد عدة طرق لتجميع البيانات أشهرها: طريقة التجميع الإضافي وفق المعادلة التالية:

$$AFSI_t = \sum_{j=1}^{n} w_{jBI}\, d_{jt} + w_{jEI}\, d_{jt} + w_{jCI}\, d_{jt} + w_{jFI}\, d_{jt} = BI + EI = CI = FI$$

حيث:

AFSI : مؤشر المركب للاستقرار المالي؛

Wj : الوزن الممنوح للمتغير.

BI : مؤشر القطاع المصرفي

EI : مؤشر الاقتصاد الكلي؛

CI : مؤشر سوق رأس المال؛

FI : مؤشر الدورة المالية؛

T : السنة التي تم فيها الحساب.

ج– العرض: هي الخطوة الأخيرة في بناء المؤشر المركب للاستقرار المالي، فمن خلال هذه الخطوة يتم التأكد من أن القيم تقل في الجال [0–1] كما يتم تفسير النتائج من خلال مقارنة القيم المتحصل عليها بالقيمة 0.5 في حال كانت قيم المؤشر المركب للاستقرار المالي أقل من 0.5 فإن الاتجاه العام للمؤشرات الفرعية المعبرة عنها بالمؤشر المركب توحي بحالات عدم الاستقرار المالي وأن النظام المالي يواجه تحديات، أمّا في حالة كانت قيم المؤشر المركب للاستقرار المالي أكبر من 0.5، فإن الاتجاه العام للمؤشرات الفرعية المعبرة عنها بالمؤشر المركب توحي بالاستقرار المالي.

الفرع الثاني: معايير قياس الاستقرار المالي

تتمثل أهم معاير قياس الاستقرار المالي فيما يلي:

1. مؤشر Z-score:

1–1. تعريفه: يُعدّ مؤشر Z-score مقياسًا إحصائيًا يُظهر علاقة القيمة بالمتوسط حيث يُشير هذا المؤشر إلى ما إذا كانت القيمة نموذجية أم غير نموذجية لمجموعة بيانات، كما تُتيح تعديل الدرجات من مجموعات بيانات مختلفة لمقارنتها بدقة أكبر.[1]

1–2. نشأته: تم استعماله أول مرة من قبل Altman عام 1968، في البداية كان الهدف الأساسي من هذا المؤشر هو تقييم الشركات المالية التي تعاني من صعوبات مالية، وبالنظر إلى النتائج الجيدة التي حققها هذا النموذج

[1] GoCardless, **What Is Z-Score?** , Article available at the link, https://gocardless.com, Date of access :19/12/2024, at 10h12.

فقد أثبتت العديد من الدراسات أن دقة إستعمال هذا النموذج للتنبؤ بفشل الشركات بلغت 83%[1]، وهو ما ساهم في توسيع نطاق استعماله، كما أُستُخدم هذا المؤشر في العديد من دراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي في قياس وتقييم الاستقرار المالي.[2]

وفي ظل الانتشار الواسع لهذا المؤشر تم توسيع استعماله لقياس الاستقرار المالي للأنظمة المالية والمصرفية بحيث يرتبط هذا المؤشر عكسًا مع حالات عدم الاستقرار المالي، كما أنه يتميز هذا المؤشر بقدرته على قياس درجة الاستقرار المالي لمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية على الرغم من اختلافها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{Z-score} = (\text{ROA} + \text{Equity/Assets}) / \sigma(\text{ROA})$$

حيث:

ROA : العائد على الأصول للقطاع المصرفي؛

Equity/Assets : حقوق الملكية إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي؛

σ(ROA) : الانحراف المعياري للعوائد على الأصول.

2. القيمة المعرضة للخطرVAR :

2-1. تعريفها: تُعرّف على أنها "الحد الأقصى للخسارة المحتملة في قيمة المحفظة بسبب تحركات السوق السلبية لاحتمال معين، حيث تعمل على تقليل مخاطر (السوق) المرتبطة بأي محفظة لرقم واحد فقط، للخسارة المرتبطة باحتمال معين"[3] ،ووفقًا للوثيقة الفنية التي أعدتها شركة jp morgan في عام 1996، والتي تغطي تدابير تقييم المخاطر يُنظر إلى قيمة المخاطر باعتبارها مقياسًا لأقصى قيمة محتملة لتغير محفظة الأدوات المالية التي تتمتع باحتمالية معينة على مدى أفق زمني محدد مسبقًا.[4]

2-2. نشأتها: دفعت التقلبات المتزايدة في الأسواق المالية خلال العقد الماضي الباحثين إلى تصميم وتطوير أدوات أكثر تطورًا لإدارة المخاطر، حيث أصبحت القيمة المعرضة للخطر (VAR) المقياس الذي يستخدمه المحللون الماليون

[1] معطي لبنى، **مرجع سبق ذكره**، ص219.

[2] Martin Cihak, Hciko Hesse**, islamic Banks and Fiancial stability: An Ampirical Analysis,** IMF Working Paper, WP/08/16, January 2008, p7.

[3] Simone Manganelli, Robert F. Engle**, Value at Risk Models in Finance**, Working Paper N°75, European Center Bank, August, 2001, P5.

[4] Carla Alexandra Delgado Pires, **Risk Management and Value Creation in banking institutions: analysis to the risk-adjusted performance Measures**, Majster´S Final Work Dissertation, Lisboa School of Economics & Management, October 2015, p16.

لتحديد مخاطر السوق، تم إستخدام القيمة المعرضة للخطر أول مرة من قبل الشركات المالية الكبرى سنة 1980 لقياس مخاطر محافظها المتداولة، ثم انتشر استعمالها كأداة لقياس وإدارة مخاطر السوق وتم تبنيها من قبل مؤسسات مالية كبري مثل jp morgan [1]والتي وضعت معيار السوق من خلال إطلاق النظام Risk metrics، لتنتشر بعدها بشكل كبير، ففي سنة 1955 قدرت الدراسات أن 32% من الشركات تستخدم القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق، كما أصبحت الجهات التنظيمية مهتمة بها، وفي أفريل 1995 إقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية السماح للبنوك لحساب متطلبات رأس المال من أجل مخاطر السوق بهذه الطريقة مع قيمة خاصة بها في نماذج المخاطر وذلك بإستخدام بعض المعلومات التي تقدمها لدي اللجنة.[2]

2-3. مراحل تقدير القيمة المعرضة للخطر: يُمكن تقدير القيمة المعرضة للخطر عبر مجموعة من الخطوات المكملة لبعضها البعض والتي تضم نوعين من المدخلات (أصول محفظة الاستثمار وأسعارها الماضية) يشكلان العوائد التاريخية لأصول هذه المحفظة، حيث تتجه هذه العوائد باتجاهين إما إعادة النظر بأصول المحفظة أو تقدير العوائد التاريخية باعتماد مصفوفة التباين المشتركة واقترانها باستخدام محاكاة Monte Carlo، وهذان الاتجاهان يؤديان إلى التوزيع الشامل للعوائد المستقبلية وصولا إلى توزيع القيمة لنا.[3]

فيما يلي نستعرض مراحل تقدير القيمة المعرضة للخطر من خلال الشكل التالي:

[1] معطي لبنى، **مرجع سبق ذكره**، ص232.

[2] Thomas J. Linsmeier, Neil D. Pearson, **Risk Measurement: An Introduction to Value at Risk**, University of Illinoisa at Urbana Champaign, United State, July 1996, p2.

[3] أماني عزوزة، **عوامل إستقرار النظام المصرفي: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2016-2017، ص207.

الشكل رقم 1-18: مراحل تقدير القيمة المعرضة للخطر

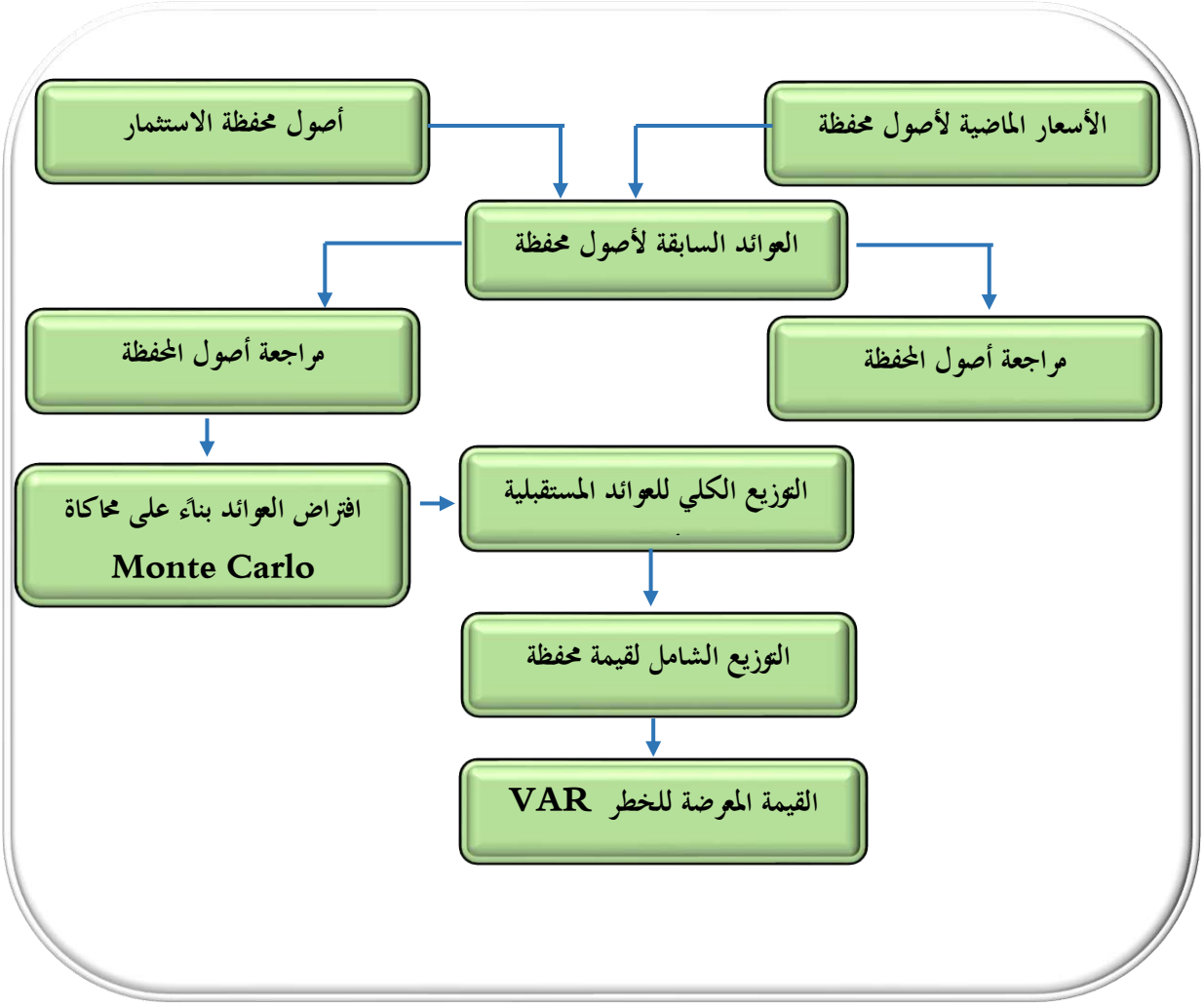

Source: Liu, Guochun, **Value at Risk Models for a Nonlinear Hedged Portfolio**, Fculty of Worcester Polytechnic Institution, United States, 2004, p12.

3. العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC:

3-1. تعريفه: هو مقياس مالي يُستخدم لتقييم ربحية الاستثمار أو وحدة الأعمال بعد أخذ المخاطر بعين الاعتبار، أي أنه يقيس العائد المحقق مقابل كل وحدة من رأس المال المعرض للخطر، وباعتبار أن تحقيق المزيد من الأرباح لا يعني أن جميع الاستثمارات جيدة وخالية من المخاطر، فمن خلال هذا المؤشر يمكن تقدير الأرباح مقابل كل وحدة من رأس المال للمعرض للمخاطر.[1]

[1] Gerhard Schroeck, **Risk Management and Value Creation in Financial Institutions**, 2002, Wiley and Sons, p252.

2-3 نشأته: تم إنشاؤه من قبل مجموعة من العاملين في Bankers Trust [1]، وكان هدفه إدارة مخاطر الائتمان المصرفية وتوفير كمية كبيرة من الأموال للحد من تعرض المودعين لاحتمالية فقدان أموالهم، حيث يُعتبر واحدًا من أكثر الأدوات تطبيقًا لإدارة المخاطر، ويتم استخدامه ليس فقط للبنوك بل للعديد من المؤسسات المالية المختلفة لدعم القرارات المتعلقة بتخصيص المحفظة وتسعير المنتجات[2]، كما يُستخدم كمقياس لدعم القرارات المالية على مستوى المؤسسات، بالاعتماد على العديد من العناصر أهمها :الحصول على قبول قرارات امتياز الائتمان، كيفية نشر تطبيق عملية الائتمان، نوع وحجم الضمانات المقدمة، تحديد مستويات المخاطر المقبولة، تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، إضافة إلى تحديد السياسات المناسبة للتسعير والتمويل. [3]

يمكن حساب العائد على راس المال المعدل بالمخاطر وفق العلاقة التالية:[4]

$$RAROC = \frac{\text{العائد المعدل وفق المخاطر}}{\text{راس المال المعدل وفق المخاطر}}$$

حيث:

- **العائد المعدل وفق المخاطر** =الإيرادات – المصروفات – الخسائر غير المتوقعة + العائد على رأس المال الاقتصادي + تحويل القيم على الأسعار.
- **رأس المال المعدل وفق المخاطر**= رأس المال المحتفظ به لتغطية الخسارة المتوقعة إلى المخاطر (التشغيلية، الإئتمانية، وغيرها من مخاطر السوق).

[1] Christopher James, **RAROC Based Capital Budgeting and Performance Evaluation; A Case Study of Capital Allocation**, Financial Institutions Center, university of pennsylvania, United States, September 22, 1996, p3.
[2] Piotr Stanislaw Chlopek, **RAROC as a credit Risk Approach,** Financial Sciences Wroclaw University of Economics, Vol 3, issue 16 ,2013 ,p68.
[3] Maria de Fátima Mota Mósca, **Criação de Valor, Gestão do Risco e as Medidas de Performance Ajustadas ao Risco: Aplicação do RAROC – Risk Adjusted Return on Capital – ao Grupo Crédito Agrícola**, Instituto Politécnico de Lisboa, Lisboa, 2011, p33.
[4] Fabiano Guasti Lima et al, **Performance of the different RAROC models and their relation with the creation of economic value: A study of the largest banks operating in Brazil,** Contaduría y Administración, Vol 59, issue 04, 2014, p91.

4. اختبارات الضغط:

4-1. تعريفها: يُعرّفها صندوق النقد الدولي على أنها "مجموعة من التقنيات المصممة لتقييم مدى حساسية النظام المالي للأحداث النادرة ولكن المعقولة، ويتضمن ذلك تطبيق صدمات وسيناريوهات مختلفة على مجموعة من المؤسسات المالية لتقييم التأثير الإجمالي وكيفية توزيع هذا التأثير فيما بينها"[1].

4-2. الغرض من استخدام اختبارات الضغط

تستخدم اختبارات الضغط للأغراض التالية:[2]

- تستطيع اختبارات الضغط تقديم المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير المخاطر والإنكشافات المتوقعة في أوضاع صعبة، أي أن هذه البنوك تستطيع التحوط لمثل هذه الأوضاع من خلال إختيار استراتيجيات تتلاءم وطبيعة المخاطر المحتملة؛
- توفر اختبارات الضغط إمكانية تحديد ما إذا كانت هذه المخاطر تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك؛
- من خلال اختبارات الضغط يمكن دعم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستند إليها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛
- تقييم قدرة البنوك على الصمود في فترات الأزمات، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال.

المطلب الثالث: الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالاستقرار المالي

نال موضوع الاستقرار المالي قدرًا كبير من اهتمام المؤسسات المالية الدولية، فالأهمية التي يحظى بها هذا الأخير من خلال الحفاظ على وضعية النظام المالي وأداء جميع وظائفه ودعم النمو الاقتصادي والحد من تفاقم معدلات البطالة خصوصًا في الدول التي تواجه تحديات مستمرة، فهذه الأهمية في تزايد مستمر منذ أزمة الكساد العظيم سنة 1929 إلى أزمة الرهن العقاري 2008، وصولًا إلى جائحة كوفيد-19 سنة 2020 وما تبعها من اضطرابات مالية، ثم أزمة التضخم العالمي وارتفاع أسعار الفائدة خلال الفترة 2022-2024.

عرف العالم بروز العديد من الجهات التي تدعم الاستقرار المالي وتسعى إلى الحفاظ عليه من خلال إتخاذ مجموعة من الإجراءات تساعد في دعم الاستقرار المالي على المستوى المحلي مما يساهم في الاستقرار المالي العالمي

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص العلوم المالية والبنكية، جامعة حلب، سوريا، 2013-2014، ص92.

[2] اختبارات الضغط، **إضاءات مالية ومصرفية**، معهد الدراسات المصرفية، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2010، ص2.

ككل، فيمايلي سنسلط الضوء على أهم الجهات الدولية والأقليمية المعنية بالاستقرار المالي كما سنحاول عرض الجهود المبذولة في تحقيق الاستقرار المالي.

1. صندوق النقد الدولي:

1-1. تعريفه: تأسس الصندوق النقد الدولي عام 1944 في مؤتمر Bretton Woods، مقره Washington في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو منظمة دولية مُكرسة لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي، من خلال تقديم المساعدة المالية والمشورة السياسية والدعم الفني من خلال تقديم دراسات وتحاليل حول الدول الأعضاء البالغ عددها 190 دولة، ويؤدي الصندوق دورًا حيويًا في استقرار المالي العالمي من خلال مراقبة الأنظمة المالية لتحديد نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تفاقم الوضع.[1]

1-2. جهود صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار المالي:

تتمثل جهود صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال العناصر التالية:[2]

- **المراقبة الثنائية والمتعددة الأطراف:** يُجري صندوق النقد الدولي حوارًا منتظمًا مع الدول الأعضاء لتقييم البيئات الاقتصادية الكلية وتحسينها، ويشمل ذلك مراقبة الأنظمة المصرفية لتحديد مواطن الضعف والمخاوف الاقتصادية الكلية المحتملة؛
- **الإقراض المشروط والمساعدة الفنية:** يقدم صندوق النقد الدولي دعمًا ماليًا مشروطًا بتنفيذ الإصلاحات المصرفية اللازمة، حيث تُساهم هذه المساعدات في تعزيز البنية التحتية المالية، بما في ذلك التشريعات المصرفية، والإدارة النقدية، واستراتيجيات إدارة الأزمات؛
- **تطوير مؤشرات السلامة:** من خلال إنشاء مؤشرات لتقييم الجوانب الاحترازية للأنظمة المالية، واستكمال المؤشرات الاقتصادية الكلية لتقييم المخاطر النظامية بشكل أفضل؛
- **المراقبة والتكيف المستمر:** مما يسمح بالتدخلات والتكيفات في الوقت المناسب للاستراتيجيات على أساس الظروف المتغيرة في السوق والظروف الخاصة بكل بلد.

[1] IMF, https://www.imf.org, Date of access: 20/03/2024, at: 13h57.

[2] IMF, **Role of the IMF in Promoting Financial Stability**, No date, p.p 4 – 6.

2. البنك الدولي:

2-1. تعريفه: وهو عنصر أساسي في مجموعة البنك الدولي الأوسع، التي تضم خمس مؤسسات متخصصة*، تأسس البنك الدولي عام 1944 في مؤتمر Bretton Woods إلى جانب صندوق النقد الدولي، غير أن الانطلاق الفعلي كان في 1946، يقع مقره Washington في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مؤسسة مالية دولية تهدف إلى بناء أنظمة مصرفية أكثر مرونة من خلال تعزيز الوقاية الأزمات، كما يهدف إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من خلال تقديم قروض ومنحًا ومساعدات للحكومات لتمويل مشاريع رأسمالية تهدف إلى تحسين النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.[1]

2-2. جهود البنك الدولي لتحقيق الاستقرار المالي:

تعمل وحدة الاستقرار المالي في البنك الدولي على تعزيز الاستقرار المالي، من خلال مجموعة من البرامج في إطار تعزيز مواءمة الأطر التنظيمية والإشرافية مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، فيما يلي سنعرض برامج البنك الدولي في تحقيق الاستقرار المالي:[2]

- **تشخيص القطاع المالي:** عبر التنسيق مع بعض الجهات الدولية كصندوق النقد الدولي حيث يتم تطبيق برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) الذي بدأ الاعتماد عليه منذ 1999، وإلى حد الأن قامت 155 دولة بتقييم قطاعاتها المالية من خلال 300 برنامج لتقييم القطاع المالي، حيث يسمح هذا البرنامج بتحديد نقاط ضعف النظام المالي ووضع استجابات سياسات مناسبة لتدارك الأوضاع؛
- **تقديم المساعدة الفنية:** وذلك من خلال تقديم محاكاة لحالات عدم الاستقرار المالي من خلال إتباع نتائج برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) الخاص بكل دولة؛
- **تطوير المعرفة:** وذلك عبر القيام بمشاريع بحثية حول التأثيرات المحتملة لمخاطر التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي وغيرها من المخاطر التي يشهدها العالم ومن المحتمل أن تهدد الاستقرار المالي.

* تتكون مجموعة البنك الدولي من: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولي، مؤسسة تنمية الدولية، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية

[1] World Bank, https://www.worldbank.org , Date of access: 20/03/2024, at: 14h37.
[2] **Idem**.

3. بنك التسويات الدولية:

3-1. تعريفه: أنشأ بنك التسويات الدولية بموجب اتفاق الدول الصناعية الكبرى* سنة 1930، حيث يعتبر أقدم مؤسسة مالية دولية، يقع مقره في Basel السويسرية، وهو منظمة فريدة من نوعها تملكها وتديرها البنوك المركزية الأعضاء فيها والتي يبلغ عددها حاليًا 63 بنكًا مركزيًا من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤسسات كبرى مثل: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الشعب الصيني، وتتمثل مهمته الرئيسية في دعم البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، مع توفير منصة للتعاون في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية[1].

3-2. جهود بنك التسويات الدولية لتحقيق الاستقرار المالي:

يؤدي بنك التسويات الدولية (BIS) دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال مبادرات وخدمات متنوعة تتمل فيما يلي:[2]

- **تعزيز التعاون الدولي:** يعمل بنك التسويات الدولية كمنتدى للنقاش ومنصة للتعاون بين صانعي السياسات من خلال تبني مجموعة من التوجيهات والتدابير تنعكس على الاستقرار النقدي والمالي؛
- **تعزيز الابتكار المسؤول:** يساعد مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية البنوك المركزية للدول الأعضاء على العمل معًا للاستجابة للابتكار التكنولوجي الذي يُحدث تحولًا سريعًا في المشهد المالي، وتحقيق فوائده مع تجنب المخاطر المرتبطة به، كما يوفر مركز تنسيق المرونة السيبرانية التابع لبنك التسويات الدولية على توفير نهج منتظمًا لتبادل المعرفة والتعاون والاستعداد التشغيلي بين البنوك المركزية في مجال المرونة السيبرانية؛
- **البحث والتحليل:** يدعم البحث في بنك التسويات الدولية البنوك المركزية في سعيها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، من خلال تقديم تحليلات ورؤى معمقة عبر جمع ونشر الإحصاءات الدولية حول المؤسسات والأسواق المالية.

* سويسرا، بلجيكا، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، إيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا.

[1] BIS, https://www.bis.org, Date of access: 20/03/2024, at: 17h43.

[2] BIS, **The BIS Promoting global monetary and financial stability through international cooperation**, July 2024, p3.

4. لجنة بازل:

4-1. تعريفها: هي أحد الهئيات الدولية للرقابة المصرفية، تأسست بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى في عام 1974 استجابة لفترة من الاضطرابات الكبرى في أسواق العملات والبنوك الدولية (انهيار اتفاقية بريتون وودز عام 1971، وانهيار سوق الأوراق المالية عام 1973، وصدمة أسعار النفط عام 1974)، [1] تضم اللجنة 45 عضو نهاية عام 2019، يتمثل الهدف الرئيسي للجنة في تعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم[2]، وهي تحقق ذلك جزئيًا من خلال دورها كمنتدى للتعاون وتبادل المعلومات للمشرفين الوطنيين.

4-2. جهود لجنة بازل لتحقيق الاستقرار المالي:

تتمثل جهود لجنة بازل في تحقيق الاستقرار المالي فيما يلي[3]:

- **مواءمة الرقابة المصرفية:** تتمثل أهم مساهماتها في أطر كفاية رأس المال (بازل I، بازل II، بازل III)، التي تُعزز قدرة البنوك على امتصاص الصدمات والحد من المخاطر النظامية وبالتالي دعم الاستقرار المالي، وقد ساعدت هذه الأطر على توحيد قواعد الرقابة والإشراف المصرفي على المستوى الدولي، مما ساهم في تقليص التباينات التنظيمية بين الدول، ومن ثم دعم الاستقرار المالي العالمي؛
- **تعزيز إدارة المخاطر:** أولت لجنة بازل اهتمامًا كبيرًا بتحسين أنظمة قياس وإدارة المخاطر داخل البنوك، وذلك من خلال وضع إطار أكثر حساسية للمخاطر يشجع البنوك على تبني سياسات ائتمانية أكثر حذراً وتخصيص رأس المال وفقاً لحجم المخاطر الفعلية؛
- **زيادة الشفافية وتعزيز الانضباط السوقي:** حرصت لجنة بازل من خلال الركيزة الثالثة لاتفاقية بازل II على تعزيز الإفصاح والشفافية في البنوك، وذلك عبر إلزامها بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة حول مراكزها المالية ومستوى المخاطر التي تواجهها، حيث يساهم هذا التوجه في تقليص مشكلة عدم تماثل المعلومات بين البنوك والمستثمرين، بما يعزز ثقة المتعاملين في النظام المصرفي،
- **دعم الرقابة الاحترازية الكلية:** من خلال التعاون مع لجنة النظام المالي العالمي (CGFS)، حيث تراقب لجنة بازل المخاطر الاحترازية الكلية، مثل النمو الائتماني المفرط أو فقاعات الأصول.

[1] Persson et al, **The Effectiveness of the Basel Accords: Evidence from European Banks.** Magister thésis, Linnaeus University, 2019, p5.
[2] Stephano et al, **Credit Risk Measurement Under Basel II: An Overview and Implémentations Issues for Développent Countries,** World Bank Policy Research Working Paper 3556, April 2005, p3.
[3] David S. Bieri, **The Basel Process and Financial Stability**, Bank for International Settlements, Basel, 2004, p5.

5. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

5-1. تعريفها: هي منظمة اقتصادية حكومية دولية يرجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 1947 تحت إسم هيئة التعاون الاقتصادي الأوربي، ليتم سنة 1961 تغيير أسمها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يقع مقرها في باريس فرنسا وتضم المنظمة حاليًا 38 دولة، تهدف المنظمة إلى البحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية لأعضائها.[1]

5-2. جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي:

تتمثل أهم جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال العناصر التالية:[2]

- **تحسين الأطر التنظيمية:** تشدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ضرورة وجود إطار تنظيمي قوي وفعال لمواءمة الحوافز الضريبية وضمان الرقابة السليمة في الأسواق المالية، ويشمل ذلك معالجة إخفاقات السوق والسياسات على حد سواء؛
- **التركيز على التمويل والمنافسة والحوكمة:** بهدف تعزيز هياكل الحوكمة العامة للمؤسسات المالية مما يدفع بها إلى تعزيز مرونتها في مواجهة حالات عدم الاستقرار المالي؛
- **التعاون والتنسيق العالمي:** من خلال تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لضمان استجابة عالمية منسقة لحالات عدم الاستقرار المالي؛
- **المراقبة والرصد:** يتم إجراء مراقبة مستمرة لتطورات الأسواق المالية وعواقبها الاقتصادية لتقديم توصيات في الوقت المناسب تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي.

6. مجموعة العشرين G20:

6-1. تعريفها: هي منتدى دولي تأسست في عام 1999، ضمن سلسلة من المبادرات التي جاءت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي هدفت إلى الزيادة من التنسيق الدولي حول السياسات الاقتصادية، حيث كان الهدف من تأسيسها مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وأيضا معالجة القضايا التي تتجاوز مسؤوليات الدول، وتضم حاليًا 19 دولة إلى جانب الاتحاد الأوروبي، ممثلة لأكبر الاقتصادات العالمية.[3]

[1] OECD, https://www.ccacoalition.org , Date of access: 20/03/2024, at: 17h47.
[2] OECD, **OECD Strategic Response to the Financial and Economic Crisis** ,2009, p.p 7-14.
[3] Jaya Ramachandran, **G20 Finance Ministers Committed to Sustainable Development**, IPS, Available at: http://www.ipsnews.net , Date of access: 22/03/2024, at: 11h35.

6-2. الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي:

يتمثل دور مجموعة العشرين (G20) في تحقيق الاستقرار المالي من خلال العناصر التالية:[1]

- **التنظيم المالي:** أولى قادة مجموعة العشرين أهمية كبيرة للتنظيم المالي كموضوع محوري في قممهم منذ عام 2008، مؤكدين على أهميته إلى جانب تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل المالي الدولي حيث ومنذ عام 2008 تعهد قادة مجموعة العشرين(G20) بـ 451 التزامًا بشأن التنظيم المالي وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، تُمثل هذه الالتزامات 19% من إجمالي التزاماتها البالغ 2398 التزامًا؛[2]
- **رصد المخاطر:** تتمثل المهمة الرئيسية لمجموعة العشرين في رصد المخاطر الاقتصادية والمالية العالمية، بهدف منع الأزمات قبل تفاقمها ويشمل ذلك رصد مختلف المخاطر، بما في ذلك التوترات التجارية وعدم اليقين الجيوسياسي؛
- **التشجيع على الامتثال:** تعزز مجموعة العشرين الامتثال للمعايير المالية المعمول بها بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء، بهدف خلق بيئة عمل متكافئة في القطاع المالي العالمي؛
- **إعطاء الطابع الرسمي لمجلس الاستقرار المالي:** قادت مجموعة العشرين (G20) عملية تحويل مجلس الاستقرار المالي من مؤسسة غير رسمية إلى منظمة دولية رسمية، مما عزز حوكمته وقدراته التشغيلية، ويشمل ذلك إقرار ميثاق مجلس الاستقرار المالي وتأسيسه ككيان قانوني بموجب القانون السويسري.

7. مجلس الاستقرار المالي:

7-1. تعريفه: هو هيئة دولية تهتم بقضايا الاستقرار المالي في العالم تأسس في أفريل 2009 بعد عقد اجتماع مجموعة العشرين (G20) بلندن، كخليفة لمنتدى الاستقرار المالي يقع مقره في سويسرا، يتميز مجلس الاستقرار المالي بتركيبة فريدة من نوعها عن باقي الهيئات الدولية، إذ يجمع كبار صانعي السياسات، بالإضافة إلى أربعة مراكز مالية رئيسية أخرى هي هونغ كونغ وسنغافورة وإسبانيا وسويسرا، كما يضم هيئات دولية منها هيئات وضع المعايير وهيئات إقليمية مثل البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية.[3]

---

[1] أنظر إلى:

- Takashi Miyahara, **The Role of the G20 in Achieving Financial Stability**, Session 3 -1, presented at the 2019 G20 Global Financial Stability Conference, Ministry of Finance of Japan, 2019, p.p 1-5.
- Zhu, Jiejin**. Strengthening Financial Regulation: The Role of the Financial Stability Board**, Available at: https://g20.utoronto.ca, Date of access: 22/03/2024, at: 12h50.

[2] Alessandra Cicci, **G20 performance on financial stability**, Available at: https://www.globalgovernanceproject.org , Date of access: 22/03/2024, at: 12h59.

[3] FSB, https://www.fsb.org, Date of access: 22/03/2024, at: 16h35.

7-2. جهود مجلس الاستقرار المالي لتحقيق الاستقرار المالي:

يُعزز مجلس الاستقرار المالي الاستقرار المالي من خلال العناصر التالية:[1]

- **المساهمة في وضع المعايير الدولية:** يتولى مجلس الاستقرار المالي قيادة مجموعة من الهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية؛
- **مراقبة المخاطر المالية:** يعمل المجلس على رصد المخاطر المالية العالمية، مثل المخاطر الناتجة عن التقلبات في التدفقات المالية والتوترات التجارية، هذا الرصد يساعد في اتخاذ إجراءات وقائية قبل تفاقم الأزمات؛
- **تنظيم البنوك والأنظمة المالية:** يساهم المجلس في معالجة قضايا البنوك، من خلال تطوير أطر تنظيمية تضمن استقرار المؤسسات المالية الكبيرة التي قد تؤثر على النظام المالي العالمي؛
- **تعزيز تنفيذ المعايير المالية:** يقوم المجلس بتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ المعايير المالية الدولية، كالمشاركة في برامج تقييم القطاع المالي (FSAP) ونشر تقارير عن الامتثال؛
- **التعاون مع الدول النامية:** يعالج المجلس التحديات التي تواجه الدول النامية في الامتثال للمعايير الدولية، مما يساهم في تحسين الاستقرار المالي العالمي بشكل شامل؛
- **التقارير والتقييمات:** يقوم بإصدار تقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ السياسات التنظيمية، مما يساهم في رفع مستوى الوعي بالمخاطر المالية ويشجع على تحسين الأداء في الدول الأعضاء.

8. صندوق النقد العربي:

8-1. تعريفه: في ظل المخاطر التي تواجه الدول العربية وسعيًا منها لدعم الاستقرار النقدي والمالي تم إنشاء صندوق النقد العربي في27 أفريل 1976 ، وبعد عام باشر اعماله بصفة رسمية، يقع مقره في مدينة أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، يضم الصندوق حاليًا جميع الدول العربية البالغ عددها 22 دولة حيث تتمثل الرؤية الأساسية لصندوق بأن يكون الشريك الأقرب للدول العربيّة في تفاعلها مع التطورات لتعزيز مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي وإرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية.[2]

[1] Stavros Gadinis, **The Financial Stability Board: The New Politics of International Financial Regulation**, Texas International Law Journal, Vol48, Issue 2, 2013, p.p 161-171.
[2] AMF, https://www.amf.org.ae, Date of access: 22/03/2024, at: 19h07.

8-2. جهود صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار المالي:

بالتعاون مع بعض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي يقدم صندوق النقد العربي مجموعة من التصورات حول تطور الاستقرار المالي في الدول العربية من خلال رصد جميع مؤشرات الاحترازية في جميع الدول العربية كما يحرص صندوق النقد العربي على تبادل التجارب والخبرات في مجال السياسات الاحترازية للاستقرار المالي في الدول العربية[1]، هذا فضلاً عن قيامه بمحاولة بناء مؤشر للاستقرار المالي يحظى بقبول جميع الدول العربية معتمدًا فيه على منهجية يراعي فيها الاتجاه العام لوضع الاستقرار المالي للدول العربية بالإضافة إلى ما سبق فإن صندوق النقد العربي يقدم ما يلي[2]:

- تقديم التسهيلات للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها؛
- العمل على تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتشجيع السلطات النقدية على التعاون؛
- تقديم المساعدة الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء؛
- القيام بالدراسات المتعلقة بتطور الاستقرار المالي في الدول العربية.

المبحث الثالث: علاقة الصيرفة الإسلامية بالاستقرار المالي

خصصنا هذا المبحث لإبراز علاقة الصيرفة الإسلامية بالاستقرار المالي، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب: يعرض المطلب الأول أسباب عدم الاستقرار المالي من منظور إسلامي، بينما يعرض المطلب الثاني مبادئ الاستقرار المالي في التمويل الإسلامي، أما المطلب الثالث فيتناول دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الأول: أسباب عدم الاستقرار المالي من منظور إسلامي

نال موضوع الاستقرار المالي قدرا كبيرًا من الاهتمام، فحسب العديد من الدراسات، فإن أغلب أسباب عدم الاستقرار المالي هي متجذرة من الفرق بين التمويل الإسلامي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية والتمويل التقليدي القائم على أسس ربوية احتكارية، ومن بين هذه الدراسات التي أولت عناية خاصة لأسباب عدم الاستقرار المالي من منظور إسلامي نجد دراسة: (أحمد بالوافي وعبد الرزاق بلعباس، 2010)،[3] التي شملت 33 دراسة حول

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2] صندوق النقد العربي، **اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي**،27 أفريل 1976، ص8.

[3] أحمد بلوافي، عبد الرزاق بلعباس، **معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010.

أسباب عدم الاستقرار المالي، حيث توصّلت الدراسة إلى أن من الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار المالي هي محرمة شرعًا ولا يتم التعامل بها وفق الشريعة الإسلامية، كما توجد أسباب أخرى غير مرتبطة بالشريعة الإسلامية كما هو موضّح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-19: أسباب عدم الاستقرار المالي حسب 33 دراسة

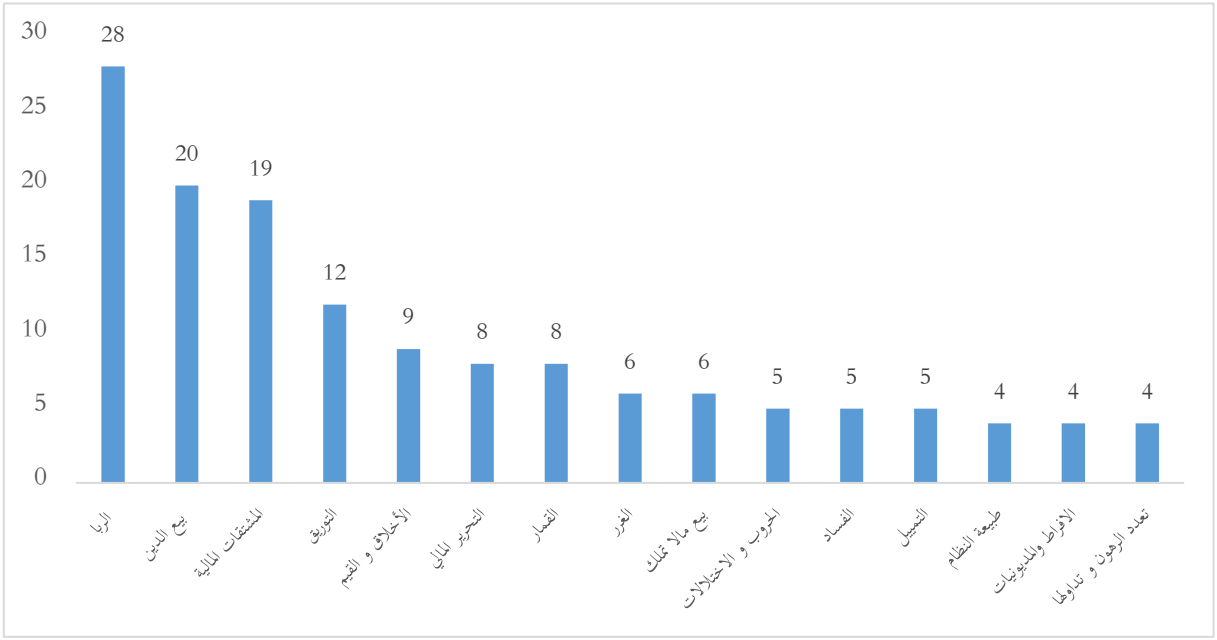

المصدر: أحمد بلوافي، عبد الرزاق بلعباس، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

كما أشرنا سابقًا، فإن الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار المالي لا يتم التعامل بها وفق الشريعة الإسلامية، كما أنه يوجد إجماع من طرف الباحثين وخبراء الاقتصاد الإسلامي، على أن حالات عدم الاستقرار المالي تحدث وفق مجموعة من الأسباب يتمثل أهمها فيما يلي:

1. التعامل بالربا: تعد الربا السبب الرئيسي لعدم الاستقرار المالي وفق 28 دراسة من أصل 33 دراسة حول الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار المالي، إذ يؤدي التعامل بالربا إلى تراكم الديون بطريقة تصاعدية أشبه بالهرم، حيث يجد المقترض نفسه مُلزَمًا بسداد أصل القرض مرفوقًا بفوائد مركَّبة تتزايد مع مرور الوقت، أي أن الربا تقوم على الدين وليست على أساس المشاركة في الربح والخسارة وهو مايؤدى إلى تزايد الضغوط على المقترضين ويدفعهم إلى الإفلاس أو التخلف عن السداد، مما يُضعف الثقة في النظام المالي؛ وخير دليل على ذلك أنه خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لم تتأثر المصارف الإسلامية بتداعياتها، وهو ما أشار إليه Duncan Smith مؤكدًا أن متانة المصارف الإسلامية تعود إلى خصائصها الفريدة، إضافة إلى ما حققته من أداء مالي متميّز خلال تلك الفترة؛

2. التعامل بالدين: يحتل التعامل بالدين المرتبة الثانية في أسباب عدم الاستقرار المالي ذلك حسب 20 دراسة من أصل 33 دراسة، حيث تُشير هذه الدراسات إلى أن التعامل بالديون يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المالي، من خلال تفاقم هده الديون بشكل مفرط، وعدم توزيع المخاطر بشكل عادل، هذا على الرغم من الفرص التي تتيحها الديون، فإنها قد تتسبب أيضاً في أضرار شخصية واجتماعية جسيمة، فجمود الديون السمة الأساسية التي تميزها عن المطالبة الثابتة بالسداد مما يجعلها خطيرة عندما تتدهور الثروات، وقد يؤدي تخلف الأفراد والأسر عن سداد الديون إلى تراجع الحراك الاجتماعي وحتى الفقر بالنسبة للأسر، وفقدان الوظائف،[1] وبعيدًا عن هذه الأضرار الشخصية، وكما حدث في أزمة الرهن العقاري 2008، فإن الخسائر المرتبطة بالديون المفرطة في المجتمع قد تكون هائلة وتؤدي إلى إخفاقات منهجية في الاقتصادات الوطنية والعالمية، مع آثار سلبية كبيرة بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الوسائل المالية المحدودة؛[2]

3. التعامل بالمشتقات المالية: حسب صندوق النقد العربي، تعد المشتقات المالية بمثابة أدوات مالية يتم اشتقاقها من أصول مالية أخرى كالأسهم والسندات حيث يمكن تداولها، غير أنَّ قيمتها الحالية تتوقف على توقعات المستقبلية للأصل محل التعاقد[3]، أي أنها عبارة عن عقود وهمية تقوم على مبدأ التوقعات ولا يترتب عنها أي تبادل للسلع والخدمات وهو مايسمح بتوفير السيولة وعلى الرغم من هذا فإن تعامل بالمشتقات المالية يُعد من أهم أسباب عدم الاستقرار المالي، حيث يرى الكثير من الباحثين أن التعامل بالمشتقات المالية يؤدى إلى انخفاض كفاءة السوق المالي نتيجة الاستجابة العكسية لأسعار الأصول على المعلومات الواردة في السوق مما يظلل الصورة الحقيقة للجهة المصدرة لهذا الأصل[4]، كما أن التعامل بالمشتقات المالية يتصف بالترابط والتعقيد وهذا قد يؤدي إلى تفاقم وانتشار حالات عدم الاستقرار المالي في حال حدوثها ، كما ظهر جليًا خلال أزمة الرهن العقاري 2008، حيث ساهمت المشتقات المرتبطة بأسعار العقار في تفاقم الخسائر وانتقال الأزمات بين المؤسسات المالية، ومؤخرًا، أظهرت أزمات انهيار شركات مثل "First Brands" و "Tricolor" في 2025 كيف يمكن للمشتقات المالية أن تؤدي إلى تفاقم الخسائر وانتشار الاضطرابات المالية مع استمرار المخاطر النظامية المرتبطة بها حتى بعد الأزمة السابقة[5]؛

[1] Katherine Porter, **The Damage of Debt,** Washington and Lee Law Review, Vol 69, Issue 2, 03-01-2012, p980.
[2] John Linarelli, **Debt in Just Societies: A General Framework for Regulating Credit,** Digital Commons Touro Law Center, 2020, p2.
[3] عبد الكريم قندوز، **المشتقات المالية: سلسلة كتيبات تعريفية**، صندوق النقد العربي، العدد 38 ،2022، ص.ص 5-6.
[4] عبد الجبار سهيلة، سلامي أسماء، **أثر الأسواق المشتقة على استقرار النظام المالي – أزمة الرهون العقارية الثانوية أنموذجاً**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 3، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2014، ص227.
[5] World Socialist Web Site, Available at, https://www.wsws.org , Date of access: 18/10/ 2025, at : 11h34.

4. التوريق: يُقصد بتوريق الديون في البنوك التقليدية إعادة بيع الديون القديمة بعد تغيير فوائدها وضمانتها إلى جهات أخرى، أي أن عملية توريق ديون تسمح بنمو الثروة بضوابط بعيدة عن النشاط الاقتصادي الحقيقي[1]،حيث يُنظر إلى التوريق على أنه عامل رئيسي مساهم في الأزمات المالية ويرجع هذا إلى سببين رئيسين، يتمثل السبب الأول: في كون أن للبنوك حافز لتوريق القروض ذات الجودة الائتمانية المنخفضة، حيث كانت تميل إلى امتلاك معرفة أكبر من المستثمرين بجودة الائتمان للقروض التي تُصدرها ونقل مخاطر الائتمان إلى أطراف ثالثة لم تكن في وضع جيد لإدارتها هذا ما زاد من هشاشة النظام المالي، أما السبب الثاني: بعد عملية التوريق، لدى البنوك المصدرة حوافز أقل لمراقبة تغير ملف مخاطر المقترضين الذين مُررت قروضهم إلى مستثمرين خارجيين؛[2]

5. عدم الالتزام بالأخلاق والقيم :نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه القطاع المالي في النظم الاقتصادية العالمية، تتزايد الحاجة إلى معايير أخلاقية صارمة[3] تضمن شفافية المعاملات وحماية المصالح العامة، حيث تُمثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 تذكيرًا للعواقب الكارثية لغياب الضوابط الأخلاقية، نتيجة الممارسات غير المسؤولة كالتلاعب في تقييمات المخاطر، وتوزيع قروض عالية الخطورة على عملاء غير مؤهلين، واستغلال الثغرات التنظيمية في القطاع المالي؛[4]

6. الغرر والقمار: فالغرر والقمار هما مفهومان مرتبطان ببعض، غير أن الغرر هو أشمل وأعمق من القمار، ذلك أن الغرر يعني عدم التأكد من حصول المتعاقد عليه، في حين أن القمار هو التردد في الحصول الغنم والغرم[5]، كما أن أثرهما يقع على الاستقرار المالي من خلال عنصرين مهمين هما[6]:

- **العنصر الأول:** تشويه الثقة بين المتعاملين والمؤسسات المالية مما يضع النظام المالي في تهديد حقيقي، ذلك أن الثقة في النظام المالي من العناصر الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي،

---

[1] عقون شراف، دوفي قرمية، **أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية – دراسة عينة من المصارف –**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 7، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2018، ص7.

[2] European Central Bank, **Securitisation Credit Risk and Lending Standards Revisited**, Research Bulletin No. 32, 2017, p.p :1-2.

[3] Ejuma Martha Adaga et al, **A comprehensive Review of ethical practices in banking and finance,** Finance & Accounting Research Journal, Vol 6, Issue 1, January 2024, p2.

[4] Emmanuel Agwu, **The Impact of Non-compliance: Understanding the Risks and Consequences**, Available at the link: https://youverify.com ,Date of access: 24/03/2024, at: 12h27.

[5] هاني بن عبد الله العزي، **أثر الغرر في عقود المعاملات المعاصرة على الاستقرار الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص91.

[6] عبد الرحيم عبد الحليم الساعاتي، **المضاربة والقمار في الأسواق المالية المعاصرة تحليل اقتصادي وشرعي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 1، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2007، ص14.

▪ **العنصر الثاني:** دافع الحصول على الربح السريع من خلال توجيه الاستثمارات يقع فيها الغرر والقمار وهو ما يؤدي إلى نهب الأموال بدون وجه حق، ذلك أن القمار يؤدي إلى الحصول على الأموال بطريقة سهلة وهو ما يتعارض مع أخلاقيات العمل والإنتاجيه، كما أن توجيه الاستثمارات نحو مشاريع القمار الوهمية يؤثر على الاقتصاد الحقيقي المدفوع بأصول حقيقية ملموسة؛

المطلب الثاني: مبادئ الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي

في العقود الأخيرة أصبح التمويل الإسلامي جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي وإحدى أكثر مكوناته الديناميكية بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث أثبت العديد من الباحثين دور التمويل الإسلامي في استقرار النظام المالي العالمي والحلول التي يمكن أن يقدمها لإنقاذ العالم من الأزمات الاقتصادية وحمايته من حالات الركود المتكررة في الواقع، حيث تتمتع مبادئ التمويل الإسلامي المتأصلة بإمكانية أن تكون أساساً لتجاوز العديد من التحديات التي ظهرت في النظام المالي التقليدي خلال الأزمة المالية سنة 2008[1]، وفي هذا الصدد سنعرض أهم المبادئ التي يتميز بها التمويل الإسلامي والتي تؤهله إلى أن يكون أكثر إستقرارا بالمقارنة مع التمويل التقليدي، تتمثل هذه المبادئ فما يلي:

1. مبدأ ارتباط الاقتصاد الحقيقي بالتمويل الإسلامي: يعتمد الاقتصاد الإسلامي بشكل أساسي على مبدأ الارتباط بين الأنشطة الاقتصادية الحقيقية والتمويل، أي أن المعاملات المالية يجب أن تكون مدعومة بأصول حقيقية وأنشطة اقتصادية ملموسة مثل تبادل السلع والخدمات، في هذا السياق، يمنع التمويل الإسلامي التعاملات المالية القائمة على المضاربات أو المشتقات المالية التي ترتبط بأصول وهمية، بالتالي تصبح النسبة بين الديون والثروة محدودة مما يخلق نوع من التوازن في هرم التوازن الاقتصادي[2]، حيث يساهم هذا الارتباط الوثيق بين التمويل والاقتصاد الحقيقي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال توجيه الأموال نحو الأنشطة الإنتاجية التي تخدم المجتمع وتلبي احتياجاته الفعلية، على عكس التمويل التقليدي القائم على مبدأ الفائدة مما يعزز المديونية أين يخلق نوع من عدم التوازن (انقلاب هرم التوازن الاقتصادي) وهذا عندما يكون نمو الثروة أقل من نمو المديونية، فتتحول خدمة الديون إلى عبء على الدخل بدلاً من أن تكون عاملاً داعمًا للنمو، مما يؤدي إلى استنزاف النشاط الاقتصادي[3]، وينتج عن هذا

[1] Echaoui Soukaina, **Participatory Finance in Morocco : Theoric Approach** ,Revue des Études Multidisciplinary en Sciences Économiques et Sociales, Vol 6, issue2, 2021, p478.

[2] العرابي مصطفي، عبد المجيد قدي، **ضوابط وأليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص12.

[3] حسين محمد الرفاعي، **دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة**، بحث مقدم إلى مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن،2009، ص8.

التحول هشاشة الوضع الاقتصادي وحساسيته الكبيرة لتقلبات الأسواق والأسعار، بحيث يمكن لأقل صدمة أن تتسبب في إفلاس العديد من المؤسسات والشركات والأفراد المثقلين بالديون[1]، ولتوضيح ما سبق نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم 1-20: هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

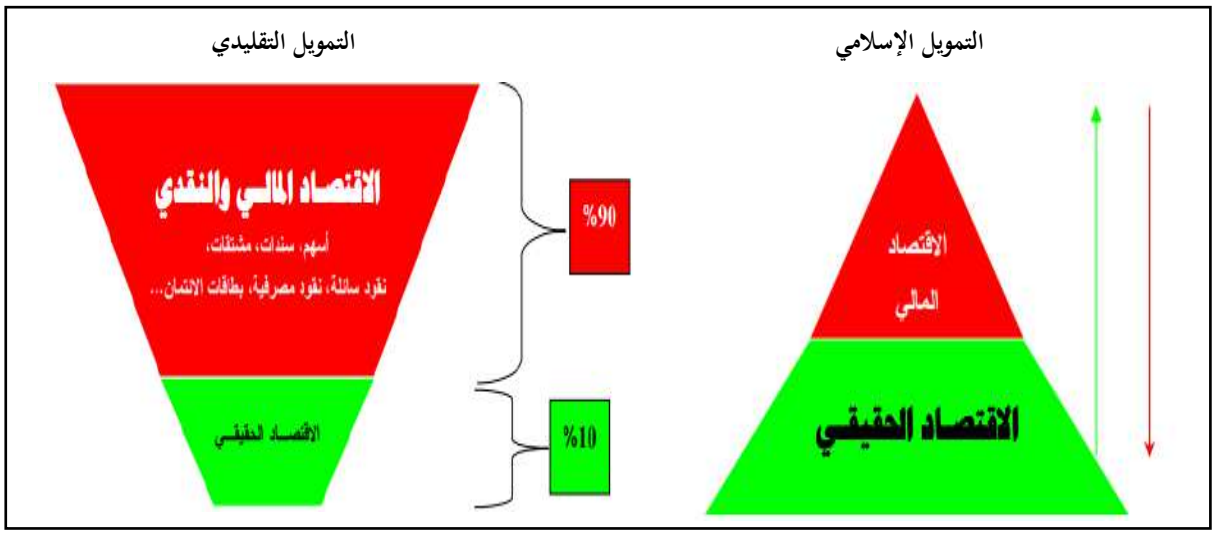

المصدر: صالحي صالح، عبد الحليم غربي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية**، الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص9.

2. ارتباط الحركة التجارية بالتمويل: إن التعامل بالعقود الوهمية في التمويل التقليدي والتي لا ترتبط بالنشاط الاقتصادي من خلال تبادل السلع والخدمات كانت من بين أهم أسباب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي عصفت بالاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة، على عكس التمويل الإسلامي الذي يقوم على التبادل الفعلي للسلع والخدمات، كما أن الأرباح المحققة من جميع صيغ التمويل الإسلامي على اختلافها مرتبطة بالبيع، أي أنه توجد حركة في النشاط الاقتصادي[2]، أما التمويل التقليدي ترتبط أرباحه بالربا التي تفضل نمو المديونية على نمو الثروة هذا في ظل النمو السريع والسهل للمديونية التي لا تتطلب سوى موافقة الطرفين الدائن والمدين، في حين أن نمو الثروة يتطلب توافر المعرفة والقدرة الإنتاجية؛[3]

[1] سامي إبراهيم السويلم، **الأزمات المالية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009، ص47.

[2] صالحي صالح، عبد الحميد غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[3] سامي إبراهيم السويلم، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

3. المشاركة في العملية الاستثمارية: فالمستثمر في المصرف الإسلامي يختلف عن المستثمر في البنك التقليدي، فالأول يؤدي دور إيجابي فطبيعة العلاقة بينه وبين المصرف الإسلامي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة مما يدفع بالزبون إلى ضرورة الإحاطة بمختلف المجالات الإستثمارية ومستوى المخاطر والعوائد المتوقعة منها، في حين أنَّ الزبون في البنك التقليدي لا يؤدي أي دور إتجاه علاقته مع البنك التقليدي، كما أنه ليس له علم بمجالات الاستثمار والمخاطر المرتبطة به لأن الفوائد المرتبطة بالإقراض محددة مسبقًا ومضمونة بغض النظر عن النتيجة التي حققها البنك[1]، فمن خلال التمويل الإسلامي يتم تجسيد مبدأ لا يوجد من يربح دائما من خلال الاشتراك في العملية الإستثمارية أين يتم تقاسم الأرباح والخسائر على عكس التمويل التقليدي القائم على مبدأ الربح مهما كانت نتيجة الإستثمار، كما أن التمويل التقليدي ينحاز دائما للمقرضين أصحاب الفوائض المالية على خلاف المقترضين أصحاب العجز المالي؛[2]

4. مؤشر الأخذ بالأولويات والمصالح الحقيقية: فالضوابط التي تقوم عليها المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية بعد التأكد أنها غير مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية هي مراعاتها إلى ثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

- **العنصر الأول:** تمويل المشاريع الضرورية التي يحتاجها المجتمع على سبيل المثال تمويل المشاريع المرتبطة بإنتاج مواد غذائية وغيرها من المشاريع المهمة في الحياة اليومية؛
- **العنصر الثاني:** يتمثل في الحاجيات وهو عنصر مهم فلا يعقل تمويل مشاريع لا يحتاجها المجتمع وإنما تقع هذه المشاريع في أخر اهتمامات المجتمع؛
- **العنصر الثالث:** يتمثل في التحسينات وهو مايعبر عنها بمبدأ لا إسراف ولا تبذير وهي تقع ضمن نطاق تعزيز رفاهية المجتمعات.

أما فيما يخص التمويل التقليدي فإن العناصر الثلاثة سابقة لا يتم مراعاتها وإنما يقع التمويل على أساس الفائدة والعائد المتوقع وهو ما يؤدى إلى اضطرابات في الحاجيات والمصالح مما يشكل نقص السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع مما يخلق فقدان الثقة في النظام المالي ككل؛

5. السلامة الشرعية للمشروعات: في ظل التمويل الإسلامي يجب أن تتبع المشاريع في كونها حلال حيث لا يتم تمويل المشاريع المخالفة لتعاليم الدين الإسلامي مثل القمار والكحول ...إلخ، وهذه الخاصية هي التي تميز المشاريع

[1] العرابي مصطفي، عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[2] سامر مظهر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية**، الطبعة الرابعة، دار إيحاء للنشر الرقمي، 2014، ص32.

في ظل التمويل الإسلامي عن المشاريع الممولة بالتمويل التقليدي، فبهذا يقوم التمويل الإسلامي على الربط بين الأمور الدنيوية والأمور الشرعية من خلال العمل بأوامر ونواهي الدين الإسلامي؛[1]

6. مبدأ الوضوح والشفافية: إن تعاليم الدين الإسلامي تلزم بضرورة تحرى الصدق والأمانة في التعاملات المالية، حيث تتطلب هذه المبادئ الإفصاح الكامل عن جميع الشروط والأحكام المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية، وضمان أن تكون العقود واضحة ومفهومة وتجنب الغموض كما هو الحال في التمويل التقليدي الذي يقوم علي الحيل الربوية التي تعتمد مبدأ الغموض وعدم الوضوح لتجنب بطلانها ولو صُح بهذه العقود لكانت باطلة[2]، كما يشير هذا المبدأ إلى ضرورة التحديد الدقيق لحقوق وواجبات الأطراف المشاركة ،حيث يجب أن تبنى الاتفاقات على أساس المساواة وعدم الاستغلال وهذا ما أكدت عليه بعض الهيئات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية كمجلس الفقه الإسلامي سنة 1995 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية حيث أكدا على ضرورة الصدق والأمانة في التعاملات المالية من خلال الإفصاح مما يدفع اللبس والغموض.[3]

المطلب الثالث: دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي

يشكل الاستقرار المالي أحد الركائز الأساسية لأي نظام اقتصادي، حيث يضمن استمرارية عمل النظام المالي بكفاءة ويحمي الاقتصاد من الصدمات والتقلبات، وفي هذا السياق، تبرز الصيرفة الإسلامية كآلية لتحقيق هذا الاستقرار، حيث تقوم على مجموعة من المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، وهو ما يميّزها عن الصيرفة التقليدية القائمة على الفائدة.

في هذا المطلب، سنستعرض كيفية مساهمة مبادئ التمويل الإسلامي في تحقيق العناصر الرئيسة للاستقرار المالي، والتي تشمل الاستقرار النقدي، وثقة المتعاملين في النظام المالي، واستقرار أسعار الأصول.

أولا–دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي:

يتمثل فيما يلي:

- يعمل التمويل المصرفي الإسلامي على تجنب التعامل بالربا، الأمر الذي يسمح بثبات التمويلات دون زيادة تراكمية مع الوقت مما يُساهم في خفض معدلات التضخم؛

[1] عبد الستار أبو غدة، **المصرفية الإسلامية خصائصها وألياتها، وتطورها**، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا دمشق، 13-14 مارس2006، ص.ص 5-6.

[2] صالحي صالح، عبد الحميد غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[3] المجمع الفقهي الإسلامي، **مجلة المجمع للفقه الإسلامي**، منظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 9، الجزء 1، 1995، ص667.

■ يؤدى تجنب التعامل بالفوائد الربوية إلى استقطاب رجال الأعمال والمستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار، وبالتالي إنخفاض تكاليف الإنتاج وربط التمويل بالاقتصادي الحقيقي؛

■ يسمح مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الحد من تضخم الثروة وتركز الأموال عند أطراف لايقومون بأي نشاط حقيقي، وذلك من خلال ربط التمويل بالجهد والعمل والمخاطرة المشتركة، حيث تعمل آلية المشاركة على تعزيز توزيع أكثر عدالة للثروة، وتشجيع النشاط الاقتصادي الفعلي، مما يدعم الاستقرار النقدي عبر الحد من الفوارق الاقتصادية وتقوية الدورة الاقتصادية الحقيقية.[1]

■ يساهم التمويل المصرفي الإسلامي في الحدّ من خلق النقود الائتمانية المفرطة نتيجة عدم الاعتماد على الفائدة، مما يقلل الضغوط التضخمية ويعزز استقرار الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد؛

■ يساهم استبعاد الربا في الحدّ من تقلبات أسعار النقود وأسعار الفائدة، مما يجعل السياسة النقدية أكثر فاعلية في ضبط السيولة والتحكم بمستوى التضخم

ثانيا– دور التمويل المصرفي الإسلامي في دعم الثقة في النظام المالي:

■ على الرغم من أن الدين الإسلامي يحرم التعامل بالربا أخذا وعطاءً، فإن الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في تحقيق الأرباح هو مبدأ المشاركة [2] في كل من الأرباح والمخاطر لكل طرف، حيث يستمد هذا المبدأ من القاعدة الفقهية الغنم بالغرم ويقصد بها من ينال نفع شيء يجب أن يتحمل ضرره[3]، فهذا المبدأ يسمح بخلق بيئة مالية أكثر عدالة، كما أنها تحد من تركز المخاطر على العميل فقط أي أن التمويل المصرفي الإسلامي يقوم على أساس توزيع المخاطر على أطراف العملية الاستثمارية بشكل يدعم الثقة بينهم[4]؛

■ يؤدي تجنب الفوائد الربوية في عملية التمويل إلى تعزيز روح المسؤولية، وبالتالي فإن التمويل المصرفي الإسلامي يقوم على أساس الثقة والنزاهة والشفافية، الأمر الذي يسمح بالتوزيع العادل للثروة مما يؤدي إلى إزالة التفاوت بين الأغنياء والفقراء وهو ما يدعم الثقة في النظام المالي؛[5]

---

[1] صالح عسكر، **المعاملات المالية التعاونية والتشاركية الإسلامية وآثرها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية وعلاجها**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان،13-14 مارس 2009، ص9.

[2] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2001، ص47.

[3] علاء الدين زعتري، **المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها**، الطبعة الأولى، دار غار جراء، دمشق، 2006، ص47.

[4] موسى مبارك خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 155-156.

[5] Muhammad Arif et al, **Riba Free Economy Model**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 2, N°6, 2012, p146.

■ كما أشرنا سابقاً، فإن تحريم الربا يعمل على ثبات التمويلات عند المستوى الأصلي دون زيادة، كما أن للتمويل الإسلامي خاصية التمويل من خلال الاعتماد على أصول حقيقة والمشاريع المشجعة على الإنتاج الأمر الذي يدعم قدرة الفئات الهشة في المجتمع من خلال توفير مداخيل تمكنهم من خلالها سداد ديونهم، وهو مايدعم ثقتهم اتجاه النظام المالي؛

■ يُعتبر العميل في المصرف الإسلامي محيط بكل المشاريع والعوائد والمخاطر المرتبطة بها مما يعزز ثقته، وهو ما يشكل العمل الجوهري السليم، من خلال التنسيق بين العميل والمصرف الإسلامي، عكس الزبون في البنك التقليدي الذي ليس له أي إطلاع بالمشاريع الإستثمارية مما يولد شكوك اتجاه البنك التقليدي؛

■ يقوم التمويل المصرفي الإسلامي على أساس الشفافية والعدالة في المعاملات المالية، مما يحدّ من عمليات السحب المفاجئ للأموال ويُعزز ثقة العملاء في النظام المالي، وبالتالي يساهم بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار المالي.

ثالثا– دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار في أسعار الأصول المالية:

■ يُؤدي تحريم التعامل بالديون إلى توجيه المقترضين بطبيعة الحال إلى الاقتصاد الحقيقي، من خلال القيام بنشاطات حقيقية من أجل الحصول على التمويلات اللازمة فبهذا يكون الاقتصاد أكثر نشاط ويقوم على مبدأ الإنتاج، مما يخلق نوع من الانضباط المالي وهو ما يسمح بتعزيز استقرار أسعار الأصول المالية؛[1]

■ يسمح التمويل التقليدي بتجاوز قيمة الأصول أسعارها الحقيقة، وهذا كنتيجة للفوائد المرتفعة وغير المسؤولة، ذلك أن الاستثمارات تستند الى الديون بشكل رئيسي، وفي المقابل يعتمد التمويل المصرفي الإسلامي المحرم للفوائد على توجيه الأموال إلى مشاريع حقيقة والتي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد بدلا من تضخيم قيمة الأصول، أي أن التمويل المصرفي الإسلامي يعمد على أصول حقيقية كأساس للتمويل وليس على توقعات خاضعة لقانون السوق للتمويل، الأمر الذي يسمح بالتقليل من الفقاعات المالية وتحقيق استقرار في أسعار الأصول المالية؛

■ مشاركة المخاطر في التمويل الإسلامي تجعل كلًّا من المصرف والعميل أكثر حرصًا في دراسة المشاريع وتقييم الأصول قبل تمويلها، مما يوجّه التمويل نحو الأنشطة الاقتصادية الحقيقية بما يقلّل من المضاربة على الأصول عالية المخاطر، وبالتالي يحد من التقلبات المفاجئة في الأسعار ويُعزز الاستقرار المالي؛

[1] محمد عمر شابرا، رفيق يونس المصري، **الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009، ص.ص 33-35.

- يساهم التمويل المصرفي الإسلامي في الحدّ من المبالغة في الرفع المالي، مثل التوريق والاقتراض المفرط، والتي غالبًا ما تؤدي إلى تكوّن فقاعات في أسعار الأصول وحدوث انهيارات متكررة؛
- يؤدي الامتناع عن التعامل بالفائدة في التمويل المصرفي الإسلامي إلى الحدّ من التوسع الائتماني غير المنتج، إذ لا يتم ضخ التمويلات في مشاريع أو أصول مضاربة بحتة بلا أساس اقتصادي حقيقي، مما يُساهم في تقليل تضخم أسعار الأصول عبر الحفاظ على التوازن بين التمويل والنشاط الاقتصادي الفعلي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل استعراضنا الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

في المبحث الأول، تم استعراض الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية، من خلال التطرق إلى مفهومها، ومبادئها، وأهميتها، بالإضافة إلى منتجاتها وخدماتها، كما تم تتبّع مسار تطورها التاريخي وانتشارها على المستوى العالمي، وقد تبيّن لنا أن الصيرفة الإسلامية ليست مجرد بديل ديني، بل نموذج مالي متكامل يقوم على تمويل مرتبط بالنشاط الحقيقي، وتقاسم المخاطر، وتحريم الربا، بما يميّزها عن الصيرفة التقليدية،كما أظهر التطور التاريخي لهذه الصيرفة انتقالها من تجارب محدودة النطاق إلى صناعة مالية مترسخة عالميًا، بات لها حضور متزايد ضمن العديد من الأنظمة المصرفية عبر العالم.

أما في المبحث الثاني، فقد تناولنا فيه ماهية للاستقرار المالي من خلال عرض مفهومه وأهميته وعناصره إلى جانب التطرق إلى مفهوم عدم الاستقرار المالي وفرضياته، ثم استعرضنا المؤشرات والمعايير المعتمدة في قياس الاستقرار المالي، فضلًا عن أهم الهيئات الدولية والإقليمية المعنية به والجهود التي تبذلها في هذا المجال، حيث تبيّن لنا أن الاستقرار المالي شرط أساسي لكفاءة واستمرارية النظام المالي، إذ يساهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار دون اضطرابات، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام.

في حين خُصّص المبحث الثالث لتبيان العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي، من خلال عرض أسباب عدم الاستقرار المالي من منظور إسلامي، إضافةً إلى استعراض المبادئ التي يعتمد عليها التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار، ثم إبراز دور الصيرفة الإسلامية في هذا المجال، وقد تبيّن من خلال ذلك، أن أغلب الممارسات المسببة لعدم الاستقرار المالي، تعد محرّمة ولا يتم التعامل بها في الصيرفة الإسلامية، كما أنها تتميّز بمجموعة من المبادئ تسمح لها بأن تكون آلية لتحقيق الاستقرار المالي، وعلى هذا الأساس يبرز دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي عبر ثلاث مستويات، فهي تساهم في تعزيز الاستقرار النقدي، من خلال الحد من التوسع غير المنضبط في الائتمان وتقليص الديون ذات الطابع الاستهلاكي غير المنتج، كما تدعم استقرار أسعار الأصول بفضل تركيزها على التمويل القائم على الأصول الحقيقية ، إضافةً إلى ذلك، فإن طبيعتها القائمة على الشفافية والتعاقد الرضائي تعزز الثقة في النظام المالي، سواء لدى المتعاملين أو المستثمرين، وهو ما يشكّل ركيزة أساسية للاستقرار المالي.

الفصل الثاني:

عرض ومناقشة الدراسات السابقة

تمهيد:

تُعتبر الدراسات السابقة حجر الزاوية في بناء المعرفة العلمية، فهي بمثابة خارطة طريق توجه الباحث نحو الفجوات المعرفية وتساعده على تجنب تكرار الأبحاث السابقة، من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، يتمكّن الباحث من صياغة أسئلته البحثية بدقة، واختيار المنهجيات الأنسب، ودعم مصداقية ما يتوصل إليه من نتائج.

يُعد موضوع الصيرفة الإسلامية وعلاقتها بالاستقرار المالي من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية والمالية، نظرًا لخصوصيته من جهة، ولارتباطه الوثيق بتحديات الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية العالمية من جهة أخرى، حيث تعددت وتنوعت الدراسات السابقة في هذا المجال بين أبحاث نظرية تناولت المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي وإمكاناته في تحقيق الاستقرار المالي، وأخرى تطبيقية حاولت قياس هذا الأثر بالاعتماد على نماذج وأساليب قياسية مختلفة. [1]

غير أن مراجعة هذه الأدبيات تكشف عن وجود تباين ملحوظ في النتائج، حيث توصّل فريق من الباحثين أن الصيرفة الإسلامية ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي، بينما توصّل فريق آخر إلى نفي مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، وعلى هذا الأساس، سنقوم بتقسيم الدراسات السابقة كما يلي:

- **دراسات أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي؛**
- **دراسات نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي.**

كما قمنا بمناقشة الدراسات السابقة مع محاولة تقديم صورة واضحة حول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى التطرق إلى ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات

من أجل تحقيق ما سبق، سنعتمد على الخطة التالية:

- **المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة؛**
- **المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومايميز دراستنا.**

[1] Bisma Omar et al, **Impact of Islamic Finance and Islamic Banking on Financial Stability : A Systematic Literature Review**, Journal of Islamic Business and Management, Vol 15, Issue 1, 2025, p.p 100-114.

المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث، نسعى إلى تحليل مسار الدراسات السابقة حول العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي خلال الفترة 2009–2024.[1]

ولأجل ذلك، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين: يعرض المطلب الأول الدراسات التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، بينما يركز المطلب الثاني على الدراسات التي نفت هذه المساهمة، ويُراد من هذا التقسيم تقديم قراءة مقارنة تمهّد لتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الإطار المعرفي القائم.

المطلب الأول: عرض الدراسات التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي

سيتم في هذا المطلب عرض الدراسات التي توصلت إلى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك خلال الفترة (2013-2024).

1. دراسة:(**بشار ذنون الشكرجي، 2013**)، بعنوان:

«دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها» [2]

تُعد هذه الدراسة من بين أول الدراسات التي تكلمت على أهمية الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على مدى إمكانية الصيرفة الإسلامية المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى تشخيص أهم المعيقات التي تحول دون فعاليتها، ولتحقيق ذلك، أُسْتُخدم المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري للدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لإستقراء مؤشرات نمو وتطور الصيرفة الإسلامية، توصّلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن حجم الصيرفة الإسلامية لا يتجاوز 10% من السوق العالمية، إلّا أنها استطاعت المساهمة

[1] تم اختيار الفترة الممتدة من 2009 إلى 2024 للأسباب التالية:

- ✓ شكّلت أزمة الرهن العقاري 2008 نقطة تحوّل في الاهتمام بالصيرفة الإسلامية كنموذج بديل قادر على المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي؛
- ✓ عرفت الفترة من 2009 إلى 2024 العديد من الأزمات على غرار أزمة الرهن العقاري، تراجع مستويات أسعار النفط سنة 2014، ثم الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 سنة 2020 وما أعقبها من حالة عدم اليقين؛
- ✓ دراسات حديثة.

[2] بشار ذنون شاكرجي، **دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتي تحديات التي تواجهها**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، العراق، 2013، 10-28.

في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال تجاوز آثار الأزمات المالية في الدول التي ترتكز فيها موجوداتها، كما أنَّ الصيرفة الإسلامية تواجه العديد من التحديات، أبرزها إشكالية العلاقة مع البنك المركزي.

2. دراسة: **(Hossein Askari, Noureddine Krichene, 2014)**، بعنوان:

« Islamic finance: an alternative financial system for stability, equity, and growth» [1]

من خلال هذه الدراسة سعى الباحثان استكشاف دور التمويل الإسلامي كنظام مالي بديل للنظام المالي التقليدي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، حيث شملت عيّنة الدراسة الدول الآتية: السعودية، الإمارات، ماليزيا، والمملكة المتحدة، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، توصّلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي، من خلال نظام المشاركة في المخاطر، وحظر الفائدة، والاستثمار في الأصول الحقيقية، مما يُقلل من التوزيع غير العادل للثروة بفضل هذه المميزات، كما يُعتبر التمويل الإسلامي نظامًا أكثر استقرارًا مقارنةً بالنظام المالي التقليدي، مما يدعم النمو المستدام ويقلل من المخاطر المالية.

3. دراسة: **(Munawar Ismail et al, 2017)**، بعنوان:

«The contribution of Islamic bank towards the stability of financial system in Indonesia» [2]

تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية مساهمة المصارف الإسلامية في تشكيل أبعاد الاستقرار المالي للنظام المالي في إندونيسيا، وذلك بالاعتماد على بيانات شهرية تمتد من جانفي 2006 إلى ديسمبر 2014، وللإجابة عن إشكالية الدراسة، ركّز الباحثون على ثلاثة أبعاد أساسية للاستقرار المالي، وهي: البعد الاحترازي الكلي ممثلاً في نسبة الاحتياطي الإجباري للمصارف الإسلامية، نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك التقليدية، نسبة التمويلات إلى الودائع للمصارف الإسلامية، نسبة القروض إلى الودائع للبنوك التقليدية، البعد الاحترازي الجزئي ممثلاً في العائد على الأصول للمصارف الإسلامية، العائد على الأصول للبنوك التقليدية، نسبة كفاية راس المال للمصارف الإسلامية

[1] Hossein askari, noureddine krichene, **Islamic finance : an alternative financial system for stability, equity, and growth,** PSL Quarterly Review, vol 67, N° 268, 2014, p.p 9-54.

[2] Munawar Ismail et al, **The contribution of Islamic bank towards the stability of financial system in Indonesia,** Int. J. Globalisation and Small Business, Vol 9, N° 1, 2017, p.p 55-60

نسبة كفاية راس المال للبنوك التقليدية، نسبة القروض المتعثرة للمصارف الإسلامية، نسبة القروض المتعثرة للبنوك التقليدية، البعد المؤسساتي للمصارف الإسلامية ممثلاً في المدخرات بعقود المضاربة، الودائع بعقود المضاربة، التمويلات بعقود المضاربة، تقاسم الأرباح والخسائر، وقد اعتُبرت هذه الأبعاد كمتغيرات مستقلة، في حين تم التعبير على الاستقرار المالي من خلال مؤشر الاستقرار المالي للنظام المالي (FSSI)، باعتباره المتغير التابع، وبالاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، إلى جانب الأسلوب الكمي من خلال استخدام تحليل العامل التأكيدي للتحقق من سلامة المتغيرات، وتحليل الانحدار لقياس مساهمة كل بُعد في تعزيز الاستقرار المالي، توصّلت الدراسة إلى أن الأبعاد الثلاثة مجتمعةً تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الاستقرار المالي، وأنَّ المصارف الإسلامية في إندونيسيا تُساهم بفعالية في تحقيق هذا الاستقرار.

4. دراسة:**(Shatha Qamhieh Hashem, 2017)** ، بعنوان:

« **Financial stability of islamic banks: à systemic risk perspective**» [1]

مع تزايد الاهتمام بالاستقرار المالي في ظل تداعيات الأزمات المالية العالمية أصبح من الضروري فهم كيفية مساهمة البنوك في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال هذه الدراسة، حاول الباحث تقييم قدرة المصارف الإسلامية في دعم استقرار النظام المالي من منظور المخاطر المالية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، في دول مجلس التعاون الخليجي، استناداً على بيانات شهرية تمتد من جانفي2005 إلى ديسمبر 2014، وباستخدام نموذج GARCH-DCC، بحيث تعتبر، العوائد السوقية للأسهم، مجموع الأصول لكل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، الحصة السوقية للمصارف الإسلامية والتقليدية كمتغيرات مستقلة، والخسارة المتوقعة الهامشية، النقص المتوقع في رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة المالية للبقاء خلال أزمة مالية، مساهمة مؤسسة مالية معينة في المخاطر النظامية عند وجودها في حالة ضائقة مالية(ΔCoVaR) على التوالي كمتغيرات تابعة، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، توصّلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تُساهم بشكل أقل في المخاطر النظامية مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يدل على قوتها في دعم الاستقرار المالي ومع ذلك، فإن قدرتها على التخفيف من المخاطر تقل عندما تنتقل الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي.

[1] Shatha Qamhieh Hashem, **Financial Stability of Islamic Banks : A Systemic Risk Perspective** ,Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy of DREAMT Program from the Department of Economics and Management Science, Pavia University, and the Department of Engineering Management, Information and Production, Bergamo University, Italy, 2017.

5. دراسة: **(International Monetary Fund, 2017)**، بعنوان:

« **Ensuring Financial Stability in Countries with Islamic Banking**» [1]

تهدف هذ دراسة إلى تقييم قدرة الصيرفة الإسلامية على دعم الاستقرار المالي في الدول التي تعتمد هذا النموذج التمويلي، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني والرقابي والممارسات التشغيلية للمصارف الإسلامية في 60 دولة، اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً مقارناً، بالتركّيز على العناصر الأساسية مثل: كفاية رأس المال، الحوكمة الشرعية، أدوات إدارة السيولة، وأنظمة ضمان الودائع باعتبارها محددات رئيسية للاستقرار المالي، توضّح النتائج أنَّ الصيرفة الإسلامية تُساهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال اعتمادها على التمويل القائم على الأصول وآليات المشاركة في الربح والخسارة بدل الفائدة الثابتة، الأمر الذي يحد من تراكم الديون ويُقلل من المخاطر النظامية ويمنح البنوك قدرة أكبر على امتصاص الصدمات، ومع ذلك، تؤكد الدراسة أنَّ استدامة هذه المساهمة مشروطة بتطوير بيئة تنظيمية داعمة، وسدّ الفجوات التشريعية، وتوفير أدوات سيولة متوافقة مع الشريعة لضمان فعالية العمل المصرفي الإسلامي في حفظ الاستقرار المالي على المدى الطويل.

6. دراسة: **(Mohamed taher sassi, marius kinski, 2017)**، بعنوان:

« **How Islamic Finance can affect the Financial Stability ?**» [2]

في ظل التغيرات والأحداث التي تشهدها البيئة المصرفية العالمية التي تدفع إلى عدم الاستقرار في كل الميادين وما أفرزت عليه أزمة الرهن العقاري سنة 2008حول ضعف النظام المالي التقليدي، سعى الباحثان من خلال هذه الدراسة، إبراز مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي في الدول الأوروبية، حيث تم التركيز على الولايات المتحدة البريطانية باعتبارها تجربة أوروبية رائدة في مجال التمويل الإسلامي، خلال فترة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما بعدها، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل سياق التمويل الإسلامي وتأثيره المحتمل على الاستقرار المالي، توصّلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي قد ساهم في تعزيز الاستقرار المالي، كما أن النظام المالي

[1] International Monetary Fund, **Ensuring Financial Stability in Countries with Islamic Banking**, IMF Policy Paper, 2017, p. p 1-43.
[2] Mohamed taher sassi, marius kinski, **How Islamic Finance can affect the Financial Stability ?** Philipps-Universität Marburg,2020, p.p 1-11.

الإسلامي أكثر صمود من النظام التقليدي خلال فترة الأزمات، هذا بالرغم من وجود تحديات مستمرة في تحقيق التوازن بين الاستقرار والربحية.

7. دراسة: (**براهمي زرزور، بهلول لطيفة، 2019**)، بعنوان:

«صيغ التمويل الإسلامي كدعامة لتحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية العالمية: قراءة في التجربة الماليزية» [1]

تُعد صيغ التمويل الإسلامي أدوات فعّالة في دعم الاستقرار المالي، خاصة في ظل الأزمات، ذلك من خلال تعزيز الارتباط بالاقتصاد الحقيقي وتوزيع المخاطر بشكل عادل، حيث يمكن لهذه الصيغ أن تساهم في بناء نظام مالي أكثر متانة واستدامة، وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة لتأكيد ما سبق، حيث سعى الباحثان معرفة قدرة صيغ التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي في ظل تداعيات الأزمات المالية العالمية التي يشهدها العالم، بالتركيز على تجربة ماليزيا، باعتبارها واحدة من أنجح التجارب الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، وللإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتعريف بأدبيات الدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي لشرح قدرة صيغ التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي في ماليزيا، توصّلت الدراسة إلى أن النظام المالي الماليزي في معزل عن الهزات الناتجة عن الأزمات المالية خاصة أزمة الرهن العقاري سنة 2008؛ مما يُشير على مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في دعم الاستقرار المالي في ماليزيا.

8. دراسة: (**طارق مخلوفي، مليكة صديقي، 2020**)، بعنوان:

«دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر»[2]

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أولت عناية خاصة لدور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015إلى 2018، حيث تم تسليط الضوء على موقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من السوق المحلية والعالمية في ظل التوجه العالمي لهذه الصناعة، كما تم التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والتي حدة من انتشارها، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري للدراسة، والمنهج التحليلي من خلال عرض تطور مؤشرات الصيرفة الإسلامية في السوق العالمية

[1] براهمي زرزور، بهلول لطيفة، **صيغ التمويل الإسلامي كدعامة لتحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية العالمية: قراءة في التجربة الماليزية**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد 2019، العدد 33، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019، ص.ص 223-243.

[2] طارق مخلوفي، مليكة صديقي، **دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص.ص 879-904.

وحصة الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية، توصّلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تواجه العديد من التحديات والعراقيل التنظيمية، وفي حال تفعيلها فإنها أداة مهمة للربط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، مما قد يساهم في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.

9. دراسة:**(Rizvi et al, 2020)** ، بعنوان:

«**Role of islamic banks in indonesian banking industry: an empirical exploration**» [1]

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المصارف الإسلامية والتقليدية في تحقيق الاستقرار المالي والربحية، وكيف يتأثر القطاع المصرفي بالمنافسة بين البنوك، تمثلت عيّنة الدراسة في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية الناشطة في القطاع المصرفي الاندونيسي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016، وللإجابة على إشكالية الدراسة، قام الباحثين ببناء نموذجين، يعبر النموذج الأول على الاستقرار، في حين يعبر النموذج الثاني على الربحية، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة في:مؤشر HHI، مؤشر Boone Index، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، نسبة التكلفة إلى الدخل، حجم البنك،مؤشر التنوع، نسبة القروض إلي الأصول ،متغير إسلامي، كما تمثلت المتغيرات التابعة في النموذج الأول: مؤشر Z-score، نسبة مخصصات القروض إلى حقوق الملكية، أما النموذج الثاني، فتمثلت المتغيرات تابعة فيما يلي: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، ومن خلال الاعتماد على الأسلوب الكمي من خلال تطبيق نموذج Panel GMM ، توصّلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية لم تؤثر بشكل كبير على ربحية النظام المصرفي، لكنها ساهمت في تعزيز استقراره من خلال تحسين نمو القروض والودائع، كما أظهرت النتائج أن وجود المصارف الإسلامية يُعزز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من خلال قنوات الأصول والخصوم.

[1] Rizvi, S et al, **Role of Islamic banks in Indonesian banking industry : an empirical exploration,** Pacific-Basin Finance Journal, Vol 62, September 2020, p.p 101-117.

10. دراسة: (**محمد بن عبد المعطي النفيعي، 2020**)، بعنوان:

«دراسة قياسية لأثر المصرفية الإسلامية على إستقرار المصارف بالمملكة العربية السعودية» [1]

من خلال هذه الدراسة، حاول الباحث دراسة أثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية في حد ذاتها وعلى البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية خلال الربع الأول من سنة 2020، وللإجابة على إشكالية الدراسة، استعمل الباحث الأسلوب الكمي، من خلال دراسة قياسية شملت ثلاث نماذج، حيث يعبر النموذج الأول على إستقرار المصارف الإسلامية، بينما يعبر النموذج الثاني على استقرار البنوك التقليدية، في حين يعبر النموذج الثالث على أثر الصيرفة الإسلامية علي الاستقرار المالي للقطاع المصرفي السعودي، توصّلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية ذات الأحجام الكبيرة تتمتع باستقرار أكثر من البنوك التقليدية،كما أن مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي ليست ذات أثر سلبي.

11. دراسة: (**حضري وآخرون، 2020**)، بعنوان:

«مدى مساهمة أساليب التمويل الإسلامي غير التشاركية في تعزيز الاستقرار المالي»[2]

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مدى مساهمة أساليب التمويل الإسلامي القائمة على المداينات، وأساليب التمويل التطوعية، في تعزيز الاستقرار المالي بصفة عامة ومواجهة الأزمات المالية بصفة خاصة، تمثّلت عيّنة الدراسة في المصارف السودانية والمصارف الخليجية، لتقدير حجم صيغ التمويل القائمة على المداينات، في حين شملت عيّنة الدول المستخدمة لتقدير حجم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التطوّع الدول التالية: الجزائر، اليمن، السعودية، السودان، الكويت، الأردن، باكستان، ماليزيا، وإندونيسيا، ولتحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض أدبيات الدراسة، والمنهج الاستقرائي لعرض ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل مؤشرات نمو وتطور صيغ التمويل القائمة على المداينات وعلى أساس التطوع، توصّلت الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية غير التشاركية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي، من خلال جانبين أساسيين، يمثل الجانب الأول وهو وقائي، من خلال تحريم مسببات عدم الاستقرار المالي كالربا والتعامل بالمشتقات

[1] محمد بن عبد المعطي النفيعي، **دراسة قياسية لأثر المصرفية الإسلامية على استقرار المصارف بالمملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 18، مركز تميم للدراسات والأبحاث، الأردن، 2020، ص. ص 210- 239.

[2] حضري دليلة وآخرون، **مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامية غير التشاركية في تعزيز الاستقرار المالي**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 1، العدد 1، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021، ص.ص 89-124.

المالي، أما الجانب الثاني فهو علاجي، من خلال تمويل دورات الركود الاقتصادي بأساليب القائمة على التراحم والتكافل.

12. دراسة:**(Omer Faruk Tekdogan, Burak Sencer Atasoy, 2021)**، بعنوان:

«Does islamic banking promote financial stability? Evidence from an agent-based model » [1]

سعت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير عمل المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية على الاستقرار المالي، من خلال مقارنة نظامين مصرفيين: الأول يتكون من بنوك تقليدية فقط، والثاني يشمل تفاعل بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، خلال الفترة الممتدة من جانفي 2012 إلى ديسمبر 2018،وللإجابة على إشكالية المطروحة، تم بناء نموذجين، يشمل النموذج الأول المتغيرات المستقلة التالية: نوع البنك، السيولة، معدلات الفائدة، في حين تضمن النموذج الثاني المتغيرات المستقلة التالية: نوع البنك، السيولة، والاحتياطيات، أما المتغير التابع فتمثل في معدل الفشل المصرفي، استخدمت الدراسة منهجية تعتمد على نموذج الوكلاء Agent-Based Model، لمحاكاة تفاعلات النظام المالي من خلال 200 محاكاة منها 100 محاكاة لـ 15 مصرف إسلامي، 100 محاكاة لـ 10 بنوك تقليدية وخمسة مصارف إسلامية، وهذا من خلال إجراء 2000 جولة، توصّلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تعزز الاستقرار المالي عبر توفير السيولة خلال الصدمات المالية، مما يحقق وضعاً مربحاً للطرفين.

[1] Omer Faruk Tekdogan, Burak Sencer Atasoy, **does islamic banking promote financial stability ? evidence from an agent-based model,** Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, Vol 7, N° 2, 2021, p.p 201-232.

13. دراسة:(**Faaza Fakhrunnas, Mohammad Bekti Hendrie Anto, 2023**) ، بعنوان:

«**Assessing the Islamic banking contribution to financial stability in Indonesia: A non-linear Approach**» [1]

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في إندونيسيا، من خلال الاعتماد على بيانات شهرية تمتد من جانفي 2006 إلى نوفمبر 2021، ولتحقيق هدف الدراسة، تم استعمال المنهج الوصفي لتعريف بالاطار النظري للدراسة والأسلوب الكمي لتقدير مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال الاعتماد على نموذج NARDL، بحيث تم التركيز على صيغ التمويل الإسلامي المضاربة، المرابحة، المشاركة، باقي صيغ، إجمالي التمويل الإسلامي، معدل التضخم، سعر الفائدة لليلة واحدة في البنك المركزي، مؤشر الإنتاج، كمتغيرات مستقلة، في حين تمثل المتغير التابع في مؤشر الاستقرار المالي Z-score للنظام المصرفي، توصّلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يُساهم في تحقيق الاستقرار المالي في الأجل القصير والطويل، أما تأثير الصيغ منفردة فتأثيرها متباين بحيث تُساهم صيغة التمويل بالمشاركة بتحقيق الاستقرار المالي في الأجل القصير، أما التمويل بالمضاربة فيساهم في تحقيق الاستقرار المالي في الأجل الطويل.

14. دراسة: (**Fakhrunnas et al, 2023**)، بعنوان:

«**The contribution of islamic and conventional banks to financial stability in indonesia**» [2]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مساهمة المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي في إندونيسيا، من خلال الاعتماد على بيانات شهرية تمتد من جانفي 2004 إلى سبتمبر 2021، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم استعمال المنهج الوصفي في الإطار النظري والأسلوب الكمي من خلال تطبيق نموذج NARDL، حيث تم اعتماد إجمالي أصول المصارف الإسلامية، وإجمالي أصول البنوك التقليدية، إجمالي التمويل الإسلامي، إجمالي التمويل التقليدي، معدل الفائدة لليلة واحدة في البنك المركزي، معدل التضخم، كمتغيرات مستقلة، في حين تمثلت المتغيرات التابعة في إجمالي القروض المتعثرة ومؤشر الاستقرار المالي Z-score للنظام المصرفي،

[1] Faaza Fakhrunnas, Mohammad Bekti Hendrie Anto, **Assessing the Islamic banking contribution to financial stability in Indonesia : A non-linear approach** ,Banks and Bank Systems, Vol 18, Issue 1, 2023, p.p 150-162.

[2] Faaza Fakhrunnas et al, **The Contribution of Islamic and Conventional Banks to Financial Stability in Indonesia**, Etikonomi, Vol 22, Issue 1, 2023, p.p 214-232.

توصّلت الدراسة إلى أن مساهمة المصارف الإسلامية ضعيفة مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يستوجب على الجهات الرقابية الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الغير متكافئة في تصميم السياسة النقدية.

15. دراسة: **(Faycal Chiad, Abdelhalim Gherb, 2024)**، بعنوان:

«The role of Islamic banks in promoting economic growth and financial stability: Evidence from Saudi Arabia» [1]

من خلال هذه الدراسة، حاول الباحثان دراسة أثر التمويل الإسلامي على الاستقرار المالي والنمو الإقتصادي للنظام المالي لبلاد يتميز بالاعتماد الكبير على العوائد النفطية، أين تم دراسة النظام المالي السعودي بالاعتماد على بيانات ربع سنوية تمتد من 2013 إلى 2022، حيث تم استعمال المنهج الوصفي لتعريف بأدبيات الدراسة، والأسلوب الكمي من خلال المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل FMOLS والانحدار الكمي QR،تم اعتماد علي نموذجين: يعبر النموذج الأول على لنمو الاقتصادي ممثلاً بناتج المحلي الإجمالي، بينما يعبر النموذج الثاني على الاستقرار المالي ممثلاً بمؤشر Z-score، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في: إجمالي التمويل الإسلامي، عائدات النفط، التضخم، مؤشر الشمول المالي، مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية، توصّلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية.

يمكن تلخيص الدراسات السابقة التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجدول التالي:

[1] Faycal Chiad, Abdelhalim Gherb, **The role of Islamic banks in promoting economic growth and financial stability : Evidence from Saudi Arabia,** Investment Management and Financial Innovations, Vol 21, Issue 3, 2024, p. p 357-369.

الجدول رقم 2-1: ملخص الدراسات السابقة التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي

الباحث وسنة النشر	الهدف	المتغير التابع	المتغير المستقل	الإطار الزماني والمكاني	منهج الدراسة	النتائج
بشار ذنون الشكرجي 2013	تقييم مدي إمكانية الصيرفة الإسلامية المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.	الاستقرار المالي	الصيرفة الإسلامية	دول مجلس التعاون الخليجي دول جنوب شرق أسيا 2009-2007	الوصفي التحليلي	إستطاعت الصيرفة الإسلامية المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تجاوز آثار الأزمات المالية في الدول التي ترتكز فيها موجوداتها.
Hossein Askari et Noureddine Krichene 2014	دور التمويل الإسلامي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.	الاستقرار المالي النمو الاقتصادي	التمويل الإسلامي	السعودية الإمارات ماليزيا المملكة المتحدة 2014 -1970	الوصفي التحليلي	يُعتبر التمويل الإسلامي نظامًا أكثر استقرارًا مقارنةً بالنظام المالي التقليدي، مما يدعم النمو المستدام ويقلل من المخاطر المالية.
Munawar Ismail et al 2017	فهم كيفية مساهمة المصارف الإسلامية في تشكيل أبعاد الاستقرار المالي للنظام المالي.	مؤشر الاستقرار المالي للنظام المالي ككل FSSI	البعد الاحترازي الكلي البعد الاحترازي الجزئي البعد المؤسساتي للمصارف الإسلامية	إندونيسيا جانفي 2006 إلى ديسمبر 2014	دراسة قياسية نموذج التحليل العاملي التوكيدي الانحدار الخطي المتعدد	الأبعاد الثلاثة مجتمعةً تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الاستقرار المالي، كما أنَّ المصارف الإسلامية في إندونيسيا تساهم بفعالية في تحقيق هذا الاستقرار.
Shatha Qamhieh	تقييم قدرة المصارف	الخسارة المتوقعة الهامشية	الحصة السوقية للأسهم	دول شمال إفريقيا دول مجلس التعاون الخليجي	دراسة قياسية	المصارف الإسلامية تساهم بشكل أقل في المخاطر النظامية مقارنة بالبنوك

Hashem 2017	الإسلامية على دعم استقرار النظام المالي من منظور المخاطر المالية بالمقارنة مع البنوك التقليدية.	النقص المتوقع في رأس المال الذي تحتاجه المؤسسة المالية للبقاء خلال أزمة مالية مساهمة مؤسسة مالية معينة في المخاطر النظامية عند وجودها في حالة ضائقة مالية	مجموع الأصول لكل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية الحصة السوقية للمصارف الإسلامية والتقليدية	جانفي 2005 إلى ديسمبر 2014	نموذج GARCH-DCC	التقليدية، مما يدل على قوتها في دعم الاستقرار المالي للنظام المالي.
International Monetary Fund 2017	تقييم قدرة الصيرفة الإسلامية على دعم الاستقرار المالي.	الاستقرار المالي	الصيرفة الإسلامية	60 دولة 2016	الوصفي التحليلي المقارن	الصيرفة الإسلامية تُساهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال اعتمادها على التمويل القائم على الأصول وآليات تقاسم الربح والخسارة بدل الفائدة الثابتة.
Mohamed taher sassi et Marius kinski 2017	إبراز مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي.	الاستقرار المالي	التمويل الإسلامي	الولايات المتحدة البريطانية 2008	الوصفي التحليلي	التمويل الإسلامي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، كما أن النظام المالي الإسلامي أكثر صمود من بالنظام التقليدي.

براهمي زرزور وبهلول لطيفة 2019	معرفة قدرة التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي في ظل تداعيات الأزمات المالية العالمية.	الاستقرار المالي	صيغ التمويل الإسلامي	ماليزيا 2008	الوصفي التحليلي	ساهمت صيغ التمويل الإسلامي في دعم الاستقرار المالي
طارق مخلوفي ومليكة صديقي 2020	توضيح دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي.	الاستقرار المالي	الصيرفة الإسلامية	الجزائر 2018-2015	الوصفي التحليلي	تواجه الصيرفة الإسلامية العديد من التحديات والعراقيل التنظيمية وفي حال تفعيلها فإنها أداة مهمة للربط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر.
Rizvi et al 2020	استكشاف دور المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي والربحية.	**النموذج الأول:** مؤشر الاستقرار المالي Z-score مخصصات القروض إلى حقوق الملكية **النموذج الثاني:**	مؤشر HHI مؤشر Boone مؤشر التنوع الناتج المحلي الإجمالي للفرد نسبة التكلفة إلى الدخل حجم البنك نسبة القروض إلى الأصول	إندونيسيا 2016-2005	دراسة قياسية نموذج Panel GMM	المصارف الإسلامية لم تُؤثر بشكل كبير على ربحية النظام المصرفي، لكنها ساهمت في تعزيز استقراره من خلال تحسين نمو التمويلات والودائع، كما أنَّ وجود المصارف الإسلامية في القطاع المصرفي من خلال قنوات الأصول والخصوم.

		العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية	متغير إسلامي			
محمد بن عبد المعطي النفيعي 2020	دراسة أثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية في حد ذاتها وعلى البنوك التقليدية.	**النموذج الأول:** مؤشر الاستقرار المالي Z-score للمصارف الإسلامية **النموذج الثاني:** مؤشر الاستقرار المالي Z-score للبنوك التقليدية **النموذج الثالث:** مؤشر الاستقرار المالي Z-score للنظام المصرفي.	إجمالي أصول المصارف الإسلامية تمويلات المصارف الإسلامية إجمالي أصول البنوك تقليدية تكاليف الي الدخل القروض إلى الودائع أسعار النفط التضخم	السعودية النصف الأول من 2020	دراسة قياسية نموذج Panel ARDL	مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي ليست ذات أثر سلبي.
حضري وآخرون 2020	إثبات مدى مساهمة أساليب التمويل	الاستقرار المالي	صيغ التمويل الإسلامي غير التشاركية	البنوك السودانية والبنوك الخليجية لتقدير حجم صيغ	الوصفي التحليلي	صيغ التمويل الإسلامية غير التشاركية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال جانبين أساسيين، الجانب

	الإسلامي غير التشاركية في تعزيز الاستقرار المالي.			التمويل القائمة على المداينات. الجزائر، اليمن، السعودية، السودان، الكويت، الأردن، باكستان، ماليزيا، إندونيسيا لتقدير حجم الصيغ التمويل الإسلامي القائمة على التطوع (الزكاة) 2017-1998		الأول وهو وقائي من خلال تحريم مسببات عدم الاستقرار المالي، أما الجانب الثاني فهو علاجي من خلال تمويل دورات الركود الاقتصادي بأساليب القائمة على التراحم والتكافل.
Omer Faruk Tekdogan et Burak Sencer Atasoy 2021	تقييم تأثير تعايش المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية على الاستقرار المالي.	القروض المتعثرة	نوع البنك السيولة معدلات	نظام مصرفي إسلامي نظام مصرفي مزدوج (افتراضياً) جانفي 2012 إلى ديسمبر 2018	دراسة قياسية نموذج محاكاة الوكلاء Agent-Based Model	المصارف الإسلامية تعزز الاستقرار المالي من خلال توفير السيولة خلال الصدمات المالية، مما يحقق وضعاً مربحاً للطرفين.
Faaza Fakhrunnas et Mohammad Bekti	دراسة مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي.	مؤشر الاستقرار المالي Z-score	إجمالي أصول المصارف الإسلامية تمويل بالمضاربة تمويل بالمشاركة تمويل مرابحة تمويل بصيغ أخري	إندونيسيا جانفي2006 إلى نوفمبر 2021	دراسة قياسية نموذج NARDL	وجود المصارف الإسلامية له تأثير غير خطي على الاستقرار المالي.

Hendrie Anto 2023			إجمالي التمويل التقليدي نسبة سعر الفائدة لليلة واحدة للبنك المركزي معدل لتضخم رقم مؤشر الإنتاج			
Fakhrunnas et al 2023	فحص العلاقة غير المتماثلة بين مساهمة المصارف الإسلامية والتقليدية في الاستقرار المالي.	القروض المتعثرة مؤشر الاستقرار المالي Z-score	إجمالي أصول المصارف الإسلامية إجمالي أصول البنوك التقليدية إجمالي التمويل الإسلامي إجمالي التمويل التقليدي نسبة الفائدة في البنك المركزي معدل التضخم	إندونيسيا جانفي2004 إلى سبتمبر 2021	دراسة قياسية نموذج NARDL	مساهمة المصارف الإسلامية ضعيفة في تحقيق الاستقرار المالي مقارنة بالبنوك التقليدية.
Faycal Chiad et Abdelhalim Gherb 2024	دراسة أثر التمويل الإسلامي على الاستقرار المالي والنموالإقتصادي.	**النموذج الأول:** ناتج المحلي الإجمالي **النموذج الثاني:** مؤشر الاستقرار المالي Z-score	إجمالي التمويل الإسلامي عائدات النفط التضخم مؤشر الشمول المالي مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية	السعودية الربع الأول 2013 إلى الربع الرابع 2022	دراسة قياسية نموذج الإنحدار الكمي QR	التمويل الإسلامي يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الثاني: عرض الدراسات التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي.

من خلال هذا المطلب، سنقوم باستعراض الدراسات السابقة التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، حيث نشير إلى أن هذه الدراسات جاءت خلال الفترة (2009-2019).

1. دراسة: **(Ewa Karwowski, 2009)**، بعنوان:

« Financial Stability: The Significance and Distinctiveness Of Islamic Banking in Malaysia» [1]

تُعدّ هذه الدراسة من بين الدراسات النقدية المهمة التي أعادت تقييم الادعاء الشائع حول قدرة الصيرفة الإسلامية على تحقيق الاستقرار المالي، وذلك من خلال دراسة تجربتها في ماليزيا خلال الفترة 1998-2008 باعتبارها من أكثر الدول تطورًا في هذا المجال، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل تدفقات الأموال وفق مقاربة Hyman Minsky، توصّلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية في ماليزيا لا تساهم في الاستقرار المالي كما يُروَّج نظريًا، بل إنها تقوم بتحويل فوائض الشركات إلى قروض استهلاكية للأسر لشراء السكن والسيارات، مما يؤدي إلى تضخم أسعار الأصول وتفاقم الهشاشة المالية، وخلصت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية، في شكلها الحالي، لا تشكل بديلاً مستقراً عن الصيرفة التقليدية، بل قد تُساهم في خلق أنماط جديدة من عدم الاستقرار المالي.

2. دراسة:(**Beng Soon Chong , Ming-Hua, 2009**)، بعنوان:

« Islamic banking: Interest-free or interest-based ?» [2]

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت الصيرفة الإسلامية تختلف فعليًا عن الصيرفة التقليدية من حيث آليات العمل، وذلك من خلال اختبار مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، الذي يُفترض أن يجعل الصيرفة الإسلامية أكثر عدالة وأكثر قدرة على المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي، اختيرت ماليزيا كعينة دراسة لامتلاكها نظامًا مزدوجًا، وبالاعتماد على بيانات شهرية تغطي الفترة من أفريل 1995 إلى أفريل 2004، مستخدمين المنهج الوصفي في الإطار النظري، والأسلوب الكمي من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM لقياس اتجاه العلاقة الديناميكية بين المتغيرات التالية: العائد على الودائع الإسلامية، الفائدة على الودائع التقليدية بمختلف آجالها، توصّلت الدراسة

[1] Ewa Karwowski, **Financial Stability : The Significance and Distinctiveness of Islamic Banking in Malaysia**, Working Paper N° 555, Annandale-on-Hudson, NY : The Levy Economics Institute of Bard College, 2009, p.p 2-55.

[2] Beng Soon Chong, Ming-Hua Liu, **Islamic banking : Interest-free or interest-based ?** Pacific-Basin Finance Journal, Vol 17, Issue 2, 2009, p.p 125-144.

إلى أن أسعار العائد على الودائع الإسلامية لا تتحرك باستقلالية، بل تتبع بشكل سببي أسعار الفائدة في البنوك التقليدية، في حين أن العكس غير صحيح، كما توصّلت الدراسة إلى أن مبدأ المشاركة في الربح والخسارة يفرض مستوى أعلى من المسؤولية على المصارف الإسلامية لضمان إدارة الأموال الاستثمارية بأفضل طريقة ممكنة، ويتفاقم هذا الأمر بسبب المنافسة في إدارة السيولة في النظام المصرفي، وهو ما يُهدد الاستقرار المالي من خلال زيادة سحب الودائع من طرف المستثمرين.

3. دراسة: **(Shahid M Ebrahim, Mustapha Sheikh, 2016)**، بعنوان:

« Debt Instruments in Islamic Finance: A Critique» [1]

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم فعالية أدوات الدين المستخدمة في التمويل الإسلامي من حيث الكفاءة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار المالي في الدول المسلمة، خلال الفترة الممتدة من عام 1992 إلى 2016، وبالاعتماد على المنهج النقدي عبر مراجعة الأدبيات الاقتصادية وتحليل البيانات المتاحة، توصّلت الدراسة إلى أن هذه الأدوات تعاني من قصور ملحوظ قد يؤثر سلباً على مستقبل صناعة التمويل الإسلامي والاقتصادات الإسلامية، كما أشارت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي، بصيغته الحالية، لا يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للنظام المصرفي ككل، مما يبرز الحاجة الملحة إلى الابتكار وإعادة هيكلة النظام المالي الإسلامي لمواجهة التحديات المعاصرة.

4. دراسة: **(Mohamed Amin Chakroun, Mohamed Imen Gallali, 2017)**، بعنوان:

« Contribution of Islamic banks to systemic risk[2]**»**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة المصارف الإسلامية في المخاطر النظامية للنظام المالي، بالمقارنة بالبنوك التقليدية، تمت الدراسة على عينة من المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في ست دول والمتمثلة في: السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، تونس خلال الفترة 2005–2013، وللإجابة على إشكالية الدراسة، اعتمد الباحثان على دراسة قياسية، استُخدم فيها مؤشر MES لقياس درجة المخاطر النظامية كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة تمثلت في: حجم المصرف، نوع المصرف، نسبة التمويلات (القروض) إلى الأصول، العائد على الأصول،

[1] Shahid M Ebrahim, Mustapha Sheikh, **Debt Instruments in Islamic Finance : A Critique**, Arab law quarterly, Vol 30, 2016, p.p 185-198.

[2] Mohamed Amin Chakroun, Mohamed Imen Gallali, **Contribution of Islamic banks to systemic risk**, International Journal of Banking, Accounting and Finance, nderscience Enterprises Ltd, Vol 8, Issue 1, 2017, p. p52-92.

مخاطر السوق، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال نموذج Panel VAR المقدَّر بطريقة GMM لمعالجة مشكلات التغاير الذاتي واختبار العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، توصّلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية لا تُظهر دورًا واضحًا في دعم الاستقرار المالي للنظام ككل، إذ تَبيّن أنها تُساهم بدرجة ملموسة في المخاطر النظامية خلال فترات الاضطراب المالي، وأن توسّعها السريع وحجمها الكبير يزيد من هذه المخاطر، مما يُضعف فرضية أن الصيرفة الإسلامية تشكّل عامل استقرار داخل النظام المصرفي.

5. دراسة:(**Halayqa Hamza, 2018-2019**)، بعنوان:

«**Islamic Finance and Financial Stability, in Theory and Practice**» [1]

من خلال هذه الدراسة، حاول الباحث تحليل العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي من الناحية النظرية والتطبيقية، من خلال تحديد الأسباب الجذرية للأزمات المالية وتقييم مدى قدرة الصيرفة الإسلامية على الحد من آثارها، تمتد الدراسة عبر فترة زمنية تتعلق بالأزمات المالية العالمية مع التركيز على الفترة من 2007 إلى 2009، وتستند إلى تحليل تجارب ثلاث دول والمتمثلة في: قطر وماليزيا وباكستان، وبالاعتماد المنهج الوصفي التحليلي عبر مراجعة الأدبيات السابقة والتقارير ذات الصلة، توصّلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في ممارستها الحالية لا تساهم في تحقيق الاستقرار المالي، وذلك نتيجة ابتعادها عن جوهر مبادئها، واعتمادها المتزايد على أدوات تمويل شبيهة بالدين مثل المرابحة والتورّق، مما جعلها تحاكي إلى حد كبير الصيرفة التقليدية في آلياته ومخاطره، كما أكدت الدراسة أن هذا التوجه يجعل الصيرفة الإسلامية عرضةً لنفس قنوات انتقال الأزمات التي يعاني منها النظام التقليدي، مما يعني أنها قد تتحول من آلية لتحقيق الاستقرار المالي إلى مصدر محتمل لعدم الاستقرار.

يمكن تلخيص الدراسات السابقة التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجدول التالي:

[1] Halayqa Hamza, **Islamic Finance and Financial Stability, in Theory and Practice**, Majster's thésis, Hamad Bin Khalifa University, Qatar, 2018-2019, p.p 1-86.

الجدول رقم 2-2: ملخص الدراسات السابقة التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي

الباحث وسنة النشر	الهدف	المتغير التابع	المتغير المستقل	الإطار الزماني والمكاني	منهج الدراسة	النتائج
Ewa Karwowski 2009	تقييم مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي.	الاستقرار المالي	الصيرفة الإسلامية	ماليزيا 2008-1998	الوصفي التحليلي	الصيرفة الإسلامية، في شكلها الحالي، لا تشكل بديلاً مستقراً عن الصيرفة التقليدية، بل قد تُساهم في خلق أنماط جديدة من عدم الاستقرار المالي.
Beng Soon Chong et Ming-Hua 2009	التحقق مما إذا كانت الصيرفة الإسلامية تختلف فعليًا عن الصيرفة التقليدية من حيث آليات العمل.	الفائدة على ودائع البنوك التقليدية	العائد على ودائع المصارف الإسلامية	ماليزيا أفريل 1995- أفريل 2004	دراسة قياسية نموذج تصحيح الخطأ ECM	يفرض مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر مستوى أعلى من المسؤولية على المصارف الإسلامية لضمان إدارة الأموال الاستثمارية بأفضل طريقة ممكنة، ويتفاقم هذا الأمر بسبب المنافسة في إدارة السيولة في النظام المصرفي وهو ما يهدد الاستقرار المالي من خلال زيادة سحب الودائع من طرف المستثمرين.
Shahid M Ebrahim	تقييم فعالية أدوات الدين المستخدمة في التمويل	الكفاءة الاقتصادية الاستقرار المالي	المرابحة الإجارة	الدول الإسلامية 2016-1992	النقدي	أدوات الدين في التمويل الإسلامي تعاني من قصور

et Mustapha Sheikh 2016	الإسلامي من حيث الكفاءة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار المالي.					ملحوظ قد يؤثر سلباً على مستقبل صناعة التمويل الإسلامي والاقتصادات الإسلامية. التمويل الإسلامي، بصيغته الحالية، لا يساهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ككل.
Mohamed Amin Chakroun et Mohamed Imen Gallali 2017	تحليل مساهمة المصارف الإسلامية في المخاطر النظامية للنظام المالي، بالمقارنة بالبنوك التقليدية.	حجم المصرف نوع المصرف نسبة التمويلات(القروض) إلى الأصول نسبة حقوق الملكية إلى الأصول مخاطر السوق العائد على الأصول نمو ناتج المحلي الإجمالي	المخاطر النظامية	السعودية البحرين الإمارات الكويت قطر تونس جانفي 2005 – ديسمبر 2013	دراسة قياسية Panal VAR	المصارف الإسلامية لا تلعب دوراً وقائياً واضحاً في دعم الاستقرار المالي للنظام ككل، إذ تُظهر مساهمة ملموسة في المخاطر النظامية أثناء فترات الاضطراب المالي، مما يُضعف فرضية كونها عامل استقرار داخل النظام المصرفي المزدوج.

Halayqa Hamza 2018-2019	تحليل العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي من الناحية النظرية والعملية.	الاستقرار المالي	الصيرفة الإسلامية	قطر ماليزيا باكستان 2009-2007	الوصفي التحليلي	الصيرفة الإسلامية في ممارستها الحالية لا تساهم فعليًا في تحقيق الاستقرار المالي، بسبب ابتعادها اعتمادها المتزايد على أدوات تمويل شبيهة بالدين كالتورق والمرابحة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وعرض ما يميز دراستنا

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تضمنت موضوع الصيرفة الإسلامية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال عرضها في قسمين: تضمن القسم الأول الدراسات التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، في حين تضمن القسم الثاني الدراسات التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، من خلال هذا المبحث سنقوم بمناقشة هذه الدراسات محولين بذلك إبراز الفجوة البحثية، وثمَّ نستعرض ما يميز دراستنا، وعليه ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة المرتبطة بموضوعنا، تبيّن لنا أنَّ النتائج جاءت متباينة، حيث انقسمت إلى اتجاهين رئيسيين: اتجاه يرى أن الصيرفة الإسلامية تُساهم في تحقيق الاستقرار المالي، واتجاه آخر يرى عدم مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، فيما يلي سنقوم بمناقشة هذه الدراسات.

أثبتت الدراسات (بشار ذنون الشكرجي، 2013)، (Hossein Askari, Noureddine Krichene,2014)، (International Monetary Fund, 2017)، (Mohamed taher sassi, marius kinski, 2017)، أن الصيرفة الإسلامية، رغم محدودية انتشارها عالميًا، كان لها دور إيجابي في دعم الاستقرار المالي، فقد قامت (بشار ذنون الشكرجي، 2013) بتقييم مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا، بينما ركزت دراسة (Hossein Askari, Noureddine Krichene,2014) على كل من السعودية والإمارات وماليزيا والمملكة المتحدة، في حين قامت دراسة (International Monetary Fund, 2017) بالتركيز تقييم مساهة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي على 60 دولة ذات أهمية نظامية، أما دراسة (Mohamed taher sassi, marius kinski, 2017)، فركّزت على المملكة المتحدة باعتبارها تجربة أوروبية رائدة في صناعة الصيرفة الإسلامية، حيث تم التأكيد على أن تحريم الربا يساهم في الحد من مخاطر عدم السداد من خلال تجنب تراكم الفوائد مع مرور الوقت، مما يمكّن المقترضين من سداد ديونهم دون التعرض لضغوط الارتفاع المستمر لأعباء الدين،كما أن مبدأ المشاركة في الربح والخسارة يعزز الثقة المتبادلة بين المصارف والمتعاملين، وهو ما يدعم الاستقرار المالي، بالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز التمويل الإسلامي على الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، بدلاً من المضاربات المالية، يُساهم في الحد من تكوّن الفقاعات المالية.

من خلال دراسة (Shatha Qamhieh Hashem, 2017) قام الباحث بتقييم قدرة المصارف الإسلامية في دعم استقرار النظام المالي من منظور المخاطر المالية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، في دول مجلس التعاون الخليجي، استناداً على بيانات شهرية تمتد من جانفي2005 إلى ديسمبر 2014، توصّلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تُساهم بدرجة أقل في توليد المخاطر النظامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وهو ما يعكس متانة نماذجها التمويلية القائمة على الأصول الحقيقية، وبالتالي، فإن وجودها داخل النظام المالي يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالات انتقال العدوى المالية بين المؤسسات المصرفية،كما بيّنت الدراسة أن قدرة المصارف الإسلامية على التخفيف من المخاطر تنخفض عندما تنتقل الأزمة من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، ويرجع ذلك إلى أن الصيغ التمويلية الإسلامية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادي الفعلي، مما يجعلها أكثر عرضة للتباطؤ في حالات الركود الحقيقي.

سعت الدراسات (براهمي زرزور، بهلول لطيفة، 2019)، (حضري وآخرون،2020)، على تقييم قدرة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي، حيث اختارت دراسة (براهمي زرزور، بهلول لطيفة، 2019) تجربة ماليزيا كنموذج تطبيقي بالنظر إلى أنها تُعد من أنجح التجارب العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية، كما تم تحليل كيفية مساهمة صيغ التمويل المعتمدة في ماليزيا في دعم استقرار النظام المالي عبر ربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي والحد من المضاربة المفرطة، توصّلت الدراسة إلى صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا أثبتت فعالية واضحة في دعم الاستقرار المالي، سواء من خلال تعزيز السيولة المستقرة أو عبر تقوية جودة الأصول داخل القطاع المصرفي، أما دراسة (حضري وآخرون،2020)، فقد اقتصرت على دراسة صيغ التمويل الإسلامي غير التشاركية في تعزيز الاستقرار المالي، حيث قامت الدراسة بتقدير صيغ التمويل القائمة على المداينات لعيّنة من المصارف السودانية والمصارف الخليجية، في حين شملت عيّنة الدول المستخدمة لتقدير حجم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التطوّع الدول التالية: الجزائر، اليمن، السعودية، السودان، الكويت، الأردن، باكستان، ماليزيا، إندونيسيا، توصّلت دراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية غير التشاركية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال جانبين أساسيين، يمثل الجانب الأول وهو وقائي، من خلال تحريم مسببات عدم الاستقرار المالي كالربا والتعامل بالمشتقات المالي، أما الجانب الثاني فهو علاجي، من خلال تمويل دورات الركود الاقتصادي بأساليب القائمة على التراحم والتكافل.

أما عن دراسة (طارق مخلوفي، مليكة صديقي،2020)، فسعت إلى إبراز دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2015-2018، عبر عرض واقع الصيرفة الإسلامية محليًا ودوليًا، مستعرضة مكانتها في السوق الجزائرية مقارنة بالتوجه العالمي المتسارع نحو هذا النمط من التمويل، كما سلطت الضوء على أبرز المعوقات التنظيمية والتشغيلية التي حالت دون انتشار واسع للصيرفة الإسلامية في الجزائر، توصّلت الدراسة إلى

أن الصيرفة الإسلامية ما تزال تواجه عدة عراقيل أبرزها عدم وجود إطار قانوني يدعم خصوصيتها، غير أن تفعيلها بالشكل المناسب يمكن أن يجعلها آلية للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.

تعتبر دراسة (Omer Faruk Tekdogan, Burak Sencer Atasoy, 2021)، من بين الدراسات التي حاولت تقييم أثر التعايش المؤسسي بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية على الاستقرار المالي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2012 إلى ديسمبر 2018، اعتمد الباحثان على محاكاة تجريبية لنظامين مصرفيين افتراضيين: الأول يضم بنوكاً تقليدية فقط، بينما يجمع الثاني بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، مما أتاح مقارنة ديناميكية لآليات عمل كل نظام في مواجهة الصدمات، توصّلت الدراسة أن وجود المصارف الإسلامية داخل المنظومة المصرفية يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي عبر قدرتها على توفير السيولة خلال فترات الاضطراب، وهو ما يحدّ من انتقال العدوى المالية ويضمن وضعية مربحة للطرفين.

ركّزت الدراسات (Munawar Ismail et al, 2017)، (Rizvi et al, 2020)، (Faaza Fakhrunnas, Mohammad Bekti Hendrie Anto, 2023)، (Fakhrunnas et al, 2023) على دراسة مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في إندونيسيا، فمن خلال دراسة (Munawar Ismail et al, 2017)، تم تقييم مساهمة المصارف الإسلامية في تشكيل أبعاد الاستقرار المالي للنظام المالي في إندونيسيا خلال الفترة جانفي 2006 إلى ديسمبر 2014، حيث اعتمدت الدراسة على ثلاث أبعاد أساسية للاستقرار المالي وهي البعد الاحترازي الكلي، البعد الاحترازي الجزئي، البعد المؤسساتي للمصارف الإسلامية، كما قام الباحثين ببناء مؤشر مركب للاستقرار المالي يراعي خصوصية النظام المالي ككل، توصّلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تؤدي دورًا فعّالاً في دعم الاستقرار المالي، وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل بما يوفر بدائل حقيقية للتمويل القائم على الفائدة، إضافة إلى تقليص الاعتماد المفرط على أدوات الدين التقليدية التي غالبًا ما تزيد من المخاطر المالية، أما دراسة (Rizvi et al, 2020)، تم فيها تقييم مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي والربحية لعيّنة تتكون من 64 بنك تقليدي وسبعة مصارف إسلامية خلال الفترة من 2005 إلى 2016، توصّلت الدراسة إلى أنَّ المصارف الإسلامية ساهمت في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين نمو القروض والودائع، وذلك عبر قدرتها على تحسين نمو كل من القروض والودائع مقارنة بالبنوك التقليدية، كما بيّنت الدراسة أنَّ وجود المصارف الإسلامية داخل النظام المصرفي يُحدث نوعًا من التوازن المالي، حيث تُساهم في تقوية جانب الأصول من خلال التمويلات المستقرة، وفي دعم جانب الخصوم عبر تعبئة الودائع طويلة الأجل، مما يُقلل من مخاطر السيولة والائتمان ويعزز مناعة القطاع المصرفي ككل، أما دراسة (Faaza Fakhrunnas, Mohammad Bekti)

Hendrie Anto, 2023، فقد ركّزت على تقييم مساهمة صيغ التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي في إندونيسيا خلال الفترة جانفي 2006 إلى نوفمبر 2021،بالتركيز على الصيغ التالية المضاربة، المرابحة، المشاركة وكيف يمكن لهذه الصيغ المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، توصّلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي، أما تأثير الصيغ منفردة فتأثيرها متباين بحيث تُساهم صيغة التمويل بالمشاركة بتحقيق الاستقرار المالي في الأجل القصير بفضل طابعها التشاركي الذي يوزع المخاطر بين الممول والمستثمر، أما التمويل بالمضاربة فيساهم في تحقيق الاستقرار المالي في الأجل الطويل نظرًا لاعتمادها على تقاسم الأرباح والخسائر بما يعزز من كفاءة الاستثمار ويحد من تراكم الديون، في حين ركزت دراسة (Fakhrunnas et al, 2023)، على دراسة العلاقة غير خطية بين مساهمة المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في تحقيق الاستقرار المالي للفترة الممتدة من جانفي 2004 إلى سبتمبر 2021، توصّلت الدراسة أنَّ مساهمة المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي ما تزال محدودة مقارنة بالبنوك التقليدية، سواء من حيث قدرتها على امتصاص الصدمات أو من حيث دورها في الحفاظ على استقرار المالي، كما بيّنت هذه الدراسة أن العلاقة بين نوعي البنوك والاستقرار المالي ليست متوازنة أو متناظرة، بل تتسم بنوع من اللا تماثل، بحيث يكون تأثير البنوك التقليدية أكثر قوة وانتظامًا، بينما يظهر تأثير المصارف الإسلامية بشكل ضعيف ومتأخر.

قامت الدراسات (محمد بن عبد المعطي النفيعي،2020)، (Faycal Chiad, Abdelhalim Gherb, 2024)، بتقييم مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، في المملكة العربية السعودية هذا على اعتبارها رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية من جهة، وباعتبارها تعتمد على عائدات النفط من جهة أخرى، حيث خلصت دراسة (محمد بن عبد المعطي النفيعي،2020)، إلى أنَّ الصيرفة الإسلامية تدعم الاستقرار المالي من خلال تحقيق مستوى أعلى من الانضباط الائتماني مقارنةً بالمصارف التقليدية، واعتمادها على صيغ تمويل ترتبط بالأصول الحقيقية، مما يقلل من المضاربات المالية، كما أن تنوع أدوات التمويل الإسلامي يساهم في توزيع المخاطر بشكل أفضل، وهو ما يعزز من قدرة النظام المصرفي على مقاومة الصدمات، أما دراسة (Faycal Chiad, Abdelhalim Gherb, 2024)، فقد توصّلت إلى أن الصيرفة الإسلامية تدعم الاستقرار المالي عبر توفير قاعدة ودائع مستقرة طويلة الأجل ذات طابع ادخاري، إلى جانب قدرتها على الحفاظ على مستويات سيولة مرتفعة حتى في فترات التباطؤ الاقتصادي، كما أكدت أنَّ التزام المصارف الإسلامية بمعايير التمويل المسؤول يقلل من نسب التعثر الائتماني، مما يعزز صلابة القطاع المصرفي.

في المقابل، ركّزت الدراسات التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي على المخاطر المحتملة التي قد تترتب على هذه الصناعة المصرفية، حيث نجد أن دراسة (Ewa Karwowski,2009)، تم فيها دراسة التجربة الماليزية كنموذج رائد للصيرفة الإسلامية، ليُستنتج أن هذه الأخيرة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار المالي كما يُروَّج لها في الأدبيات الداعمة، بل إنها تقوم بتحويل فوائض الشركات نحو تمويلات استهلاكية موجهة للأسر، خاصة لاقتناء المساكن والسيارات، حيث يؤدي هذا التوجه الاستهلاكي إلى تضخم أسعار الأصول وإلى تراكم المديونية الأسرية، الأمر الذي يعمّق الهشاشة المالية بدلاً من أن يحد منها.

كما نجد أن دراسة (Beng Soon Chong , Ming-Hua,2009)، قد ركّزت على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في المصارف الإسلامية الماليزية، حيث يُفترض أن يعزز الانضباط المالي والشفافية بما يدعم الاستقرار المالي، إذ تتحمل المصارف الإسلامية جزءاً من المخاطر المرتبطة بالتمويل بدلاً من نقلها بالكامل إلى العميل كما هو الحال في الصيرفة التقليدية القائمة على سعر الفائدة، غير أن تطبيق هذا المبدأ في الواقع العملي يفرض على المصارف الإسلامية مستوى عالياً من المسؤولية في إدارة الأموال الاستثمارية، بما في ذلك دراسة جدوى المشاريع الممولة، ومراقبة أدائها، وضمان توزيع العوائد بعدل وشفافية بين الأطراف المشاركة، لكن هذه المسؤولية المعززة تتحول إلى عامل ضغط على المصارف الإسلامية، خاصة في ظل المنافسة داخل النظام المصرفي على إدارة السيولة، حيث تجد المصارف الإسلامية نفسها مطالَبة بتحقيق عوائد قريبة أو مماثلة لتلك التي تقدمها البنوك التقليدية حتى تحافظ على جاذبيتها لقاعدة المودعين، وهذا ما يدفعها إلى التخلي عن صيغ قائمة على مبدا المشاركة لصالح صيغ أقرب إلى القروض التقليدية مثل المرابحة والإجارة، بهدف ضمان تدفقات نقدية مستقرة وتجنب تقلبات الأرباح والخسائر، ومع استمرار هذا الوضع، يتحول مبدأ المشاركة من أداة لتحقيق استقرار مبني على توزيع المخاطر إلى مصدر محتمل لعدم الاستقرار، إذ قد يدفع المصارف الإسلامية إلى ممارسات استثمارية أقل تدقيقاً أو أكثر ميلاً للمخاطرة في سبيل الحفاظ على مستوى عوائد تنافسي، كما أن الضغوط المرتبطة بإدارة السيولة تجعلها أكثر عرضة لمخاطر السحب الجماعي للودائع في حال انخفاض العوائد أو تراجع الثقة، وهو ما قد يهدد الاستقرار المالي للنظام ككل.

أما دراسة (Shahid M Ebrahim,Mustapha Sheikh, 2016)، فقد ركّزت على تقييم فعالية أدوات الدين المعتمدة في التمويل الإسلامي من حيث كفاءتها الاقتصادية وقدرتها على دعم الاستقرار المالي في الدول الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الأدوات تعاني من قصور هيكلي يجعلها عاجزة عن أداء دورها،فمن الناحية الاقتصادية، لاحظت الدراسة أن غالبية هذه الأدوات تُستخدم في شكلها التجاري من خلال عمليات تمويل قصيرة الأجل، غالباً لأغراض استهلاكية أو تجارية محدودة المخاطر، بدلاً من توجيهها نحو الاستثمارات

الإنتاجية طويلة الأجل التي تُساهم فعلياً في دعم النمو والاستقرار، كما أن هذه الصيغ رغم كونها تتبع الشريعة الإسلامية، غالباً ما تتم بطريقة تجعلها مشابهة في مضمونها للقروض التقليدية من حيث العائد الثابت ورأس المال المضمون، ما يقلل من قيمة الابتكار المالي الذي يفترض أن يميز النظام الإسلامي،أما من الناحية الاستقرار المالي، فقد أشارت الدراسة إلى أن الاعتماد المفرط على أدوات الدين المشابهة للفائدة يؤدي إلى خلق أنماط من المخاطر المماثلة لتلك الموجودة في الصيرفة التقليدية، وخاصة مخاطر السيولة ومخاطر التركّز الائتماني، وبذلك، فإن التمويل الإسلامي بصيغته الحالية لا يحقق التنويع الحقيقي في الأدوات المالية ولا يوفر آليات فعّالة لتقاسم المخاطر، ما يجعله غير قادر على لعب دور وقائي أو توازني داخل النظام المصرفي عند حدوث الأزمات.

اعتمدت دراسة (Mohamed Amin Chakroun, Mohamed Imen Gallali,2017)، على تقييم مساهمة المصارف الإسلامية في المخاطر النظامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية من خلال التركيز ست دول والمتمثلة في: السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، تونس، أظهرت الدراسة أنَّ المصارف الإسلامية، خلافاً لما تفترضه الأدبيات المؤيدة لها، لا تقوم بدور فعّال في دعم الاستقرار المالي على مستوى النظام المصرفي ككل، فعوض أن تكون أداة امتصاص للصدمات، كما بيّنت النتائج أن هذه المصارف قد تُساهم في تضخيم المخاطر النظامية خلال فترات التقلبات المالية، خصوصاً عندما تشهد نمواً سريعاً دون مواكبة تنظيمية ورقابية كافية، كما أن ارتفع حجم أصول المصارف الإسلامية داخل النظام المصرفي دون وجود أدوات لإدارة السيولة والمخاطر، مما يؤدي إلى زيادة درجة ترابطها بالبنوك التقليدية، وهو ما يجعلها عرضة للعدوى المالية في حال وقوع أزمة.

وبخصوص دراسة (Halayqa Hamza,2018-2019)، فقد قام الباحث بتحليل العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي من الناحية النظرية والتطبيقية، من خلال تحديد الأسباب الجذرية للأزمات المالية وتقييم مدى قدرة الصيرفة الإسلامية على الحد من آثارها، بتركيز على ثلاث دول والمتمثلة في: قطر وماليزيا وباكستان، توصّلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية، في شكلها التطبيقي الحالي، فشلت في تجسيد الفلسفة الأصلية التي قامت عليها، والمتمثلة في تقاسم المخاطر، والارتباط الفعلي بالقطاع الإنتاجي، وتحقيق العدالة التعاقدية بين الأطراف، وبدلاً من ذلك، اتجهت معظم المصارف الإسلامية إلى الاعتماد المفرط على صيغ تمويل قائمة على الربح المضمون والعائد الثابت، مثل المرابحة والتورق والإجارة، وهي أدوات رغم توافقها الشكلي مع الضوابط الشرعية، تحاكي في جوهرها القروض التقليدية من حيث نقل المخاطر بالكامل إلى العميل وضمان العائد للمصرف، كما أشارت الدراسة إلى أن هذا التشابه الكبير في الهياكل التمويلية ومصادر المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية يجعلها معرضة لنفس قنوات انتقال العدوى المالية خلال الأزمات، سواء عبر سحب الودائع، أو تراجع قيم الضمانات، أو ارتفاع

نسب التعثر الائتماني، وبذلك، فإن الصيرفة الإسلامية، بدلاً من أن تساهم في تحقيق الاستقرار المالي وقت الأزمات كما يُروّج لها، قد تتحول إلى مصدر إضافي لعدم الاستقرار إذا لم تُعالج هذه الاختلالات البنيوية، كما بيّنت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار المالي لا يمكن أن يتم عبر مجرّد أسلمة شكلية للأدوات بل يتطلب إصلاحاً جذرياً يُعيد الاعتبار إلى الصيغ القائمة على المشاركة، ويُعزز أدوات إدارة السيولة والمخاطر بما يتلاءم مع خصوصية الصيرفة الإسلامية.

يُلاحظ أن أغلبية الدراسات السابقة تناولت موضوع الاستقرار المالي من منظور مصرفي، حيث اقتصرت في تقييمها على الاستقرار المالي للنظام المصرفي دون غيرها من مكونات النظام المالي، واعتمدت بشكل شبه حصري على مؤشر Z-score باعتباره المقياس الأكثر استخدامًا في الأدبيات لقياس الاستقرار المالي حسب دراسة (Ahmed Belouafi et al,2015)[1] ، وعليه نشير إلى أن هذا التركيز المنحصر في القطاع المصرفي يحجب الصورة الكاملة للاستقرار المالي على مستوى النظام ككل، خاصة في الاقتصادات التي تضم مؤسسات مالية غير مصرفية وأسواق رأس مال قد تلعب دورًا حاسمًا في نقل المخاطر أو امتصاصها.

وفي هذا السياق، تُعد دراسة (Munawar Ismail et al, 2017) استثناءً، إذ تميّزت عن باقي الدراسات بقيامها ببناء مؤشر مركّب للاستقرار المالي يشمل مختلف مكونات النظام المالي، مما أتاح تقييماً أكثر شمولية وواقعية للدور الذي يمكن أن تلعبه الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار على المستوى الكلي، وليس المصرفي فقط.

كما يمكن ملاحظة أن أغلب الدراسات كانت حول الدول التي ترتكز فيها صناعة الصيرفة الإسلامية ونخص بالذكر الدول التالية: دول مجلس التعاون الخليجي، اليمن، الأردن، السودان، ماليزيا، إندونيسيا، باكستان، المملكة المتجددة، أما فيما يخص الجزائر، لاحظنا ندرة الدراسات التي تناولت بصفة مباشرة مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ومن بين الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع في البيئة الجزائرية نذكر:

- دراسة (طارق مخلوفي وملكية صديقي، 2020)، التي سعت إلى تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وموقعها ضمن السوق العالمية، مع تشخيص أهم المعيقات والتحديات التي تحول دون تفعيل دورها في دعم الاستقرار المالي الوطني؛
- دراسة (حضري وآخرون، 2020)، التي قامت بتقييم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التطوع للربح ومدى قدرتها على المساهمة في الاستقرار المالي.

[1] Ahmed Belouafi et al, **Op. Cit**, p.p 3-42.

غير أن هذه الدراسات رغم أهميتها في إبراز الجانب الوصفي والتحليلي للموضوع، تظل دراسات ذات طابع كيفي وتفتقر إلى التحليل الكمي المعمق الذي يسمح بقياس أثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي بشكل دقيق باستخدام نماذج قياسية.

فيما يتعلق بالمنهج المتبع لدراسة العلاقة بين الصيرفة الإسلامية وتحقيق الاستقرار المالي، يظهر من مراجعتنا للدراسات السابقة تنوعاً واضحاً في المنهجيات المعتمدة، إذ اعتمدت تسعة دراسات على المنهج الوصفي التحليل لتوضيح طبيعة الصيرفة الإسلامية وتأثيرها على الاستقرار المالي من منظور نظري، بينما استخدمت عشرة دراسات أساليب قياسية متنوعة تشمل النماذج الاقتصادية والقياسات الإحصائية لتقييم العلاقة بصورة كمية، كما اعتمدت دراسة واحدة على المنهج النقدي لتحليل وتقييم الممارسات والتحديات العملية التي تواجه المصارف الإسلامية وتأثيرها على استقرار النظام المالي، هذا التنوع في الأساليب يعكس تعددية المقاربات في دراسة موضوع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي، ويتيح الحصول على صورة شاملة تجمع بين النظري والتطبيق.

المطلب الثاني: ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات

تتميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

- **السياق الجغرافي**: ركّزت أغلب الدراسات السابقة على دول تمتلك تجارب راسخة في الصيرفة الإسلامية مثل: دول مجلس التعاون الخليجي، ماليزيا، إندونيسيا، وتركيا، السودان، الأردن، اليمن، بينما تُطبق هذه الدراسة الإطار التحليلي نفسه على البيئة المصرفية الجزائرية، حيث ما تزال الصيرفة الإسلامية تمثل نسبة محدودة من النشاط المصرفي، وهو ما يمنح البحث بعدًا استكشافيًا أصيلاً في رصد مدى قدرة هذا النمط من الصيرفة على المساهمة في استقرار نظام مصرفي يهيمن عليه الطابع التقليدي؛
- **منظور التحليل**: بخلاف الدراسات التي تناولت أثر الصيرفة الإسلامية بشكل إجمالي، تعتمد هذه الدراسة تحليلًا قطاعيًا تفصيليًا يأخذ بعين الاعتبار مساهمة كل من الأصول والتمويلات الإسلامية على حدة في تحقيق الاستقرار المالي، مما يسمح بفهم أدق لمصادر التأثير الفعلية؛
- **المنهجية**: لا تكتفي الدراسة بالاعتماد على النماذج القياسية الكمية في اختبار مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، بل تُعزز النتائج من خلال مقابلات مع خبراء ومهنيين في القطاع المصرفي، وهو ما يضيف بعدًا تفسيريًا وواقعيًا للنتائج الإحصائية؛
- **سدّ فجوة الجدل البحثي**: نظرًا لتباين نتائج الدراسات السابقة بين من يؤكد الدور الإيجابي للصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي ومن ينفيه، جاءت هذه الدراسة لتعيد اختبار هذه العلاقة ضمن السياق الجزائري، سعيًا

إلى المساهمة في توضيح هذا الجدل العلمي داخل بيئة تختلف هيكليًا وتنظيميًا عن البيئات التي تناولتها الدراسات السابقة؛

- **حداثة الإطار الزمني**: تغطي الدراسة الفترة من 1996 إلى 2023، وهي الفترة التي شهدت توسعًا ملحوظًا للصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل إصلاحات قانونية ومؤسساتية حديثة، خصوصاً في السنوات الأخيرة، مما يتيح تقييمًا أدق لمدى قدرتها على المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في ظل متغيرات اقتصادية وتنظيمية واقعية.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصيرفة الإسلامية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين رئيسيين وفقًا لاتجاه نتائجها، وذلك بهدف إبراز تباين الرؤى حول طبيعة العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي ومدى مساهمة هذه الصناعة المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي.

يتعلق القسم الأول بالدراسات التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، إذ بيّنت هذه الدراسات أن المصارف الإسلامية، بفضل طبيعة أنشطتها التمويلية القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر وبعدها عن المضاربات المفرطة، تُساهم في الحد من المخاطر النظامية وتعزز مرونة النظام المالي في مواجهة الأزمات.

أما القسم الثاني فيشمل الدراسات التي نفت وجود مساهمة فعلية للصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، حيث أظهرت هذه الدراسات أن المصارف الإسلامية، رغم اختلافها عن البنوك التقليدية، قد تساهم في بعض الحالات في زعزعت الاستقرار المالي، وذلك عبر عدة قنوات منها: التركيز المفرط على قطاعات محددة، ضعف تنويع المحافظ التمويلية، إضافة إلى محدودية أدوات إدارة السيولة، مما يجعلها أكثر هشاشة في مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية.

تتميّز دراستنا عن غيرها من الدراسات بتركيزها على البيئة الجزائرية، بوصفها نموذجًا ناشئًا في مجال الصيرفة الإسلامية، وباعتمادها على مقاربة تحليلية تجمع بين البعدين الكمي والنوعي، كما تنفرد بتقدير الأثر في الأجل القصير والطويل، مع توظيف تحليل المحاكاة القياسية لاستشراف انعكاسات توسّعها المستقبلي على الاستقرار المالي.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلة لواقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)

تمهيد:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تحولاً تدريجياً نحو تبني الصيرفة الإسلامية كجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي، يأتي هذا التحول في إطار إدراك بأهمية الصيرفة الإسلامية كآلية يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار المالي خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية التي أثبتت مرونة الأنظمة المصرفية الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية.

من خلال هذا الفصل، سنقوم بتحليل واقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، وذلك من خلال الاعتماد على منهج دراسة الحالة، فالبداية قمنا بالتعريف بالنظام المصرفي الجزائري وعرض هيلكه وأهم الإصلاحات التي عرفها، هذا بالإضافة إلى عرض أهم الجوانب التي تحتاج التأهيل والتطوير، فيما يلي تم إجراء دراسة تحليلية لواقع الاستقرار المالي في الجزائر، عبر عرض قواعد الإحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري وأهم الإجرءات المتخذة لتحقيق الاستقرار المالي، وفي الأخير قمنا بتحليل مجموعة من مؤشرات السلامة المالية للنظام المصرفي الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تم تحليل واقع تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال استعراض الإطار القانوني الداعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتحليل تطور بعض مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفي الأخير عرضنا أهم تحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

بناءً على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول: خصوصية النظام المصرفي الجزائري؛**
- **المبحث الثاني: تشخيص واقع الاستقرار المالي في الجزائر؛**
- **المبحث الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.**

المبحث الأول: خصوصية النظام المصرفي الجزائري

من خلال هذا المبحث، سيتم التطرق إلى خصوصية النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال تقديم نظرة شاملة حول هيكلته المؤسساتية، واستعراض أبرز الإصلاحات البنكية والتشريعية التي عرفها، إلى جانب تسليط الضوء على النقائص والاختلالات التي لا تزال تعيق تطوره، سواء على مستوى التنظيم أو الأداء أو كفاءة الوساطة المالية، حيث يهدف هذا العرض إلى وضع تصور عن الإطار الذي تعمل فيه الصيرفة الإسلامية، ومدى ملاءمته لاحتضان هذا النوع من النشاط المالي المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: تقديم النظام المصرفي الجزائري

في نهاية 2023 يتكون النظام المصرفي الجزائري من 28 بنك ومؤسسة مالية، حيث يمكن تفصيل فيها كما يلي: 20 بنك منها سبعة بنوك عمومية بحيث ستة بنوك تقدم خدمات ضمن الصيرفة الإسلامية و13 بنك خاص برأس مال أجنبي بما في ذلك بنك واحد برأس مال مختلط منها ستة بنوك تقدم خدمات ضمن الصيرفة الإسلامية، حيث نجد أن مصرفان مخصصان حصرياً للصيرفة الإسلامية وهما مصرف البركة ومصرف السلام، أما بالنسبة لعدد وكالات البنوك نجد أن 1649 وكالة منها 1249 تابعة للبنوك العمومية و400 وكالة تابعة للبنوك الخاصة، بحيث نجد أن 89 وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية نهاية 2023 بعد أن كانت 75 وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية نهاية 2022، وهو ما يوحي بتنامي هذه الصناعة المصرفية في النظام المصرفي الجزائر، أما فيما يخص المؤسسات المالية نجد ثماني مؤسسات مالية، منها ستتة مؤسسات مالية عمومية تتوزع على 77 وكالة، مؤسستان خاصة تتوزع على 20 وكالة وهذا نهاية2023[1]، أما بالنسبة لمؤشرات النظام المصرفي الجزائري سنتطرق إليها لاحقاً.*

لتوضيح ما سبق، نعتمد على الشكل التالي:

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جوان 2024، ص.ص 46-47.

* سيتم التطرق إلى مؤشرات استقرار النظام المصرفي الجزائري في المطلب الثالث من المبحث الثاني من هذا الفصل.

الشكل رقم 3–1: هيكل النظام المصرفي الجزائري سنة 2023

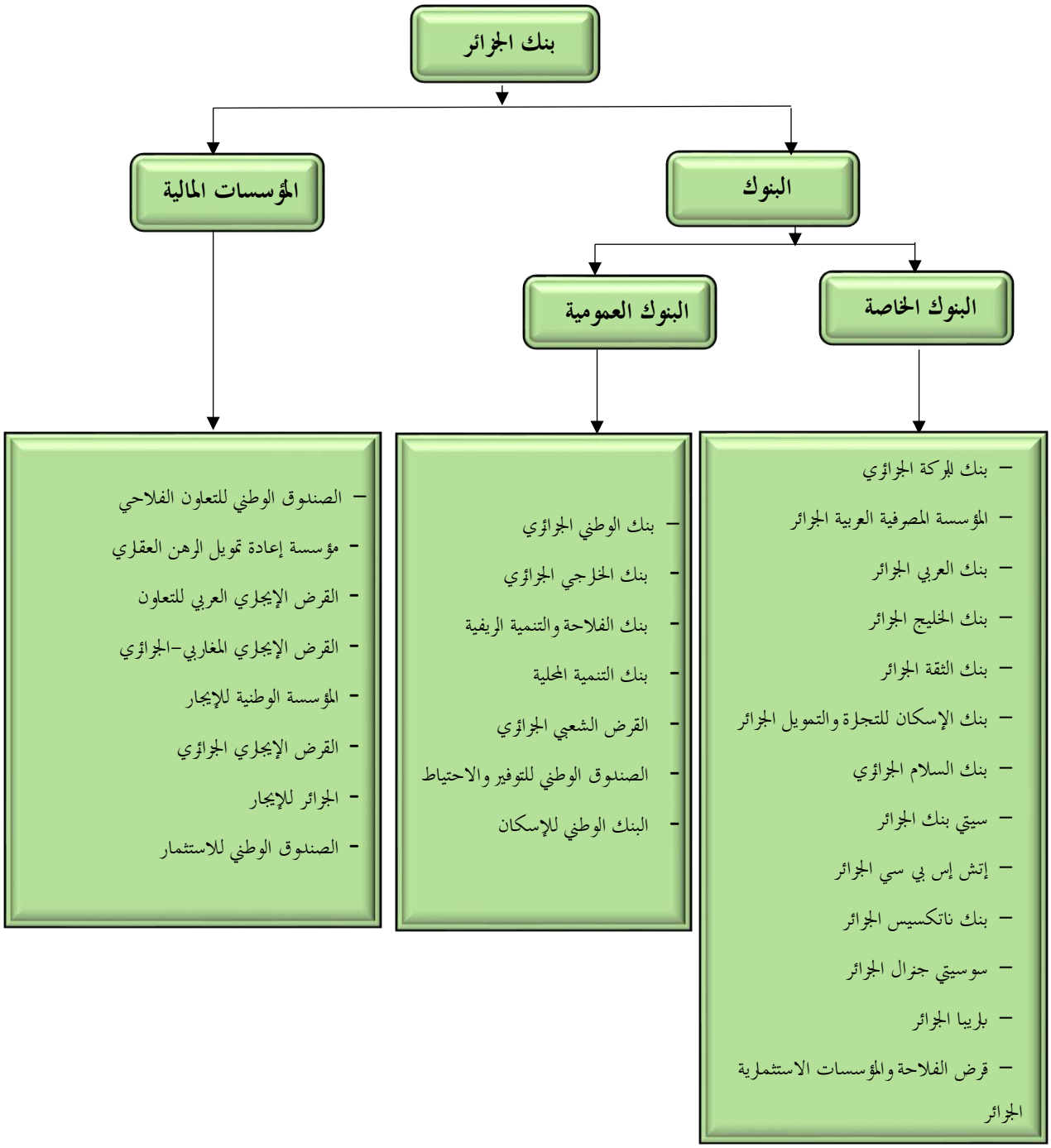

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات:

بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 46-47.

المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري

شهد النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات للوصول إلى ما هو عليه الأن، فبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاماً مصرفياً تابعاً للنظام المصرفي الفرنسي، فكان لزامًا تعديل هذا النظام وتكييفه مع الوضع الاقتصادي السائد آنذاك، وقد تم ذلك من خلال مجموعة من القوانين، فيما يلي سنقوم بتسليط الضوء على أهم القوانين التي تم فيها إصلاح النظام المصرفي الجزائري.

1. قانون البنوك والقرض 1986: شهد الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانيات العديد من الأزمات المالية لعلى من أبرزها انخفاض أسعار النفط، فالحجم الفائض من النفط أدى إلى انخفاض الطلب عليه، مما أدى إلى تهاوي أسعار النفط، أين أنخفض سعر البرميل من 35 دولار أمريكي سنة 1985 إلى أقل من 13 دولار أمريكي سنة1986[1]، كما أن الأزمة التي خلقتها أسعار الصرف أو ما يعرف بأزمة "الاثنين الأسود" عام 1987 لم يسلم منها الاقتصاد الجزائري، كل هذه الأحداث أكدت على ضرورة تكييف الإطار القانوني بما تتطلبه الضرورة الاقتصادية والمالية في البلاد، هذا في ظل الاعتماد الكبير على النفط في الاقتصاد الجزائري، مما دفع بالحكومة الجزائرية إصدار قانون البنوك والقرض سنة 1986 تضمن هذه القانون ما يلي:[2]

- إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، مع تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات، غير أن هذا القانون لم يتضمن تفصيل في آليات التنفيذ؛
- قيام بنك المركزي بوظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك، مما يسمح له بتنفيذ كل صلاحياته على البنوك العاملة في الجزائر؛
- في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، قام هذا القانون بالفصل بين نشاط بنك المركزي وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- إنشاء المجلس الوطني للقرض يخول له تحديد السياسات العامة للقرض حسب متطلبات الاقتصاد الوطني؛
- إنشاء اللجنة تقنية للبنك المركزي يترأسها محافظ البنك المركزي، تهدف هذه اللجنة إلى ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية؛

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص189.

[2] بنك الجزائر، **القانون رقم 86–01 المؤرخ في 19 أوت 1988 المتضمن قانون البنوك والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادر بتاريخ: 20 أوت 1986.

- قيام البنوك بوظائفها الأساسية من تلقى الودائع وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض مع إمكانية متابعة استخدام هذه القروض.

2. قانون البنوك والقرض 1988: بالرغم من الاصلاحات التي جاء بها قانون البنوك والقرض سنة 1986، إلَّا أنه لم يستطع مواكبة التطورات الاقتصادية والمالية في الجزائر، هذا بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية[1]، مما استلزم إعادة تكييف الإطار القانوني للنظام المصرفي الجزائري، حيث تم إرفاق هذا القانون بتعديل قانون البنوك والقرض لسنة 1988، ويتضمن هذا القانون مجموعة من التعديلات، أهمها:[2]

- إعطاء الصفة الاقتصادية والشخصية المعنوية للبنك المركزي مع دعم استقلاليته المالية؛
- إخضاع البنوك إلى قواعد القانون التوجيهي للبنوك والمؤسسات العمومية، أي اعطاءها الصفة التجارية لهذه البنوك؛
- دعم دور البنك المركزي في تسيير وتنفيذ السياسة النقدية؛
- منح إمكانية للمؤسسات المالية غير بنكية توظيف نسبة معينة من أصولها في اقتناء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات داخل وخارج الجزائر.

3. قانون النقد والقرض 90–10: يُعتبر قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 نقطة تحول حقيقة في تاريخ النظام المصرفي الجزائر، فقد جسد هذا القانون مساعي الحكومة الجزائرية في التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث ساهم صدور قانون النقد والقرض 90-10 في إحداث إصلاحات جذرية في النظام المصرفي الجزائري، تمثلت في الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية، حيث أصبحت القرارات تُتخذ بناءً على أهداف نقدية بدل الأهداف الحقيقية، مما أعاد لبنك الجزائر دوره المركزي، كما تم الفصل بين الدائرة النقدية والمالية، مما عزز من استقلالية البنك المركزي وحدّ من تمويل الخزينة بالعجز من خلال تسبيقات خاضعة لشروط قانونية صارمة، وشمل الإصلاح أيضًا الفصل بين دائرة الميزانية والائتمان، حيث أُعيدت للبنوك التجارية وظيفتها في تعبئة الموارد ومنح القروض، إضافة إلى ذلك، تم إنشاء سلطة نقدية مستقلة ممثلة في مجلس النقد والقرض، ووُضع نظام بنكي ثنائي المستويات يفصل بين البنك المركزي والبنوك التجارية[3]، وتماشياً مع التطورات الاقتصادية والمالية التي

[1] بنك الجزائر، **القانون رقم 88–01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادر بتاريخ: 13 جانفي 1988.

[2] بنك الجزائر، **القانون رقم 88–01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن قانون البنوك والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادر بتاريخ: 13 جانفي1988.

[3] بنك الجزائر، **القانون 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ:15 أفريل 1990.

شهدتها الجزائر، كان من الضروري إجراء المزيد من التعديلات على قانون النقد والقرض، بهدف مُواكبة التحولات التي مست البيئة المصرفية والمالية، وتعزيز فعالية الإطار التشريعي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الجزائر، وتكييفه مع متطلبات الإصلاحات الاقتصادية الجارية، حيث خضع هذا القانون لمجموعة من التعديلات.

فيما يلي، نعرض ملخصًا لتعديلات قانون النقد والقرض 90–10 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3–1: ملخص تعديلات قانون النقد والقرض 90–10

الأمر	تاريخ الإصدار	أهم ما جاء به
الأمر 01–01	27 فيفري 2001	- تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتن كما يلي: ✓ مجلس الإدارة الذي يشرف على شؤون بنك الجزائر؛ ✓ مجلس النقد والقرض مكلف بتسيير السياسة النقدية؛ ✓ الرفع من أعضاء مجلس النقد والقرض من 3 أعضاء إلى 6 أعضاء.
الأمر 03–11	26 أوت 2003	جاء هذا الأمر بعد إفلاس بنك الخليفة وبنك التجاري والصناعي الجزائري، تضمن هذا الأمر أربع عناصر أساسية تتمثل في: - تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل؛ - تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛ - إنشاء صندوق تأمين على الودائع؛ - تهيئة الظروف من أجل حماية البنوك وودائع الجمهور.
الأمر 10–04	26 أوت 2010	- تطبيق القانون المتعلق بالاستثمار وتحديد نسبة المساهمة الوطنية ألَّا تقل على 51%؛ - توسيع صلاحيات بنك الجزائر من أجل سعى وراء تحقيق استقرار الأسعار - تعزيز سلامة النظام المصرفي من خلال إلزام البنوك بوضع جهاز رقابة داخلي فعال؛ - توفير وسائل الدفع الضرورية في الوقت المناسب.
الأمر 17–10	12 أكتوبر 2017	- إمكانية بنك الجزائر تمويل الخزينة من خلال شراء السندات المالية بشكل إستثنائي لمدة 5 سنوات وذلك من أجل: ✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛ ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي؛ ✓ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوانين الواردة أعلاه.

4. قانون النقدي والمصرفي:23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023: في إطار مواصلة إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية بما تتطلبه الظروف الاقتصادية والمالية وحتى السياسة للجزائر، عرفت سنة 2023 ميلاد قانون جديد يُعرف بقانون النقدي والمصرفي 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90- 10، حيث يمثل هذا القانون خطوة أساسية في مسار الإصلاح المالي في الجزائر، كما أنه يعكس مساعي الدولة الجزائرية في مواكبة التطورات الاقتصادية والمالية في البلاد، وهذا كإستجابة للعديد من الدوافع أبزرها، استجابة لتعهدات رئيس الجمهورية في تطوير النظام المصرفي والنقدي في الجزائر، من خلال تعزيز التشاور وهذا ما ظهر من خلال تصويت على هذا القانون في البرلمان عكس قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء بموجب أمر رئاسي، كما أن جهود نحو تعزيز الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائر، والاستجابة للمطالب بتكييف رقابة بنك الجزائر مع خصوصية عمل المصارف الإسلامية، أبرزت الحاجة إلى قانون جديد يعكس بحق مكانة النظام المصرفي الجزائري.

وبعد الاطلاع على مضمون هذا القانون، نجد أنه يضم تسعة أبواب و167 مادة تتعلّق بالقانون النقدي والمصرفي في الجزائر، فيما يلي سنقوم باستعراض أهم ما جاء به هذا القانون:[1]

4-1. من قانون النقد والقرض إلى قانون النقدي والمصرفي: حمل القانون الجديد تغير إسم القانون عما كان عليه في القانون السابق قانون النقد والقرض 90-10، وهو مايوحي بدلالات واضحة حول التكيف القانوني في الجزائر مع خصوصيات العمل المصرفي في الجزائر؛

4-2. دعم استقلالية بنك الجزائر: تضمن قانون 23-09 نظام العهدة في إدارة بنك الجزائر وهو ما كان معمول به في قانون النقد والقرض 90-10، من خلال تحديد عهدة المحافظ لمدة خمس سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة، وذلك بموجب مرسوم رئاسي، وحسب المادة 22 من هذا القانون، يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من:

- المحافظ رئيساً؛
- نواب المحافظ؛
- أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

4-3. تعزيز مهام مجلس النقدي والمصرفي وتوسيع نطاق صلاحياته: بموجب هذا القانون تم توسيع صلاحيات مجلس النقدي والقرض ليشمل صلاحيات تشمل ما يلي:[2]

[1] بنك الجزائر، **القانون النقدي والمصرفي 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43.

[2] المادة 64، نفس المرجع السابق.

- منتجات التوفير وخدمات القرض والخدمات المصرفية؛
- السهر على إعداد وتسيير أنظمة الدفع والحفاظ على سلامتها؛
- وضع قواعد ومعايير للبنوك الرقمية في الجزائر هذا إلى جانب المعايير الاحترازية الأخرى؛
- وضع قواعد السير الحسن لأخلاقيات المهنة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء الماليين هذا بالإضافة إلى مكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع؛
- إدراج جميع شروط اعتماد مزودي خدمات الدفع.

4-4. تكييف السياسة النقدية مع خصوصية المصارف الإسلامية: بموجب هذا القانون تم التفطن إلى إشكالية علاقة المصارف الإسلامية ببنك الجزائر بإعتباره بنك البنوك، وذلك من خلال وضع إطار قانوني ينظّم تعامل هذه المصارف مع بنك الجزائر، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويضمن في الوقت نفسه انسجامها مع السياسة النقدية، وهذا ما سيتم تفصيل فيه لاحقاً. *

4-5. توسيع اختصاصات اللجنة المصرفية: بهدف تعزيز الحوكمة المصرفية وضمان صلابة القطاع المصرفي الجزائري، تضمن القانون الجديد توسع صلاحيات اللجنة المصرفية، حيث أصبحت الجهة الوحيدة التي يخول لها القانون النظر في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وذلك من خلال:

- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف، ومزودي خدمات الدفع؛
- فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية والسهر على نوعية وضعياتها المالية؛
- المعاقبة على الإخلالات التي تتم معاينتها؛
- السهر على احترام قواعد حسن سير المهنة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يمكن عند الإقتضاء معاينة المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات الخاضعين دون أن يتم اعتمادهم، حيث يطبق عليهم العقوبات الواردة في 126 من هذا القانون، وذلك في إطار تعزيز الرقابة والردع لضمان شفافية النشاط المصرفي وحماية النظام المالي من الممارسات غير القانونية.

4-6. استحداث لجنة الاستقرار المالي: نجد أن المادة 157 من هذا القانون نصت على ما يلي: " تؤسس لجنة الاستقرار المالي وهي سلطة مكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وبتسيير"، أي أن هذا القانون تضمن استحداث لجنة الاستقرار المالي، التي تهدف إلى مراقبة وضعية الاستقرار المالي في الجزائر من خلال إتخاذ مجموعة من التدابير

* سيتم التطرق إلى هذا العنصر في المطلب الأول في المبحث الثاني من هذا الفصل.

والإجراءات، تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل ثلاث أشهر أو حسب مايقتضيه الوضع، كما أن قرارت اللجنة تكوين بالأغلبية وفي حال التساوي يكون رأي الرئيس مرجح، تتكون هذه اللجنة من[1]:

- ممثلان من الدرجة العليا عن بنك الجزائر برتبة مدير عام؛
- ممثلان من الدرجة العليا عن وزارة المالية برتبة مدير عام؛
- ممثل من درجة العليا من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مختص في الصيرفة الإسلامية؛
- رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛
- رئيس لجنة الإشراف على التأمينات؛
- الأمين العام للجنة المصرفية؛
- الأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي.

تتمثل مهام لجنة الاستقرار المالي فيما يلي:[2]

- تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تضر باستقرار النظام المالي في مجمله؛
- الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع وإنتاج المعلومات والإحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي؛
- إصدار كل القرارات والتعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليته، وتقليل مخاطر حدوث الأزمات المالية؛
- السهر على تنفيذ التدابير التي تهدف إلى الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من آثارها؛
- وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها وضمان متابعتها واستقرارها؛

كما أن للجنة دوراً في حالة حدوث أزمات مالية في النظام المالي الجزائري، ويتطلب منها القيام بما يلي:[3]

- تقديم تقدير للتأثير المحتمل للأزمة على النظام المالي وعلى مختلف قطاعات الاقتصاد؛
- وضع الاستراتيجيات الازمة للخروج من الأزمة، واقتراح خطة لإدارتها من خلال تحديد الرزنامة الواجب اتخاذها والأدوات اللازم استخدامها للتخفيف من آثار الأزمة؛
- تنسيق الإجراءات التي تسمح باستعادة الاستقرار المالي.

---

[1] المادة 158، **القانون النقدي والمصرفي 23-09**، مرجع سبق ذكره.

[2] المادة 161، نفس المرجع السابق.

[3] نفسه.

4–7. إنشاء اللجنة الوطنية للدفع: في إطار سعى الجزائر تطوير نظام الدفع في الجزائر، تضمن هذا القانون بعض المواد التي من خلالها تم إنشاء اللجنة الوطنية للدفع، تتكون هذه اللجنة من:[1]

- المحافظ رئيساً؛
- ممثلان من الدرجة العليا عن بنك الجزائر برتبة مدير عام؛
- المدير العام لبريد الجزائر؛
- ممثلو عن الوزارت التالية :المالية، العدل، التجارة، البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الرقمنة، اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، برتبة مدير عام على الأقل؛
- ممثل عن كل الهيئات التالية: المديرية العامة للأمن الداخلي، قيادة الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني، الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، الهيئة ما بين المصارف المكلفة بالنقد الآلي، مركز النقد الآلي ما بين المصارف؛
- خبيران يعينان بحكم كفاءتهم في المجال.

4–8. رقمنه النظام المصرفي الجزائر: تضمن قانون النقدي والمصرفي 23–09، بعض المواد التي تدعو إلى إنشاء عملة رقمية لبنك المركزي تسمي بالدينار الرقمي الجزائري، يأتي إعتماد هذه العملة في ظل تزايد النقود المتسربة خارج الجهاز المصرفي أو ما يعرف بظاهرة التسرب النقدي، مما يجعل هذه الخطوة دور أساسي في استقطاب الكتلة المتداولة خارج الجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الثالث: جوانب إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري

على الرغم من الجهود المبذولة خلال العقود الأخيرة لتطوير النظام المصرفي الجزائري، سواء من خلال سنّ تشريعات جديدة أو تكييف الإطار القانوني والرقابي بما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والمالية التي عرفتها البلاد، إلّا أن هذا النظام لا يزال يواجه جملة من التحديات والاختلالات البنيوية والوظيفية التي تعيق أداءه بكفاءة وفعالية، وانطلاقًا من هذا الواقع، يعرض هذا المطلب تحليل لأبرز أوجه القصور التي تستوجب إعادة تأهيل النظام المصرفي الجزائري.

1. هيمنة البنوك العمومية: إن المتتبع لشأن المصرفي الجزائري يدرك حقيقة مفادها أن النظام المصرفي الجزائري يتصف بالعديد من الخصائص، أبرزها هيمنة البنوك العمومية على البنوك الخاصة، وهي أحد الصفات التي اكتسبها النظام المصرفي الجزائري عقب الاستقلال سنة 1962، حيث عمدت الحكومة الجزائرية على تأميم البنوك الأجنبية (الخاصة)

[1] المادة 164، **القانون النقدي والمصرفي 23–09**، مرجع سبق ذكره.

مما ساهم في فتح المجال أمام البنوك العمومية لتنفيذ سياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، هذا ما سمح لها بالاستفادة من دعم الحكومي من جانب التمويل أو من جانب التسهيلات القانونية بخلاف البنوك الخاصة التي تواجه العديد من التحديات، هذا بالرغم من أن عدد البنوك العمومية أقل من البنوك الخاصة، إلَّا أنها تُسيطر بشكل كبير على حجم القروض والودائع في النظام المصرفي الجزائري، كما هو موضّح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3–2: حصة الودائع بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2019–2023) الوحدة: (%)

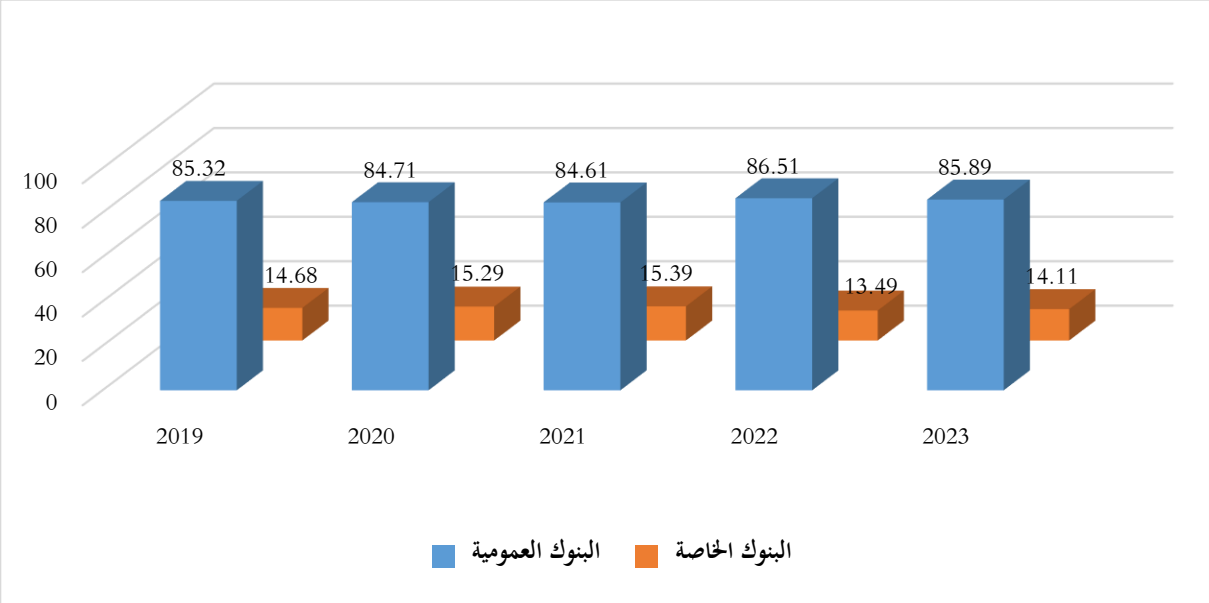

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص48.

يُوضّح **الشكل رقم 3–2** أعلاه، أن نسبة الودائع للبنوك العمومية والبنوك الخاصة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، حيث نلاحظ أن البنوك العمومية تسيطر على حجم الودائع بنسبة 85%، وهي نسبة عالية جداً بالنظر إلى عدد هذه البنوك البالغ سبعة بنوك بالمقارنة مع البنوك الخاصة البالغ عددها 13 بنك، ويُبرز هذا التفاوت الكبير استمرار هيمنة البنوك العمومية على القطاع المصرفي الوطني، ما يعكس محدودية قدرة البنوك الخاصة على جذب المدخرات واستقطاب الزبائن، هذا الوضع يستدعي ضرورة تكثيف الإصلاحات البنكية والمالية من أجل تقليص فجوة الأداء بين البنوك العمومية والخاصة، كما يُمكن أن يُساهم في تعزيز التكامل والتعاون بين مختلف مكونات القطاع المصرفي في دعم الاستقرار المالي، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ككل، تجدر الإشارة إلى أن الهيمنة ذاتها تسجل على مستوى القروض، كما يوضّحه الشكل التالي:

الشكل رقم 3–3: حصة القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2019–2023) الوحدة: (%)

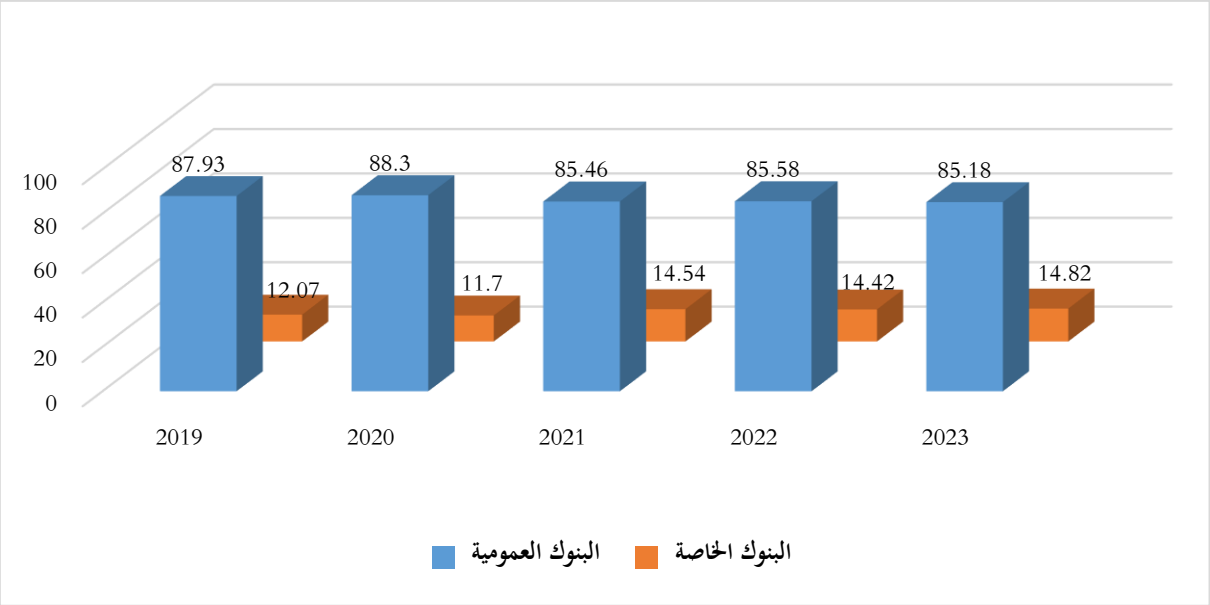

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص50.

بناءً على **الشكل 3–3** أعلاه، الذي يوضّح حصة القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2019 إلى 2023، حيث يمكن القول بأن البنوك العمومية أيضا تُسيطر على القروض بنسبة تقدر بحوالي 86% مقابل نسبة 14% للبنوك الخاصة، وبالتالي يظهر جليًا أن النظام المصرفي الجزائري تهيمن عليه البنوك العمومية سواء فيما يتعلق بالودائع أو بالقروض، وهو ما يعكس ضعف التوازن داخل القطاع المصرفي ويطرح العديد من التحديات المتعلقة بكفاءة التخصيص المالي وفعالية الوساطة المصرفية، حيث تقتضي هذه الوضعية ضرورة تضافر الجهود من أجل إعادة تأهيل شاملة للمنظومة المصرفية الجزائرية.

2. إشكالية فائض السيولة: اتصف النظام المصرفي الجزائري في الأونة الأخيرة بما يعرف بفائض السيولة،* فالأحجام المتراكمة من السيولة لدى البنوك العاملة في الجزائر شكل نوعًا من الفائض في الودائع في ظل انخفاض طلب على القروض، فحسب دراسة: (وردة شرشم،عبد المجيد قدي ،2020)[1]، إتضح أن إشكالية فائض السيولة في الجزائر هي إشكالية هيكلية وليست ظرفية، هذا ما دفع ببنك الجزائر، بإعتباره بنك البنوك، بإتخاذ تدابير وقائية قبل تفاقم

* فائض السيولة = الودائع – القروض.

[1] أنظر: شرشم وردة، عبد المجيد قدي، **اتجاهات تعامل بنك الجزائر مع تطورات السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2002–2016)**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص11.

الوضع، أين قام بتطبيق مجموعة من الأدوات لحل هذه الإشكالية، تمثلت الأداة الأولى في الرفع من نسبة الإحتياطي الإجباري، بهدف امتصاص الفائض من السيولة على مستوى البنوك هذا من جهة، وفي حماية أموال المودعين من جهة أخرى، أما الأداة الثانية فتمثلت في استرجاع السيولة[1]، فمن خلال هذه الأداة، قام بنك الجزائر بدعوة البنوك العاملة في الجزائر إلى توظيف ودائعها لديه مقابل فوائد، وذلك عن طريق مناقصات في شكل ودائع على بياض لمدة 24 ساعة[2]، فالغاية من هذه الأداة هو التحكم في مستوى السيولة بشكل يومي مما يسمح بامتصاص الأحجام المتراكمة من السيولة بشكل مستمر، فيما يلي سنقوم باستعراض حجم فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2019-2023).

الشكل رقم 3-4: حجم فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2019-2023)

الوحدة: (مليار دج)

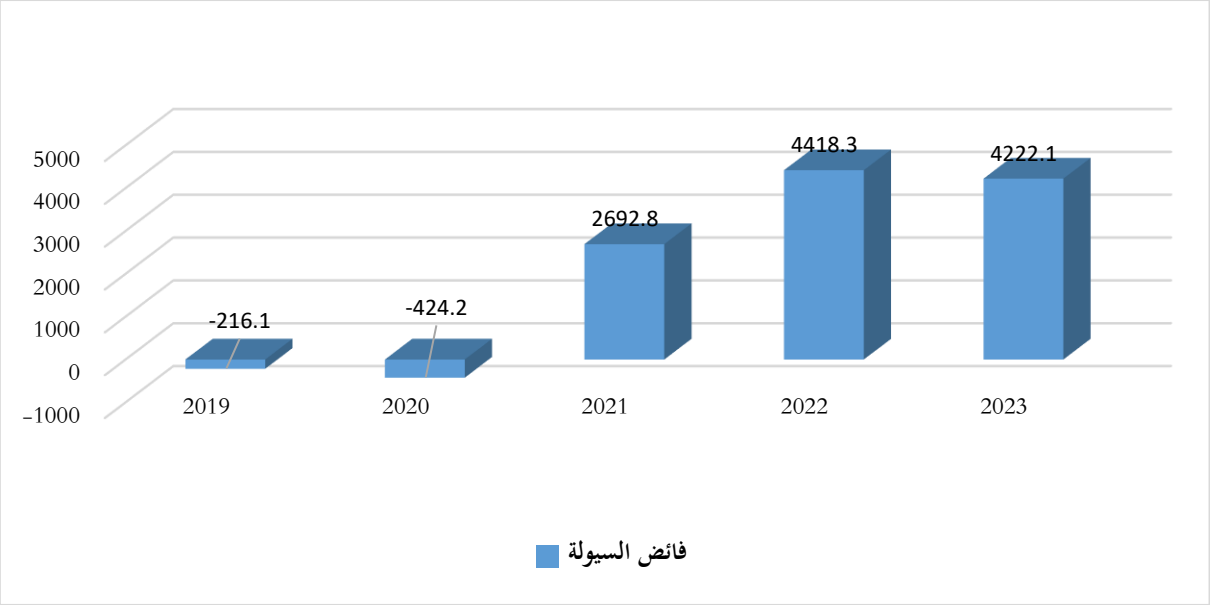

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 48-50.

يتضح من خلال **الشكل رقم 3-4** أعلاه، أن حجم فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من (2019- 2023) عرف وتيرة متباينة، حيث يتضح لنا من بيانات سنتي 2019 و2020 أن النظام المصرفي الجزائري لم يكن يعاني من مشكلة فائض السيولة، مما يُشير إلى توازن نسبي في مستويات السيولة المتاحة

[1] Banque d'Algérie, l'Instruction n°02-2002 du 11 avril 2002 stipule Introduction au rétablissement de la liquidité du marché monétaire.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2014، ص107.

خلال تلك الفترة، ويمكن تفسير ذلك بالانكماش الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الجزائرى كنتيجة لأزمة جائحة كورونا، مما دفع العديد من المؤسسات وحتى الافراد بطلب سيولة من البنوك لمواجهة التحديات التي تطرحها هذه الأزمة، مما أدى بإرتفاع القروض بالمقارنة مع الودائع، وهذا ما سمح بتراجع حجم السيولة لدى هذه البنوك، غير أنّ الوضع تغيّر ابتداءً من سنة 2021، حيث لوحظ ارتفاع متواصل في فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، أين انتقلت من 2692.8 مليار دج سنة 2021 إلى 4222.1 مليار دج سنة 2023، أي بنسبة نمو تقدر بـ 56.82%، وهذا ما يؤكد على أن إشكالية فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري إشكالية هيكلية ناتجاً عن ضعف قنوات توظيف الأموال، مما يستدعي الإسراع في تنفيذ إصلاحات أعمق لتعزيز فعالية الوساطة المالية وتحسين قدرات البنوك على توجيه الموارد نحو الاقتصاد الحقيقي.

3. ضعف انتشار الخدمات المصرفية: أي ضعف عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب في الوقت المناسب عند الحاجة، مثل الفئات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة من قبل البنوك والمؤسسات المالية السائدة[1]، وحسب دراسة صندوق النقد الدولي 2024 [2]، حول تشخيص الحواجز أمام ضعف الوصول المالي في الفئات ضعيفة الدخل، تم التوصل إلى أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف انتشار الخدمات المالية هو ارتفاع تكاليف الخدمات المالية، مما يُشكل عائق أمام الفئات ذات الدخل المنخفض.

فالجزائر، يعتبر إنتشار الخدمات المالية والمصرفية محدود إلى حد ما بالمقارنة مع الدول العربية التي تتساوي معها في المستوى التنموي والقدرات الاقتصادية، الأمر الذي يعكس وجود فجوة واضحة في مستوى الاندماج المالي، ولتفصيل أكثر، نعتمد على بعض مؤشرات المعبرة على انتشار الخدمات المصرفية في الجزائر، والممثلة في عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية في النظام المصرفي الجزائري، كما هو موضّح في الشكل التالي:

[1] Ramananda Singh, Sankharaj Roy, **Financial Inclusion : A Critical Assessment of its Concepts and Measurement**, Asian Journal of Research in Business Economics and Management, Vol 5, No1, January 2015, p13.

[2] Beyene, Berhe et al, **Understanding Barriers to Financial Access : Insights from Bank Pricing Data**, International Monetary Fund, July 2024, p22.

الشكل رقم 3–5: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال (2019–2023)

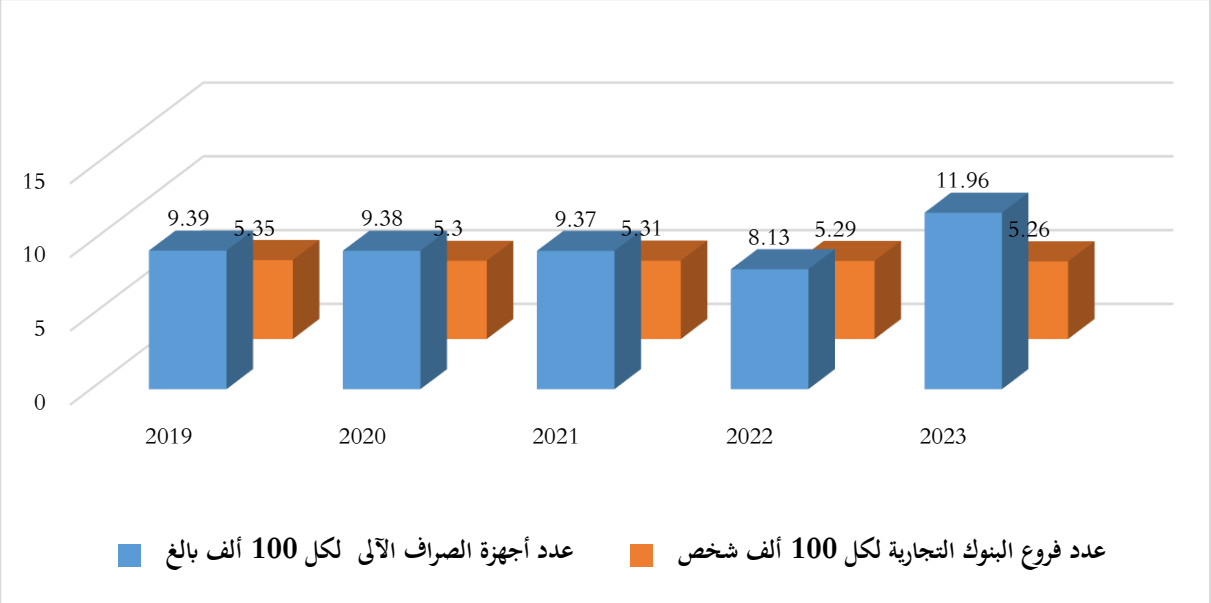

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

IMF, **Financial Access Survey**, available on the site : https://data.imf.org , Date of access : 21/12/2024, at 11h33.

يظهر من خلال **الشكل رقم 3–5** أعلاه، تطور عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2019–2023)، حيث نلاحظ أن عدد أجهزة الصراف الألي عرفت إرتفاع هذه بعد سنة 2021، أي بعد جائحة كورونا بنسبة تبلغ 29%، مما يعكس توجهًا تدريجيًا نحو تعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية، في المقابل يُلاحظ أن عدد فروع البنوك التجارية ظلّ شبه مستقر خلال الفترة المدروسة، دون تسجيل زيادات معتبرة، ومن ثَمّ يمكن الاستنتاج أن انتشار الخدمات المصرفية في الجزائر لا يزال محدودًا، ولا يرقى إلى المستويات العالمية من حيث الكثافة والانتشار الجغرافي، مما يعكس الحاجة إلى تطوير البنية التحتية المالية وتوسيع نطاق الشمول المالي في الجزائر.

5. ضعف تنافسية البنوك: تعتبر التنافسية عامل أساسي لتوفير خدمات مالية ذات جودة عالية، مما يساهم في جذب أكبر للعملاء وبالتالي تحقيق أرباح عالية، غير أن الهيمنة الواضحة للبنوك العمومية على القطاع المصرفي الجزائري حسمت تنافسيتها مع البنوك الخاصة ذات الأحجام الصغيرة[1]، وتطرح هذه الوضعية إشكالات متعددة بشأن مدى نجاعة السوق المصرفية الجزائرية، وواقع التنافسية داخلها خاصة في ظل اعتبار البنوك العمومية الفاعل

[1] سهام بوخلالة، محمد الجموعي قريشي، **تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص45.

المهيمن مقابل محدودية البنوك الخاصة، ولأجل تقييم مستوى تركّز السوق واختبار ما إذا كانت المنافسة حقيقية أم شكلية، يتم اللجوء إلى مجموعة من المؤشرات الكمية، من أبرزها مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI)، الذي يحسب وفق العلاقة التالية[1]:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^2$$

حيث:

Si : تمثل الحصة السوقية للبنك؛

n : العدد الإجمالي للبنوك.

قيمة هيرفيندال–هيرشمان (HHI) تتراوح ما بين 0 إلى 10000 حيث تفسر كما يلي:[2]

- $0 \leq HHI \leq 1000$ وجود منافسة تامة؛
- $1000 \leq HHI \leq 1800$ منافسة احتكارية؛
- $1800 \leq HHI \leq 10000$ احتكار تام.

فيما يلي، سنقوم بعرض تطور مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI)* للنظام المصرفي الجزائري من خلال الشكل التالي:

[1] سوداني سومية، حمدوش وفاء، **هيرفيندال – هيرشمان كوسيلة لقياس التنافسية بين البنوك العاملة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2016–2020)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6، العدد 1، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2023، ص70.

[2] نفسه.

* تم احتساب مؤشر هيرفيندال – هيرشمان بناءً على حصة السوقية للقروض.

الشكل رقم 3-6: تطور مؤشر هيرفيندال – هيرشمان للنظام المصرفي الجزائر خلال الفترة (2019-2023)

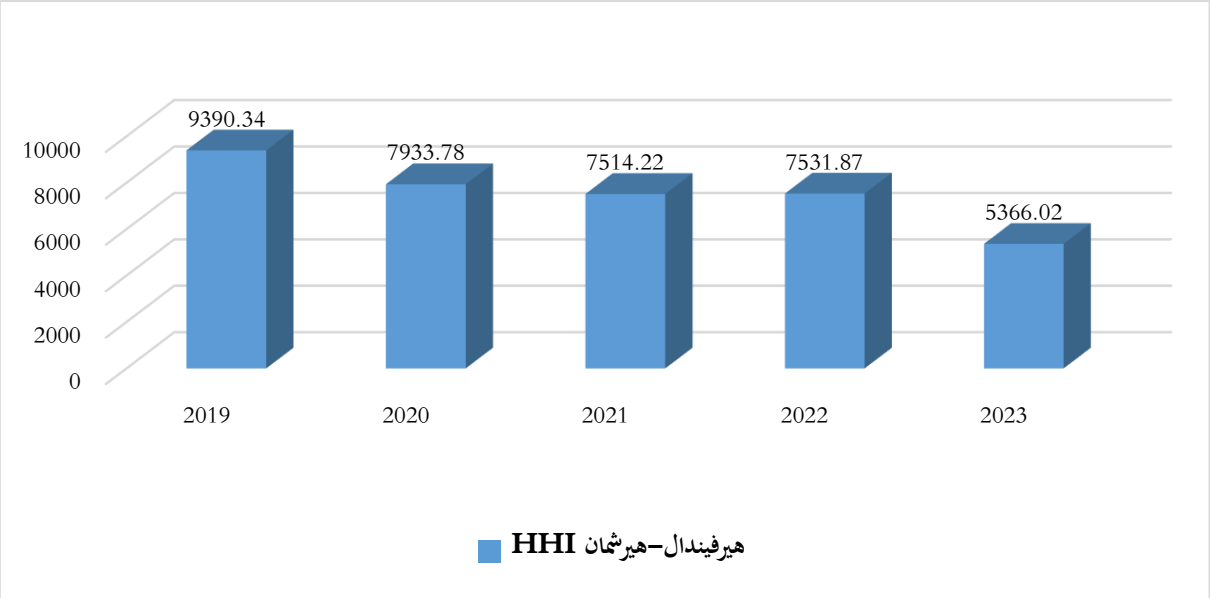

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص50.

IMF, **Financial Access Survey**, op. Cit.

يوضّح **الشكل رقم 3-6** أعلاه، تطور مؤشر هيرفيندال – هيرشمان (HHI) للنظام المصرفي الجزائر خلال الفترة (2019-2023)، حيث نلاحظ أن جميع قيم المؤشر تقع في المجال $1800 \leq HHI \leq 10000$، وهو ما يعكس درجة عالية من التركز السوقي، ووفقًا للمعايير المعتمدة في تفسير هذا المؤشر، فإن هذا المجال يدل على وجود هيمنة قوية لمجموعة محدودة من البنوك على النشاط المصرفي، ويُصنّف ضمن الأسواق ذات الطبيعة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية، ويؤكد هذا ما أشرنا إليه سابقًا، بشأن سيطرة البنوك العمومية في الجزائر على معظم الحصة السوقية، مقابل تراجع فرص المنافسة أمام البنوك الخاصة، مما يُضعف من ديناميكية النظام المصرفي الجزائري وقدرته على الابتكار وتقديم خدمات أكثر تنوعًا وكفاءة.

6. ضعف الاعتماد على التكنولوجيا المالية: على الرغم من الاتجاه العالمي نحو التحول الرقمي في الخدمات المصرفية، لا يزال النظام المصرفي الجزائري متأخراً في دمج التقنيات المتطورة، مثل: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول وتحليلات البيانات المتقدمة، ويمكن أن يُعزى هذا الإحجام عن تبني التكنولوجيا الحديثة إلى مجموعة من العوامل التنظيمية والبنية التحتية، بالإضافة إلى عدم وجود إطار قانوني ينظم نشاطها بصورة

تسمح بتطورها[1]، وهو ما يتطلب تظافر الجهود لتوفير بيئة مناسبة لتبني التكنولوجيا المالية، ذلك باعتبارها حتيمة ضرورية لتطوير وعصرنة النظام المصرفي الجزائري، فيما يلي سنقوم بعرض بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في الجزائر ممثلة بعدد بطاقات الخصم وعدد بطاقات الإئتمان.

الشكل رقم 3–7: تطور بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية في النظام المصرفي الجزائري الوحدة (%)

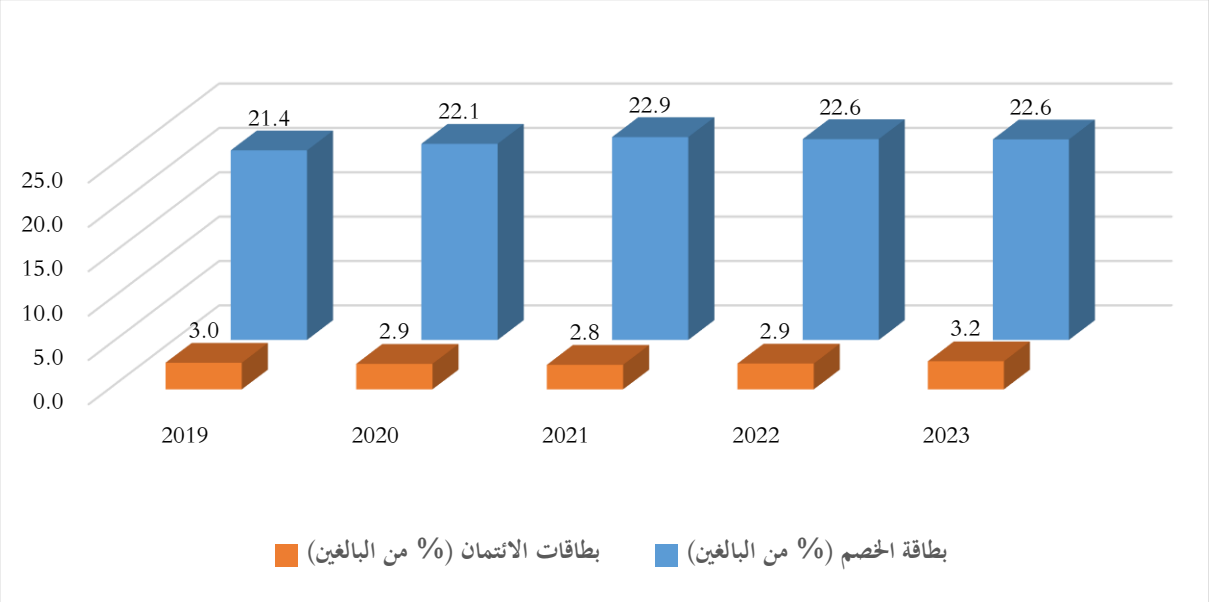

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

Financial Access Survey, **op.cit**.

يظهر لنا من خلال **الشكل رقم 3–7** أعلاه، تطوّر التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2019–2023)، من خلال تتبّع مؤشري بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان، حيث يتّضح أن تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري يتمحور بشكل أساسي حول اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني، لا سيما بطاقات الخصم، باعتبارها المدخل الأولي لتجسيد التحول الرقمي في الخدمات المالية، ويعكس هذا التوجه إدراك البنوك والمؤسسات المالية لأهمية الابتكار في أدوات الدفع كخطوة أولى نحو توسيع نطاق استخدام التقنيات المالية المتقدمة، مثل : الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتطبيقات البنكية على الهواتف الذكية، وخدمات الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة، ومع ذلك، يبقى هذا التحول جزئياً وغير متكامل ما لم يترافق مع تطوير البنية التحتية الرقمية للبنوك، وتوسيع شبكة التجار المتعاملين بالدفع الإلكتروني، إلى جانب تعزيز ثقافة الثقة والأمن السيبراني لدى المستخدمين.

[1] رفيق جلال، بختي زوليخة، **واقع التكنولوجيا المالية (Fin TIC) في القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 9، العدد 2، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ديسمبر 2024، ص551.

المبحث الثاني: تشخيص واقع الاستقرار المالي في الجزائر

من خلال هذا المبحث، سنقوم بتشخيص واقع الاستقرار المالي في الجزائر، فالبداية سنقوم بعرض القواعد الاحترازية المطبقة من طرف النظام المصرفي الجزائري، ثم سنقوم بعرض أهم الجهود المبذولة التحقيق الاستقرار المالي، وفي الأخير قمنا بدراسة تحليلية لواقع الاستقرار المالي من خلال تحليل بعض مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: القواعد الاحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري

يُقصد بالقواعد الاحترازية مجموعة من الأدوات والمعايير التي تضعها السلطات الرقابية، وعلى رأسها البنك المركزي، بهدف توجيه أنشطة البنوك وضمان سلامتها المالية والتقليل من حدة المخاطر التي قد تهدد استقرار النظام المصرفي ككل[1].

يضطلع بنك الجزائر بدور محوري في صياغة وتطبيق هذه القواعد بما يتماشى مع خصوصيات الاقتصاد الوطني والتحديات المرتبطة، وذلك من أجل تعزيز متانة النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي، فيما يلي سنقوم بعرض أهم قواعد الإحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري.

أولا- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال :كانت البداية بإصدار النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر[2]، فمن خلال هذا النظام نجد أن الحدود الدنيا لراس مال البنوك تبلغ حوالي 500 مليون دج على ألَّا يقل هذا المبلغ على 33% من الأموال الخاصة [3]، أما بالنسبة للمؤسسات المالية 100 مليون دج على ألَّا يقل هذا المبلغ على 50% من الأموال الخاصة [4]، ظل هذا النظام معمول به إلى غاية 2004، أي الفترة التي شهد فيها النظام المصرفي الجزائري بعض التجاوزات وإفلاس بعض البنوك كبنك خليفة وبنك التجاري الصناعي، الأمر الذي دعى إلى ضرورة اتخاذ تدابير وقائية لتفادي تجاوزات أخري، مما دفع ببنك الجزائر إلى إلغاء النظام السابق، بموجب النظام 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية، بموجب هذا النظام تم رفع هذه الحدود إلى 2.5 مليار دج بالنسبة

[1] صندوق النقد العربي، **العلاقة بين السياسات الإحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، جويلية 2020، ص7.

[2] قوال زواوية ايمان، **دور اتفاقية بازل 3 في إرساء وتعزيز الاستقرار المالي للقطاع البنكي الجزائري**، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 19، العدد 1، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، جوان2023، ص558.

[3] المادة 1، النظام رقم 90-10المؤرخ في 4جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[4] المادة 2، نفس المرجع السابق.

للبنوك و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية كما أعطى هذا النظام مهلة تصل إلى سنتين لتنفيذ أحكام هذا النظام[1]، غير أن هذا النظام لم يبقى ساري المفعول، فالأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008 دعت على وجه السرعة اتخاذ تدابير احترازية، حيث تم إصدار النظام رقم 08–04 المؤرخ في 23 ديسمبر2008 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بموجب هذا النظام تم رفع الحدود المعمول بها في النظام السابق الملغى، حيث أصبحت 10 مليار دج بالنسبة للبنوك و3.5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بخلاف القانون الملغى، فإن هذا النظام أعطى مهلة تصل إلى 12شهراً لتنفيذ أحكام هذا النظام[2]، وفي ظل التطورات الاقتصادية والمالية، قام بنك الجزائر بإلغاء هذا النظام، بموجب النظام رقم 18–04 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، حيث أصبح الحد الأدنى لراس مال البنوك 20 مليار دج، أمّا بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد تم تحديد الحد الأدنى لرأس مالها بـ 6.5 مليار دج، ولا يزال هذا السقف معمولًا به إلى يومنا هذا، وهو ما جرى التأكيد عليه مجددًا، من خلال النظام رقم 24–02 المؤرخ في 6 فيفري 2024 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ويعكس هذا التثبيت التشريعي حرص السلطات النقدية على تعزيز متانة الهياكل المالية للمؤسسات الناشطة في القطاع، وضمان قدرتها على مجابهة المخاطر المحتملة، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والمالية المستمرة؛

ثانيا– نسبة السيولة: أبرزت الأزمات المالية العالمية سنة 2008 الأهمية الحاسمة لإدارة السيولة في القطاع المصرفي، واستجابة لذلك، قام بنك الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين لضمان سيولة البنوك والمؤسسات المالية بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي ككل، وفي هذا الصدد تم إصدار النظام رقم 11–04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، حيث تضمن هذا النظام ضرورة الإلتزام بنسبة السيولة على الأقل في الأجل القصير، كما دعى هذا النظام إلى ضرورة تشكيل نسب يمكن من خلالها قياس وتسيير ورقابة خطر السيولة[3]، وكتأكيد لما سبق، قام بنك الجزائر بإصدار التعليمة رقم 07–11 المؤرخ في 21 ديسمبر 2011 المتضمنة معامل السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ومن خلال الاطلاع على مضمون هذه تعليمة، نجد أنها قد أوضحت تفصيل في النسب التي يمكن أخذها في بسط ومقام النسبة المشار إليها في النظام[4]، وبالرجوع إلى النظام رقم 11–04، نجد أنه ألزم البنوك والمؤسسات المالية على الحيازة الفعلية والدائمة للسيولة، بالإضافة إلى

[1] المادة 2، النظام رقم 90–01 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[2] المادة 2، النظام رقم08–04 المؤرخ في23 ديسمبر2008 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

[3] المادة 1، النظام رقم 11–04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

[4] أنظر :المواد 4–6، التعليمة رقم 07–11 المؤرخ في 21 ديسمبر 2011 المتضمنة معامل السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

تأمين كافة مصادر التنويع في التمويل حسب المبالغ وآجال الاستحقاق، مع ضرورة إجراء اختبارات دورية لإمكانية الإقراض، سواء في الظروف العادية أو في حالات الأزمات، كما حرص هذا النظام على تحديد معامل السيولة الأدنى بما لا يقل عن 100%[1]، وذلك لضمان قدرة البنوك على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بشكل كامل في جميع الظروف، وتماشياً مع الظروف الاقتصادية والمالية في الجزائر، وبهدف المحافظة على الاستقرار المالي حسب ماجاء به القانون النقدي والمصرفي 23-09[2]، قرر مجلس النقدي والمصرفي منح السيولة الإستعجالية*، لفائدة مجموعة من البنوك تعاني من مشاكل في السيولة بناءً على مجموعة من الشروط لمدة 30 يوماً على ألَّا تتجاوز صلاحية الاتفاقية المحددة لشروط منح السيولة الإستعجالية 6 أشهر قابلة لتجديد حسب تقدير بنك الجزائر[3]، حيث تعكس هذه الإجراءات حرص السلطات النقدية على التدخل الاستباقي للحيلولة دون انتقال الضغوط من بنك متعثر إلى بقية النظام المصرفي، بما يقلل من احتمالات وقوع أزمات سيولة حادة قد تهدد ثقة المتعاملين واستقرار النظام المصرفي، كما يعد هذا التوجه جزءً من الإطار الاحترازي الكلي الذي تتبناه البنوك المركزية، والذي يعني بمعالجة الأزمات قبل وقوعها؛

ثالثا- الاحتياطي الإجباري: نقصد بالإحتياطي الإجباري، النسبة المفروضة من طرف بنك الجزائر على البنوك العاملة في الجزائر والواجب الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود قانونية[4]، بهدف التحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، في الجزائر كانت البداية في اعتماد الإحتياطي الإجباري من خلال قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990،حيث الزم البنوك على اعتماد نسبة بحيث لا تتجاوز 28% كإحتياطي اجباري مع إمكانية الرفع من هذه النسبة تماشياً مع الظروف الاقتصادية[5]، وبعد مرور أربع سنوات، قام بنك الجزائر بتحديد نسبة الاحتياطي الإجباري من خلال التعليمة 73-94 المؤرخة في 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري عندى مستوى 2.5% [6]، وفي ظل إشكالية فائض السيولة التي يتصف بها النظام المصرفي الجزائري، قام بنك الجزائر بالرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري كإجراء لإدارة سيولة النظام المصرفي[7]، من خلال إصدار النظام 04-02 المؤرخ في مارس

[1] المادة 3، النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011، مرجع سبق ذكره.

[2] أنظر: المادة 155، القانون النقدي والمصرفي 23-09، مرجع سبق ذكره.

* هي تمويل مؤقت يقدمه البنك المركزي للبنوك التي تواجه ضائقة سيولة، لتلبية التزاماتها العاجلة ومنع انتقال الأزمة إلى النظام المصرفي.

[3] أنظر: المواد:3 -11، النظام رقم 25-04 المؤرخ في 7 ماي 2025 المتعلق بمنح السيولة الإستعجالية.

[4] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001، ص84.

[5] المادة 93، قانون النقد والقرض 90-10، مرجع سبق ذكره.

[6] المادة 5، التعليمة رقم 73-94 المؤرخة في 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

[7] شرشم وردة، عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

2004 المتضمن الشروط العامة للاحتياطي الإجباري في الجزائري، أين تم وضع حدود لنسبة الاحتياطي الإجباري بحيث لا تتجاوز 15% ويمكن أن تساوي 0% [1]، وتماشيا مع الوضع الاقتصادي في الجزائر، أين شهدت فوائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2013، تم إصدار التعليمة رقم 02-13 المؤرخة في 23 أفريل 2013 والمتعلقة بالاحتياطي الإجباري، بموجبها تم رفع من نسبة الإحتياطي الإجباري إلى نسبة 12%[2]، أما في سنة 2018، فقد تم خفض نسبة الإحتياطي الإجباري بموجب التعليمة رقم 03-2018 المؤرخة في 31 ماي 2018 إلى 10% [3]، يأتي هذا الإجراء على خلفية تراجع الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصادي، أما في سنة 2020 وكنتيجة لجائحة كوفيد 19 وما تبعها من انكماش حاد، كان على بنك الجزائر اتخاذ تدابير وقائية للحد من تأثير هذه الازمة من خلال أضافة هوامش سيولة يمكن أن تسمح بقدرة تمويلية أعلى للبنوك مما يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي للنظام ككل، وهو ماتم الاستجابة له من خلال تعليمة رقم 02-2020 المؤرخة في 10 مارس 2020 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري، حيث تم خفض معدل الاحتياطي الإجباري إلى 8%[4]، ليتم خفضه مرة أخرى بموجب التعليمة رقم 06-2020 المؤرخة في 29 أفريل 2020 المتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري إلى 6%[5]، ليواصل التراجع في معدل الاحتياطي الإجباري إلى غاية 2023، ليتم الخفض فيه بموجب التعليمة رقم 02-2023 المؤرخة في 13 أفريل 2023، المتعلقة بنظام الإحتياط الإجباري إلى مستوى 3%[6]، ليتم خفضه مرة أخرى سنة 2025 إلى 2.75%، وذلك في إطار توجه داعم للنمو الاقتصادي، ويُترجم هذا الإجراء رغبة السلطات النقدية في تحرير جزء أكبر من السيولة المتاحة لدى البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي[7]، لاسيما القطاعات المنتجة، بما يساهم في تحريك الدورة الاقتصادية وتخفيف الضغوط على البنوك بما يسمح بتحقيق الاستقرار المالي ككل، أما أخر تعديل فكان في سبتمبر 2025، حيث تم حفض معدل الإحتياطي الإجباري من 2.75 % إلى 2%، كما تم تحديد نسبة الفائدة على الاحتياطي الإجباري تقدر بـ 0% بعد أن كانت سابقًا 0.5%، أي أنه

[1] المادة 5، النظام رقم 04-02 المؤرخ في 4مارس 2004 المتعلقة بشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري.

[2] المادة 3، التعليمة رقم 02-2013 المؤرخة في 23 أفريل 2013 المتعلقة بالاحتياطي الإجباري.

[3] المادة 3، التعليمة رقم 03-2018 المؤرخة في 31 ماي 2018 المتعلقة والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

[4] المادة 3، التعليمة رقم 02-2020 المؤرخة في 10 مارس 2020 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

[5] المادة 3، التعليمة رقم 06-2020 المؤرخة في 29 أفريل 2020 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

[6] المادة 3، التعليمة رقم 02-2023 المؤرخة في 13 أفريل 2023 المتعلقة بنظام الإحتياط الإجباري.

[7] بنك الجزائر، **بيان مجلس النقدي والمصرفي**، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa ، تاريخ الاطلاع: 2025/09/02، على الساعة:10:09

دون تعويض مالي، وذلك بداية من 15 سبتمبر 2025، وهذا بهدف خفض النفقات قدر الإمكان، خصوصاً وأن الجزائر تعد من الدول القليلة التي تمنح نسبة فائدة على وعاء الإحتياطي الإجباري.

رابعا- نسبة الملاءة المالية: تعتبر كفاية رأس المال ركيزة أساسية للإطار التنظيمي للبنوك وللمؤسسات المالية، بهدف ضمان صلابتها ومرونتها في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها، ويرتكز هذا المفهوم على فكرة مفادها أن البنوك وحتى المؤسسات المالية يجب أن يكون لديها رأس مال كافٍ لاستيعاب الخسائر المحتملة وحماية أموال المودعين مما يضمن الحفاظ على استقرار النظام المصرفي، ومن هذا المنطلق، وحسب ما جاء به النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990 يجب أن تغطي نسبة تغطية الأخطار نسبة لا تقل عن 8 %[1]، وهو ما يتوافق مع معايير بازلI، التي نصت على أن نسبة كفاية راس المال، أو ما يعرف بنسبة Cooke* كما يسميها البعض، يجب ألَّا تقل عن 8%، كما أوصت بتطبيق التدريجي لها من سنة 1990 إلى سنة 1992[2]، وبالرجوع إلى النظام السابق، نجد أن هذا النظام هو الآخر، قد منح آجال لتنفيذ لرفع راس مالها الاجتماعي وأموالها الخاصة إلى المستويات المطلوبة[3]، وفي إطار مواصلة دعم الاستقرار المالي في الجزائر، قام بنك الجزائر بإصدار نظامين، يتمثل النظام الأول في النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتعلق بقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، وحسب ما جاء في هذا النظام نجد أن تم تركيز على نوعية راس المال[4]، غير أنه لم يتم تحديد النسب وتم الاكتفاء بأنه سيتم تحديد هذه النسب من خلال تعليمة تصدر عن بنك الجزائر[5]، أما التنظيم الثاني فتمثل في التعليمة رقم 91-34 المؤرخ 14 نوفمبر 1991 تعلقت هذه التعليمة بتثبيت قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991، من خلال هذه تعليمة نجد أنها ركزت على تحديد نسبة الأموال الخاصة للبنك وتم ضبطها كما يلي[6]:

نسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع المخاطر ≥ 8%

[1] المادة 4، النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990، مرجع سبق ذكره.

* Peter cooke : مدير بنك إنجلترا سابقًا وهو أول من ترأس لجنة بازل.

[2] عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، مارس 2017، ص100.

[3] أنظر: المادة 6، النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990، مرجع سبق ذكره.

[4] أنظر: المادة 2، النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتعلق بقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

[5] نفسه.

[6] المادة 3، التعليمة رقم 91-34 المؤرخة في 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بقواعد الحذر المطبقة في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

كما أوصت هذه التعليمة بضرورة التطبيق التدريجي لهذه النسبة بين البنوك على أن يكون أخر آجل جويلية 1995[1]

وفي ظل عدم مقدرة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر على مزامنة الرزنامة المنصوص عليها [2] في التعليمة رقم 34-91 المؤرخ 14 نوفمبر 1991، جاءت التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 لتشكيل رزنامة جديدة تراعي فيها خصوصية البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، وبناءً على ما سبق، تم الاتفاق على رزنامة جديدة على أن يكون أخر أجل لتطبيق هو ديسمبر 1999 [3]، وهو تأخر واضح في التطبيق، ذلك أن اتفاقية بازل I نصت على أن أخر أجل لتطبيق هو 1992، هذا بغض النظر عن مدة التطبيق التي وصلت إلى 5 سنوات في التعليمة 74-94 سابقة الذكر، في حين أن مدة التطبيق في اتفاقية بازل I تصل إلى 3 سنوات فقط[4]، كما تناولت هذه التعليمة كيفية حساب رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي[5]، والذي يتضمن العناصر المكونة لكل منهما وكيفية تصنيفها، كما أوضحت أهمية مراعاة العناصر داخل وخارج الميزانية عند الحساب، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تعرض الأصول للمخاطر، وقد ألزمت البنوك بتقديم تقارير دورية كل ثلاثة أشهر في تواريخ محددة ويتم ذلك وفقًا للمتطلبات التي تحددها لجنة الرقابة المصرفية.[6]

وفي ذات السياق، وبتزامن مع الوضع الاقتصادي الذي عرفته الجزائر سنة 2014، قام بنك الجزائر بإصدار النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، ومن خلال هذا النظام تم رفع من نسبة الملاءة المالية المطبقة من 8% إلى 9.5% [7]، أي أن القوانين التنظيمية في الجزائر سايرت معايير بازل III من خلال الرفع من نسبة كفاية راس المال، لكن ليس إلى 10.5% حسب بازل III ، هذا بالإضافة إلى الحث على تشكيل ما يسمى وسادة الأمان، التي تتكون من الأموال الخاصة القاعدية وتغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة[8]، وهو ما يعتبر موافق لما ورد في اتفاقية بازلII وبازل III في العديد من الجوانب[9]، وإدراكاً من بنك الجزائر بضرورة دعم الاستقرار المالي، تم الرفع برفع مرة أخرة في نسبة كفاية راس المال، ولكن هذه

[1] المادة 3، التعليمة رقم 34-91 المؤرخة في 14 نوفمبر 1991.

[2] سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص21.

[3] المادة 3، التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بقواعد الحذر المطبقة في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

[4] سليمان ناصر، آدم حديدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص21-22.

[5] أنظر: المواد: 6-7، التعليمة رقم 34-91 المؤرخة في 14 نوفمبر 1991، مرجع سبق ذكره.

[6] المادة 13، التعليمة رقم 34-91 المؤرخة في 14 نوفمبر 1991، مرجع سبق ذكره.

[7] المادة 2، النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.

[8] المادة 4، نفس المرجع السابق.

[9] قوال زواوية ايمان، **مرجع سبق ذكره**، ص560.

المرة إلى 12% [1]، وهو ما يفوق 10.5 % حسب بازل III ، وذلك من خلال التعليمة 14-04 المؤرخة في 30 ديسمبر 2014، والتي تلغى أحكام التعليمة 94-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 سابقة الذكر.

خامسا– ترجيح المخاطر :يعد ترجيح المخاطر من أهم ما جاء به اتفاقية بازل I، وفي هذا الصدد، قام بنك الجزائر بإصدار التعليمة رقم 47-94 سابقة الذكر فمن خلال المادة 11 نجد أن هذه المادة تضمنت تصنيفين للمخاطر

- **تصنيف الأول للمخاطر داخل الميزانية:** تم ترجيح الأصول بنسب مختلفة (0%، 5%،20%،100%)
- **التصنيف الثاني للمخاطر خارج الميزانية:** يتم ترجيح الأصول بنسب مختلفة (0%، 5%،20%،100%)،

حيث نجد أن هذه الأوزان الترجيحية تكون في ترتيب تصاعدي حسب درجة الخطر، وهي ذات الأوزان المعتمدة في اتفاقية بازل I، كما أن الاخطار المحتملة بها تتوافق إلى حد كبير مع الاخطار الواردة في اتفاقية بازل؛

سادسا– مراقبة وضعيات الصرف: وهي أحد الآليات الرئيسية التي تعتمد عليها السلطات النقدية في الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار المالي، خصوصاً في ظل الانفتاح التدريجي على المعاملات الخارجية وتقلبات أسعار الصرف في الأسواق العالمية، فمن خلال هذه الآلية يمكن تقييم تدفق العملات الأجنبية بما يضمن التوازن بين الموجودات والمطلوبات بالعملة الصعبة، والحد من مخاطر السيولة وتعزز قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها [2]، وتبرز أهمية هذه المراقبة أكثر في الاقتصاد الجزائري المعتمد على عائدات النفط بشكل أساسي، حيث تؤدي تقلبات أسعار النفط إلى انعكاسات مباشرة على سعر الدينار وحجم الاحتياطيات الرسمية، وبالتالي، فإن إحكام الرقابة على وضعية الصرف يشكل أحد الدعائم الرئيسية لدعم متانة النظام المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي أمام الصدمات التي قد يتعرض لها، وانطلاقًا من هذا التوجه، ولأجل متابعة وضعية الصرف والحفاظ على توازناتها في الجزائر، قام بنك الجزائر باعتماد نسبتين أساسيتين كآليتين للرقابة والتقييم هما: [3]

- **النسبة الأولى:** تخص كل عملة أجنبية على حدة، حيث يجب ألّا يتجاوز مجموع وضعيات صرفها نسبة 10% من الأموال الخاصة الصافية؛
- **النسبة الثانية:** تخص جميع العملات مجتمعة، حيث يجب ألّا يتجاوز مجموع وضعيات صرفها نسبة 30% من الأموال الخاصة الصافية.

[1] المادة 4، التعليمة رقم 04-2014 المؤرخة في 30 ديسمبر 2014 المتعلقة بنسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.

[2] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص126، بتصرف.

[3] المادة 3، التعليمة رقم 78-95 المؤرخة في 26 ديسمبر 1995 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.

سابعا– نظام التأمين على الودائع: تعتمد الأنظمة المصرفية لحماية أموال المودعين وضمان استقرار القطاع المصرفي على نظام التأمين على الودائع، حيث يقوم مبدأ عمل هذا النظام على إنشاء صندوق خاص يتكفل بتعويض المودعين جزئياً أو كلياً في حال تعرض أحد البنوك للتعثر أو الإفلاس، وتكمن الغاية الأساسية من هذا النظام في تعزيز الثقة بين المودعين والبنوك من خلال طمأنة المودعين على سلامة أموالهم، بما يحد من ظاهرة السحب الجماعي للودائع التي تُعد من أبرز مظاهر عدم الاستقرار المالي، فالجزائر، تم تأسيس نظام التأمين على الودائع المصرفية أول مرة سنة 1997، حيث الزم هذا النظام البنوك العاملة في الجزائر الانخراط فيه[1]، كما حدد مجلس النقد والقرض آنذاك نسبة علاوة في حدود 2% على الأكثر من إجمالي الودائع بالعملة الوطنية، نهاية 31 ديسمبر من كل سنة،[2] حيث يبلغ أقصي تعويض للمودع في حدود 600000 دج[3]، وكتكييف للقواعد الاحترازية بما تتطلبه الظروف المالية والمصرفية وعلى خلفية إفلاس بنك الخلفية والبنك التجاري والصناعي وضياع أموال المودعين[4]، تم تحديد نسبة العلاوة في حدود 1% على الأكثر من إجمالي الودائع بالعملة الوطنية، نهاية 31 ديسمبر من كل سنة [5]، أما فيما يخص أقصي تعويض للمودع فلم يعرف تغيير عما كان معمول بيه في النظام السابق، وبهدف دعم الاستقرار المالي في الجزائر، تم الرفع من مبلغ التعويض للمودع من 600000 دج إلى 2000000 دج سنة 2018 [6]، ليتم لاحقاً تأسيس صندوق التأمين على الودائع كشركة مساهمة، حيث يشترط على البنوك أن تكتتب في رأس ماله[7]، أما فيما يخص شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، فقد اشترط صندوق التأمين على الودائع أن يتم وضع العلاوات المتأتية من هذه الشبابيك في حساب خاص لدى بنك الجزائر؛[8]

[1] المادة 2، النظام رقم 97–04 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتعلق بنظام التأمين على الودائع المصرفية.

[2] المادة 8، نفس المرجع السابق.

[3] المادة 9، نفس المرجع السابق.

[4] حمزة عمي سعيد، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003–2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015–2016، ص170.

[5] المادة 7، النظام رقم 04–03 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام التأمين على الودائع المصرفية.

[6] المادة 8، النظام رقم 18–01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المتعلق بنظام التأمين على الودائع المصرفية.

[7] المادة 6، النظام رقم 2020–03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بنظام التأمين على الودائع المصرفية.

[8] المادة 7، نفس المرجع السابق.

ثامنا- مستوى الإلتزامات الخارجية: نقصد بالإلتزامات الخارجية القروض الممنوحة للمسيرين والمساهمين في البنك والمؤسسات المالية، حيث ألزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر على ألَّا يتعدي هذا المستوي أربع أضعاف أموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية[1]، كما أن يتعين الحرص على ألَّا تتجاوز نسبة القروض الممنوحة للمساهمين والمسيرين نسبة 20% من مبلغ الأموال الخاصة مع ضرورة تصريح بهذا المبلغ لدة مركزية المخاطر[2]، يأتي هذا الإجراء بهدف تقليص تضارب المصالح والحد من المخاطر الأخلاقية التي قد تنتج عن منح تمويلات مفرطة أو غير مبررة للأطراف ذات العلاقة المباشرة بالبنك أو المؤسسة المالية، كما أنه يعزز الثقة في النظام المصرفي عبر إرساء قواعد الشفافية والحوكمة الرشيدة، ويمنع تدهور أوضاع بنك معين بسبب سوء تسيير داخلي قد يُفضي إلى انتقال العدوى إلى باقي البنوك وبالتالي تهديد الاستقرار المالي للقطاع ككل؛

تاسعا- المساهمة في راس مال الشركات التابعة: بهدف تجنب مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها البنوك كنتيجة لتمجد أموالها، قام بنك الجزائر بفرض قيود صارمة على مساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات التابعة[3]، وذلك من خلال قانون النقد والقرض 90-10 (الملغى) وضبطها في حدود نصف أموال الخاصة للبنك[4]، من أجل ضمان بقاء مواردها المالية متاحة بالدرجة الأولى لممارسة دورها الأساسي المتمثل في الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية المنتجة، غير أن هذه الحدود تم إلغاءها بموجب الأمر 03-11 سابق الذكر، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات تحديد نسب مساهمات في راس مال الشركات التابعة إلى مجلس النقد والقرض التابع لبنك الجزائر وذلك حسب الضرورة[5]، وهذا ماتم الاستجابة له من خلال إصدار النظام رقم 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، حيث تم تحديد كل مساهمة بما لا تتجاوز 15% من الأموال الخاصة للبنك بشرط ألَّا تتجاوز مجموع مساهماته 60% من الأموال الخاصة القانونية[6].

[1] المادة 2، التعليمة رقم 68-94 المؤرخة في 25 أكتوبر 1994 المحددة لمستوى الإلتزامات الخارجية للبنوك.

[2] المادة 4، التعليمة رقم 02-99 المؤرخة في 07 أفريل 1999 المتعلقة بتحديد شروط ومستويات القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[3] سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، 2014، ص35، بتصرف.

[4] المادة 118، القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، مرجع سبق ذكره.

[5] المادة 74، الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

[6] المواد 19-20، النظام رقم 14-02 المؤرخ في 26 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.

المطلب الثاني: تدابير دعم الاستقرار المالي في الجزائر

من خلال هذا المطلب، سنقوم بعرض أهم التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية في الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين يعرض الفرع الأول الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، أما الفرع الثاني يعرض السياسات المتخذة لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

الفرع الأول: الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر:

عملت السلطات النقدية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحقيق الاستقرار المالي هذا على خلفية التحديات المالية والمصرفية التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري، تتمثل أهم هذه الإجرءات في العناصر التالية:

1. الانضمام إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP): هو برنامج تم إطلاقه بعد الأزمة المالية الاسيوية في ماي 1999 بالشراكة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يعتبر أداة مهمة في تعزيز استقرار ومرونة النظام المالي في أي بلد، بحيث يتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف الجهات الرقابية في النظام المالي بتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك وفق مجموعة من الآليات والأساليب لاسيما منها أدوات التحليل الكمي المرتبطة بتحليل السيناريوهات وفق اختبارات الضغوط[1]، يتلخص هدفه الأساسي في تحديد نقاط الضعف وتقييم الأطر التنظيمية والتوصية بتدابير سياسية لتعزيز قدرة النظام المالي على الصمود في وجه التحديات التي قد يتعرض، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي في البلاد.[2]

في الجزائر، وقصد تعزيز الاستقرار المالي، أقرت السلطات النقدية الانضمام إلى برنامج تقييم القطاع المالي سنة 2003[3]، ليصبح عدد الدول الأعضاء في هذا البرنامج 142 دولة، يأتي هذا الإجراء في السياق التطورات الاقتصادية والمالية التي عرفها النظام المصرفي الجزائري هذا من جهة، وكمواكبة لمعايير الدولية التي تعني بضرورة التنسيق مع الجهات الرقابية الدولية المعنية بمتابعة تطور الأنظمة المالية بما يعزز الاستقرار المالي على المستوى المحلي والدولي

[1] بوهريرة عباس، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراة الطور الثالث، تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي المعمق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر،2017–2018، ص90.

[2] IMF, **Review of the Financial Sector Assessment Program Further Adaptation to the Post-Crisis Era**, August 2014 ,p5.

[3] بالعابيدي عايدة عبير، شاوش اخوان سهام، **تدابير السلطات النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة المصرفية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص46.

من جهة أخرى، وبالتزامن مع انضمام الجزائر إلى برنامج تقييم القطاع المالي تتم إجراء أول تقييم وكان ذلك سنة 2003؛[1]

2. إنشاء نظام التنقيط المصرفي (SNB): بهدف تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، قامت السلطات النقدية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر بإصدار تعلمتين، الأولى هي التعليمة 14-01 المشار إليها سابقًا، في حين تتمثل الثانية في التعليمة 14-02 المؤرخة في 16 فيفري 2014 المتعلقة بقياس مخاطر السيولة للنظام المصرفي الجزائري وهما يشكلان أساس نظري لتبني نظام التقييم المصرفي (SNB) أو ما يعرف بنظام التنقيط الإئتماني، إذ يعد هذا النظام، الذي بدأ العمل على تطويره منذ 2011، من أحد أهم الأدوات المستعملة في الرقابة المصرفية، حيث يعمل هذا النظام على تحليل مجموعة من العناصر مستمدة من (CAMELS)* لتقييم الأداء المالي، كما يُصنف ضمن آليات الرقابة الاحترازية الجزئية، ويُطبق في إطار الرقابة على عين المكان[2]، ويأتي اعتماد هذا النظام في سياق مواكبة المعايير الدولية، لا سيما اتفاقيتي بازل II وIII، اللتين توصيان بضرورة تعزيز الرقابة الداخلية لدى البنوك بما يتيح تحديد مختلف المخاطر والتهديدات الناجمة عن النشاط المصرفي.

تقوم طريقة عمل نظام التنقيط المصرفي على تحليل ستة مؤشرات للأداء المالي بحسب طريقة (CAMELS)، وذلك بهدف رصد وتتبع مؤشرات الإنذار المبكر التي لها دور كبير في التنبؤ بحالات الضغوطات المالية التي قد يتعرض لها البنك، ولغرض تحقيق هذا الهدف، قام بنك الجزائر سنة 2013 بتجربة هذا النظام على بنكين مختلفين، البنك الأول هو بنك خاص "ببنك سوسيتي جنرال" والبنك الثاني عمومي "القرض الشعبي الجزائري"[3]، وفي هذا السياق، سنقوم باستعراض مكونات نظام التنقيط المصرفي الجزائري وفق الشكل التالي:

[1] بوهريرة عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

* نموذج التقييم المصرفي الأمريكي.

[2] بوهريرة عباس، عمي سعيد حمزة، **دور نظام التنقيط المصرفي snb في تقييم الأداء المصرفي – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص38.

[3] بوهريرة عباس، **تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي في تشخيص الصلابة المالية للمصارف الجزائرية دراسة حالة مصرف القرض الشعبي الجزائري وسوسيتي جنرال – الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2020، ص81.

الشكل رقم 3–8: مكونات نظام التنقيط المصرفي الجزائري

المصدر: بوهريرة عباس، عمي سعيد حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

3. عصرنة أنظمة الدفع: بهدف دعم الاستقرار المالي، قام بنك الجزائر بتعاون مع وزارة المالية، بعصرنة وتطوير أنظمة الدفع المعتمدة في الجزائر، إدراكًا لأهمية تحديث البنية التحتية المالية بما يواكب المعايير الدولية ويعزز كفاءة المعاملات النقدية والمصرفية، وقد شملت هذه الجهود تحديث نظام الدفع التابع لبنك الجزائر باعتباره الركيزة الأساسية لعمليات المقاصة والتسوية بين البنوك، وذلك من خلال إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية (ATCI) سنة 2004[1]، بهدف تبسيط عملية تبادل وتسوية أوامر الدفع بين البنوك بشكل آمن وموثوق بما يقلل من المخاطر المرتبطة بالتأخير أو المخاطر التشغيلية ويضمن انسيابية السيولة في النظام المصرفي، هذا بالإضافة إلى اعتماد نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والمستعجلة (ARTS) سنة 2006، الذي يتيح تنفيذ عمليات الدفع بين المؤسسات المالية بشكل آني وآمن، حيث يهدف هذا النظام إلى تحسين سرعة وموثوقية المعاملات وتعزيز ثقة المتعاملين في النظام المصرفي الجزائري[2]؛

4. إقامة إختبارات الضغط: باعتبار أن بنك الجزائر هو السلطة التنظيمية والرقابية للنظام المصرفي الجزائري، فقد لعب دورًا أساسياً في ضمان استقرار ومرونة النظام المصرفي في البلاد، ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الأدوات

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2005: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2006، ص93.

[2] تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، أكتوبر 2008، بتصرف، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/10 ،تاريخ الإطلاع:2025/8/14، على الساعة: 20:18.

لضمان الاستقرار المالي، ومن بين الأدوات الرئيسية التي يستخدمها لتحقيق هذا الهدف، تنفيذ اختبارات الضغط، ذلك بمساعدة من طرف البنك الدولي، أين تم الاعتماد على تبني مثل هذه الاختبارات سنة 2012، ذلك بعد استخدام التقنيات المطورة من طرف صندوق النقد الدولي سنة 2009[1]، حيث تمّ تصميم هذه الاختبارات لتقييم قدرة النظام المصرفي ككل، أو قدرة البنوك الجزائرية منفردة على تحمل الظروف الاقتصادية والمالية، بناءً على محاكاة سيناريوهات ومخاطر متوقعة، بشكل يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف في ظل هذه السناريوهات، الأمر الذي يسمح لبنك الجزائر إتخاذ تدابير استباقية للتخفيف من المخاطر وتعزيز قدرة القطاع على الصمود بشكل يدعم الاستقرار المالي في الجزائر.[2]

فيما يلي نستعرض بعض المخاطر في ظل سيناريوهات متوقعة متفاوتة الخطورة للنظام المصرفي الجزائري لسنة 2023

الشكل رقم 3–9: نتائج إختبارات الضغط لبعض المخاطر على مستوى كفاية النظام المصرفي الجزائري لسنة 2023 الوحدة:(%)

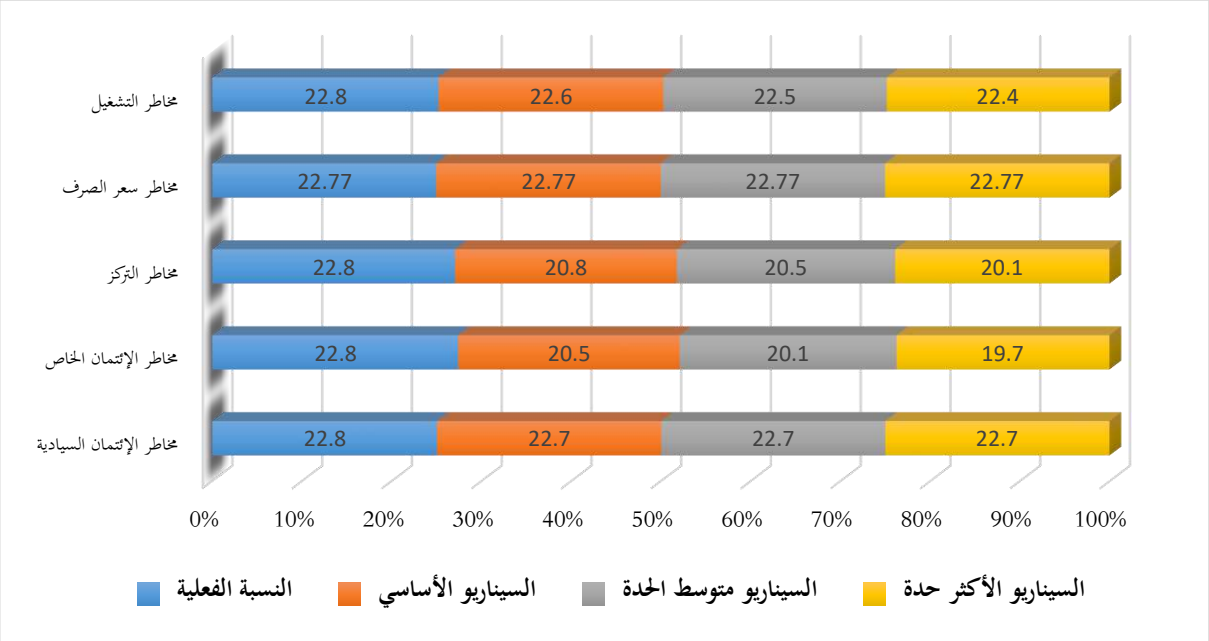

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في دول العربية لعام 2024**، مرجع سبق ذكره، ص. ص247–272.

[1] بالعابيدي عايدة عبير، شاوش اخوان سهام، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016، ص119.

يظهر من خلال **الشكل رقم 3–9**، أعلاه نتائج اختبارات الضغط على مستوى كفاية النظام المصرفي الجزائري لسنة 2023، حيت تم التركيز على مجموعة من المخاطر في النظام المصرفي الجزائري ككل، والمتمثلة في: مخاطر التشغيل، مخاطر سعر الصرف، مخاطر التركيز، مخاطر الإئتمان الخاص، مخاطر الائتمان السيادية، وذلك في ظل ثلاث سيناريوهات متوقعة الحدوث وهي كالتالي:

- **السيناريو الأساسي**: يظهر لنا أن مستويات مخاطر التشغيل ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الإئتمان السيادية لم تتأثر كثيراً، حيث بقيت مستوياتها قريبا جداً من المستويات الفعلية هذا في ظل صدمة متوسطة التأثير، مما يشير أن تأثير هذه المخاطر على القطاع المصرفي الجزائري في ظل صدمات متوسطة ليس ذو أثر يذكر، أما بالنسبة لمخاطر التركز والائتمان الخاص فقد شهدت انخفاضًا واضحًا، حيث تراجعت من 22.8% إلى 20.5% و20.8% على التوالي، مما يشير إلى أن هذه المخاطر هي الأكثر حساسية للصدمات حتى في السيناريوهات متوسطة التأثير؛

- **السيناريو متوسط الحدة**: تبين مستويات مخاطر التشغيل ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الإئتمان السيادية استقرار بالمقارنة مع السيناريو الأساسي والنسبة الفعلية، مما يشير إلى قدرة النظام المصرفي الجزائري على الصمود في حال حدوث هذه المخاطر في ظل سناريوهات متوسطة الحدة، أما بالنسبة لمخاطر التركز والائتمان الخاص يلاحظ تراجع من 22.8% إلى 20.5% بالنسبة لمخاطر التركيز و22.8% إلى 20.1% بالنسبة لمخاطر الإئتمان الخاص هذا بالمقارنة مع النسب الفعلية، وبالتالي فإن النظام المصرفي الجزائري سيواجه ضغوطات أكبر بالنسبة لهذه المخاطر؛

- **السناريو الأكثر حدة**: كما هو الحال بالسنية لسيناريوهات السابقة فإن مخاطر التشغيل ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الإئتمان السيادية بقيت مستقرة تقريباً عند مستوياتها الفعلية، مما يشير إلى أن هذه المخاطر لا تُأثر على استقرار النظام المصرفي الجزائري حتى في أقصي سناريوهات حدة، أما بالنسبة لمخاطر التركز والائتمان الخاص فقد عرفت تراجع من 22.8% إلى 20.1% بالنسبة لمخاطر التركيز و22.8% إلى 19.1% بالنسبة لمخاطر الإئتمان الخاص هذا بالمقارنة مع النسب الفعلية، وهو ما يشير إلى تأثير هذه المخاطر على القطاع المصرفي الجزائري، الأمر الذي يستدعي اتخاذ تدابير استباقية لدعم الاستقرار المالي من خلال تعزيز إدارة المخاطر عبر تحسين سياسات الإقراض وتنويع المحافظ الائتمانية في القطاع المصرفي الجزائري.

5. استحداث لجنة الاستقرار المالي: على غرار العديد من الدول العربية والأجنبية، فإن إنشاء لجنة مكلفة حصراً بمتابعة وضع الاستقرار المالي ضرورة لابدّ منها، وهذا ماتم في الجزائر، حيث قام بنك الجزائر سنة 2007 بإنشاء لجنة مكلفة بمتابعة استقرار القطا البنكي، يتراسها محافظ بنك الجزائر وهو الذي يحدد أعضاءها ومهامها[1]، أما في سنة 2009، تم إنشاء لجنة مكلفة بمتابعة تطور الاستقرار المالي في الجزائر، يترأسها محافظ بنك الجزائر، بالإضافة إلى ثلاث نواب وأربع مدراء للمديريات المعنية بالاستقرار المالي[2]، وهذا ما أكد عليه القانون النقدي والمصرفي 23-09 سابق الذكر، الذي دعى إلى ضرورة إعتماد لجنة مكلفة بمتابعة الاستقرار المالي في الجزائر، مع تقديم الحلول اللازمة في حال الأزمات، مما يضمن الاستقرار المالي في الجزائر، هذا مع تغيير في تشكيلة هذا اللجنة وتوسيع صلاحياتها، كما أشرنا سابقاً.

بالإضافة إلى التدابير السابقة المتخذة لتحقيق الاستقرار المالي، فقد إتخذ بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف المحافظة على الاستقرار المالي خلال فترة جائحة كورونا تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:[3]

- خفض معدل معامل السيولة من 100% إلى 60%، بهدف الرفع من مستويات التمويل في النظام المصرفي الجزائري؛
- خفض الاحتياطي الإجباري من 10% إلى 6%، ثم إلى 3% نهاية سنة 2020 كإجراء أولي، ثم إلى 2% إلى غاية جوان 2022 كما أشرنا سابقاً، يأتي هذا الإجراء على خلفية نقص السيولة في النظام المصرفي الجزائري؛
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الإلتزام بتشكيل وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة، وهذا بهدف تحقيق التوزان بين متطلبات الاستقرار المالي وضمان تدفق التمويل للاقتصاد؛
- بهدف تعزيز الثقة بين البنوك والعملاء بما يسمح تحقيق الاستقرار المالي، تم إعادة جدولة ديون العملاء، هذا إلى جانب تأجيل تسديد الأقساط المستحقة، وهذا ابتداء من مارس 2020 مع إمكانية منح قروض للعملاء الذين استفدو من هذه الإجراءات؛
- خفض معدل الفائدة التوجيهي على عمليات إعادة التمويل الأساسية بمقدار 0.25% ليصبح 3%، بهدف تنشيط الدورة الاقتصادية وتخفيف من حدة الركود مما يقلل من حالات تعثر القروض؛

[1] أنظر: التعليمة 04-07 المؤرخة في 10 جوان 2007 المتعلقة بإنشاء لجنة متابعة استقرار القطاع البنكي.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011، ص134.

[3] أنظر: التعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 6 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الإستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

- تشجيع على استخدام وسائل الدفع غير نقدية[1]، عبر تسهيل وتسريع المعاملات، وتقليل تكاليفها مقارنة بالدفع النقدي التقليدي، حيث يهدف هذا الإجراء إلى دعم الاستقرار المالي من خلال استقطاب السيولة المتداولة خارج الأطر الرسمية، بما يسمح للبنوك بتوظيفها في تمويل الاقتصاد؛
- تسهيل منح القروض والتركيز على المنتجات المبتكرة والممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية[2].

الفرع الثاني: السياسات المتخذة لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

إلى جانب التدابير التي اتخذها بنك الجزائر، تم اعتماد مجموعة من السياسات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات، وقد شملت هذه السياسات ما يلي:

أولا– سياسة التعقيم النقدي:

1. تعريفه: هي إحدى أدوات السياسة النقدية التقليدية التي يلجأ إليها البنك المركزي، بهدف امتصاص الفوائض من السيولة المتدفقة إلى الاقتصاد الوطني، سواء نتيجة تدفق العائدات الخارجية (كإيرادات النفط أو رؤوس الأموال الأجنبية) أو نتيجة توسع الإنفاق العمومي، وذلك لتجنب الآثار التضخمية والمحافظة على استقرار المؤشرات النقدية.[3]

2. سياسة التعقيم النقدي في الجزائر: أدت تدفقات السيولة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، كنتيجة لتحسن مستويات أسعار الصرف وتنامي مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، إلى ظهور فوائض في السيولة، وقد فرض هذا الواقع على السلطات النقدية في الجزائر اتخاذ جملة من الإصلاحات للحد من تراكم للسيولة[4]، لما قد تسببه من اختلالات في التوازنات المالية والنقدية، وفي هذا السياق، تدخّل بنك الجزائر عبر جملة من الأدوات والسياسات النقدية بهدف امتصاص الفوائض والمحافظة على استقرار الأسعار وضمان انضباط الدورة النقدية، عبر اللجوء إلى تطبيق سياسة التعقيم النقدي، حيث نُشير إلى أن هدف سياسة التعقيم النقدي الحفاظ على الاستقرار المالي، عبر الحفاظ على مستويات السيولة بما يحد من الضغوط التضخمية، وبالتالي الحفاظ على مستويات الأسعار عند

[1] معيزي أحلام، **الإجراءات الإحترازية لبنك الجزائر لتفعيل إدارة المخاطر في ظل جائحة كوفيد 19**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، 2023، ص525.

[2] صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2022**، أوت 2022، ص176.

[3] Kai Lilakachan, **Three essays on monetary policy in small open economies**, A dissertation presented to the faculty of princeton university in candidacy for the degree of doctor of philosophi, jun 2008, p35.

[4] هاجر بودیار، **مرجع سبق ذكره**، ص235.

مستويات مقبولة، هذا إلى جانب الحد من تقلبات الفائدة الحادة بين البنوك، بشكل يسمح تعزيز الثقة في النظام المصرفي ككل.

في الجزائر، تمّ اعتماد سياسة التعقيم النقدي خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017، وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الوطني فوائض معتبرة في السيولة نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، وقد استدعى هذا الوضع تدخل السلطات النقدية لاتخاذ حزمة من الأدوات الكفيلة بالحد من تراكم السيولة داخل النظام المصرفي، وذلك حفاظًا على الاستقرار المالي ومنع ظهور ضغوط تضخمية أو اختلالات نقدية، وقد تجسدت أهم أدوات التعقيم النقدي التي اعتمدها بنك الجزائر فيما يلي:

2–1. أداة استرجاع السيولة: فرضت تراكمات السيولة على بنك الجزائر تطبيق أداة استرجاع السيولة خلال الفترة من 2002 إلى 2017*، أين تم تطبيق هذه الأداة بموجب التعليمية رقم 02-02 المؤرخة في 11 أفريل 2002 على أن يتم استرجاع السيولة لمدة 7 أيام منذ أفريل 2002 و3 أشهر منذ أوت 2005 ولمدة 6 أشهر منذ جانفي 2013 وبقيت ثابتة على غاية 2016، حيث نشير إلى أنه يتم تنفيذ هذه الأداة من خلال أدراجها ضمن عمليات السوق المفتوحة وذلك بموجب النظام 09-02 المؤرخة في 26 ماي 2009 والمتعلقة بالسياسة النقدية أدواتها وإجراءاتها، وفي هذا السياق، قام بنك الجزائر بتحديد مبلغ الواجب استرجاعه في حدود 1100 مليار دينار جزائر سنة 2013؛ ومبلغ 1350 نهاية 2015؛[1]

2–2. تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة: إضافة إلى أداة استراجاع السيولة، قام بنك الجزائر بتطبيق أداة تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة خلال الفترة من 2005 إلى 2016، وذلك بموجب النظام 09-02 سابق الذكر، وحسب المادة 29 من هذا النظام، نجد أنه يتم تطبيق هذه الأداة لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، بنسب فائدة يتم تحديدها بناءً على العمليات الأساسية لإعادة التمويل المنقوصة بهامش.[2]

فيما يلي سنقوم بإستعراض السيولة المسترجعة من تطبيق أدوات التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة (2002-2016) من خلال الشكل التالي:

* نشير إلى أنه تم الإبقاء على أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام فقط بعد سنة 2017 بمعدلات مرتفعة عما كانت قبل.

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص162.

[2] عبد العزيز طيبة، عمار طهرات، **دور سياسة التعقيم النقدي في الحد من التضخم دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000–2017**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص768.

الشكل رقم 3-10: السيولة المسترجعة من تطبيق أدوات سياسة تعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)، الوحدة:(مليار دج)

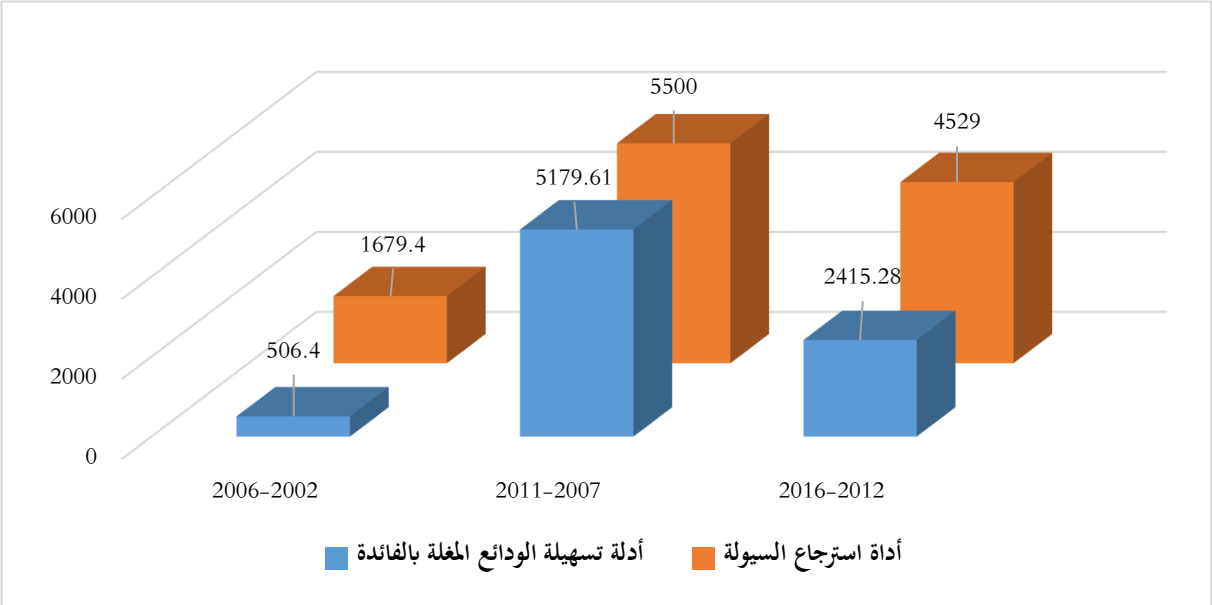

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2002-2017)

بالاعتماد على **الشكل رقم 3-10** أعلاه، الذي يُوضّح المبالغ المسترجعة من تطبيق أدوات التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016، حيث يتبيّن لنا أن بنك الجزائر اعتمد بشكل متزايد على هذه الأدوات للتحكم في مستوى السيولة الفائضة، بما ينعكس إيجابًا على استقرار النظام المالي ككل، ومن خلال المعطيات المعروضة نلاحظ ما يلي:

- **خلال الفترة (2002-2006)**: تميزت هذه الفترة بنسبة امتصاص للسيولة تبلغ حوالي 21.47%، وذلك بتركيز بشكل أساسي على أداة استرجاع السيولة، حيث بلغت قيمة المبالغ المسترجعة بالاعتماد على هذه الأداة خلال هذه الفترة ما يقدَّر بـ 1679.4 مليار دج، مقابل 506.4 مليار دج لأداة تسهيلة الودائع المغلقة بالفائدة، وهي قيمة تُعدّ مقبولة بالنظر إلى حداثة تطبيق هذه الأداة منذ سنة 2005 فقط،

- **خلال الفترة (2007-2011)**: اتصفت هذه الفترة بفائض سيولة مرتفع، مما دفع ببنك الجزائر إلى تسقيف المبالغ المسترجعة من أداة استرجاع السيولة عند 1100 مليار دج في السنة، وهو مايظهر لنا من خلال الشكل أعلاه، أين تم استرجاع مبلغ 5500 مليار دج على مدار 5 سنوات، أما فيمايخص أداة تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة فقد تم استرجاع ما يقدر بـ 5179.61 مليار دج، ويمكن تفسير الارتفاع في المبلغ المسترجع إلى قيام بنك

الجزائر في رفع من معدل الفائدة المطبق على هذه الأداة سنة 2007، من خلال رفعه من 0.3% إلى 0.75%،[1] ليتم خفضها لاحقاً في إطار تكييف السياسة النقدية مع التطورات الاقتصادية؛

- **خلال الفترة (2012–2016)**: شهدت هذه الفترة هي الأخرى الرفع من سقف المبالغ المسترجعة من تطبيق أداة استرجاع السيولة كنتيجة لارتفاع السيولة، حيث تم الرفع من هذه القيمة 1100 مليار دج إلى 1350 مليار دج وذلك خلال الفترة 2013 إلى 2014، أما في سنة 2015، وعلى خلفية تراجع أسعار النقط، مما أدي ببنك الجزائر بخفض هذا السقف إلى 800 مليار دج، ثم إلى 700 مليار دج منتصف 2015 [2]، وهو ما سمح بانخفاض السيولة المسترجعة بواسطة أداة استرجاع السيولة بالمقارنة مع الفترة السابقة، أما فيما يخص المبالغ المسترجعة من تطبيق أداة تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة، هي الأخرى تراجع بالمقارنة مع الفترة السابقة، وهذا راجع إلى خفض في معدل الفائدة المطبق على هذه الأداة إلى 0.3% بداية من 2012، بالإضافة إلغاء الاعتماد على الأداة سنة 2016.

على الرغم من الجهود التي بُذلت لضمان الاستقرار المالي في الجزائر خلال مرحلة الفوائض المالية (2000–2016)، عبر تطبيق سياسة التعقيم النقدي، إلَّا أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها المرحلة اللاحقة، خصوصًا بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط ابتداءً من سنة 2014، أدت إلى تحول جذري في وضعية السيولة، فابتداءً من سنة 2016، واجهت البنوك الجزائرية عجزًا واضحًا في السيولة، نتيجة تراجع الموارد العمومية وتباطؤ النشاط الاقتصادي، مما حدّ من قدرتها على تمويل الاقتصاد.

إزاء هذا الوضع، لجأ بنك الجزائر إلى آليات استثنائية للحفاظ على الاستقرار المالي، كان أبرزها تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي، حيث تهدف هذه السياسة إلى توفير مصادر تمويل بديلة تُمكّن الدولة من مواجهة العجز المالي دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، إضافةً إلى تفادي حدوث أزمة سيولة حادة داخل الجهاز المصرفي قد تهدد الاستقرار المالي للنظام ككل، مع السعي إلى ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والحفاظ على مستوى مقبول من الثقة في القطاع المصرفي الوطني، بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

ثانيا– سياسة التمويل غير تقليدي:

1. تعريفه: هو سياسة نقدية استثنائية (غير تقليدية) يعتمدها البنك المركزي في الحالات التي يواجه فيها الاقتصاد ظروفًا استثنائية كتراجع حاد في النمو، أو انخفاض كبير في أسعار النفط، أو أزمات مالية تحول دون قدرة الآليات

[1] أنظر: **النشرة الإحصائية لبنك الجزائر**، رقم 5، ديسمبر 2008، ص17.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص123.

التقليدية للسياسة النقدية على تحقيق الاستقرار، وتتمثل هذه السياسة في قيام البنك المركزي بتمويل مباشر للخزينة العمومية عبر طباعة النقود دون المرور بالوسائل المعتادة للاقتراض أو إصدار السندات في الأسواق المالية[1].

2. التمويل غير تقليدي في الجزائر: أدى تراجع أسعار النفط في السوق العالمية سنة 2014، إلى زعزعت الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت الخزينة العمومية عجز مستمر[2]، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائري إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات* للحد من تداعيات إنخفاض أسعار النفط، غير أن هذه الإجراءات لم تساهم في العجز الحاصل في الميزانية العمومية الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية سنة 2017 إلى إتباع سياسة التمويل غير تقليدي، من خلال قيام بنك الجزائر بطبع النقود دون غطاء النقدي بشكل إستثنائي لمدة 5 سنوات، من أجل تغطية إحتياجات الخزينة العمومية، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار[3].

يرجع السبب وراء لجوء الحكومة الجزائرية إلى سياسة التمويل غير تقليدي إلى مجموعة من الأسباب، سنوضحها فيما يلي[4]:

- **انخفاض أسعار النفط:** باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط بشكل أساسي، أدى انخفاض متوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية، حيث تشير إحصائيات منظمة (OPEC) إلى أن البترول الجزائري أنهى سنة 2016 بمتوسط 44.28 دولار، وبمتوسط 54 دولار سنة 2017، مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر بـ 45 دولار سنة 2016 و50 دولار سنة 2017، وهو ما هدد الاستقرار المالي في الجزائر منذ سنة 2014[5]؛
- **عجز الموازنة العامة:** أدي تراجع الطلب على الطاقة كنتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، إلى انخفاض الإيرادات الجبائية، وهو ما أدى تحقيق عجز في الموازنة العامة من سنة إلى أخرى، فحسب تقديرات نجد أن العجز ارتفع من سنة 2013 إلى 2015 بحوالي 923.7 مليار دج[6]، الأمر الذي تطلب إجراءات استثنائية

---

[1] بوشناف فايزة، **التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيارات الضرورية الواقع والمأمول**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018، ص246، بتصرف.

[2] أمال بالدين، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية تجارب دولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة طور ثالث، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019-2020 ص241.

* تم اللجوء الي صندوق ضبط الإيرادات تم اللجوء الي إحتياطي العملات الأجنبية.

[3] المادة 45، الأمر 17-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2011 المتعلق بالنقد والقرض.

[4] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018، ص122.

[5] صالح بضياف، **واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، جامعة على لونيسي، البليدة، الجزائر، 2020 ص22.

[6] أمال بالدين، **مرجع سبق ذكره**، ص243.

لتمويل هذا العجز، من خلال تطبيق سياسة التمويل غير تقليدي وذلك في حدود 10% من إيرادات الموازنة العامة للسنة الفارطة، على ألَّا تتعدى هاته التسبيقات مدة 240 يومًا ليتم استردادها؛

- **تراجع احتياطي الصرف:** حيث انخفض احتياطي الصرف من سنة 2017 إلى 2018 بفارق 11.88 مليار دولار أمريكي، وهذا يُعد نتيجة تلقائية للعجز في الموازنة العامة خلال الفترة من 2014 إلى 2018.

فيما يلي سنقوم بعرض توزيع مبالغ التمويل غير تقليدي في الجزائر نهاية جانفي 2019 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3– 11 توزيع مبالغ سياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر جانفي 2019 الوحدة (مليار دج)

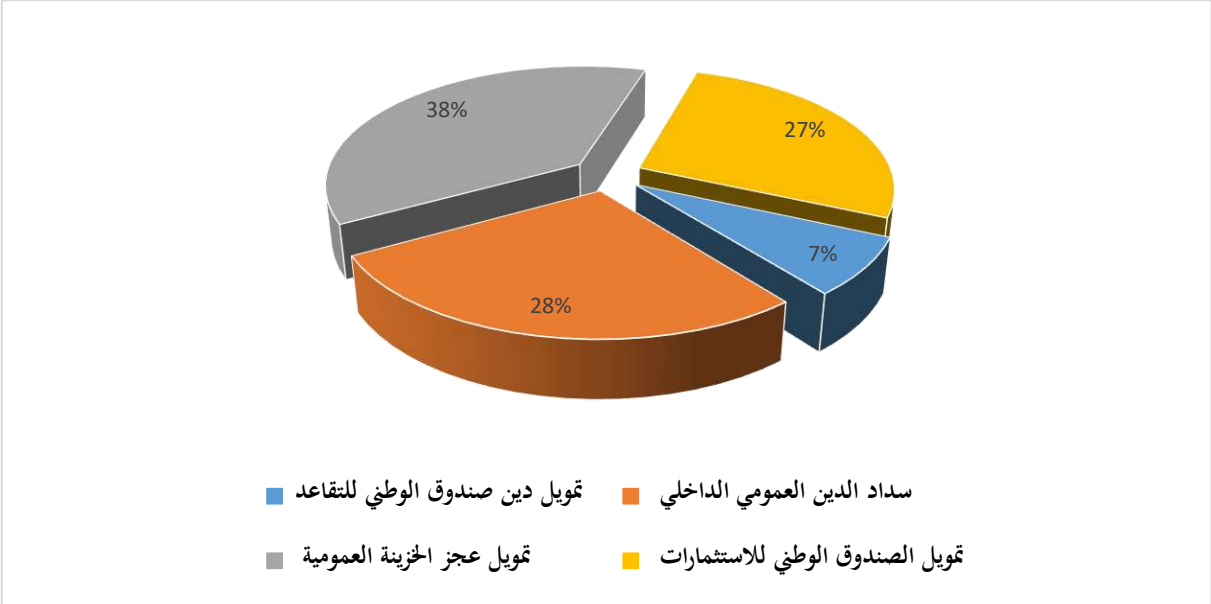

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **حوصلت التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018**، ديسمبر 2018، ص. ص:18-20.
الوضعية الشهرية لبنك الجزائر من أكتوبر 2017 إلى ماي 2019.

من خلال **الشكل رقم 3–11** أعلاه، الذي يُوضّح توزيع مبالغ سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر إلى غاية جانفي 2019، حيث يمكن ملاحظة الحجم الكبير للأموال المطبوعة والتي بلغت في مجموعها حوالي 655620 مليار دينار جزائري، كما نشير إلى أن سياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر قد تمت على أساس ستة إصدارات متتالية، بداية من سبتمبر 2017 حيث طُبع مبلغ يقدر بـ 570 مليار دينار جزائري، ثم تلتها عملية ثانية في جانفي 2018 بقيمة 1400 مليار دينار جزائري، أما الإصدار الثالث فقد تم في سبتمبر 2018 وبلغ 42000 مليار دينار جزائري، تلاه الإصدار الرابع في نوفمبر 2018 بمبلغ وصل إلى 118720 مليار دينار

جزائري، في حين مثّل الإصدار الخامس المنجز في ديسمبر 2018 قيمة قدرها 3640 مليار دينار جزائري، ليأتي الإصدار الأخير في جانفي 2019 بمبلغ هائل بلغ 100000 مليار دينار جزائري[1]، واستنادًا للشكل أعلاه نجد أن 38% من إجمالي مبلغ التمويل غير تقليدي قد تم تخصيصها لتمويل عجز الخزينة العمومية، كما تم تخصيص 28% من إجمالي مبلغ التمويل غير تقليدي لسداد الدين الداخلي، أما فيما يخص صندوق الوطني للاستثمار فقد خصص له 27% من إجمالي مبلغ التمويل غير التقليدي، في حين نجد أن نسبة 7% من إجمالي مبلغ التمويل غير تقليدي قد تم تخصيصها لسداد ديون الصندوق الوطني للتقاعد.

بناءً على ما سبق، يظهر لنا أنّ لجوء السلطات النقدية في الجزائر إلى سياسة التعقيم النقدي خلال الفترة (2000–2016)، عبر تطبيق أداة استرجاع السيولة وأداة أسعار الفائدة المغلة بالفائدة لمواجهة فائض السيولة، ثم إلى سياسة التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017–2019)، عبر طبع النقود دون غطاء نقدي، بهدف توفير السيولة وتمويل الخزينة العمومية، لم تكن سوى حلول ظرفية لتحقيق الاستقرار المالي، فهذه السياسات وإن ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي في الأجل القصير عبر الحفاظ على مستويات السيولة، إلّا أنها تهدد الاستقرار المالي في الأجل المتوسط والطويل، خصوصاً فيما يتعلق بسياسة التمويل غير تقليدي، نظرا لما يرافقها من ارتفاع في مستويات التضخم وتآكل القدرة الشرائية، فضلاً عن إمكانية إضعاف ثقة المتعاملين في العملة الوطنية وفي المنظومة المصرفية ككل، ومن هنا تبرز الحاجة إلى بدائل أكثر استدامة وقادرة على تحقيق الاستقرار المالي تجسدت هذه البدائل في تعزيز الصيرفة الإسلامية، ذلك لما لها من أسس مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجلعها كأحد البدائل الممكنة للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

[1] أنظر: بنك الجزائر، **حوصلت التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 18–20.

المطلب الثالث: تقييم استقرار النظام المصرفي الجزائري

بالنظر للأهمية التي يحظى بها النظام المصرفي الجزائري، ذلك باعتباره يمثل الركيزة الأساسية في النظام المالي الجزائري، وفي ظل التطورات المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الإقليمية والمحلية، تتزايد الحاجة لتحليل وتقييم الاستقرار المالي لهذا النظام، من هذا المنطلق، نسعى من خلال هذا المطلب إلى تحليل واقع الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023.

وحسب ما أشار إليه صندوق النقد الدولي في تقريره سنة 2018، إلى أن التصريح بمؤشرات السلامة المالية من طرف السلطات النقدية في الجزائر والمتمثلة أساساً في بنك الجزائر لا يزال ضعيفاً، حيث يُشير إلى أهمية الإفصاح الدوري لهذه المؤشرات[1] وفي هذا الصدد، سنعتمد في تحليلنا على نوعين من المؤشرات، حسب ما توفر لدينا من بيانات هما: مؤشرات القطاع المصرفي ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم التركيز على المتغيرات المصرفية، ذلك في ظل هيمنة النظام المصرفي على القطاع المالي وغياب سوق مالي نشط ومتطور في الجزائر[2]، فيما يلي نستعرض أهم المؤشرات المعتمدة لتحليل واقع الاستقرار المالي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

[1] IMF, **Rapport Des Services Du Fmi Pour Les Consultations De 2018**, Au Titre De L'article IV, Rapport du FM, juin 2018, p76.

[2] **انظر إلى:**

- أحمد بن سيلت، **محددات الاستقرار المالي في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (2000–2014)**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017، ص142.
- بوهريرة عباس، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص225.

الجدول رقم 3–2: مؤشرات السلامة المالية في الجزائر

التصنيف	المؤشر	النسبة	المصدر
مؤشرات القطاع المصرفي	**مؤشرات عامة**	إجمالي الأصول	بنك الجزائر
	كفاية راس المال	نسبة كفاية راس المال	بنك الجزائر، البنك الدولي
	جودة الأصول	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	بنك الجزائر، البنك الدولي
	السيولة	الودائع إلى القروض	بنك الجزائر
	الربحية	العائد على الأصول	بنك الجزائر، البنك الدولي
	الاستقرار	مؤشر Z-score	البنك الدولي
مؤشرات الاقتصاد الكلي		ناتج المحلي الإجمالي	بنك الجزائر
		التضخم	البنك الدولي
		العمق المالي	بنك الجزائر
		سعر الصرف	بنك الجزائر
		الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات	بنك الجزائر

المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996–2023)

كما أشرنا سابقاً، فإن النظام المالي الجزائري يهيمن عليه النظام المصرفي، وكتقدير من الطالب، سنقوم بتركيز على مجموعة من المؤشرات المصرفية المعبرة على متانة واستقرار النظام المصرفي، من أجل تقييم وضعية الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023.

في الجزائر، يتم الاعتماد على 12 مؤشر من أصل 29 مؤشر صادرة على صندوق النقد الدولي لتقييم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي[1]، من خلال هذا الفرع سنقوم بالتركيز على ستة مؤشرات موزعة على النحو التالي: (مؤشرات عامة، مؤشرات كفاية راس المال، جودة الأصول، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، مؤشرات الاستقرار)، فيما يلي نستعرض تطور هذه المؤشرات للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023

[1] شرشم وردة، **نحو توجيه إدارة سيولة النظام المصرفي لدعم الاستقرار المالي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2019)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021–2022، ص152.

1. مؤشرات عامة:

من أهم المؤشرات العامة التي تستخدم في تحليل وتقييم تطور القطاع المصرفي، نذكر ما يلي:

- **إجمالي الأصول:** يعكس هذا المؤشر الحجم الإجمالي للقطاع المصرفي وقدرته على دعم الأنشطة الاقتصادية، وغالباً ما تُشير قاعدة الأصول المتنامية إلى التوسع وزيادة ثقة السوق وتعزيز مشاركة القطاع المصرفي في الاقتصاد، وفي هذا الصدد، سنقوم بعرض تطور إجمالي أصول القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3-3: تطور إجمالي أصول النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023)

الوحدة: (مليون دج)

السنوات	إجمالي الأصول	نسبة النمو	السنوات	إجمالي الأصول	نسبة النمو
1996	2403800	-	**2010**	20369300	0.10
1997	2573800	0.07	**2011**	23269300	0.14
1998	3048800	0.18	**2012**	26233000	0.13
1999	3467900	0.14	**2013**	25902000	-0.01
2000	4137900	0.19	**2014**	28033200	0.08
2001	4650000	0.12	**2015**	28281700	0.01
2002	5593100	0.20	**2016**	26373500	-0.07
2003	6375100	0.14	**2017**	28283700	0.07
2004	7427400	0.17	**2018**	31042600	0.10
2005	8730500	0.18	**2019**	31356600	0.01
2006	11785500	0.35	**2020**	30810500	-0.02
2007	14222200	0.21	**2021**	36402400	0.18
2008	17847600	0.25	**2022**	41310500	0.13
2009	18575300	0.04	**2023**	43271400	0.05

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية**، رقم 45-52-65.

Banque d'Algérie, **Op. Cit**, p. p30-62.

الشكل رقم 3–12: تطور إجمالي أصول النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996–2023)، الوحدة: (مليون دولار)

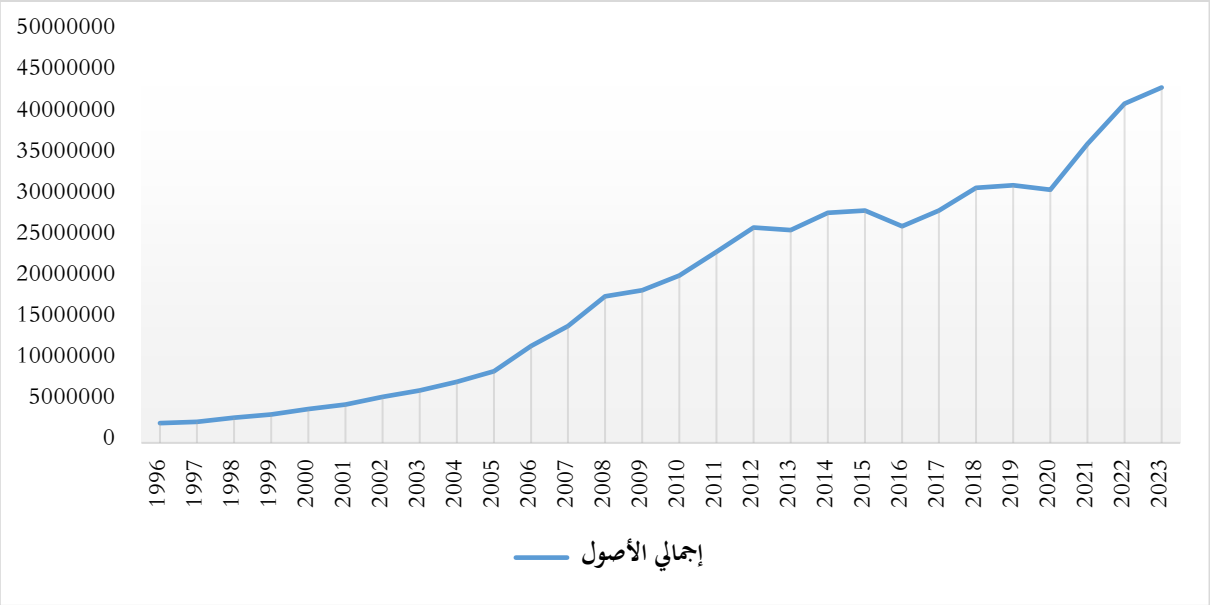

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–3.

يُوضّح **الشكل رقم 3–12** أعلاه، تطور إجمالي أصول النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث نلاحظ أن إجمالي أصول النظام المصرفي الجزائري في ارتفاع مستمر، حيث سُجلت أدنى قيمة سنة 1996، والمقدرة بـ 2403800دج وهي سنة بداية الدراسة، في حين بلغت أكبر قيمة سنة 2023 بـ 4327140 مليون دج وهي سنة نهاية الدراسة، أي أن نسبة نمو أصول النظام المصرفي الجزائر خلال فترة الدراسة بلغت حوالي 80%، يمكن تفسير هذا الارتفاع بشكل أساسي بتنامي أصول البنوك التجارية من جهة، وتزايد الموجودات الخارجية لبنك الجزائر من جهة أخرى[1]، غير أنّ المسار التصاعدي لم يكن مستقراً طيلة الفترة المدروسة، إذ لوحظت تذبذبات واضحة ما بين سنتي 2013 و2016 نتيجة الانهيار الحاد في أسعار النفط سنة 2014، الأمر الذي انعكس سلباً على تعبئة الموارد المالية ومن ثَمّ على النشاط المصرفي، كما سُجّل خلال سنة 2020 تراجع ملحوظ في قيمة أصول النظام المصرفي، وذلك بفعل التداعيات الصحية لجائحة كوفيد–19، حيث اضطرت البنوك إلى تبنّي سياسات احترازية صارمة للحد من المخاطر، وهو ما تم على حساب وتيرة نمو الأصول، سواء من خلال تشديد شروط التمويل أو رفع المخصصات الاحتياطية.

[1] لبندة بخوش، **أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية في الجزائر للفترة (1990–2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص مقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021–2022، ص217.

2. الملاءة المالية:

تُعد نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب المعبرة على الملاءة المالية، ذلك أنها تمثل خط الدفاع الأول ضد أي مخاطر محتملة.

■ **نسبة كفاية راس المال:** تعتبر نسبة كفاية راس المال من بين أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم قدرة النظام المصرفي على امتصاص الصدمات التي قد يتعرض لها[1]، كما أنها تعتبر خط الدفاع الأول ضد المخاطر المحتملة، فيما يلي سنقوم بعرض تطور نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3-4: تطور نسبة كفاية راس المال النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1999-2023)

الوحدة: (%)

السنوات	كفاية راس المال	نسبة النمو	السنوات	كفاية راس المال	نسبة النمو
1996	NA	-	**2010**	23.31	0.05
1997	NA	-	**2011**	23.77	0.02
1998	NA	-	**2012**	23.62	-0.01
1999	6.46	-	**2013**	21.5	-0.09
2000	7.64	0.18	**2014**	15.98	-0.26
2001	8	0.05	**2015**	18.39	0.15
2002	8	0.00	**2016**	18.9	0.03
2003	10.1	0.26	**2017**	19.56	0.03
2004	10.4	0.03	**2018**	19.05	-0.03
2005	12.3	0.18	**2019**	17.99	-0.06
2006	15.2	0.24	**2020**	19.17	0.07
2007	12.9	-0.15	**2021**	21.6	0.13
2008	16.54	0.28	**2022**	21.53	0.00
2009	22.11	0.34	**2023**	22.76	0.06

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2002-2023).

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2018**، جانفي 2019، ص61.

الشكل رقم 3-13: تطور نسبة كفاية راس المال النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1999-2023)

الوحدة: (%)

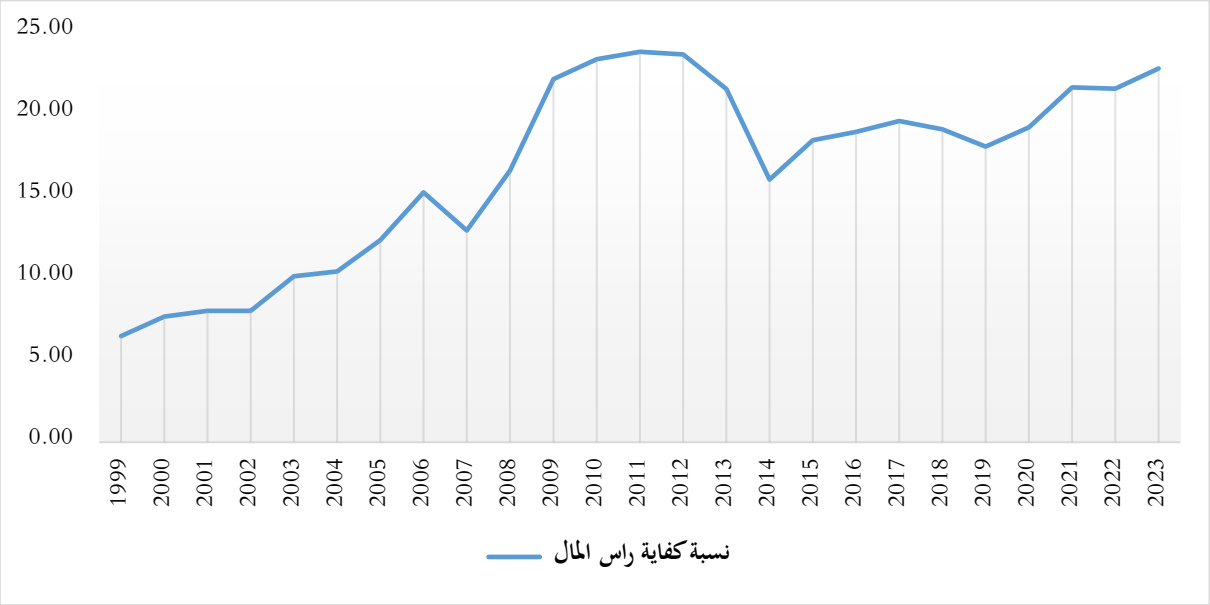

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3-4.

يُوضّح **الشكل رقم 3-13** أعلاه، تطور نسبة كفاية راس المال للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (1999-2023)، قبل تحليل معطيات الشكل، نُشير إلى أن استعراض نسبة كفاية راس المال للقطاع المصرفي الجزائري بدءً من سنة 1999 كان مقصود، ذلك أن التعليمة رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المذكورة سابقاً، تلزم البنوك الجزائرية على تطبيق رزنامة جديدة على أن تكون نهاية تطبيق رزنامة في ديسمبر 1999، ومن خلال قراءة الأولية للشكل، يُمكن ملاحظة أن هذه النسبة تفوق الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر ولجنة بازل والمقدرة بـ 8% و10.5%، هذا بإستثناء السنوات التالية 1999 إلى 2000، فإن هذه النسبة أقل من الحد الأدنى لكفاية رأس المال المحدد سابقاً، يُمكن تفسير هذه إلى الإلتزام بالرزنامة المحددة في التعليمة المشار إليها سابقاً، وهو ما يُوحي بالتزام البنوك الجزائرية بتطبيق معايير المنصوص عليها من طرف بنك الجزائر،كما يُشير إلى متانة البنوك الجزائرية(حسب مؤشر كفاية رأس المال)، واستنادًا للشكل أعلاه، نلاحظ أن نسبة كفاية راس المال عرفت وتيرة تصاعدية على العموم، يمكن تفسير هذا الارتفاع إلى تدخل الخزينة العمومية لرفع رأس مال البنوك الجزائرية (البنوك العمومية ذات الأحجام الكبيرة) ، كما يمكن ملاحظة أن هذه نسبة عرفت ارتفاع بشكل مفاجئ من سنة 2007، حيث بلغت 12.9% إلى 23.77% سنة 2011، أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 84%، لتعاود الانخفاض لتصل إلى 15.98% سنة 2014 وهي أقل قيمة منذ سنة 2007، يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى مزامنة البنوك الجزائرية لمعايير بازل 3، ذات الأوزان الترجيحية للمخاطر التي لا تتناسب والبنوك الجزائرية، مما انعكس

على نسبة كفاية راس مال هذا البنوك[1]، كما يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى الأزمة النفطية التي شهدها العالم سنة 2014، وهي السنة التي انخفضت فيها كفاية راس المال بشكل مفاجئ من 21.5% سنة 2013 إلى 15.98 سنة 2014، كما سَجلت نسبة كفاية رأس المال في الجزائر بعض التذبذبات بين 2018 إلى 2021، كنتيجة للأزمة الصحية التي مر بها العالم، والتي كان لها الأثر الواضح على البنوك الجزائرية، الأمر الذي دفع بنك الجزائر بإصدار التعليمة 05 –20 المذكورة سابقاً، حيث أعفت هذه التعليمة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر من تكوين وسادة أمان، هذا إلى غاية 31 أفريل2022، بعد تمديد أحكام التعليمة السابقة، بموجب التعليمة 12–2021 المؤرخة في 30ديسمبر 2021 [2]، الإضافة إلى ذلك، سجلت نسبة كفاية رأس المال تحسنًا ملحوظًا خلال سنة 2023، حيث ارتفعت بنحو 1.3% مقارنة بسنة 2022، لتبلغ مستوى 22.76% بعد أن كانت في حدود 21.53%، ويُعد هذا المعدل من بين أعلى نسب الملاءة المالية على المستوى العالمي، إذ يفوق ما هو معمول به في العديد من الدول المتقدمة[3]، ويعكس هذا قدرة النظام المصرفي الجزائري على امتصاص الصدمات وتحمل الخسائر المحتملة، مما يُعزز ثقة المتعاملين في متانة القطاع المصرفي الوطني واستدامته.

3. جودة الأصول:

تُعد نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، من أهم النسب المعبرة على جودة الأصول، ذلك أنها تعبر على القروض التي لم يتم سدادها في الشروط المتعرف عليها*، كما أن هذا المؤشر له علاقة بالسيولة والربحية.

- **القروض لمتعثرة إلى إجمالي القروض:** تعتبر هذه النسبة من بين أهم النسب المستخدمة في تقييم صحة القطاع المصرفي، كما أنها تعكس القدرة الإقراضية للنظام المصرفي، من خلال تقييم قدرة المقترضين على سداد يونهم، وغالباً ما يتم استخدام هذه النسبة كمؤشر للأزمات المصرفية[4]، فيما يلي سنقوم بعرض تطور هذه النسبة للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، من خلال الجدول التالي.

---

[1] أسيا بن داية، أسماء سفاري، **الاستقرار المالي في الجزائر بين تطبيق المعايير الدولية والتبعية النفطية: دراسة تحليلية**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2020، ص803.

[2] المادة 2، التعليمة 12–2021 المؤرخة في 30 ديسمبر 2021، مرجع سبق ذكره.

[3] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص60.

* يتم الحكم على القروض أنها متعثرة إذا لم يقم العميل بسداد القرض بعد 90 يوم من تاريخ الاستحقاق.

[4] Muhammad Asif Khan et al, **Déterminants of non-performant loans in the banking sector in developing state** ,Asian Journal of Accounting Research, Vol. 5, N°1, 2020, p136.

الجدول رقم 3-5: تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-2023) الوحدة: (%)

السنوات	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	نسبة النمو	السنوات	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	نسبة النمو
1996	NA	-	**2010**	14.9	0.03
1997	NA	-	**2011**	11.2	-0.25
1998	NA	-	**2012**	11.73	0.05
1999	NA	-	**2013**	10.56	-0.10
2000	30.35	-	**2014**	9.21	-0.13
2001	31.69	0.04	**2015**	9.75	0.06
2002	33.42	0.05	**2016**	11.99	0.23
2003	37.1	0.11	**2017**	12.95	0.08
2004	37.4	0.01	**2018**	12.7	-0.02
2005	19.2	-0.49	**2019**	14.76	0.16
2006	17.5	-0.09	**2020**	16.36	0.11
2007	22.1	0.26	**2021**	19.64	0.20
2008	15.7	-0.29	**2022**	19.86	0.01
2009	14.5	-0.08	**2023**	20.35	0.02

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2004-2023).

الشكل رقم 3–14: تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000–2023) الوحدة: (%)

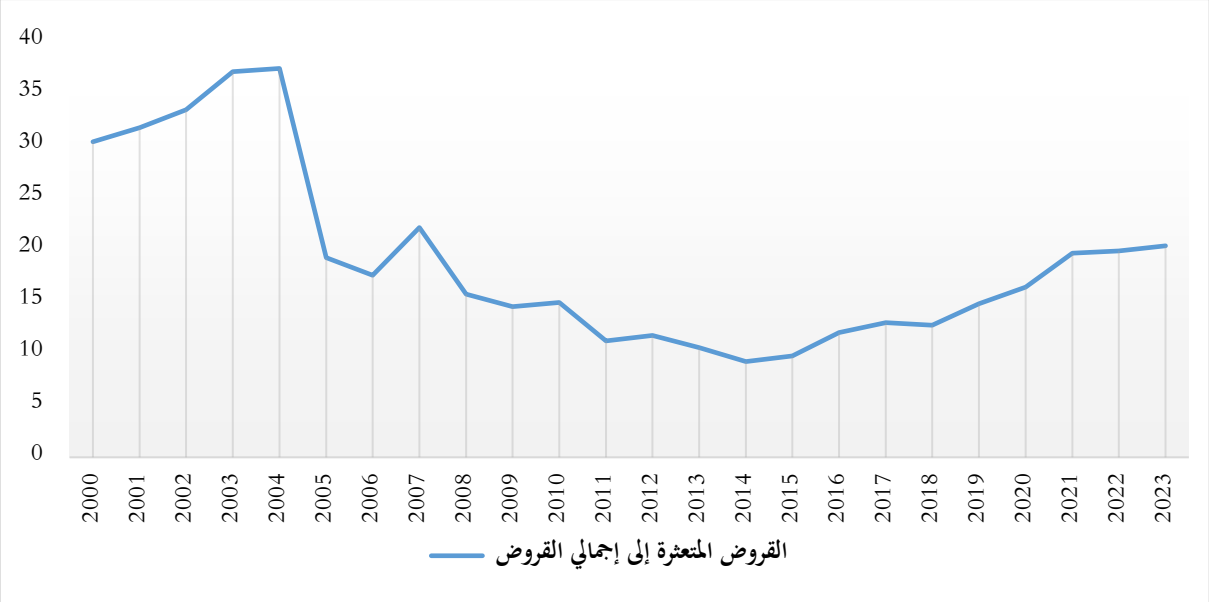

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–5.

من خلال **الشكل رقم 3–14** أعلاه، الذي يُوضّح تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، يمكن ملاحظة أن هذه النسبة عرفت وتيرة تنازلية على العموم، فبعد أن كانت 30.35% سنة 2000 لتنتقل إلى 20.35% سنة 2023، أي بنسبة إنخفاض تقدر بحوالي 33%، ومن خلال القراءة الأولية لشكل، نجد أن أكبر نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة كانت سنة 2004، حيث بلغت 37.4%، أما أدنى نسبة فقد بلغت 9.21% سنة 2014، كما يمكن ملاحظة أن هذه نسبة قد ارتفعت بشكل مفاجئ سنتي 2003 و2004، لتبلغ 37.1% و 37.4% على التوالي، يمكن تفسير هذا الارتفاع إلى أزمة بنك الخليفة وبنك التجاري الصناعي، مما أدى إلى ارتفاع القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الجزائري، لتعاود هذه النسبة التراجع لتصل إلى 17.5% سنة 2006، أما في سنة 2007 فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 22.1%، وهذا كنتيجة لتوسّع البنوك الجزائرية في منح القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، دون القيام بدراسات كافية تسمح بإسترجاع القروض الممنوحة، لتواصل هذه النسبة التراجع، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2021 حوالي 13.3%، في حين سَجّلت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ارتفاع طفيف في الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، يُعزى هذا الارتفاع إلى الآثار غير مباشرة لجائحة كورونا على النظام المصرفي الجزائري.

على الرغم من أن النسب المسجّلة تتجاوز الحدَّ الأدنى في المعايير الدولية، والمقدر بـ 5 % [1]، وهذا ما يُشير إلى أن النظام المصرفي الجزائري يُعاني من مشكلة القروض المتعثرة*، وبالأخص في البنوك العمومية [2]، التي تقيدت بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلقة بأنظمة دعم التشغيل، هذا بالإضافة إلى عدم حذف القروض المتعثرة القديمة التي عجز المستفيدين عن سدادها [3]، تتمثل أهم أسباب القروض المتعثرة في الجزائر فيما يلي:[4]

✓ **أسباب متعلقة بالعميل طالب القرض:** وهي الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدى بالعميل إلى عدم سداد القرض في وقت استحقاقه، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- ضعف قدرة العميل على إدارة موارده المالية بشكل فعّال، مما يؤدي إلى تجاوز قدراته الحقيقية في السداد؛
- فقدان الوظيفة، أو انخفاض الدخل، أو حدوث طوارئ مالية غير متوقعة كنتيجة لتغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعميل؛
- ضعف وعي العميل بالشروط المتعلقة بالقروض، أو ميله إلى الإفراط في الاستدانة دون تقييم دقيق لقدراته المالية، مما يزيد من احتمالية تعثره؛
- عدم منح المعلومات الصحيحة حول المشروع والعائد المتوقع منه؛
- عدم الفصل بين أموال المشروع وأموال العميل الخاصة؛
- استخدام قيمة القرض لغير الغاية التي منح من أجلها.

✓ **أسباب متعلقة بالبنك:** من بين أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- عدم قيام البنوك الجزائرية بالدراسات الإئتمانية عند تقديم القروض؛
- عدم وجود سياسات واضحة لمتابعة المشاريع؛
- عدم وجود ضمانات كافية لتغطية القروض المقدمة؛

---

[1] بن مداني صديقة، سعودي بلقاسم، **القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2015، ص80.

* يقصد بالقروض المتعثرة القروض التي عجز المستفيدين منها عن سدادها في وقت استحقاقها.

[2] ليندة بخوش، **مرجع سبق ذكره**، ص241.

[3] صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024**، مرجع سبق ذكره، ص72.

[4] **انظر إلى:**

- أحمد عاكف كرسون، **إدارة التحصيل والقروض المتعثرة**، البنك المركزي، المعهد المصرفي، 2006، ص31.

- عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة الأبعاد، الأسباب، الآثار والعلاج**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهر،2010، ص47.

- تقديم القروض بناءً على مصالح شخصية دون مراعاة العائد من المشروع؛
- عدم قيام البنك بمساندة العميل الذي تعثر مشروعه.

✓ **أسباب خارجية:** وهي تلك الأسباب الخارجة عن نطاق العميل والبنك، وغالباً ما ترتبط هذه الأسباب بعوامل طبيعية أدت إلى إفلاس المشروع، تغير في القوانين وتشريعات، هذا بالإضافة إلى الأسباب التي تتعلق بالاستقرار الأمني والسياسي في البلاد.

4. السيولة:

من أهم النسب المعبرة على السيولة نجد:

- **إجمالي الودائع إلى إجمالي القروض:** تُعتبر هذه النسبة من بين أهم النسب المعبرة على السيولة في النظام المصرفي، فمن خلال هذه النسبة، يمكن تقييم مدى قدرة النظام المصرفي على تحقيق التّوازن بين الودائع المتاحة والقروض الممنوحة، فالقيم المرتفعة لهذه النسبة، تُشير إلى أن النظام المصرفي يحتفظ بقدر كبير من الودائع على حساب منح القروض، مما قد يساهم في الرفع من ربحيته، أما النسب المنخفضة فتُشير إلى التوسّع في منح القروض على حساب الودائع، مما قد يواجه مخاطر كنتيجة لتوسّع في القروض على حساب الودائع، لهذا تتطلب هذه النسبة التوازن بين العائد والمخاطرة مما يضمن الاستقرار المالي[1]، من خلال الجدول التالي، سنقوم بتتبع تطور نسبة الودائع إلى القروض في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023.

[1] عبد الكريم قندوز وآخرون، **محددات الاستقرار المالي في البنوك العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 11، 2022، ص17.

الجدول رقم 3–6: تطور نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996–2023)، الوحدة: (%)

السنوات	الودائع إلى القروض	نسبة النمو	السنوات	الودائع إلى القروض	نسبة النمو
1996	72.09	–	**2010**	165.08	0.08
1997	89.68	0.24	**2011**	168.61	0.02
1998	122.9	0.37	**2012**	156.03	-0.07
1999	108.85	-0.11	**2013**	140.2	-0.10
2000	145.1	0.33	**2014**	130.96	-0.07
2001	165.98	0.14	**2015**	114.54	-0.13
2002	167.93	0.01	**2016**	102.93	-0.10
2003	177	0.05	**2017**	103.69	0.01
2004	169.81	-0.04	**2018**	101.37	-0.02
2005	160.54	-0.05	**2019**	91.02	-0.10
2006	178.45	0.11	**2020**	88.68	-0.03
2007	195.98	0.10	**2021**	127.5	0.44
2008	188.79	-0.04	**2022**	143.7	0.13
2009	153.31	-0.19	**2023**	139.5	-0.03

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2002-2023).

بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية**، رقم 65، ديسمبر 2023.

Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique de la Banque d'Algerie**, Series Retrospectives, Hors-Série, Juin 2012, p.p 30-62.

Banque d'Algérie, **Tendances Monétaires Et Financières au Premier Semestre 2021**, Novembre 2021, Note de conjoncture.

الشكل رقم 3–15: تطور نسبة الودائع إلى القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (%)

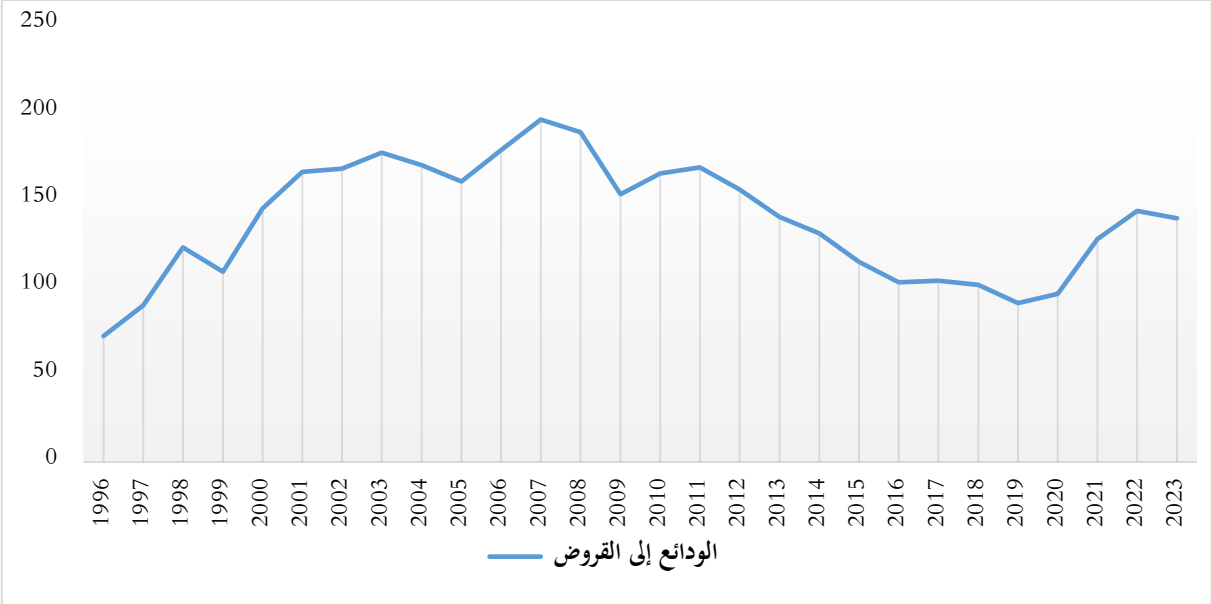

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–6.

يُوضّح **الشكل رقم 3–15** أعلاه، تطور نسبة الودائع إلى القروض للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث نلاحظ أن هذه نسبة عرفت وتيرة نمو متباينة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 1998، فنجد أنها انتقلت من 72.9% سنة 1996 إلى 102.9% سنة 1998، ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى تنامي ودائع النظام المصرفي، حيث انتقلت الودائع من 560 مليار دج سنة 1996 إلى 1113.70 مليار دج سنة 1998، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 98%، هذا مقابل ارتفاع القروض بشكل طفيف من 776.8 مليار دج سنة 1996 إلى 906.2 مليار دج سنة 1998، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 17%، لتعاود هذه النسبة الانخفاض لتصل إلى 108.5% سنة 1999، أمّا خلال السنوات الممتدّة من 2000 إلى 2008، فقد سجّلت هذه النسبة وتيرةَ نموٍّ متسارِعة، تراوحت ما بين 145% و190%، وهي نسبة مرتفعة مما يُشير إلى الحجم المتراكم من الودائع المحتفظ بها في البنوك الجزائرية، هذا بالمقارنة مع حجم القروض الممنوحة، أمّا في سنة 2009، فقد شهدت هذه النسبة إنخفاض بنسبة 0.19% لكنها عند مستويات معتدلة، لتواصل التراجع إلى مستويات أدنى لتصل هذه النسبة 88.68% ذلك سنة 2020، وهي أقل نسبة خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك بالأساس إلى تأثير جائحة كورونا على حجم ودائع من جهة، وانخفاض في حجم القروض الممنوحة من جهة أخرى، مما تطلب من جهات الرقابية في بنك الجزائر إتخاذ تدابير وقائية لمعالجة الوضع، وهذا ما تم الاستجابة له من خلال

إتباع سياسية نقدية توسّعية، تم بموجبها خفض في أسعار الفائدة 25 نقطة أساس مرتين في الثلاثي الأول من 2020[1]،كما تم حفض في الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 6% [2]تم إلى 3% [3]، الأمر الذي وفّر للبنوك هامشًا أكبر في إدارة السيولة، إضافةً إلى ذلك، اتخذ بنك الجزائر حزمة من الإجراءات الداعمة للاستقرار المالي خلال فترة الجائحة،كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً، شملت تسهيلات تمويلية وتخفيفاً مؤقتاً لبعض المتطلبات التنظيمية، وقد ساهمت هذه التدابير مجتمعة في تخفيف حدة تأثير جائحة كورونا على سيولة النظام المصرفي، وهو ما يتضح من خلال ارتفاع نسبة الودائع إلى القروض من 88.68% سنة 2020 إلى 139.5% سنة 2023، ويُعدّ هذا التحسن دليلاً على فعالية السياسات الوقائية التي اعتمدها بنك الجزائر خلال سنتي 2020 و2021، إذ مكّنت من الحفاظ على مستويات سيولة معتدلة داخل النظام المصرفي بالرغم من الظرف الاستثنائي الذي عرفته البلاد.

6. الربحية:

تُوجد العديد من المؤشرات المعبرة على الربحية، غير أنَّنا سنعتمد في تحليلنا على مؤشر العائد على الأصول، هذا بالنظر إلى أن هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار كفاءة القطاع المصرفي في توليد الأرباح.

■**العائد على الأصول**: يعكس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على توليد صافي ربح بعد الضريبة من إجمالي الأصول المستخدمة، فكُلَّما ارتفع هذا المؤشر زادت كفاءة النظام المصرفي في استخدام الأصول لتوليد صافي الربح بعد الضرائب[4]، فيما يلي سنقوم بتتبع تطور العائد على الأصول للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، من خلال الجدول التالي:

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، إصدار 13، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، أفريل 2021، ص43.

[2] المادة 3، التعليمة رقم 06-2020 المؤرخة في 29 أفريل 2020، مرجع سبق ذكره.

[3] المادة 3، التعليمة رقم 09-2020 المؤرخة في 14 سبتمبر 2020 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

[4] Mirza Punagi et al, **Analysis of Factors Affecting of Return on Assets of Banking Companies Before and During Covid-19 Pandemic**, Journal of Management, Accounting, General Finance and International Economic Issues, Vol 2, Issue 1, 2022, p88.

الجدول رقم 3-7: تطور العائد على الأصول للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023)

الوحدة: (%)

السنوات	العائد على الأصول	نسبة النمو	السنوات	العائد على الأصول	نسبة النمو
1996	0.03	-	**2010**	1.49	0.09
1997	0.03	0.00	**2011**	1.61	0.08
1998	0.2	5.67	**2012**	1.46	-0.09
1999	0.22	0.10	**2013**	1.24	-0.15
2000	0.22	0.00	**2014**	1.19	-0.04
2001	0.15	-0.32	**2015**	1.15	-0.03
2002	0.44	1.93	**2016**	1.3	0.13
2003	0.2	-0.55	**2017**	1.38	0.06
2004	0.23	0.15	**2018**	1.75	0.27
2005	0.17	-0.26	**2019**	1.03	-0.41
2006	0.77	3.53	**2020**	1.05	0.02
2007	0.69	-0.10	**2021**	1.72	0.64
2008	1.08	0.57	**2022**	1.38	-0.20
2009	1.37	0.27	**2023**	1.49	0.08

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2004-2023).

world bank ,**fred economic** ,data Available At The Link https://fred.stlouisfed.org, Date of access: 03/26/2024,at19h43.

الشكل رقم 3–16: تطور العائد على الأصول للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996–2023)

الوحدة: (%)

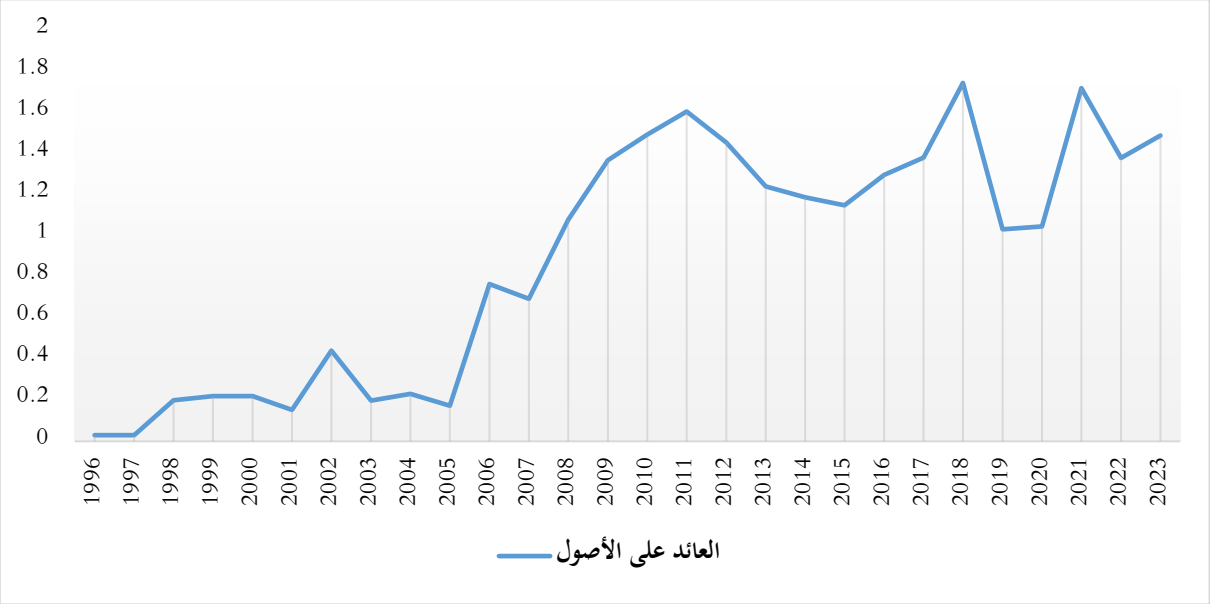

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–7.

من خلال **الشكل رقم 3–16** أعلاه، الذي يُوضّح تطور العائد على الأصول للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996إلى 2023، نلاحظ أن هذه نسبة عرفت وتيرة نمو متذبذبة لكل على العموم هي متزايدة، حيث سُجّلت أكبر قيمة لهذه النسبة 1.75% سنة 2018، في حين بلغت أدنى نسبة ما يقدر بـ 0.3% سنتي 1996 و1997، من خلال متابعة الشكل أعلاه، نجد أن نسبة العائد على الأصول قد عرفت ارتفاع بشكل مفاجئ وذلك سنة 2002، حيث بلغت 0.44% بعدما كانت 0.15%سنة 2001، يمكن تفسير هذا الارتفاع إلى تنامي القروض الممنوحة من طرف البنوك فقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة سنة 2002، ما يقدر بـ 1266.8 مليار دج مقابل 1078.4 مليار دج سنة 2001، أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 17.47%، لتعاود هذه النسبة الانخفاض إلى 0.17% سنة 2005، يمكن تفسير هذا الانخفاض بحالات الإفلاس التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري خلال تلك الفترة، على غرار بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، ما أدى إلى تراجع مؤقت في المؤشر، غير أنّ المنحنى عاد إلى الارتفاع لاحقًا، حيث انتقل من 0.77% سنة 2006 إلى 1.61% سنة 2011، ويُعزى هذا التحسن إلى توسّع نشاط البنوك في الجزائر مدعوماً بالزيادة الملحوظة في أموالها الخاصة[1]، أمّا في سنوات 2009 إلى 2010، فقد شهد معدل العائد على الأصول ارتفاع طفيف، يُمكن ارجاع هذا الارتفاع

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009، ص141.

إلى ارتفاع معدل عائد على الأصول للبنوك الخاصة، مقابل استقرار هذا المعدل للبنوك العمومية[1]، في حين نجد أن الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، قد عرفت انخفاض في العائد على الأصول للقطاع المصرفي الجزائري، حيث انتقلت هذه النسبة من 1.61% سنة 2011 إلى 1.15% سنة 2015، يمكن إرجاع هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع ربحية البنوك العمومية، كنتيجة للصّدمة النفطية التي شهدها الاقتصاد الجزائري سنة 2014، الأمر الذي أدّى إلى تراجع الاستثمارات، مما انعكس سلبًا على ربحية هذه البنوك العمومية، باعتبارها الجهة الرئيسية المكلّفة بتمويل برامج الدولة، واستمر هذا المنحى التصاعدي ليصل إلى 1.75% سنة 2018، غير أنه خلال سنتي 2019 و2020 سجّل معدل العائد على الأصول تراجعًا ملحوظًا، حيث انخفض إلى 1.03% و1.05% على التوالي، ويُمكن تفسير هذا التراجع بالظرف الصحي الاستثنائي الذي شهدته الجزائر جرّاء تفشي جائحة كوفيد-19، إضافةً إلى التزام البنوك الجزائرية بجملة من الإجراءات الاحترازية التي أقرّها بنك الجزائر بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي، وهو ما انعكس مؤقتًا على مستويات الربحية، أمّا في سنة 2021، فقد شهد معدل العائد على الأصول تحسناً ملحوظاً ليصل إلى 1.72%، ويُعزى هذا الارتفاع أساساً إلى نمو صافي النتائج بنسبة 46.2% [2]، في حين شهدت سنتا 2022 و2023 بعض التذبذبات في معدل العائد على الأصول، نتيجة تباين الظروف الاقتصادية وتفاوت أداء البنوك، وعلى الرغم من هذا، فإنها بقيت عند مستويات مقبولة تفوق في كثير من الأحيان المعدلات المسجّلة في عدد من الدول المتقدّمة[3].

7. الاستقرار:

لتقييم الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري، سنعتمد على المؤشر التالي:

- **مؤشر Z-score**: يُعدّ هذا المؤشر من أهم المؤشرات المعتمدة في قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، فالمبدأ الذي يقوم عليه هذا المؤشر هو الربط بين نسبة رأس المال والتغير في العائد على الأصول، بهدف تحديد مقدار التراجع في العائدات الذي يمكن لرأس المال امتصاصه دون أن يصبح القطاع المصرفي في حالة عدم الاستقرار.[4]

تجدر الإشارة إلى أنه عند محاولتنا حساب مؤشر Z-score للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، واجهنا صعوبة في الوصول إلى البيانات التفصيلية اللازمة لحساب هذا المؤشر*، وعلى

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011، ص110.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ديسمبر 2022، ص65.

[3] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص68.

[4] Moreno et al, **Using the Z-score to Analyze the Financial Soundness of Insurance Firms,** European Journal of Management and Business Economics 31, N° 1 ,2022, p24.

* نشير إلى أنه تعذر علينا الحصول على بيانات حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2009.

الرغم من هذا، فقد وجدنا أن هذا المؤشر قد تم حسابه من قبل بنك الدولي (World Bank)، والذي يعد أحد أهم المصادر الموثوقة في مجال البيانات الاقتصادية والمالية على مستوى العالم، لذلك سنعتمد في هذا الاستعراض على البيانات التي قدمها بنك الدولي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 3–8: تطور مؤشر Z-score للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996–2023)

السنوات	Z-score	نسبة النمو	السنوات	Z-score	نسبة النمو
1996	5.2	–	**2010**	19.24	0.09
1997	5.33	0.03	**2011**	19.91	0.03
1998	8.09	0.52	**2012**	20.49	0.03
1999	6.58	-0.19	**2013**	20.55	0.00
2000	8.8	0.34	**2014**	18.82	-0.08
2001	9.36	0.06	**2015**	19.97	0.06
2002	10.53	0.13	**2016**	22.14	0.11
2003	10.33	-0.02	**2017**	23.12	0.04
2004	9.64	-0.07	**2018**	24.29	0.05
2005	8.53	-0.12	**2019**	22.44	-0.08
2006	9.5	0.11	**2020**	24.82	0.11
2007	10.02	0.05	**2021**	21.83	-0.12
2008	12.69	0.27	**2022**	21.54	-0.01
2009	17.72	0.40	**2023**	23.82	0.11

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

world bank , **fred economic data**, data Available at the link :https://fred.stlouisfed.org, Date of access: 03/28/2024, at16h13.

الشكل رقم 3–17: تطور مؤشر Z-score للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996–2023)

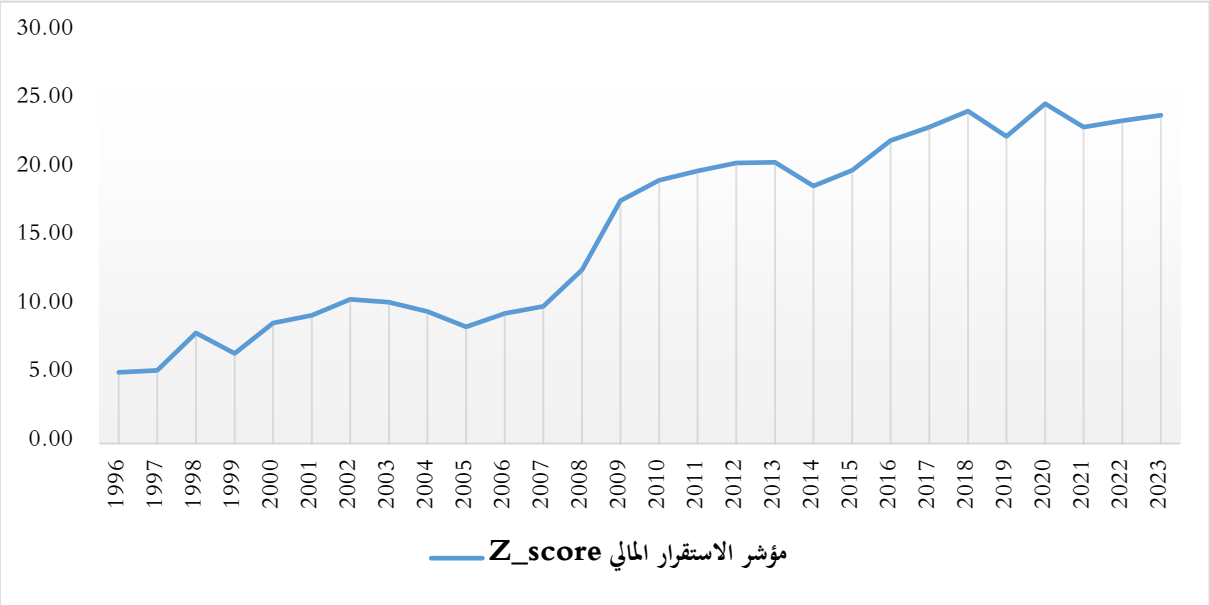

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–8.

على ضوء المعطيات الواردة في **الشكل رقم 3–17** أعلاه، الذي يُوضّح تطور مؤشر Z-score للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996–2023)، يمكن ملاحظة أن هذا المؤشر عرف اتجاه تصاعدي على العموم، حيث سُجّلت أدنى قيمة للمؤشر سنة 1996 والمقدرة بـ 5.2، ويُعزى ذلك إلى هشاشة البنية المالية للبنوك آنذاك وضعف مستويات الرسملة والرقابة، إلى جانب محدودية الإصلاحات المصرفية، في حين سُجّلت أعلى قيمة للمؤشر سنة 2020 والمقدرة بـ 24.42، وذلك نتيجة الإصلاحات التنظيمية والاحترازية التي عززت من صلابة القطاع المصرفي، خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، من جهة أخرى، لُوحظت بعض التذبذبات خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004، يمكن إرجاع سببها إلى فضيحة بنك خليفة التي هزت النظام المصرفي الجزائري ككل، كما يتبيّن لنا أن الأزمة المالية العالمية لم يكن لها تأثير على الاستقرار المالي في الجزائر،حيث سجل مؤشر Z-score سنة 2008 قيمة تقدر بـ 12.69 وفي سنة 2009 قيمة 17.72، يمكن تفسير هذا إلى الطبيعة المغلقة نسبياً للاقتصاد الجزائري، حيث يتميّز النظام المالي الجزائري بضعف اندماجه في الأسواق المالية العالمية، واعتماده الكبير على التمويل الداخلي والموارد النفطية، هذا الانغلاق حال دون انتقال عدوى الأزمة عبر القنوات المالية الدولية، كما حدث في العديد من الاقتصادات المنفتحة، الأمر الذي وفر قدراً من الحماية للنظام المصرفي الجزائري رغم هشاشته الهيكلية، كما سَجّل مؤشر Z-score سنة 2014 إنخفاض، حيث بلغ سنة 2014 قيمة تقدر بـ 18.82 بعدما كان 20.54 سنة 2013، ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلي تراجع الإيرادات النفطية كنتيجة للصدمة النفطية

التي شهدها العالم سنة 2014، فحسب دراسة: (هميسي إيمان ،بودغداغ أحمد، 2021)[1] تعتبر أسعار النفط محدد أساسي للاستقرار المالي في الجزائر، هذا بالنظر إلى للارتباط بين العوائد النفطية ومستوى السيولة والنشاط الائتماني داخل النظام المصرفي، وأخيراً عرف مؤشر Z-score بعض تذبذبات بين سنتي2019 إلى 2021، ويعود ذلك إلى جائحة كورونا التي أثرت على نشاط البنوك العاملة في الجزائر، وهو ما دفع بنك الجزائر إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تدارك الوضع وتصحيح الاختلالات القائمة، أما سنة 2023، فقد سجّل المؤشر تحسنًا ملحوظًا ليصل إلى 23.82، وهي قيمة مقبولة مقارنة بالسنوات السابقة وتعكس بداية عودة الاستقرار التدريجي داخل القطاع المصرفي.

الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)

وهي المؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية والمالية، كما أنها تُعبر على مدى قدرة الاقتصاد في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فمن خلال تحليل وفهم تطور هذه المؤشرات، يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد، وهو ما يسمح بتحديد السياسات المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي في البلاد.

فالجزائر تعتبر المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، العمق المالي، سعر الصرف، الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات، من أهم المؤشرات الكلية التي يمكن الاستدلال بها لتقييم وضعية الاستقرار المالي، ومن هذا المنطلق، سنقوم بتحليل تطوّر هذه المؤشرات خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023 كما يلي:

1. الناتج المحلي الإجمالي: يُعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات المعبرة على النمو الاقتصادى في أي بلد، فمن خلاله يمكن تقييم قدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات المالية والحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات بشكل يسمح بتشجيع على النمو الاقتصادي، كما أنه يسمح بتقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية والمالية في أي بلد، يمكن رصد تطوّر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1996-2023) بالاعتماد الجدول التالي:

[1] هميسي إيمان، بودغداغ أحمد، **أثر أسعار النفط على الاستقرار المالي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2003–2018**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8 العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021.

الجدول رقم 3–9: تطور ناتج المحلى الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	ناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو	السنوات	ناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو
1996	2570.3	–	**2010**	11991.6	0.2
1997	2780.2	0.08	**2011**	14526.6	0.21
1998	2830.5	0.02	**2012**	16115.4	0.11
1999	3238.2	0.14	**2013**	16647.9	0.03
2000	4123.5	0.27	**2014**	17228.6	0.03
2001	4227.1	0.03	**2015**	16712.7	-0.03
2002	4522.8	0.07	**2016**	17514.6	0.05
2003	5252.3	0.16	**2017**	18876.2	0.08
2004	6149.1	0.17	**2018**	20393.5	0.08
2005	7562	0.23	**2019**	23090.1	0.13
2006	8501.6	0.12	**2020**	20902.1	-0.09
2007	9352.9	0.10	**2021**	25157.8	0.20
2008	11042.8	0.18	**2022**	32028.4	0.27
2009	9968	-0.10	**2023**	32588.7	0.02

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2002-2023).

بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 65، ديسمبر 2023.

Banque d'Algérie, **Op. Cit**, p.p 30-62.

الشكل رقم 3–18: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)

الوحدة: (مليار دج)

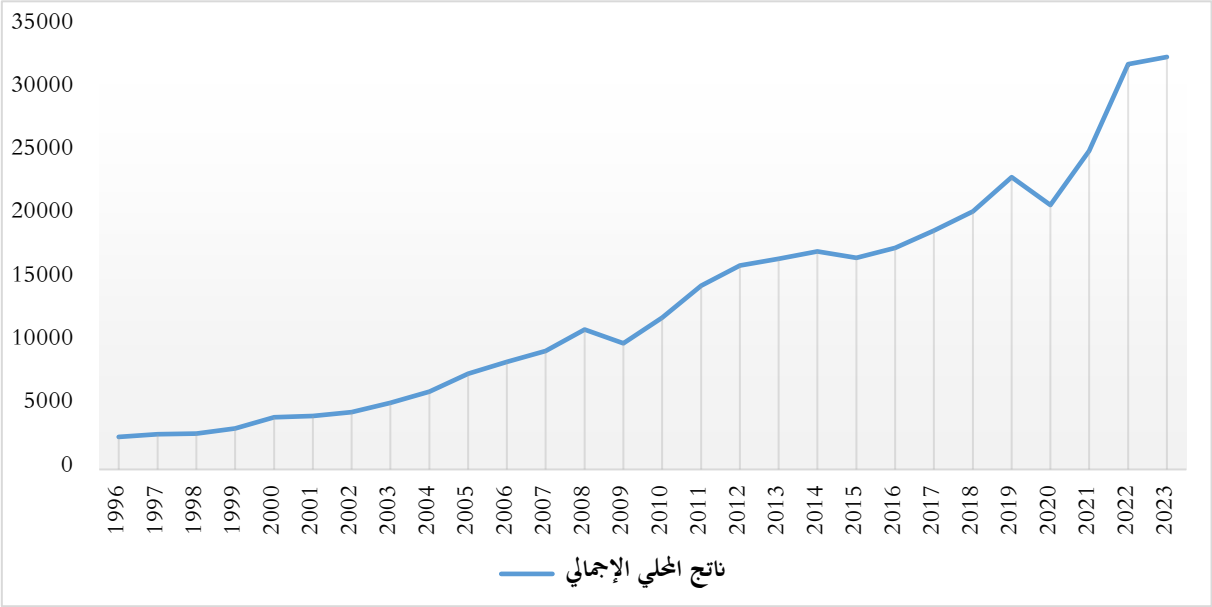

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–9.

من خلال **الشكل رقم 3–18** أعلاه، الذي يُوضّح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف إتجاه تصاعدي خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة 2570.3 مليار دج سنة 1996، في حين بلغت أكبر قيمة 32588.7 مليار دج سنة 2023، أي بنسبة نمو بلغت حوالي11.7%، ومن خلال القراءة الأولية للشكل أعلاه، يظهر لنا أن الناتج محلي الإجمالي في الجزائر قد عرف بعض التذبذبات وذلك سنة 2008، حيث بلغ 11042.8 مليار دج، ليتراجع إلى 9968 مليار دج سنة 2009، أي بنسبة إنخفاض بلغت حوالي 10%، يمكن تفسير هذا التراجع إلى إنخفاض أسعار البترول بفارق 38 دولار أمريكي، ذلك في ظل الاعتماد الكبير على النفط، وهو ما حدث أيضاً في سنة 2014، حيث شهدت أسعار النفط انخفاضًا إلى أدنى مستوياتها، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 17228.6 مليار دج سنة 2014 إلى 16712.7 مليار دج سنة 2015، لتعاود هذه النسبة الارتفاع إلى غاية سنة 2019، حيث تم تسجيل ناتج محلي إجمالي يقدر بـ 23090.1 مليار دج، وفي ظل الوضع الاقتصادى والأمني السائد في الجزائر آنذاك، وظهور جائحة كوفيد 19 نهاية 2019، كل هذه الأحداث أدّت إلى تراجع الناتج المحلي في الجزائر بنسبة 10%، ليبلغ سنة 2020 ما يُقدَّر بـ 20902.1 مليار دج، أمّا خلال السنوات من 2021 إلى 2023، فقد عرف الناتج المحلي تحسّنًا ملحوظ، حيث أنتقل من 25157.8 مليار

دج سنة 2021 إلى32588.7 مليار دج سنة 2023، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 30%، يُعزى هذا النمو إلى مجموعة من العوامل، لعلّ من أهمها الإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر سنة 2020، ولا سيما ما تعلّق منها بتنفيذ البرنامج الخاص بإعادة التمويل، وذلك في ظل تبنّي سياسة مالية توسّعية ساهمت بشكل كبير في الحدّ من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، كما أن انتعاش الطلب على البترول في السوق العالمية إلى مستويات ما قبل الجائحة، كان له دور بارز في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي[1]، أمّا في سنة 2022، فقد شهد ناتج محلي خارج المحروقات نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع من 2.3% سنة 2021 إلى 4.3% سنة 2022[2]، في حين شهدت سنة 2023 نموًا ملحوظًا في العديد من القطاعات الاستراتيجية، مثل الزراعة والصناعة والبناء والخدمات، الأمر الذي أدى إلى انتعاش النمو الاقتصادي في الجزائر بعد فترةٍ من الأزمة الصحية الحادّة.[3]

2. معدل التضخم: يُعتبر من بين أحد الظواهر الاقتصادية الناتجة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى فترة زمنية، مما يؤدى إلى تآكل القدرة الشرائية للعملة، أي أن العملة أصبحت أقل عما كانت عليه قبل[4]، وبالنظر إلى النتائج التي يتركها التضخم في النظام المصرفي، فإن هذه المؤشر له علاقة وطيدة بسياسات بنك المركزي، ذلك أن هذا الأخير يقوم بظبط الكتلة النقدية المتداولة في النظام المصرفي بناءً على حالات التضخم، وهو ما يُشير إلى أهمية تتبع هذا المؤشر لضمان الاستقرار، فيما يلي سنقوم بعرض تطوّر معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، من خلال الجدول التالي:

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2022: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2023، ص25.

[3] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4] يحي السيد عمر، **التضخم وسعر الفائدة والربا حدود العلاقة والتأثير**، الطبعة الأولى، مكتبة الأسرة العربية، مصر، 2023، ص19.

الجدول رقم 3–10: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)

الوحدة: (%)

السنوات	التضخم	نسبة النمو	السنوات	التضخم	نسبة النمو
1996	18.7	–	**2010**	3.9	-0.32
1997	5.7	-0.70	**2011**	4.5	0.15
1998	5	-0.12	**2012**	8.9	0.98
1999	2.6	-0.48	**2013**	3.3	-0.63
2000	0.3	-0.88	**2014**	2.9	-0.12
2001	4.2	13.00	**2015**	4.8	0.66
2002	1.4	-0.67	**2016**	6.4	0.33
2003	4.3	2.07	**2017**	5.6	-0.13
2004	4	-0.07	**2018**	4.3	-0.23
2005	1.4	-0.65	**2019**	2	-0.53
2006	2.3	0.64	**2020**	2.4	0.20
2007	3.7	0.61	**2021**	7.2	2.00
2008	4.9	0.32	**2022**	9.3	0.29
2009	5.7	0.16	**2023**	9.3	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2002-2023).

الشكل رقم 3–19: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (%)

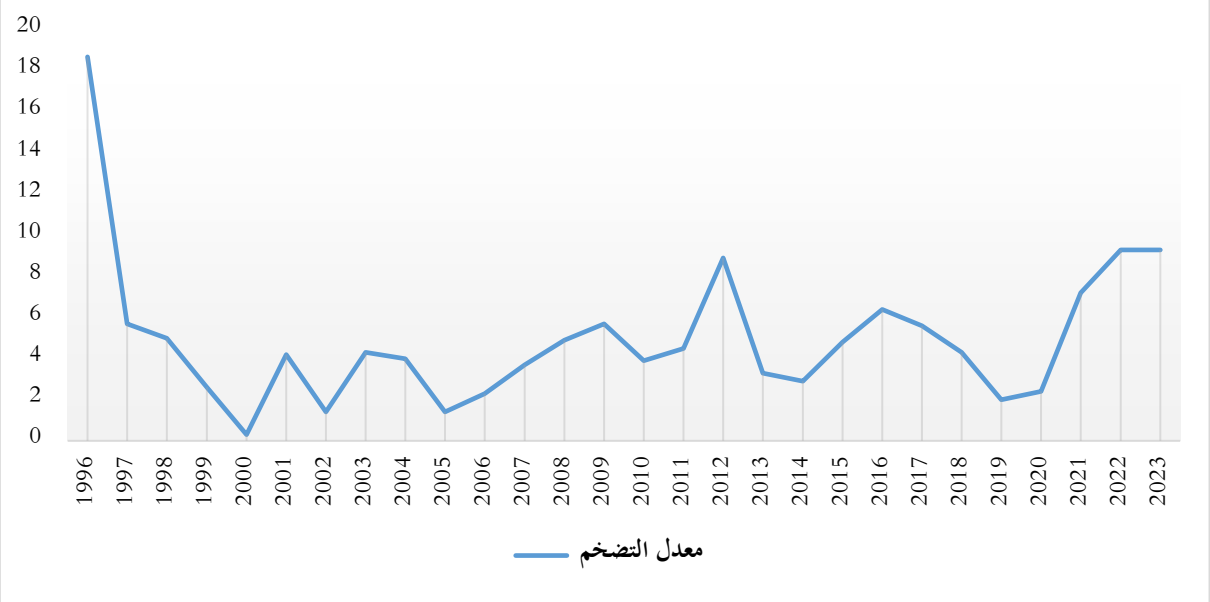

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–10.

من خلال **الشكل رقم 3–19** أعلاه، الذي يوضّح تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث نلاحظ أن أعلى قيمة تم تسجيلها سنة 1996 والمقدرة بـ 18.7%، في حين بلغت أدنى قيمة سنة 1999 والمقدرة بـ 0.3%، حيث يّعتبر هذا المعدل هو أقل معدل تضخم تم تسجيله في الجزائر ما بعد الاستقلال، يُعزى هذا الانخفاض المباشر في معدلات التضخم في الجزائر إلى تبنّي الجزائر مجموعة من السياسات المالية الصارمة، ورفع من معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية، إضافةً إلى إصلاح القطاع المصرفي وتحرير التجارة الخارجية[1]، كما يمكن ملاحظة أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبات خلال الفترة المدروسة، فعلى سبيل المثال، نجد أن معدلات التضخم قد عاودت الارتفاع من 4.2% سنة 2001 إلى 5.7% سنة 2009، يمكن إرجاع هذه الارتفاع إلى مجموعة من الأسباب، من أبرزها ارتفاع فواتير الاستيراد إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتنامي مداخيل المحروقات سنة 2007، مما أدّى إلى ارتفاع السيولة المحلية الخاصة بنسبة تبلغ حوالي 58.52%[2]، إلى جانب ذلك، فإن تبنّي الجزائر لسياسة مالية توسعية ساهم في ارتفاع معدلات التضخم خلال

[1] بن طالبي فريد، **أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائر للفترة ما بين 1990–2009**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الاقتصاد العالمي، العدد 10، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2011، ص16.

[2] قسمية مصطفي، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر– دراسة تحليلية للفترة (2001–2021)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، 2022-2023، ص226.

تلك الفترة، كما شهدت سنة 2012 ارتفاع كبير في نسبة معدل التضخم، حيت بلغت 8.9%، يرجع هذا الارتفاع إلى الزيادات الكبيرة في الأجور التي عرفها الاقتصاد الجزائر[1]، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتصدير، لتعاود الانخفاض مباشرةً سنتي 2013 و2014، لتبلغ 3.3 % و2.9% على التوالي، يُعزى هذا التراجع إلى قيام بنك الجزائر بتطبيق أداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل فائدة يقدر بـ 1.3 % ،كما تم الرفع من معدل الاحتياطي الاجباري ذلك منذ جانفي 2013[2]، مما أدّى إلى امتصاص السيولة واحتواء معدلات التضخم، ما فيما يخصّ سنوات 2016 و2017 و2018، فقد سَجّلتْ معدلات التضخم انخفاضًا، حيث بلغت 6.4% و5.6% و4.3% على التوالي ، يمكن تفسير هذا الانخفاض بقيام بنك الجزائر بضبط معدلات التضخم عند مستويات العالمية، ذلك على خلفية اتباع سياسة التمويل غير تقليدي، في حين عرفت سنة 2019 تراجع في معدلات التضخم إلى 2%، وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار المنتجات الفلاحية[3]، لتعاود نسبة التضخم الارتفاع بين سنوات 2020 من 2.4% إلى 9.3% سنة 2023، وهذا راجع إلى تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني.

3. العمق المالي: كما يُعرف أيضا بالتعميق المالي، تُشير هذه النسبة إلى تراكم الأصول المالية بشكل أسرع من تزايد الثروة غير مالية والإنتاج[4]، أي أنّه يشير إلى زيادة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي أو إلى بعض مؤشرات الأسعار، بحيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة زادت فرص النمو في الاقتصاد.[5]

تُوجد العديد من المؤشرات المعبّرة على العمق المالي، لعلّ من أبرزها نسبة العرض النقدي (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما يلي سنقوم برصد تطوّر حجم العمق المالي في الجزائر للفترة (1996-2023) من خلال الجدول التالي:

[1] بوشنافة رضا، سايغي بلال، **أثر الأدوات الكمية للسياسية النقدية على التضخم بالجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة:1990–2022**، كتاب الملتقى الدولي: محددات التضخم في ظل التقلبات الاقتصادية وعد الاستقرار الجيوسياسي، 15-16 أكتوبر 2023، ص104.

[2] بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر2013، متاح على الرابط:https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/10/APN_2013.pdf ، تاريخ الاطلاع:12 /01/ 2025 على الساعة: 22:27

[3] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2019: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ديسمبر 2020، ص35.

[4] Ngo Bakang, M. L**, Effects of Financial Deepening on Economic Growth in Kenya**, international Journal of Business and Commerce, Vol 4, Issue 7, 2015, p9.

[5] United Nations, Economic and Social Commission for Western, Asia**, financial deepening**, Disponibles sur :https://www.unescwa.org/financial-deepening , Date of access 01/28/2025, at15h57.

الجدول رقم 3-11: تطور حجم العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)

الوحدة: (%)

السنوات	العمق المالي	نسبة النمو	السنوات	العمق المالي	نسبة النمو
1996	35.6	-	**2010**	69.05	-0.04
1997	38.9	0.09	**2011**	68.35	-0.01
1998	56.26	0.45	**2012**	68.35	0.00
1999	55.26	-0.02	**2013**	71.73	0.05
2000	49.05	-0.11	**2014**	79.44	0.11
2001	58.52	0.19	**2015**	82	0.03
2002	64.15	0.10	**2016**	78.88	-0.04
2003	63.87	0.00	**2017**	79.33	0.01
2004	60.79	-0.05	**2018**	81.3	0.02
2005	54.98	-0.10	**2019**	71.5	-0.12
2006	58.03	0.06	**2020**	84.5	0.18
2007	64.09	0.10	**2021**	79.7	-0.06
2008	62.99	-0.02	**2022**	71.6	-0.10
2009	71.96	0.14	**2023**	74.7	0.04

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2002-2023).

Banque d'Algérie, **Op. Cit**, p.p 30-62.

الشكل رقم 3–20: تطور حجم العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)

الوحدة: (%)

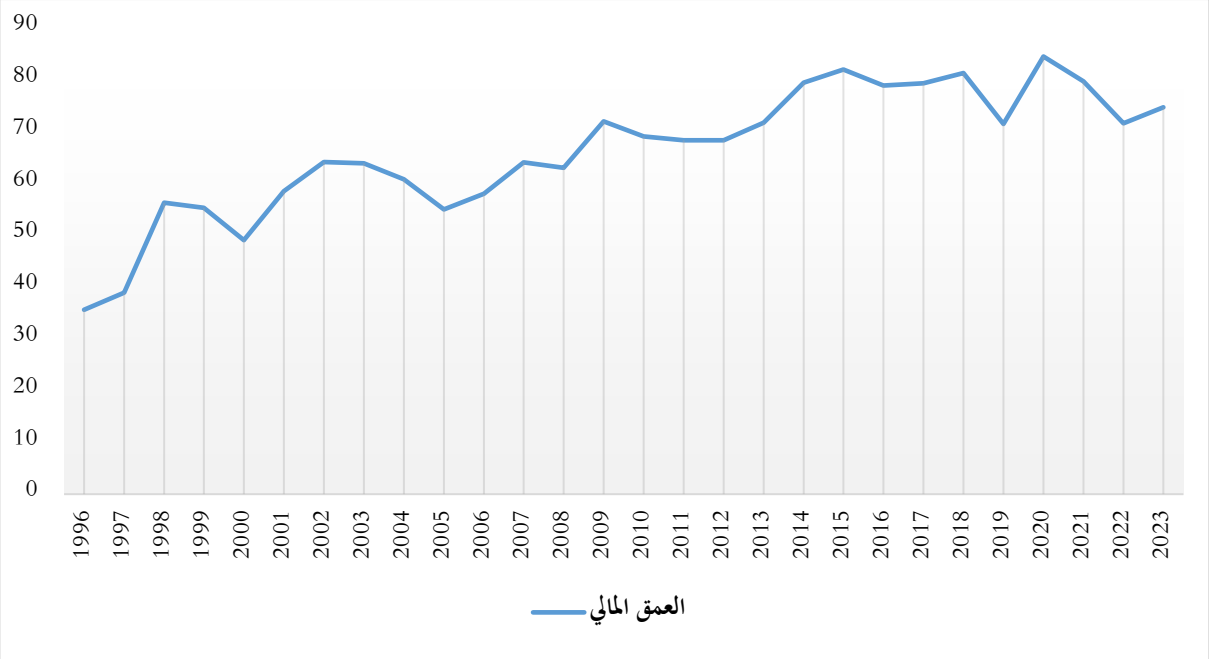

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–11.

يظهر من خلال **الشكل رقم 3–20** أعلاه، الذي يُوضّح تطور حجم العمق المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، أن حجم العمق المالي عرف اتجاه تصاعدي على العموم مع وجود تذبذبات بين فترة وأخرى، كما أن النّسب المسجلة لم تتجاوز نسبة 85%، حيث بلغت أكبر نسبة لها سنة 2020، والمقدرة بـ 84.5%، في حين بلغت أدنى نسبة 35.6% سنة 1996، وهو ما يعكس ضعف النظام المالي الجزائري، أي أنه يعاني من الضحالة المالية*، ومن خلال القراءة الأولية للشكل أعلاه، نجد أن حجم العمق المالي قد انتقل من 35.6% سنة 1996، وهي أدنى نسبة منذ 1990، إلى 82% سنة 2015، يُعزى هذا النمو إلى العديد من العوامل الاقتصادية والمالية، مما أدّى إلى ارتفاع الانفاق الحكومي، وهو ما سمح بضخّ مزيد من السيولة في الاقتصاد، نتيجةً للبرامج ومخططات دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر سنوات(2001–2004)[1]، وبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي سنوات (2005–2009)، تم برنامج توطيد النمو الاقتصادي سنوات (2010–2014)، هذا بالإضافة إلى أن هذه الفترة قد شهدت تحسّنًا في عائدات البترول، واتباع سياسة نقدية تقشّفية بهدف التحكم

* مفهوم عكس العمق المالي، ويعني أن الموارد المالية المتاحة غير كافية لتغطية الالتزامات المالية.

[1] ليندة بخوش، **مرجع سبق ذكره**، ص185.

في معدلات التضخم[1]، لتعرف هذه النسبة تراجع طفيف سنتي 2016 و2017، كنتيجة لانخفاض حجم السيولة في الجزائر، الأمر الذي دفع ببنك الجزائر إلى اعتماد سياسة نقدية غير تقليدية، من خلال القيام بطبع النقود دون غطاء نقدي، أو ما يعرف بسياسة التمويل غير تقليدي كما أشرنا سابقاً، هذا إلى جانب برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019)، وهو ما أدّى إلى ارتفاع عرض النقدي (M2) وبالتالي تزايد حجم العمق المالي من 79.33% سنة 2017 إلى 84.5% سنة 2020، ليعاود حجم العمق المالي بالتراجع، حيث انتقل من 79.7% سنة 2021 إلى 74.7% سنة 2023، يُعزى هذا التراجع إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي من 25157.8 مليار دج سنة 2021 إلى 32588.7 مليار دج سنة 2023، هذا في ظل تراجع العرض النقدي (M2) من 13.6% سنة 2021 إلى 6.1% سنة 2023[2]، مما أدّى إلى تراجع حجم العمق المالي من 79.7% سنة 2021 إلى 74.7% سنة 2023.

4. سعر الصرف الحقيقي: هو مؤشر يُستخدم لقياس قيمة العملة الوطنية مقارنةً بسلة من عملات الشركاء التجاريين الأساسين خلال فترة أساس معينة، بعد تعديلها بمستويات الأسعار النسبية (التضخم) بين الدول[3]، حيث نُشير إلى أن سعر الصرف الحقيقي يعكس قدرة الاقتصاد الوطني على المحافظة على توازنه الخارجي، من خلال: استقرار الاحتياطيات من النقد الأجنبي والتحكم في العجز الجاري، وتفادي الضغوط التضخمية، فيما يلي سنقوم بتتبع تطوّر سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023 من خلال الجدول التالي:

[1] صغير عمار، **دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار المالي ومحاولة تطبيقها في الجزائر للفترة (2000–2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر،2023-2024، ص98.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] بنوجعفر عائشة، **سعر الصرف الحقيقي في الدول المصدرة للمواد الأولية دراسة حالة الجزائر (1980–2016)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد 3، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2018، ص168، بتصرف.

الجدول رقم 3–12: تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (%)

السنوات	سعر الصرف الحقيقي	نسبة النمو	السنوات	سعر الصرف الحقيقي	نسبة النمو
1996	119.6	–	**2010**	100	0.00
1997	129.1	0.08	**2011**	99.12	-0.01
1998	135.5	0.05	**2012**	103.91	0.05
1999	125.2	-0.08	**2013**	101.77	-0.02
2000	119.41	-0.05	**2014**	102.88	0.01
2001	123.24	0.03	**2015**	96.51	-0.06
2002	114.23	-0.07	**2016**	95.54	-0.01
2003	103.09	-0.10	**2017**	97.83	0.02
2004	103.52	0.00	**2018**	93.28	-0.05
2005	101.74	-0.02	**2019**	95.45	0.02
2006	101.32	0.00	**2020**	91.22	-0.04
2007	99.92	-0.01	**2021**	86.8	-0.05
2008	102.24	0.02	**2022**	92.18	0.06
2009	100.28	-0.02	**2023**	101.59	0.10

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

World Bank, available at the link, https://data.albankaldawli.org , Date of access, 04/23/2025, at 21h08.

الشكل رقم 3–21: تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة:(%)

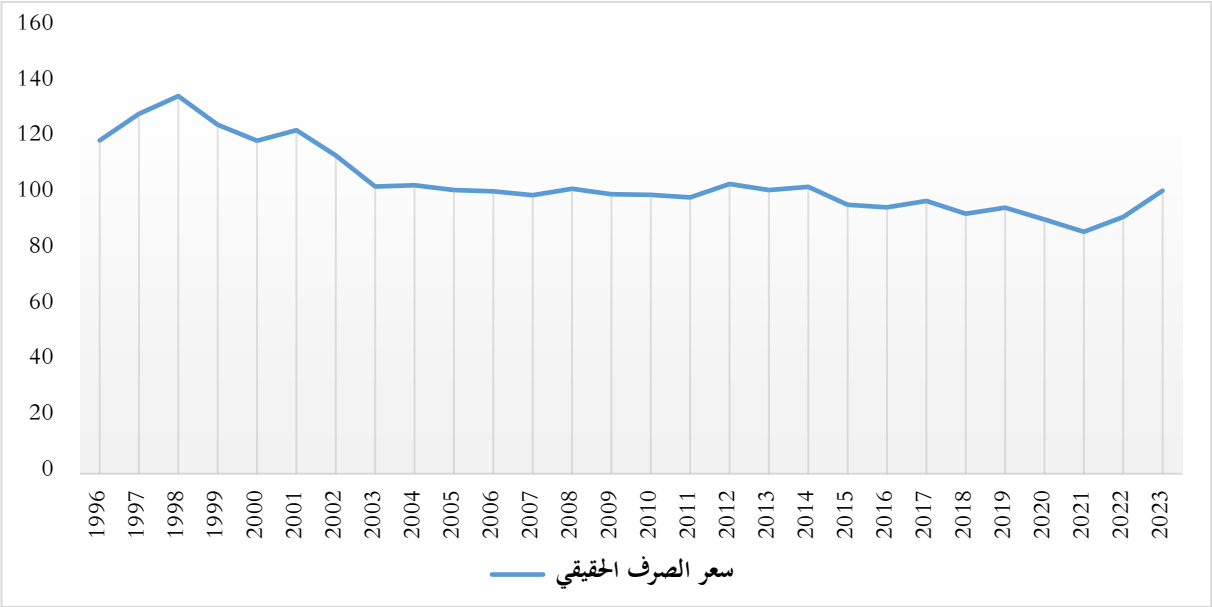

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–12.

من خلال **الشكل رقم 3–21** أعلاه، الذي يُوضّح تطوّر سعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، نلاحظ أن سعر الصرف الحقيقي في الجزائر قد عرف وتيرة تنازلية على العموم خلال فترة الدارسة، حيث نجد أن أكبر قيمة مُسجّلة خلال فترة الدراسة هي 135.5% وكان ذلك سنة 1998، أما أقل قيمة مسجّلة فكانت 86.8% سنة 2020، ومن خلال القراءة الأولية للشكل أعلاه، نجد أن سعر الصرف الحقيقي قد ارتفع خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 1998 بفارق 9.5%، يمكن تفسير هذا الإرتفاع إلى تحسن سعر الصرف الأسمي في سوق مابين البنوك في جوان 1995[1]، أما الفترة الممتدة من 1998 إلى 2001، فقد شهدت تراجع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، كنتيجة لصدمة النفطية سنة 1998، والتي استمرت إلى غاية نهاية 1999، في حين نجد أن الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2005، قد عرفت تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بفارق 21.5%، يمكن تفسير هذا التراجع إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار، هذا إلى جانب الاعتماد الكبير على الإيرادات البترولية، جعل من بنك الجزائر بائع مهيمن للنقود الأجنبية للبنوك التجارية [2]، ليشهد سعر الصرف الحقيقي في الجزائر بعض الاستقرار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 عند مستويات قريبة

[1] عنتر بوتيارة، **تحليل العوامل المؤثرة في تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1994–2020)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص246.

[2] بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970–2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2012–2013، ص153.

من سنة الأساس 2010، غير أن الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 قد عرفت تراجعًا مباشرًا في سعر الصرف الحقيقي، وذلك على الرغم من الارتفاع المسجل في سنوات 2012 إلى 2014 بفارق 3% عن سنة الأساس،كنتيجة لتحسن سعر الصرف الاسمي، ويمكن تفسير هذا التراجع أساسًا بالصدمات التي عرفتها أسعار النفط العالمية بعد سنة 2014، وما ترتب عنها من تقلص في عائدات الصادرات النفطية، وتراجع احتياطيات الصرف، وارتفاع عجز الحساب الجاري، كما ساهمت الفوارق التضخمية بين الجزائر وشركائها التجاريين، وضعف تنويع الصادرات، واستمرار الاعتماد الكبير على الواردات، في تعميق الضغوط على سعر الصرف الحقيقي، هذا إلى جانب تأثيرات السياسة النقدية التوسعية التي لجأت إليها بنك الجزائر لمواجهة العجز، وما رافقها من ارتفاع معدلات التضخم، إضافةً إلى انعكاسات الأزمة الصحية العالمية نهاية 2019، التي أدّت إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات، فضلاً عن اتساع الفجوة بين السوق الرسمية والموازية للعملة الصعبة، أمّا في الفترة 2022 إلى 2023، فقد عرف سعر الصرف الحقيقي بعض التحسن بالمقارنة مع السنوات الماضية، يمكن إرجاع هذا التحسن إلى مجموعة من العوامل، أبرزها ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، مدعومًا بالأزمة الجيوسياسية المتمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية، التي رفعت الطلب على الطاقة الجزائرية وزادت الإيرادات البترولية، ما عزَّز تدفقات العملة الصعبة ورفع احتياطيات الصرف.

5. الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات: تُعتبر أسعار النفط محدّدًا أساسياً للاستقرار المالي في الجزائر، وذلك في ظل ارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بعائدات النفط، وبالتالي فإن هذه النسبة تُعطي صورة واضحة على وضعية الاستقرار المالي في الجزائر، من خلال ربطها بتغيرات أسعار النفط، لتتبع تطوّر نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات في الجزائر للفترة (1996–2023)، نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم 3–13: تطور الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (%)

السنوات	الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات	نسبة النمو	السنوات	الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات	نسبة النمو
1996	60.11	–	**2010**	66.3	0.01
1997	60.95	0.01	**2011**	68.7	0.04
1998	48.88	-0.20	**2012**	66	-0.04
1999	58.93	0.21	**2013**	61.9	-0.06
2000	74.34	0.26	**2014**	59.05	-0.05
2001	66.5	-0.11	**2015**	46.51	-0.21
2002	62.9	-0.05	**2016**	34.85	-0.25
2003	68.4	0.09	**2017**	36	0.03
2004	70.4	0.03	**2018**	42.29	0.17
2005	76.3	0.08	**2019**	40.42	-0.04
2006	76.9	0.01	**2020**	34.07	-0.16
2007	75.8	-0.01	**2021**	39.41	0.16
2008	78.8	0.04	**2022**	57.83	0.47
2009	65.6	-0.17	**2023**	52.03	-0.10

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقارير السنوية (2002-2023).

الشكل رقم 3–22: تطور الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (%)

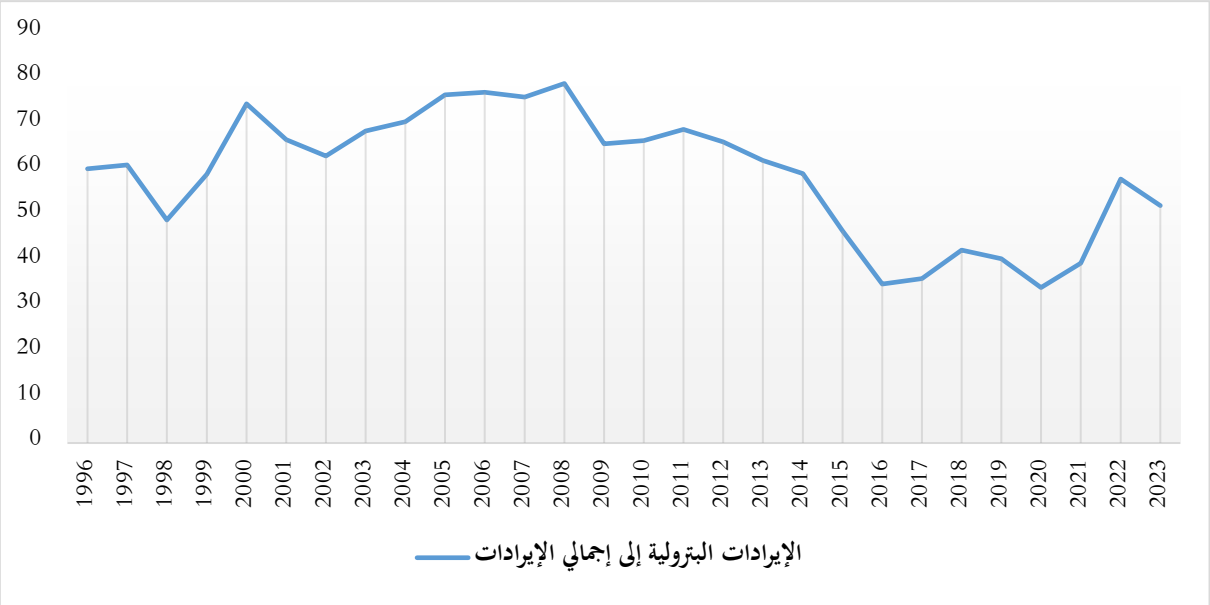

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–13.

من خلال **الشكل رقم 3–22** أعلاه، الذي يُوضّح تطوّر الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث نلاحظ أن أكبر نسبة تم تسجيلها في فترة الدراسة سنة 2008، والمقدرة بـ 78.8%، في حين تم تسجيل أدنى نسبة سنة 2020، والمقدرة بـ 34.07%، ومن خلال القراءة الأولية للشكل أعلاه، يمكن القول إن الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر عرفة وتيرة متباينة خلال فترة الدراسة، حيث شهدت سنة 1998 تراجعًا مفاجئًا في هذه النسبة، إذ سُجّلت سنة 1997 قيمة تُقدَّر بـ 60.95% لتنخفض سنة 1998 إلى 48.88%، يُعزى هذا التراجع إلى إنخفاض أسعار البترول من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.94 دولار أمريكي سنة1998[1]، وفي ظل هذا المشهد قامت الدول العضوة في منظمة الأوبيك(OPEC)، بسقف الإنتاج من 30.7 مليون برميل سنة 1998 إلى 29.3 مليون برميل سنة 1999، وهو ما أدّى إلى تراجع إمدادات النفط من 75.3 مليون برميل سنة 1998 إلى 73.8 مليون برميل سنة 1999، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع أسعار النفط سنة 1999 إلى 17.91%[2]، ويتضح ذلك من خلال الشكل أعلاه، حيث نجد ارتفاع في نسبة الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات في الجزائر من 48.88% سنة

[1] Banque d'Algérie, **Rapport annuel 2003 : Développement économique et monétaire de l'Algérie**, décembre 2004, p23.

[2] صندوق النقد العربي، **الفصل السادس التطورات في مجال النفط والطاقة**، 1999، ص83.

1998 إلى 58.93% سنة 1999، أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 10%، استمرت هذه النسبة محصورة ما بين 60% و80% إلى غاية سنة 2009، حيث تم تسجيل تراجع من 78.8% سنة 2008 إلى 65.6% سنة 2009، أي بنسبة إنخفاض بلغت 13.2%، يُعزي هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع أسعار النفط من 99.9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62.2% سنة 2009 [1]، وكان ذلك على إثر الأزمة المالية العالمية سنة 2008، استمرت هذه النسبة في السنوات من 2010 إلى 2013، أمّا في سنة 2014، نلاحظ تراجعاً في نسبة الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات من 61.9% سنة 2013 إلى 59.05 % سنة 2014، لتواصل الانخفاض بشكل مستمر إلى غاية 2016، حيث تم تسجيل إنخفاض هذه نسبة إلى 36%، يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى الأزمة النفطية التي شهدها العالم سنة 2014، مما أدّت إلى تراجع أسعار النفط إلى 53 دولار للبرميل، وهو أدنى قيمة لسعر النفط منذ 2009، لتواصل هذه نسبة الارتفاع بشكل طفيف إلى غاية سنة 2020، حيث شهد العالم جائحة كورونا والتي كان لها الأثر الواضح على أسعار النفط في السوق العالمية، ليتم تسجيل أدنى نسبة من الإيرادات البيترولية إلى إجمالي الإيرادات منذ 1988، حيث تم تسجيل نسبة 25.78%، وهذا بسبب أزمة النفط سنة 1988، لتعرف هذه النسبة بعض الانتعاش سنوات 2021 إلى غاية 2023 هذا في ظل التطورات الاقتصادية والسياسة التي شهدها العالم.

المبحث الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية من خلال بعض المصارف العاملة فيها، كمصرف البركة الذي بدأ نشاطه في سبتمبر 1991 برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري[2]، المرخص له بمزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية بموجب قانون النقد والقرض 90-10 (الملغى) ، ومصرف السلام الذي باشر أعماله في 20 أكتوبر 2008 برأس مال قدرة 7200 مليون دينار جزائري[3]، لكن لم يكن لهذه المصارف إطار قانوني يُراعي خصوصيتها فكانت محكومة بنصوص مؤيدة لنشاط البنوك التقليدية، وفي هذا الصدد، تم سنة 2018 إصدار أول قانون منظم لنشاط الصيرفة الإسلامية، وهو نظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية، وفي ظل النقائص الذي عرفها هذا النظام تم إلغاءه بموجب النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، وعليه نُشير إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر قديمة منذ

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013، ص65.

[2] مصرف البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2016**، ص17.

[3] مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي 2019**، ص27.

تأسيس أول مصرف إسلامي سنة 1991 وليس منذ النظام 02-2020، حيث سمح هذا النظام بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية، وهي بمثابة دفعة لنشاط الصيرفة الإسلامية، وليس كبداية لتأريخها

من خلال هذا المبحث، سنقوم بعرض القوانين والأنظمة المؤيدة والداعمة لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما سيتم تحليل تطوّر نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال بعض مؤشرات أداء مصرف البركة والسلام خلال الفترة (1996-2023)، كما سنقوم بتحليل تطوّر إجمالي معاملات الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2020-2023)، وفي الأخير سنتطرق إلى تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني الداعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر

كما أشرنا سابقاً، فإن الصيرفة الإسلامية قديمة منذ تأسيس أول مصرف إسلامي سنة 1991، الذي باشر أعماله في بيئة مصرفية مؤيدة وداعمة للنشاط المصرفي التقليدي، الأمر الذي دفع بضرورة تفعيل الصيرفة الإسلامية، من خلال إصدار المزيد من القوانين المنظمة لها، وهذا ما تم الاستجابة له في النظام 18-02، على الرغم من أنه لا ينص على صفة الصيرفة الإسلامية صراحةً، وفي ظل النقائص التي عرفها هذا النظام، تم تعديله بموجب النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية وأخيراً القانون النقدي والمصرفي 23-09 من خلال بعض المواد فيه، فيما يلي سنقوم باستعراض للنظامين السابقين وإبراز نقاط الاختلاف بينهما، كما سنقوم باستعراض أهم المواد في القانون 09/23 والمتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الفرع الأول: النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية

تم إصدار هذا النظام في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالصيرفة التشاركية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث حمل هذا النظام العديد من المواد التي أيدت ودعمت نشاط الصيرفة التشاركية في الجزائر وحددت شروط الحصول على ترخيص من طرف بنك الجزائر، كما دعت إلى ضرورة إنشاء شبابيك الصيرفة التشاركية في البنوك التقليدية، تضمن هذا النظام 12 مادة تتمحور حول العناصر التالية:[1]

1. منتجات الصيرفة التشاركية: من خلال الاطلاع على مضمون هذا النظام، لاحظنا في المادة الثانية من هذا النظام أنه تم تحديد ماهية الصيرفة التشاركية، فكان يُقصد بها " ممارسة العمليات المصرفية التي تندرج ضمن المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 سابق الذكر، والمتمثلة في عمليات توظيف واستثمار الأموال دون دفع أو

[1] المواد:1-12، النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

تحصيل الفوائد "، حيث تَتَمثّلُ صيغ منتجات الصيرفة التشاركية فيما يلي : المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الإستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار، وهي صيغ كلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما تم التطرق إليه فالجانب النظري من الدراسة؛

2. تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر لممارسة نشاط الصيرفة التشاركية: فيما يخص شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر لممارسة نشاط الصيرفة التشاركية، نجد أن هذه الشروط جاءت في المواد التالية: المادة 3، المادة 4، المادة 8: تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- ضرورة تقديم بطاقة وصفية للمنتوج الذي يتم من خلاله تقديم خدمات لا يتم عبرها دفع وتحصيل الفوائد؛
- رأي مسؤول المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011؛
- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشبابك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية؛
- بعد الحصول على موافقة بنك الجزائر وتقديم الترخيص لممارسة عمليات الصيرفة التشاركية، يتم تقديم شهادة تقييم من طرف هيئة وطنية مختصة في ذلك؛
- وأخيرًا، ضرورة إبلاغ أصحاب الحسابات في البنك أو المؤسسة المالية المرخص لها، بجدول التسعيرات والشروط التي تطبق عليهم.

3. شروط إنشاء شبابيك الصيرفة التشاركية في البنوك التقليدية: عرّف هذا النظام في المادة 5 شبابيك الصيرفة التشاركية، على أنها " دائرة معتمدة ضمن البنك أو المؤسسة المالية مخصصة حصرا لتقديم منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية "، أما فيما يخص شروط إنشاء شبابيك الصيرفة التشاركية في البنوك التقليدية، فقد جاءت في المواد التالية: المادة 5، المادة 6، المادة 7، وبالاطلاع على مضمون هذه المواد، نجد أن هذه الشروط تتمثل فيما يلي:

- ضرورة أن تكون هذه شبابيك مستقلة مالياً على كل فروع البنك أو المؤسسة المالية؛
- ضرورة وجود مستخدمين مكلفين حصرياً بهذه شبابيك، وهذا لضمان إستقلالية شبابيك الصيرفة التشاركية؛
- يتم تعامل مع شبابيك الصيرفة التشاركية في المصرف ككيان واحد ضمن البنك أو المؤسسة المالية؛
- خضوع ودائع شبابيك الصيرفة التشاركية لأحكام الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، هذا بإستثناء ودائع حسابات الإستثمار التي تخضع لإتفاق مكتوب مع الزبون.

الفرع الثاني: النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية:

في ظل النقائص التي عرفها النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية[1]، تم إلغاءه بموجب النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث تم إصداء هذا النظام في 15 مارس 2020، تضمن هذا النظام 24 مادة، بحيث تم التركيز على تدارك النقائص الواردة في النظام السابق، تمحور هذا النظام حول العناصر التالية:[2]

1. منتجات الصيرفة الإسلامية: من خلال هذا النظام، تم النص صراحة على صفة الإسلامية على خلاف القانون السابق الذي اعتبرها تشاركية، وهي خطوة مهمة لتشجيع على صناعة الصيرفة الإسلامية، غير أننا نرى لاضير في استعمال مصطلح التشاركية، هذا بالنظر استعماله في العديد من التشريعات كالتشريع المغربي[3]، كما تم إضافة صيغة جديدة بخلاف القانون الملغي، وهي حسابات الودائع، لتصبح ثماني منتجات للتمويل الإسلامي بعد أن كانت سبعة منتجات، كما أن هذا النظام تضمن تفصيل لكل المنتجات والتعريف بها، من خلال التعليمة 20-03 المؤرخة في 20 أفريل 2020 المعرفة لمنتجات الصيرفة الإسلامية والمحدد للإجراءات والخصائص التقنية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، في حين أن النظام الملغي لم يتم التفصيل فيها، بل اكتفى بذكرها فقط وهذه نقطة إيجابه، فمن خلال التعريف بهذه الصيغ، يمكن أن تُقدّم صورة واضحة حول ماهية الصيغ المعتمدة.

2. تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر لإنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية: عرّفت المادة 17 من هذا النظام شبابيك الصيرفة الإسلامية، على أنّها "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرياً بمنتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية "، في حين نجد أن المادة 16 من هذا النظام تُحدد شروط الحصول على ترخيص بنك الجزائر لإنشاء شبابك الصيرفة الإسلامية، ضرورة تقديم ملف يتكون من الوثائق التالية:

- بطاقة وصفية للمنتوج؛

[1] من بين أهم النقائص التي عرفها هذا النظام عدم إلزامية وجود رقابة شرعية على البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها من طرف بنك الجزائر بإنشاء شبابيك الصيرفة التشاركية كما أن شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية أمر لاحق بعد حصول ترخيص بنك الجزائر طرح العديد من الشكوك حول مصداقية هذه الشهادة، كما أن هذا النظام لم يحدد على الجهة المناحة لهذه الشهادة واكتفى بصفة جهة وطنية مخول قانونا لذلك.

[2] المواد: 1-24، النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، مرجع سبق ذكره.

[3] ميلود بن حوحو، **شركات الرأسمال الاستثماري كبديل للتمويل المصرفي الإسلامي دراسة مقارنة بنظام المشاركة في الفقه الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2019-2020، ص277.

- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011؛
- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشبابك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية؛
- شهادة المطابقة لأحكام المنتوج مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

أي أنه تم إضافة وثيقة واحدة عما كان معمول به في النظام 18-02 الملغي، كما أن هذا النظام 20-02 جعل شهادة مطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف هيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية قبل طلب الترخيص من بنك الجزائر، بعد أن كانت أمرا لأحقاً بعد حصول على الترخيص من بنك الجزائر، وهذا في النظام الملغي[1]، كما أن هذا النظام جعل الحصول على شهادة المطابقة لأحكام المنتوج من اختصاص الهئية الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بخلاف النظام الملغى الذي وضع هذه الشهادة ضمن اختصاص هيئة وطنية لم يتم التفصيل فيها.

4. شروط إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية: لم يحمل النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية أي جديد عما كان معمول به في المواد 5و6و7 في النظام 18-02 الملغى.

5. الرقابة الشرعية على البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بإنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية: نقصد بالرقابة الشرعية التأكد من مدى مطابقة عمليات البنك أو المؤسسة المالية لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك حسب الفتاوي الصادرة عن الهيئة المسؤولة على الرقابة الشرعية[2]، وحسب ما جاء في المادة 15 من النظام 20-02، فإنها تلزم البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها من طرف بنك الجزائر بإنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية بضرورة وجود هيئة رقابة شرعية على عمليات شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، حيث تضم هذه الهيئة ثلاث أعضاء تعينهم الجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية، وهو ما يتوافق مع الحد الأدنى حسب معايير مجمع الفقه الإسلامي الدولي.[3]

---

[1] ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 02/20 المؤرخ في 15 مارس2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، جوان2020، ص.ص 88 – 89.

[2] حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2006، ص30.

[3] ميلود بن حوحو، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

الفرع الثالث: القانون 23-09 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10

يتضمن قانون النقدي والمصرفي 23-09 المؤرخ في 21 جويلية 2023 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، بعض المواد التي تُؤيّد الصيرفة الإسلامية في الجزائر، في هذا الفرع، سنُركّز على المواد التي حملت الجديد، تتمثل هذه المواد فيما يلي:

- في ظل تنامي الاهتمام بصناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد 2018 جاء قانون النقدي والمصرفي 23-09 للإستجابة لهذه الصناعة من خلال تسمية القانون بالنقدي والمصرفي بدلاً من قانون النقد والقرض وهي تسمية لا تتنافي ومبادئ الصيرفة الإسلامية، وبالتالي فإن هذا القانون يعكس توجه السلطات النقدية في الجزائر إلى تعزيز وتشجيع على ممارسة الصيرفة الإسلامية؛
- تعتبر المادة 44 من هذا القانون جوهر ما جاء به، والتي تعني بضرورة تكييف أدوات السياسة النقدية مع خصوصية المصارف الإسلامية وهي خطوة مهمة لحل الإشكالية التي تربط علاقة بنك الجزائر بالمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، فمن المعلوم أن طبيعة عمل هذه المصارف المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي، تتنافي ورقابة البنك المركزي الذي يتعامل مع كافة البنوك بنفس المعاملة، غير أن هذا القانون لم يرد فيه تفصيل حول البدائل التي سيتم فيها تكييف السياسة النقدية مع طبيعة هذه المصارف، ومن هذا المنطلق سنقوم بعرض بعض البدائل المحتملة لتنظيم علاقة بنك الجزائر مع المصارف الإسلامية:[1]

❖ **معدل الاحتياطي الإجباري:** عرفت الجزائر نسبة معدل الإحتياطي الإجباري بموجب التعليمة 94-73 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 وضبطته عندى مستوى 2.5%، أي بعد ثلاث سنوات من تأسيس مصرف البركة سنة 1991، وعليه فإن إشكالية معدل الاحتياطي الإجباري على المصارف الإسلامية تكمن في حسابات الاستثمار، فهذه الأخيرة ليست ملك للمصرف الإسلامي إنما هو مؤتمن عليها فقط ولا يوجد ضمان على إرجاعها كاملة

[1] **أنظر إلى:**

- فهمي حسين كامل، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص17.
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائري**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2009، ص312.
- بن قادة الشيخ، عبادة عبد الرؤوف، **تحديات الصيرفة الإسلامية ومتطلبات تطويرها**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2022، ص167.
- أسامة بوشريط، **آليات إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية في ضوء القانون النقدي والمصرفي الجديد**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 8، العدد 2، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ديسمبر 2023، ص.ص 333-336.

لأصحابها، وذلك وفق قاعدة الغنم بالغرم، فقيام بنك الجزائر بفرض نسبة الاحتياطي الاجباري على المصارف الإسلامية في الجزائر قد يعطل أموال المودعين،كما أنه يضيع فرصة على هذه المصارف بالحصول على أرباح، وهذا لأن المصرف الإسلامي لا يُوظف كل حسابات الاستثمار في مشاريع الاستثمارية،كما أن فرض الاحتياطي الاجباري على المصارف الإسلامية لحماية أموال المودعين، ففي هذه الحالة قد لا يكون هناك أي مخاطر، فطبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والعميل تقوم على تقاسم الأرباح والمخاطر، أي أن الهدف من الاحتياطي الاجباري قد لا يكون مثل ماهو معمول به في البنوك التقليدية، حيث يكون فيها الربح دائما مضمون وتستلزم حماية لأموال المودعين، مما يعكس الفرق الجوهري بين المصارف التقليدية والإسلامية في إدارة المخاطر، وبناءً على ما سبق، قام بنك الجزائر بإصدار التعليمة 09-2025، المتضمنة تخفيض الاحتياط الإجباري إلى 2%، وتحديد نسبة فائدة على الاحتياطي الاجباري تقدر بـ 0%،كأحد الحلول المؤقتة لكتييف الاحتياطي الاجباري مع خصوصية المصارف الإسلامية في الجزائر، وتمكين هذه المصارف من إدارة السيولة بفعالية أكبر، وضمان استمرار نشاطها بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

❖ **الملجأ الأخير للإقراض:** ففي ظل أن بنك الجزائر هو الملجأ الأخير للإقراض وبصفته بنك البنوك، يجب عليه مراعاة حالات نقص السيولة التي قد تواجهها البنوك من جراء عملياتها المصرفية، غير أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية تتنافي وآليات الرقابة لبنك الجزائر، وعلى هذا الأساس، قام بنك الجزائر بإصدار نظام رقم 25-04 المؤرخ في 7 ماي 2025 المتعلق بمنح السيولة الإستعجالية لصالح المصارف التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية[1]، غير أنّ النظام جاء عامًا دون أن يتضمن تفاصيل دقيقاً حول كيفية تطبيق هذه الآلية أو الأدوات الشرعية المعتمدة في تفعيلها، الأمر الذي قد يثير تساؤلات عملية بخصوص فعالية الإجراء ودرجة انسجامه مع متطلبات الصيرفة الإسلامية، وعليه يمكن أن نشير إلى ضرورة استحداث قروض حسنة يمنحها بنك الجزائر إلى المصارف الإسلامية، هذا بمقابل قيام بنك الجزائر بالاحتفاظ بالفوائد التي يمنحها مقابل الاحتياطي القانوني هذا من جهة، وحسب معيار رقم 12 الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي يُوصي بضرورة قيام بنك المركزي بإحداث إنسجام وتوسيع أهلية الرهون المتفقة مع الشريعة الإسلامية [2]، بالتالي نرى ضرورة تطبيق أدوات سياسة نقدية إسلامية والمتعلقة بالمسعف الأخير والواردة في المبادئ الإرشادية رقم 7 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهي بمثابة مقياس

[1] أنظر: المادة 14، النظام 25-04 المؤرخ في 7ماي 2025، مرجع سبق ذكره.

[2] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية رقم 7 المتعلقة بتسهيلات المسعف الأخير المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها**، 2019، ص 19، متاح على الرابط:https://www.ifsb.org/ar ، تاريخ الاطلاع: 2025/01/20 على الساعة:14:13.

مرجعي للبنوك المركزية بغرض تأسيس وتفعيل تسهيلات المقرض الأخير والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما ينطبق على المصارف الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؛

❖ **كفاية راس المال:** كما أشرنا سابقاً، فإن تطبيق نسبة كفاية راس المال في الجزائر من خلال تطبيق النسبة الصادرة عن لجنة بازل، حيث تُطبق هذه النسبة على جميع البنوك العاملة في الجزائر دون مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية، وماهو ما يتنافى مع طبيعة عملها المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي، وفي هذا الصدد، نشير إلى ضرورة تطبيق نسبة كفاية راس المال الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005، خصوصاً وأن العديد من الدول فرضت على المصارف الإسلامية التقييد بهذه النسبة، كما تجدر الإشارة، إلى أنه تم بناء هذا المعيار استناداً إلى مقررات بازل 3 لكنه يراعي خصوصية المصارف الإسلامية.

■ كما نجد أن المادة 61 من قانون النقدي والمصرفي 23–09 أكدت على وجوب وجود خبير في مجال الصيرفة الإسلامية ضمن تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي، فمن خلال هذه المادة، نؤكد على سعى وراء التوجه نحو تبنّي الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهي بادرة أساسية لتفعيل المادة 44، فضم هذا الخبير الذي يعني بالمسائل المصرفية الإسلامية يمكن أن يضمن القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية متلائمة مع الشريعة الإسلامية، كما أن تمثيل الصيرفة الإسلامية في مجلس النقدي والمصرفي، يمكن أن يدعم منتجات وخدمات تتلاءم ومتطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

■ تضمنت المادة 72 من هذا القانون الترخيص بفتح مصارف إسلامية كاملة وليس شبابيك فقط، وهو أمر غير وارد في النظام 20–02 سابق الذكر، حيث يخضع اعتماد المصرف الإسلامي لأحكام المواد من 89 إلى 104 من هذا القانون، وهي خطوة مهمة في دعم نمو الصيرفة الإسلامية، خصوصاً أن عدد المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر لا يتجاوز مصرفان منذ ثلاث عقود؛

■ نصّت المادة 73 من هذا القانون على إلزام المصارف الراغبة في تسويق منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية، بالحصول المسبق على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهو ما يعكس حرص المشرّع على ضمان اتساق هذه الخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز ثقة المتعاملين بها، وتُعدّ هذه الخطوة مهمة لأنها تضع إطارًا رقابيًا شرعيًا موحدًا، يمنع التضارب ويُعزّز مصداقية الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

■ جاء في المادة 158 التأكيد على ضرورة إشراك ممثل رفيع المستوى من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في لجنة الاستقرار المالي، وهو ما يعكس إدراك المشرّع لأهمية البُعد الشرعي في المنظومة المالية، خصوصًا في ظل تنامي دور

الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فحضور هذا الممثل يساهم في ضمان توافق السياسات والإجراءات ذات الصلة بالقطاع المالي مع المرجعية الشرعية للصيرفة الإسلامية، الأمر الذي يُعزز الثقة في الأدوات الإسلامية ويُشجع على استقطاب موارد إضافية، بما يدعم متانة القطاع المصرفي مما قد يساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)

للوقوف على مدى تطوّر نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، قسمنا هذا المطلب إلى فرعين، كما يلي:

يعرض الفرع الأول تحليل بعض مؤشرات أداء مصرف البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1996، أي خمس سنوات بعد تأسيس مصرف البركة الجزائري إلى غاية 2023، **تجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة من 1996 إلى 2007 تميّزت بوجود مصرف إسلامي واحد فقط في الساحة المصرفية الجزائرية، قبل أن ينضم إليه مصرف السلام الجزائري سنة 2008**.

أما الفرع الثاني يعرض تحليل تطوّر شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية (العمومية والخاصة)، وبالنظر إلى عدم توفر بيانات هذه الشبابيك، **سيتم التركيز على تحليل تطور إجمالي معاملات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2020–2023)**.

الفرع الأول: تحليل أداء المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر الفترة (1996–2023)

من أجل تحليل أداء مصرف البركة ومصرف السلام خلال الفترة (1996-2023)، سنقوم بتركيز على المؤشرات التالية:

1. إجمالي الأصول: تُعتبر الأصول عنصراً مهماً في أداء المصرف، وقياس مدى قدرته على تحمل الصدمات الداخلية التي تنشأ من جراء سوء تنفيذ عمليات داخلية، أو صدمات خارجية كالأزمات المالية، كما أن نمو الأصول يرتبط بصورة مباشرة بزيادة توسع قاعدة عملاء المصرف، أي أن المصرف الإسلامي أصبح يقدم تمويلات أكثر مما ينعكس بالإيجاب على الأرباح ونمو الأصول، وفي ظل تجنب التعامل بالفوائد، يُقدم تحليل الأصول تقييم تفصيلي على المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف الإسلامي، فيما يلي سنقوم بتحليل تطوّر إجمالي أصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول 3–14: تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996–2023)

الوحدة: (دج)

السنوات	إجمالي الأصول	نسبة النمو	السنوات	إجمالي الأصول	نسبة النمو
1996	5275860698	-	**2010**	1.20527E+11	0.22
1997	8004716196	0.52	**2011**	1.33009E+11	0.10
1998	9931953456	0.24	**2012**	1.30821E+11	-0.02
1999	11817141697	0.19	**2013**	1.37113E+11	0.05
2000	15110139357	0.28	**2014**	1.67309E+11	0.22
2001	19104747628	0.26	**2015**	1.93614E+11	0.16
2002	25723583476	0.35	**2016**	2.10397E+11	0.09
2003	32523589139	0.26	**2017**	2.48718E+11	0.18
2004	38654456355	0.19	**2018**	2.71104E+11	0.09
2005	41393423552	0.07	**2019**	2.61499E+11	-0.04
2006	45969967308	0.11	**2020**	2.68942E+11	0.03
2007	56246079852	0.22	**2021**	2.4524E+11	-0.09
2008	72261732850	0.28	**2022**	2.77264E+11	0.13
2009	99119176066	0.37	**2023**	3.09721E+11	0.12

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

قاعدة بيانات **Bankscope**

مصرف البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2023**، ص2.

مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي 2023**، ص6.

الشكل رقم 3–23: تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (دج)

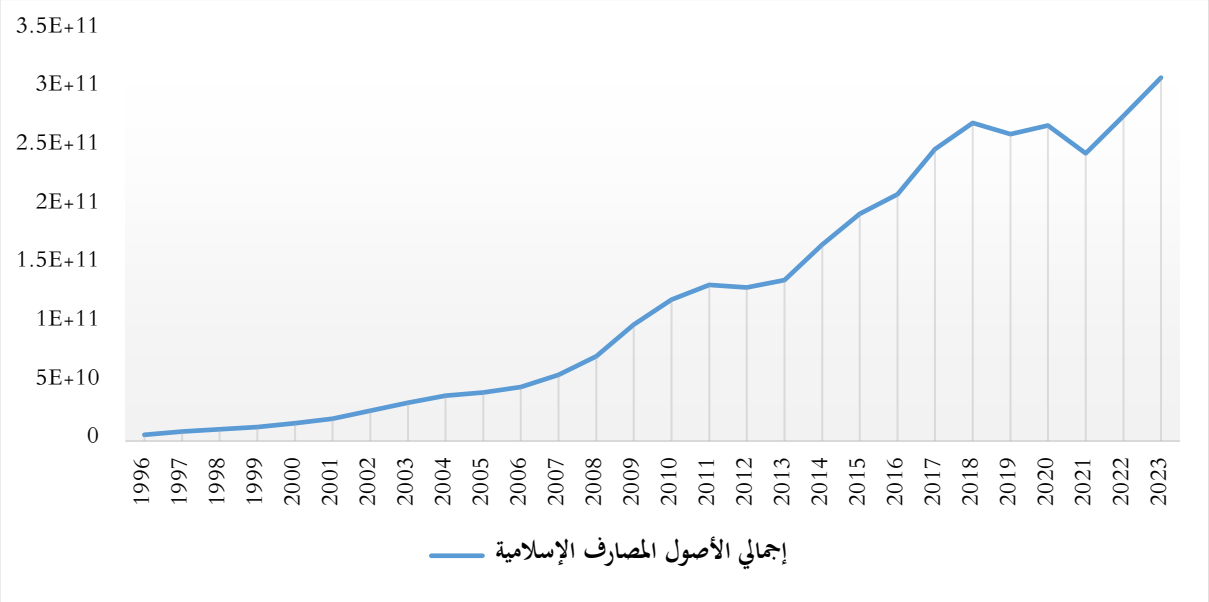

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3–14.

من خلال **الشكل رقم 3–23** أعلاه، الذي يُوضّح تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، نلاحظ أن إجمالي أصول المصارف الإسلامية قد عرف اتجاه تصاعدي خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة 5275860698 دج سنة 1996، وهي ما تمثل قيمة أصول مصرف البركة الجزائري فقط، باعتباره المصرف الإسلامي الوحيد الناشط في القطاع المصرفي الجزائري خلال تلك الفترة، أما أكبر قيمة فقد بلغت 309720966000 دج سنة 2023، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 16%، كما ما يمكن ملاحظة أنه على الرغم من الاتجاه التصاعدي لقيمة أصول المصارف الإسلامية في الجزائر، فإن هذه الأصول شهدت بعض التذبذبات، خصوصًا بعد سنة 2018، يمكن تفسير هذا التراجع بمنافسة البنوك التقليدية للمصارف الإسلامية، عبر إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية، وفقًا للنظامين 18-02 و20-02 المذكورين سابقًا، كما يمكن عزو هذه التذبذبات إلى تأثير الأزمة الصحية العالمية المتمثلة في جائحة كوفيد-19، أما بعد سنة 2021، فقد لوحظ ارتفاع ملحوظ في حجم أصول المصارف الإسلامية، حيث بلغ معدل النمو حوالي 12٪، يمكن تفسير هذا الارتفاع بعدة عوامل، أبرزها تعافي الاقتصاد الجزائري من تداعيات جائحة كوفيد-19، وانتعاش الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، مما يعزز استقرار أصولها ويعكس اتجاهًا إيجابيًا نحو تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

2. إجمالي الودائع: تُعدّ الودائع عنصرًا أساسيًا في عمل المصارف الإسلامية، إذ تواكب معاملات المالية الإسلامية وفقًا لمبادئ الشريعة القائمة على تحريم الربا أخذًا وعطاءً، مما يجعلها مصدرًا مستقرًا للتمويل يمكّنها من تلبية طلبات السحب ودعم مختلف الأنشطة، وفي هذا الإطار، سنعرض تطوّر إجمالي ودائع المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)، بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم 3-15: تطور إجمالي ودائع المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)، الوحدة: (مليون دج)

السنوات	إجمالي الودائع	نسبة النمو	السنوات	إجمالي الودائع	نسبة النمو
1996	2285	-	**2010**	97660.443	0.23
1997	4889	1.14	**2011**	116230.736	0.19
1998	6187	0.27	**2012**	135916.238	0.17
1999	7393	0.19	**2013**	149366.685	0.10
2000	9751	0.32	**2014**	150625.948	0.01
2001	13217	0.36	**2015**	178247.162	0.18
2002	19429	0.47	**2016**	204649.853	0.15
2003	25863	0.33	**2017**	272533.211	0.33
2004	30604	0.18	**2018**	309426.501	0.14
2005	31625	0.03	**2019**	318333.827	0.03
2006	36531	0.16	**2020**	355120.968	0.12
2007	44576	0.22	**2021**	378612	0.07
2008	55659.366	0.25	**2022**	402015	0.06
2009	79581.239	0.43	**2023**	429936	0.07

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر – دراسة تقييمية عامة**، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر،2022، ص. ص47-71.

مصرف البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2023**، ص6.

مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي 2023**، ص7.

الشكل رقم 3-24: تطور إجمالي ودائع المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)، الوحدة: (مليون دج)

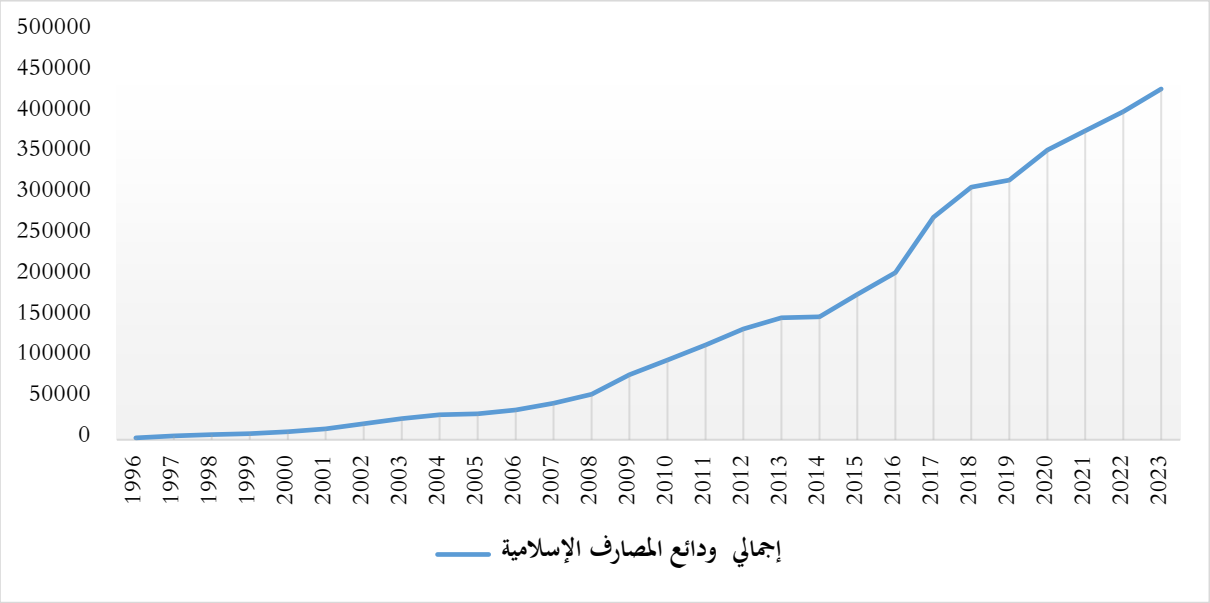

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3-15.

يُوضّح **الشكل رقم 3-24** أعلاه، تطوّر إجمالي ودائع المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث تبيّن لنا أن إجمالي ودائع لم تشهد وتيرة نمو تصاعدية إلّا بعد تأسيس مصرف السلام سنة 2008، إذ بقيت قيمة الودائع قبل هذا التاريخ في حدود متواضعة لم تتجاوز 50000 مليون دج،كما يمكن ملاحظة أن الفترة (2014-2018)، عرفت تراجع طفيف في إجمالي ودائع المصارف الإسلامية، يمكن تفسير هذا التراجع إلى أزمة السيولة البنكية التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، على الصعيد الفردي، شهدت الفترة الممتدة من 2012 إلى 2020 العديد من المنتجات لاستقطاب الودائع، حيث قام مصرف البركة الجزائري بإطلاق مجموعة من الخدمات الإلكترونية، كبطاقات السحب البنكية بداية من سنة 2016[1]، وذلك في إطار تطوير أدواته واستجابته لمتطلبات العملاء وتعزيز تنافسيته في السوق المصرفية، من جهته، قام مصرف السلام بإطلاق خدمة "هديتي" سنة 2019، بعد ما سبق له وأن أطلق خدمة " أمنتي" سنة2012[2] في إطار تنويع منتجاته المالية الموجهة لجذب الودائع وتعزيز ثقافة الادخار وفقًا لصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يمكن تفسير الارتفاع في إجمالي الودائع بتحسن صورة المصارف الإسلامية لدى المجتمع الجزائري، إضافةً إلى التوسع التدريجي في شبكة فروعها،

[1] مصرف البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2016**، ص12.

[2] مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي 2020**، ص18.

حيث بلغ عدد فروع مصرف البركة الجزائر 30 فرعًا موزعة عبر مختلف ولايات الوطن بحلول سنة 2022، في حين وصل عدد فروع مصرف السلام الجزائر إلى 23 فرعًا خلال نفس السنة.

3. إجمالي التمويلات: تُعد تمويلات المصارف الإسلامية، من أهم مايميّز خصوصيتها عن البنوك التقليدية، إذ تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقوم على تحريم الفائدة (الربا) واستبدالها بصيغ تمويلية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، فيما يلي سنعرض تطور إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3–16: تطور إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) الوحدة: (مليون دج)

السنوات	إجمالي التمويلات	نسبة النمو	السنوات	إجمالي التمويلات	نسبة النمو
1996	2326	–	**2010**	60356	0.01
1997	5331	1.29	**2011**	72300	0.20
1998	7468	0.40	**2012**	78103	0.08
1999	8133	0.09	**2013**	90882	0.16
2000	8520	0.05	**2014**	85902	-0.05
2001	12556	0.47	**2015**	117721	0.37
2002	10501	-0.16	**2016**	140088	0.19
2003	20785	0.98	**2017**	185131	0.32
2004	20066	-0.03	**2018**	231800	0.25
2005	25865	0.29	**2019**	253433	0.09
2006	28051	0.08	**2020**	254861	0.01
2007	37471	0.34	**2021**	313751	0.23
2008	48662	0.30	**2022**	343106	0.09
2009	60206	0.24	**2023**	365000	0.06

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

قاعدة بيانات **Bankscope**

مصرف البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2023**، ص7.

مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي 2023**، ص6.

الشكل رقم 3-25: تطور إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر خلال الفترة (1996-2023) الوحدة: (مليون دج)

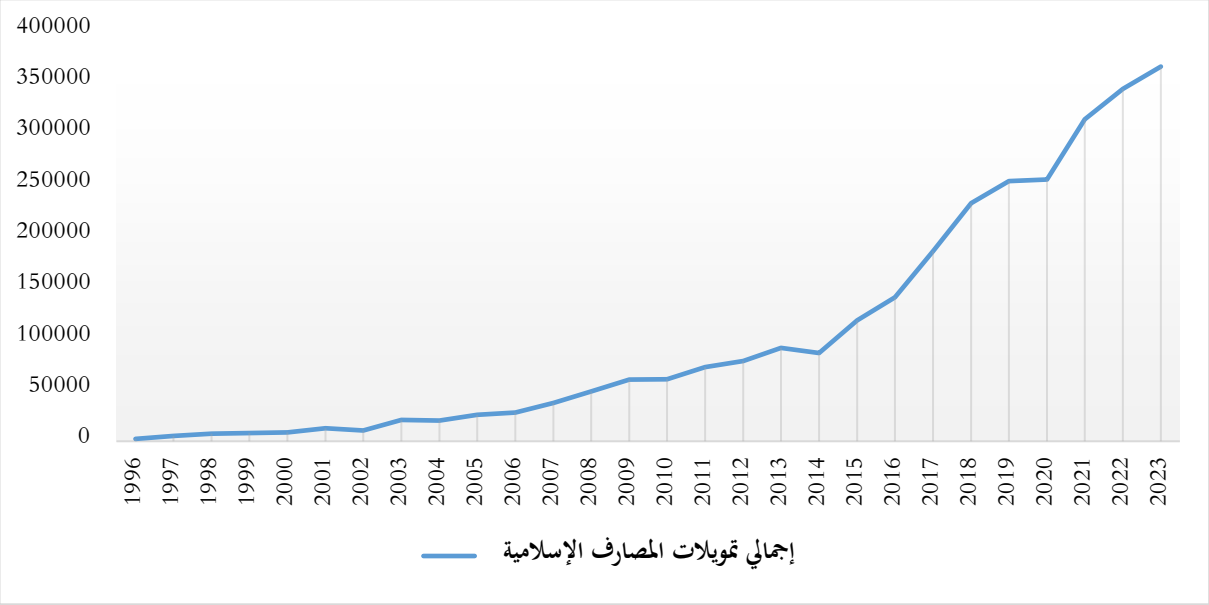

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3-16.

من خلال ملاحظة **الشكل رقم 3-25** أعلاه، يمكن القول إن إجمالي التمويلات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر هي الأخرى لم تعرف وتيرة تصاعدية إلّا بعد تأسيس مصرف السلام، فقبل هذه الفترة كان المصرف الإسلامي الوحيد في الساحة المصرفية الجزائرية هو مصرف البركة، الملاحظ أن إجمالي التمويلات انخفضت سنة 2014، حيث انتقلت من 90882 مليون دج سنة 2013 إلى 85902 مليون دج سنة 2014، أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 5.5%، يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى قيام مصرف السلام الجزائري بتعيين إدارة مؤقت بين سنتي 2014 إلى2015[1]، لتعاود إجمالي التمويلات بالارتفاع المستمر، حيث انتقلت من 117721 مليون دج سنة 2015 إلى343106 مليون دج سنة2022، أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 190%، يمكن ارجاع هذا الإرتفاع في إجمالي التمويلات إلى اطلاق العديد من الخدمات البنكية الجديدة تتلاءم وحاجيات المجتمع الجزائري، وعلى هذا الصعيد، قام مصرف السلام سنة 2016 بإطلاق صيغة المضاربة وخدمة التمويل الاستهلاكي للأفراد، كما قام مصرف البركة الجزائري بين سنتي 2012 إلى 2016 بالقيام بإطلاق صيغتي المرابحة المصغرة والإجارة المصغرة[2]، وهو ما يوحى باهتمام بالقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تعول عليه الحكومة

[1] مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي 2019**، ص40.

[2] إشعلال سارة، **فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية: في ظل نظام مصرفي تقليدي –دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص54.

الجزائرية لإطلاق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، أمّا بعد سنة 2020، نلاحظ ارتفاعًا في تمويلات المصارف الإسلامية بمعدلات نمو تقارب 13%، يمكن تفسير ذلك بزيادة المنافسة مع شبابيك الصيرفة الإسلامية لدى البنوك التقليدية، مما دفع المصارف الإسلامية إلى توسيع منح التمويلات، إلى جانب ذلك، ساهم صدور القوانين الداعمة للصيرفة الإسلامية في تعزيز ثقة العملاء بهذه الصناعة المصرفية، مما أدّى إلى زيادة الطلب على منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة وتحسن القدرة الاستثمارية للأفراد والشركات على حد سواء.

الفرع الثاني: تحليل تطور إجمالي معاملات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (2020–2023):

نظرًا لعدم توفر بيانات شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية العمومية والخاصة خلال الفترة (2020-2023)، فإن التحليل يقتصر على تتبع تطور إجمالي معاملات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما سيتم التطرق بشكل مفصل إلى أبرز مكونات هذه المعاملات من حيث الإنتشار والودائع والتمويلات، وذلك قصد إبراز ديناميكية الصيرفة الإسلامية خلال هذه المرحلة وتقييم دورها في دعم النظام المصرفي، حيث يكتسي تحليل هذه الفترة أهمية خاصة بالنظر إلى صدور النظام 20-02، الذي سمح رسميًا بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، وهو ما شكّل نقطة تحول رئيسية في مسار انتشار وتوسّع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1. الإنتشار: لغرض تتبع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، سنعتمد على تطور عدد الوكالات المخصصة خلال الفترة (2020-2023) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3–17: عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية في الجزائر

خلال الفترة (2020–2023)

	2020	2021	2022	2023
عدد وكالات صيرفة الإسلامية في البنوك العمومية	1	2	10	17
عدد وكالات صيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة	52	57	64	71

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

ينك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص47.

من خلال **الجدول رقم 3–26** أعلاه، الذي يُوضّح تطور عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، نلاحظ أن عدد هذه الوكالات عرف منحىً تصاعديًا، حيث

بلغ 53 وكالة فقط في سنة 2020، ليصل إلى 88 وكالة في سنة 2023، أي بنسبة نمو تقارب 66% خلال ثلاث سنوات فقط، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- الإصلاحات التشريعية سنة 2018 و2020 و2023 التي دعمت الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- السلطات النقدية في الجزائر رأت في الصيرفة الإسلامية آلية لامتصاص السيولة في السوق الموازية وجذب الأموال المدخرة خارج الجهاز المصرفي، وهو ما انعكس في تشجيع فتح وكالات جديدة؛
- تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني والخدمات الرقمية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، مما زاد من جاذبية هذه الوكالات لدى العملاء؛
- تزايد المنافسة بين شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية.

غير أن هذا الإرتفاع في عدد وكالات الصيرفة الإسلامية تجسد أساساً في ارتفاع عدد وكالات البنوك الخاصة، حيث بلغ عدد هذه الوكالات 52 وكالة سنة 2020، مقابل 71 وكالة سنة 2023، أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 36.5%، ويرجع هذا إلى كون أن البنوك الخاصة سواء المصارف المخصصة حصراً للصيرفة الإسلامية أو شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة التي بدأت العمل المصرفي الإسلامي قبل سنة 2020، حيث يُعد بنك الخليج الجزائر أول بنك في الجزائر يفتتح شباكًا للصيرفة الإسلامية، وذلك في سنة 2008، بحجم تمويل إسلامي 46.3 مليون دج، كما نجد بنك ترست الجزائر قد بدأ نشاطه في سبتمبر 2014، بحجم تمويل إسلامي 594.9 دج سنة 2015، أما بنك الإسكان الجزائر مرخص له سنة 2015، بحجم تمويل إسلامي 2408 مليون دج سنة 2016، أما بخصوص البنوك العمومية، فقد بلغت حجم الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية سنة 2020، وكالة واحدة، لتنتقل إلى 24 وكالة سنة 2023 وكالة، ويُعزى هذا التّطور إلى دخول البنوك العمومية متأخرة إلى مجال الصيرفة الإسلامية بعد صدور النظام 20–02 سابق الذكر، الذي منحها الترخيص لتسويق منتجات مالية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما ساعدها في ذلك توفرها على شبكة واسعة من الفروع التقليدية، مما سهّل عملية فتح شبابيك ووكالات جديدة متخصصة في الصيرفة الإسلامية.

2. الودائع: لتتبع حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020–2023)، نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم 3-18: حجم ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)

الوحدة :(مليار دج)

	2020	2021	2022	2023
حسابات الودائع	163	212	254.3	421.7
حصة البنوك العمومية (%)	1.8	18.9	56.9	112.5
حصة البنوك الخاصة (%)	161.3	193.1	197.4	309.2
الودائع في حسابات الإستثمار	177	231.9	299.5	256.5
حصة البنوك العمومية (%)	1	4.1	15.8	24.9
حصة البنوك الخاصة (%)	176	227.8	283.7	231.6
المجموع الكلي	340	443.9	553.7	678.2
حصة البنوك العمومية (%)	0.81	4.83	13.1	20.21
حصة البنوك الخاصة (%)	99,19	95.17	86.9	79.79

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص55.

الشكل رقم 3-26: توزيع ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023) الوحدة: (%)

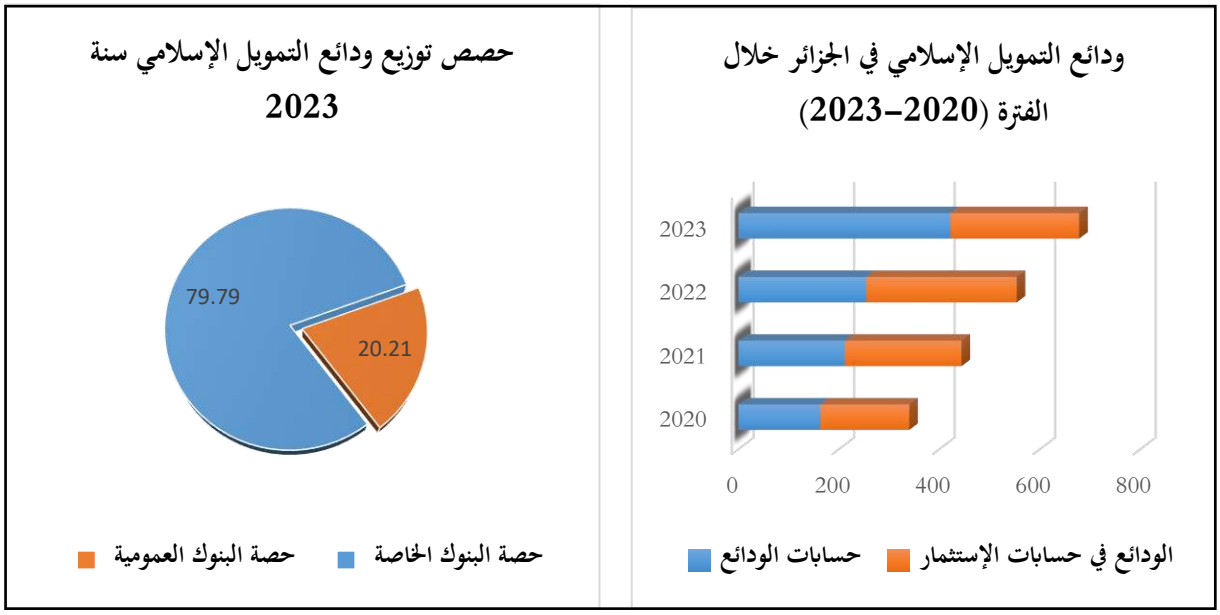

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3-18.

من خلال **الشكل رقم 3–26** أعلاه، الذي يُوضّح توزيع ودائع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)، حيث نلاحظ أن إجمالي ودائع التمويل الإسلامي خلال الفترة المدروسة في تزايد مستمر، حيث بلغ 340 مليار دج سنة 2020 مقابل 678.2 مليار دج سنة 2023، أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 99.5%، أما إذا انتقلنا إلى حصة ودائع التمويل الإسلامي حسب طبيعة البنوك، فنجد أن البنوك العمومية تستحوذ على نسبة 0.81% من إجمالي ودائع التمويل الإسلامي سنة 2020، لتنتقل إلى 20.21% من إجمالي ودائع التمويل الإسلامي سنة 2023، يمكن تفسير هذا الإرتفاع إلى السماح لعدد من البنوك العمومية بمزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية بموجب النظام 20-02 سابق الذكر، من بين البنوك المرخص لها نذكر: بنك الوطني الجزائري المرخص له في 30 جويلية 2020، بنك القرض الشعبي الجزائري المرخص له في سبتمبر 2020، بنك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط المرخص له في نوفمبر 2020، بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرخص له في ماي 2021،بنك الداخلي الجزائري المرخص له في ديسمبر 2021، بنك التنمية المحلية المرخص له في جانفي 2022، أضف إلى ذلك، توسع شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية، حيث بلغ عدد الوكالات المخصصة حصرياً لتمويل الإسلامي في البنوك العمومية 17 وكالة سنة 2023، مقابل وكالة واحدة سنة 2020، هذا التوسع مكّن شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية من استقطاب شريحة واسعة من العملاء، أمّا فيما يخص حجم ودائع التمويل الإسلامي في البنوك الخاصة، فقد تم تسجيل سنة 2020 مايقدر بـ 99.19% من إجمالي التمويل الإسلامي سنة 2020، مقابل 79.79% من إجمالي التمويل الإسلامي سنة 2023، حيث نشير إلى أن حصة المصارف الإسلامية من حجم ودائع التمويل الإسلامي تبلغ حوالي 95% من إجمالي تمويل الإسلامي لسنة 2023، يمكن تفسير هذا التراجع إلى تزايد المنافسة بين شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية والخاصة والمصارف الإسلامية المهيمنة على نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أما فيما يخص طبيعة ودائع التمويل الإسلامي، فنجد أن حسابات الودائع قد بلغت 163 مليار دج سنة 2020 مقابل 421.7 مليار دج سنة 2023، أي بنسبة نمو تبلغ 158.7% مع ملاحظة أن هذه النمو تجسد أساسا في نمو حصة البنوك العمومية من هذه الودائع، حيث انتقلت من 1.8مليار دج سنة 2020 إلى 112.5مليار دج سنة 2023، في حين بلغت حصة البنوك الخاصة من هذه الودائع مايقدر بـ 161.3 مليار دج سنة 2020، مقابل 309.2 مليار دج سنة 2023 أي بنسبة نمو تقدر بـ 91.7%، كما نجد أن الودائع في حسابات الاستثمار فقد بلغت 177مليار دج سنة 2020 مقابل 256.5 مليار دج سنة 2023، أي بنسبة نمو 44.9% مع ملاحظة أن هذا النمو تجسد في زيادة هذه الودائع على مستوى البنوك العمومية، حيث نجد أن

هذه الودائع قد انتقلت من واحد مليار دج سنة 2020 إلى 24 مليار دج سنة 2023، أمّا البنوك الخاصة، فنجد أن هذه الودائع قد انتقلت من 176 مليار دج سنة 2020 إلى 231.6 مليار دج سنة 2023 بنسبة نمو تقدر بـ 31.6%.

3. التمويلات: لمتابعة تطور منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)، نستند إلى بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم 3–19: حجم منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020–2023)

الوحدة (مليار دج)

الصيغ	2020	2021	2022	2023
المرابحة	132.3	130.7	129.7	139.5
المشاركة	1.2	1.1	2	4.2
المضاربة	4.9	6	7.6	8.3
الإجارة	82.7	83.9	86.5	100.4
السلم	74.7	133.1	153.9	187.7
الإستصناع	6.6	11.1	14.3	18.5
المجموع الكلي	302.5	365.9	393.9	458.5
حصة البنوك العمومية (%)	0.1	0.5	1.6	4.7
حصة البنوك الخاصة (%)	99.9	99.5	98.4	95.3

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على بيانات:

بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص57.

الشكل رقم 3-27: قائم منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2023)

الوحدة: (%)

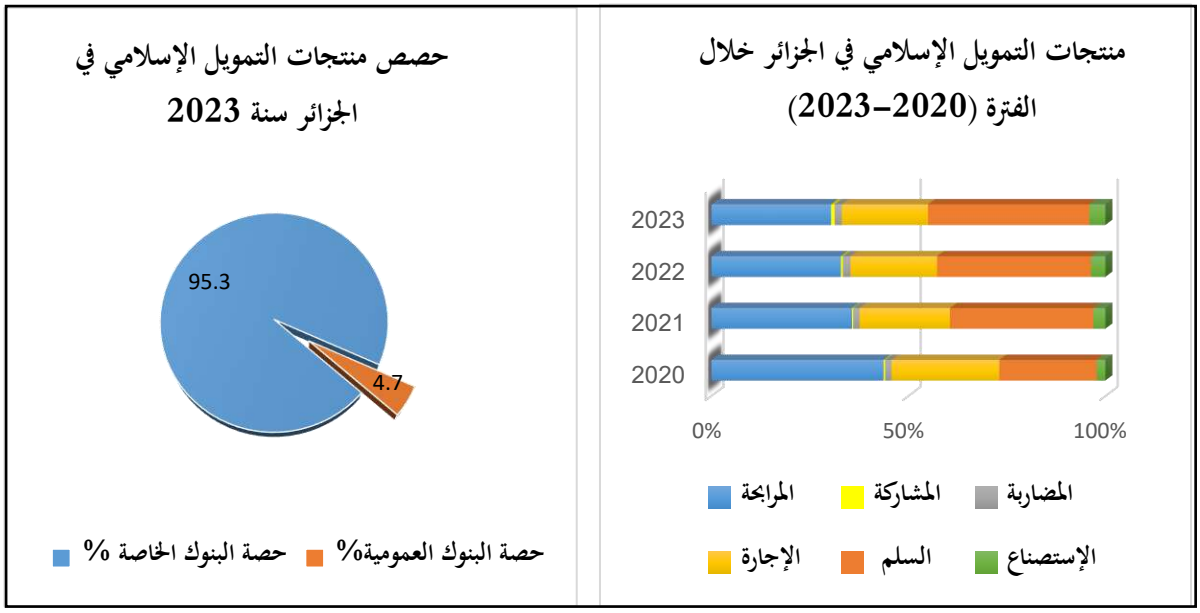

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 3-19.

من خلال **الشكل رقم 3- 27** أعلاه، الذي يُوضّح منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، حيث نلاحظ أن إجمالي التمويل الإسلامي في إتجاه تصاعدي خلال الفترة المدروسة، إذ بلغ إجمالي تمويل إسلامي سنة 2020 مايقدر بـ 302.5 مليار دج مقابل 458.5 مليار دج سنة 2023، أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 51.7%، أما إذا ما انتقلنا حصة التمويل الإسلامي حسب طبيعة البنوك، يتبيّن لنا أن البنوك العمومية تستحوذ على 0.1% من إجمالي تمويل الإسلامي لسنة 2020، مقابل 4.7% من إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2023، يمكن إرجاع هذا الارتفاع تنامي ودائع التمويل الإسلامي كنتيجة لتوسع شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية والخاصة، أضف إلى ذلك، تنامي الوعي المجتمعي بمنتجات الصيرفة الإسلامية، أما فيما يخص حصة التمويل الإسلامي في البنوك الخاصة، فقد سَجّلت تراجعاً، حيث سجلت حصة البنوك الخاصة من التمويل الإسلامي سنة 2020 مايقدر بـ 99.9%، من إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2020 مقابل 95.3% من إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2023، أي بنسبة إنخفاض تقدر بـ 4.3%، هذا على الرغم من كونها تهيمن على إجمالي تمويلات الإسلامية في الجزائر، حيث نُشير إلى أن المصارف الإسلامية تُسيطر على حوالي 79.9% من إجمالي تمويل الإسلامي لسنة 2023، يمكن تفسير هذا التراجع أساساً بدخول البنوك العمومية بقوة إلى سوق الصيرفة الإسلامية، من خلال فتح نوافذ ومنتجات تمويل متوافقة مع الشريعة، مستفيدة في ذلك من

شبكاتها الواسعة المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، ومن الدعم التشريعي والتنظيمي الذي عزز من قدرتها التنافسية، كما أن بعض العملاء يفضلون التعامل مع البنوك العمومية لما توفره من ضمانات أكبر باعتبارها مؤسسات مملوكة للدولة، وهو ما مكنها من استقطاب جزء معتبر من الزبائن، وبالتالي، فإن تراجع حصة البنوك الخاصة في سوق التمويل الإسلامي لا يُعد مؤشرًا على ضعف أدائها أو قصورها في تقديم الخدمات، بل يعكس تحولًا في بنية السوق المالية نتيجة ازدياد المنافسة بين مختلف المؤسسات المصرفية، فقد شهدت الفترة الأخيرة توسعًا ملحوظًا في مساهمة البنوك العمومية في تقديم منتجات التمويل الإسلامي، مما أدى إلى إعادة توزيع الحصص السوقية بشكل طبيعي، ويُعزى هذا التحول إلى قدرة البنوك العمومية على الوصول إلى شرائح أوسع من العملاء، وتقديم منتجات تمويلية متنوعة، بالإضافة إلى اعتمادها على رأس مال أكبر يسمح لها بتقديم تمويلات بمبالغ أكبر مقارنة بالبنوك الخاصة، ما جعلها لاعبًا رئيسيًا في تعزيز انتشار التمويل الإسلامي في الجزائر.

على صعيد توزيع منتجات التمويل الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، نجد أن التمويل الإسلامي يرتكز على ستة منتجات وهي كالتالي: المرابحة،المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، مع التركيز بصفة أساسية على الصيغ التالية السلم، المرابحة،الإجارة بمبالغ مستحقة نهاية 2023 تقدر بـ187.7 مليار دج،139.5 مليار دج، 100.4 مليار دج على التوالي، ويرجع التركيز على هذه الصيغ إلى كون أن هذه الصيغ تتميّز بوضوحها وسهولة تطبيقها مقارنة بباقي الصيغ، كما أنها أكثر توافقاً مع طبيعة السوق الجزائرية، فصيغة السلم تستجيب بشكل خاص لمتطلبات القطاع الفلاحي، إذ تتيح تمويل الزراعة وتأمين المدخلات الزراعية قبل موسم الإنتاج، أما صيغة المرابحة، فتُستخدم بشكل واسع لتمويل الأفراد الراغبين في اقتناء السلع الاستهلاكية والعقارية، لما توفره من وضوح في تحديد التكاليف والأرباح، فيما تلبي صيغة الإجارة احتياجات المؤسسات في تمويل المعدات والآلات الضرورية للإنتاج، بما يعزز قدرة الشركات على الاستثمار وتطوير أعمالها ضمن إطار تمويلي متوافق مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإسلامية فالجزائر تطوراً ملحوظاً، وذلك من خلال صدور مجموعة من الأطر القانونية التي دعمت هذا النوع من الصناعات المصرفية، فقد كانت البداية بصدور النظام 18–02 الملغي، بموجب النظام 20–02 وصولاً إلى بعض المواد في قانون 23–09، وعلى الرغم من هذه الترسانة من القوانين إلّا أنَّ الصيرفة الإسلامية في الجزائر ما تزال تواجه جملة من التحديات التي تحدّ من انتشارها وتطورها.

يعرض هذا المطلب أبرز التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك على النحو التالي:[1]

1. تحديات تتعلق بتوسع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر: كما أشرنا سابقًا، فإن أول تجربة في إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر كان سنة 1991، من خلال الشّراكة بين الجزائر والبحرين، بإنشاء مصرف البركة أين ظل هذا المصرف الوحيد في ساحة المصرفية الجزائرية إلى غاية الترخيص بفتح مصرف ثاني سنة 2008، كنتاج للشراكة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة ثم تلاها بعض شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، وذلك بعد صدور قانون 02/18 سابق الذكر، الملاحظ أن نسبة نشاط الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري محدودة ولا تمثل إلا 2.4% من إجمالي أصول النظام المصرفي، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول قلة عدد المصارف الإسلامية، رغم أن أول مصرف تم إنشاءه منذ ثلاث عقود، هذا من جهة، كما أن فكرة إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية كنوع من تقليد للدول الأجنبية كبريطانيا، قد تؤثر بالسلب على قدرة المصارف الإسلامية كنتاج للمنافسة مع شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؛

2. علاقة بنك الجزائر بالمصارف الإسلامية في الجزائر: إن توفير إطار قانوني ينظم علاقة بنك الجزائر بالمصارف الإسلامية يعتبر من التحديات التي نالت قدر كبير من الاهتمام للمهتمين بشأن المصرفي والمالي في الجزائر، فالمشكلة الرئيسية للصيرفة الإسلامية في الجزائر تعود إلى مدى تكيف سياسات بنك الجزائر مع خصوصية المصارف الإسلامية في الجزائر، فمن المعلوم أن الأسس التي تقوم عليها هذه المصارف المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي تتنافى ومنطق بنك الجزائر، الذي يفرض رقابته على جميع البنوك على حد سواء، هذا بالرغم من صدور القانون النقدي والمصرفي

[1] **أنظر إلى:**

- الشيخ زوهير بن الطيب ساسي، **الإنتشار المحدود لصناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، منتدى سواعد الإخاء، أكتوبر2011، متاع على الرابط: http://maliki.montadamoslim.com ، تاريخ الاطلاع:12 /01/ 2025، على الساعة: 21:20.
- ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، **آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2018، ص.ص 80-81.
- مخلوفي الطاهر وآخرون، **إشكالية الصيرفة الإسلامية –حالة الجزائر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 7، المركز الجامعي الشريف بوشوشة، أفلو، الجزائر،2024، ص.ص 339-340.
- عزدين نشاد، أيوب صكري، **معوقات عمل المصارف الإسلامية في الجزائر والرقابة الشرعية عليها"بنك البركة نموذجاً"**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 3، العدد 2، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2023، ص: 134.
- طارق مخلوفي، مليكة صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 896-898.

09/23 من خلال مادته 44 كما ذكرنا سابقا، إلّا أنّه لا يوجد أي جديد فيما يخص الحلول البديلة التي سيطبقها بنك الجزائر ليفرض رقابته على هذه المصارف بطريقة تنسجم وخصوصيتها؛

3. نقص الهيئات المحلية الداعمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر: وهو ما يشكل عائق أمام تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعلى عكس العديد من الدول الرائدة في هذه الصناعة كماليزيا والبحرين والمملكة العربية السعودية، تفتقر الجزائر إلى هيئة أو مجلس شرعي مكلف حصرياً بمتابعة والإشراف على تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهذا ما قد يؤدى إلى تناقضات في كيفية تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقها؛

4. غياب كفاءات متخصصة في المصارف الإسلامية: وهو ما يُشكل تحدي حقيقي أمام المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، حيث نجد أن موظفي المصارف الإسلامية لا يفرقون بين عمل المصارف الإسلامية القائم على الدين الإسلامي، وعمل البنوك التقليدية القائم على الأسس الربوية المحرمة شرعاً، وهو ما يتطلب من المصارف الإسلامية في الجزائر إنشاء مراكز تكوين متخصصة لتدريب موظفي المصارف الإسلامية، كما يجب الاستفادة من تجارب بعض مراكز التدريب، كمركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لبنك الإسلامي للتنمية بجدة؛

5. نقص ثقافة التعاملات المالية الإسلامية في الجزائر: يرى الكثير من المواطنين الجزائريين أن المصارف الإسلامية في الجزائر مجرد تسمية فقط وأنها تتعامل بالفائدة، كما أن شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، هي مجرد تحايل عليهم، وإستناداً في ذلك إلى حجة اختلاط المال الحلال بالمال الحرام، هذا بالإضافة إلى أن هامش الربح المعتمد في الصيرفة الإسلامية عمومًا هو ربا مقنن، والغاية منه استقطاب أكبر شريحة من المجتمع الجزائري؛

6. ضعف الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة: تتخلف المصارف الإسلامية في الجزائر عن الركب في تبني حلول مصرفية رقمية متقدمة مثل: أنظمة الدفع عبر الإنترنت والمنصات القائمة على تقنية البلوك تشين وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والتي أصبحت بشكل متزايد هي القاعدة في الصناعة المالية العالمية، وهو ما يجعل من الصعب على المصارف الإسلامية في الجزائر تبسيط العمليات وخفض التكاليف وتعزيز تجارب العملاء، والحفاظ على القدرة التنافسية وجذب قاعدة أوسع من العملاء، كما أنها تحد من قدرتها على الابتكار وتقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي يجب على المصارف الإسلامية في الجزائر إعطاء الأولوية لدمج التقنيات المتطورة، مع ضمان توافق هذه الحلول مع أسس الدين الإسلامي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة تحليلية لواقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

في المبحث الأول، تم عرض خصوصية النظام المصرفي الجزائري من خلال التعريف به وبيان هيكله لسنة 2023 وأبرز الإصلاحات التي شهدها، إلى جانب إبراز جوانب القصور التي تستدعي التطوير. وقد تبيّن أنه، رغم التقدم التشريعي والمؤسساتي، ما يزال بحاجة إلى إصلاحات هيكلية ووظيفية لتعزيز كفاءته ودعم قدرته على تحقيق الاستقرار المالي بشكل مستدام.

أما في المبحث الثاني قمنا بتشخيص واقع الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023،من خلال عرض قواعد الإحترازية المطبقة، إلى جانب عرض أهم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي، كما قمنا بتقييم مستوى الاستقرار المالي في الجزائر، حيث أتضّح لنا أن النظام المصرفي الجزائري يعمل في إطار مجموعة من القواعد الاحترازية المستمدة من المعايير الدولية، وعلى رأسها معايير بازل، كما أن مساعي سلطات النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي تجسدت في تبني سياسة تعقيم النقدي وسياسة التمويل غير تقليدي ، ورغم إسهام هذه السياسات في استعادة التوازنات المالية على المدى القصير، إلا أنها قد تهدد الاستقرار المالي على المدى المتوسط والطويل، خاصة التمويل غير التقليدي الذي أثّر سلبًا على المؤشرات، وهذا ما يبرز ضرورة البحث عن بدائل أكثر فعالية، من بينها الصيرفة الإسلامية القائمة على تقاسم المخاطر والابتعاد عن الممارسات الربوية.

أما المبحث الثالث تناولنا فيه واقع الصيرفة الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، من خلال عرض الإطار القانوني الداعم للصيرفة الإسلامية وتقييم أداء المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر من جهة، وتقييم إجمالي معاملات الصيرفة الإسلامية خلال الفترة (2020-2023) من جهة أخرى، وفي الأخير قمنا بعرض التحديات التي تواجهه الصيرفة الإسلامية في الجزائر، تبيّن أنه رغم دعم الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أن حضورها لا يزال محدودًا بحصة سوقية ضعيفة لا تتجاوز 2.4%، مع قلة عدد المصارف وتواضع تنوع المنتجات التمويلية، كما أنها تواجه عدة تحديات، أبرزها ضعف الوعي المجتمعي وإشكالية علاقتها ببنك الجزائر، مما يحدّ من قدرتها على الإسهام في تحقيق الاستقرار المالي.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)

تمهيد:

من خلال هذا الفصل، نسعى إلى تقييم مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والمتمثّلة أساسًا في مصرف البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، في تحقيق الاستقرار المالي، مع استثناء شبابيك الصيرفة الإسلامية نظراً لحداثة نشأتها من جهة وعدم توفر البيانات من جهة أخرى.

ولأجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية، سيتم الاعتماد على منهجية تجمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي:

- **التحليل الكمي**: عبر إجراء دراسة قياسية، باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الملائمة لطبيعة البيانات المتاحة، وذلك باستعمال البرنامج القياسي Eviews 13.
- **التحليل الكيفي**: بهدف دعم نتائج الدراسة القياسية، سيتم إجراء مقابلات مع نخبة من الخبراء والباحثين المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، وذلك بغرض استقصاء آرائهم حول واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها المحتمل في تحقيق الاستقرار المالي، هذا إلى جانب تحديد المتطلبات التنظيمية والهيكلية الكفيلة بتعزيز دورها مستقبلاً.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول: منهجية الدراسة ومتغيراتها؛**
- **المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة؛**
- **المبحث الثالث: تفسير نتائج الدراسة.**

المبحث الأول: منهجية الدراسة ومتغيراتها

يتضمن هذا المبحث منهجية الدراسة ومتغيراتها، وذلك من خلال عرض حدود الدراسة ومصادر البيانات في المطلب الأول، أما المطلب الثاني عرضنا فيه الطريقة والأدوات المستخدمة، في حين خصصنا المطلب الثالث لتوصيف نموذج الدراسة.

المطلب الأول: حدود الدراسة ومصادر البيانات

يعرض هذا المطلب حدود الدراسة ومصادر البيانات المعتمدة، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر (مصرف البركة ومصرف السلام)، مع استثناء شبابيك الصيرفة الإسلامية، نظراً لحداثة نشأتها من جهة، وعدم توفر البيانات المتعلقة بها من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى أن المصارف الإسلامية تستحوذ على حوالي 80% من إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما تم التركيز على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم توفر البيانات الكافية لبناء مؤشر مركب للاستقرار المالي في الجزائر؛
- يحتل القطاع المصرفي موقع الصدارة داخل النظام المالي الجزائري، حيث يستحوذ على النسبة الأكبر من الأنشطة والخدمات المالية، في حين تبقى باقي المكوّنات محدودة الأهمية والتأثير؛
- نظراً لكون الصيرفة الإسلامية تنشط حصراً داخل النظام المصرفي، فإن الاقتصار على هذا القطاع يوفّر اتساقاً أكبر بين موضوع البحث والإطار التحليلي المعتمد؛
- ركّزت معظم دراسات السابقة حول موضوع دراستنا على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، ومن ثمَّ فإنَّ التّركيز على هذا الجانب يسمح بإجراء المقارنة وتقويم النتائج في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسات.

الفرع الثاني: فترة الدراسة

تقتصر دراستنا على الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، بالاعتماد على البيانات الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، وقد تم اختيار هذه الفترة للاعتبارات التالية:

- اختيرت سنة 1996 أي بعد خمس سنوات من تأسيس مصرف البركة الجزائري كبداية للفترة المدروسة، لأنها تمثل المرحلة التي تجاوز فيها مصرف البركة الجزائري سنواته الأولى بعد مرحلة التأسيس، وهي مرحلة عادةً ما تتَّسم

باضطرابات وتشوهات إحصائية مرتبطة ببناء الهياكل التنظيمية وتثبيت النشاط، وبالتالي فإن الانطلاق من 1996 يضمن بيانات أكثر استقراراً وموضوعية؛

- اختيرت سنة 2023 كنهاية للفترة المدروسة، باعتبارها أحدث سنة تتوفر فيها تقارير وإحصاءات رسمية صادرة عن المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر؛
- تضمّنت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الاقتصادية والمالية البارزة التي كان لها أثر مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي الجزائري من بينها: إفلاس بعض البنوك العاملة في الجزائر كبنك خليفة وبنك الصناعي والتجاري سنة 2003، الأزمة المالية العالمية الناتجة عن أزمة الرهن العقاري سنة 2008، تقلبات أسعار النفط باعتبارها المورد الأساسي للاقتصاد الوطني سنة 2014، انخفاض مستويات السيولة 2017، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين الاقتصادي التي أعقبت جائحة كوفيد-19 وما تبعها من تداعيات على الاستقرار المالي؛
- شهدت هذه الفترة صدور مجموعة من الأُطُرْ القانونية والتنظيمية التي دعمت الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ابتداءً بالنظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية، والذي تم إلغاؤه لاحقاً بموجب النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية وصولاً إلى القانون النقدي والمصرفي 23-09 من خلال بعض المواد فيه، هذه التطورات التشريعية شكّلت محطات محورية في مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مما يجعل الفترة المدروسة ملائمة لتقييم مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي.

الفرع الثالث: مصادر الحصول على البيانات

تم الحصول على بيانات الدراسة من المصادر التالية:

- **قاعدة بيانات bankscope**: بالنسبة لبيانات المصارف الإسلامية خلال الفترة (1996- 2012)؛
- **التقارير السنوية للمصارف المعنية**: بالنسبة لبيانات المصارف الإسلامية خلال الفترة (2013-2023)، والمتاحة على الروابط التالية:
  - ✓ **مصرف البركة**: https://www.albaraka-bank.dz
  - ✓ **مصرف السلام**: https://www.alsalamalgeria.com
- **تقارير بنك الجزائر**: المتاحة على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz
- **قاعدة بيانات البنك الدولي**: المتاحة على الرابط: https://www.albankaldawli.org

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

سنقوم في هذا المطلب بعرض الطريقة والأدوات المستخدمة لتقدير نموذج الدراسة.

الفرع الأول: الطريقة المستخدمة

نقصد بالطريقة المستخدمة الاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها في مختلف مراحل الدراسة.

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

1–1. مفهوم السلاسل الزمنية: هي تسلسل مجموعة من القيم لظاهرة ما، يتم جمعها وتسجيلها عند فترات زمنية متتالية ومنتظمة، مثل (يومياً، شهرياً، سنوياً...)، حيث يُستخدم هذا النوع من البيانات لتحليل سلوك الظاهرة عبر الزمن بهدف التفسير، التنبؤ، أو اتخاذ القرارات.[1]

1–2. اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية: تُوجد العديد من الطرق لقياس استقرار السلاسل الزمنية منها ما تتم عن طريق التمثيل البياني كتمثيل البياني لدالة الارتباط Correlogram، ومنها ما تتم عن طريق جذر الوحدة The unit root test، وذلك عبر مجموعة من الاختبارات الإحصائية نوجزها فيما يلي:[2]

- اختبار ديكي فولر (Dicky- Fuller,1979)؛
- اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dicky-Fuller ,1981)؛
- اختبار فيليبس بيرون (Philips and Perron ,1988).

في دراستنا، سنعتمد على اختبار فيليبس بيرون PP، هذا بإعتباره اختبار لامعلمي، كما أنه يتميّز بقدرته على التعامل مع مشاكل الارتباط الذاتي Autocorrelation واختلاف التباين Heteroscedasticity في حدود الخطأ دون الحاجة إلى تضمين فترات إبطاء إضافية، على عكس اختبار ديكي–فولر الموسع ADF، حيث تُشير الفرضية H_0 في هذه الاختبارات إلى وجود جذر وحدة unit root، بالتالي فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، في حين تشير الفرضية H_1 إلى عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

[1] Andreea-Cristina Petrică et al, **Stationarity – The Central Concept in Time Series Analysis**, International Journal of Emerging Research in Management &Technology, Vol6, Issue1, 2017, p7.
[2] Régis Borbonais, M, Terraza, **L'analyse des séries temporelles en économies 1ére édition**, Paris, PUF 2004, p149.

2. منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

2–1. مفهوم منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة: تُعد منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive distributed lag methodology أحد النماذج القياسية المستخدمة لتحليل العلاقات الديناميكية، طوّرها أول مرة Pesaran سنة1997 وShinand and sun سنة 1998، ليعاود Pesaran تطويرها مرة أخرى سنة 2001[1]، حيث تتميّز هذه المنهجية بقدرتها على التعامل مع السلاسل الزمنية بغض النظر عن درجتها تكاملها سواء كانت متكاملة من الدرجة I (0) أو متكاملة من الدراجة I (1) أو مزيج بينهما، بشرط ألّا تكون إحدى السلاسل متكاملة من الدرجة I (2).

2–2. خطوات تطبيق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL :

لتطبيق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة نتبع الخطوات التالية:[2]

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من استقرارها عند المستوى الأصلي(0) I ، أو عند الفرق الأول I (1)، أو مزيج بينهما؛
- تقدير نموذج ARDL من خلال تحديد رتبه وفق معيارAkaike ؛
- تقدير أفضل نموذج للإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL؛
- إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج لتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، من خلال الاعتماد على الاختبارات التالية: اختبار بواقي التقدير Residuals، اختبار تجانس التباين ARCH، اختبار التوزيع الطبيعي jarque-Bera، اختبار الارتباط الذاتي لبواقي التقدير Breusch-Godfrey، اختبارات الحصانة والحساسية تم استعمال: اختبار جودة التوصيف Ramsey Reset Test، اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج CUSUM وCUSUMQ؛
- تقدير اختبار التكامل المشترك F-bounds test؛
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل القصير والطويل.

[1] Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, **An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis**, Department of Applied Economics, University of Cambridge, England First Version: February, 1995, Revised: January1997, p1.

[2] Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique :application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol5, N°4, 2016, p.p 80-86.

3. محاكاة نموذج الدراسة:

3–1. مفهوم المحاكاة: هي عبارة عن جملة من التقنيات تُستعمل لإعادة إنتاج مسارات أو سير نظام معين هدفها الأساسي تحسين فهم مميزات المسار أو النظام بطريقة تسمح لتحسينات هيكلية أو لتحديد عناصر خارجية أو لمتخلف الاستراتيجيات التي تؤثر على نتائج سيرها[1].

3–2. مراحل المحاكاة:

تمر مراحل محاكاة النماذج الاقتصادية بثلاث مراحل كما يلي:[2]

- **المحاكاة التاريخية:** كما تعرف أيضاً بالمحاكاة البعدية، الهدف الأساسي من هذه المحاكاة هو المقارنة بين القيم الحقيقة والقيم المحسوبة، حيث تجرى على فترة زمنية سابقة داخل العينة فترة التقدير؛
- **المحاكاة القبلية:** الهدف الأساسي من هذه المحاكاة اختبار قدرة النموذج على المحاكاة، ويكون ذلك بتخصيص مسار تاريخي لتقييم النموذج خارج العينة في الماضي؛
- **المحاكاة المستقبلية:** هي عبارة عن المحاكاة الفعلية لسلوك الظاهرة المدروسة، بحيث تكون خارج العينة وتعادل التنبؤ.

وبما أن المحاكاة عبارة عن حل عددي رياضي لنظام معلومات آني، سيتم الاعتماد على طريقة Broyden في المحاكاة، حيث تعتبر هذه الطريقة تعديل لطريقة نيوتن هذا فضلاً عن استخدامها تقريبات جاكوبية Jacobian في حل النموذج، وتستخدم غالباً في نماذج المحاكاة الاقتصادية أو عند تقدير النماذج التي يصعب اشتقاق المصفوفة الخاصة بها [3]، كما أنها تتميّز بسرعة الوصول إلى الحل العددي ودقة مقبولة، وذلك وفق الصيغة الرياضية التالية:[4]

$$\mathbf{B_{k+1} = B_k + \theta_k \frac{(y_k - B_k S_k) s_k^T}{\|s_k\|^2}}$$

[1] عيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970–2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص183.

[2] **نفس المرجع**، ص171.

[3] Elias Jarlebring, **Broyden's Method for Nonlinear Eigenproblems**, SIAM Journal on Scientific Computing, Vol 41, Issue 2, January 2019, p989.

[4] Weijun Zhou, Li Zhang, **A modified Broyden-like quasi-Newton method for nonlinear équations**, Journal of Computational and Applied Mathematics, Vol 372, 2020, p2.

حيث:

$\mathbf{S_K}$: فرق المتغيرات بين خطوتين $(X_{K+1}- X_K)$ ؛

$\mathbf{Y_K}$: التغير في قيم الدالة $(F_{K+1}- F_K)$ ؛

$\mathbf{\theta_K}$: معامل اختيار (فالعادة يكون قريب من 1) لضمان الاستقرار العددي؛

$\mathbf{B_K}$: هو التقريب لمصفوفة Jacobian عند الخطوة k.

3–3. تقييم فعالية المحاكاة:

تعتبر عملية تقييم المحاكاة قبل القيام بعملية التّحليل وتفسير أمر مهم، حيث تتم هذه العملية من خلال قياس درجة التقارب بين القيم الحقيقية والقيم المحاكاة، توجد طريقتبن لتقييم المحاكاة هما:

3–3–1. الرسم البياني: تعتمد هذه الطريقة على أساس الملاحظة من خلال مقارنة مدى تقارب القيم الحقيقية والقيم المحاكاة، ففي حال وجود تطابق يمكن القول إن نتائج المحاكاة قابلة للتحليل، وإذا كان هناك تباعد بين القيم الحقيقية والقيم المحاكاة نستخلص أن النموذج غير قابل للتحليل؛

3–3–2. المقاييس الكمية: ذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية تقوم على أساس دراسة الفرق بين القيم الحقيقية والقيم المحاكاة، فيما يلي نستعرض أهم المقاييس الكمية لتقييم فعالية المحاكاة وطريقة الحكم عليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4–1: المقاييس الكمية لقياس فعالية المحاكاة

المعيار	الاختبار	كيفية الاختبار
الانحراف عن القيم الفعلية	متوسط الخطأ المطلق MAE	القيم الأقل توافق أفضل نموذج
	متوسط نسبة الخطأ المطلق MAPE	
جودة المطابقة	الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ RMSE	أقل من (0.05) مطابقة جيدة بين (0.05) و(0.08) مطابقة معقولة بين (0.08) و(0.10) مطابقة غير كافية أكبر من (0.10) مطابقة سيئة
	معامل عدم التباين Theil	قيمة (U) تؤول إلى الصفر في حالة النموذج الجيد

المصدر: عيسى شقبقب، **مرجع سبق ذكره**، ص. ص172–174.

فيما يلي، سنقوم بعرض مخطط خطوات الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 4–1: خطوات الدراسة

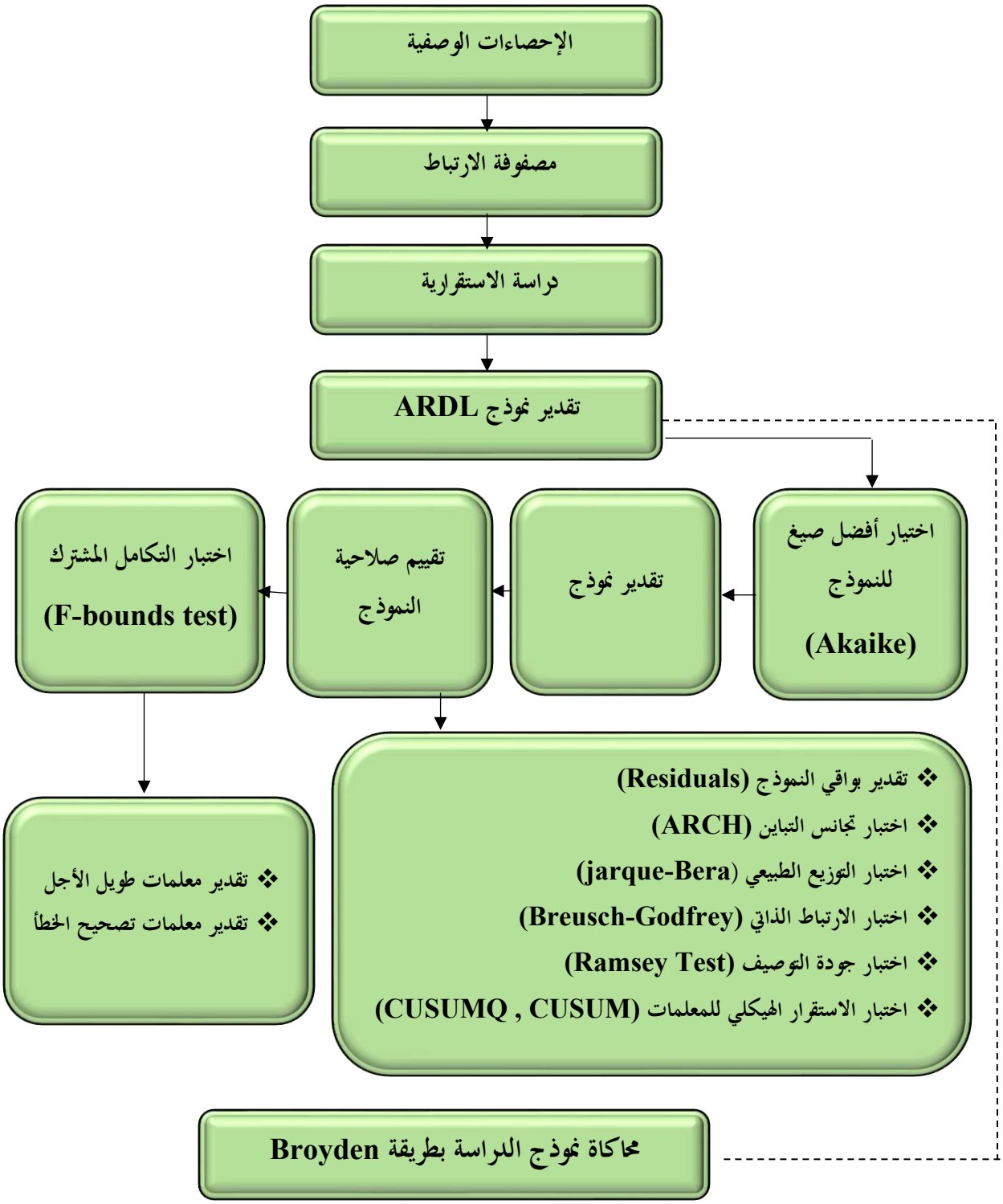

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: البرامج الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد بشكل أساسي على برنامجين هما:

- **برنامج Excel**: هو أحد برامج الحزمة المكتبية لشركة Microsoft، يُستخدم على نطاق واسع لإدخال وتنظيم وتحليل البيانات الرقمية، وتنفيذ العمليات الحسابية، وإعداد التقارير والجداول والرسوم البيانية، ممّا يجعله أداة مهمة في الأعمال المحاسبية، الاقتصادية، العلمية، والإحصائية؛
- **برنامج Eviews**: هو نسخة مطورة من برنامج Time Series Processor، حيث يُعتبر أحد برامج التحليل القياسي، يُستخدم على نطاق واسع لدى الباحثين والاقتصاديين ومحللي البيانات الاقتصادية، حيث يتميّز بواجهة تفاعلية سهلة، وقدرة عالية على تقدير، اختبار، وتحليل النماذج الاقتصادية القياسية، ممّا يجعله أداة مهمة في تطوير الدراسات الاقتصادية وتطبيق النماذج الاحصائية على البيانات.[1]

المطلب الثالث: تصميم نموذج الدراسة

يتضمَّن هذا المطلب عرض لمتغيرات الدراسة مع ابراز مبررات اختيارها، والنّموذج القياسي المعتمد، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: متغيرات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المتغيرات الخاصة بالمصارف الإسلامية والاستقرار المالي خلال الفترة (1996-2023)، سنوضّحها فيما يلي:

1. المتغير التابع:

- **مؤشر Z-score**: تم اختيار هذا المؤشر كمقياس للاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري نظراً لانتشاره الواسع في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي[2]، ولأنه يوفر مقياساً مركباً يجمع بين الربحية، ومستوى رأس المال، وتقلبات العوائد، ممّا يجعله مؤشراً موثوقاً لقياس الاستقرار المالي، وقد اعتمدت العديد من الدراسات السابقة على هذا المؤشر كدراسة: (Abdul et al, 2017) ودراسة: (Rizvi et al, 2020) ودراسة: (Fakhrunnas et al, 2023) ودراسة: (Faaza Fakhrunnas, Mohammad Bekti Hendrie Anto, 2023) ، هذا بالإضافة إلى دراسة: (Faycal Chiad, Abdelhalim Gherb, 2024)، مما يُعزز من ملاءمته وموثوقيته في سياق هذه الدراسة.

[1] Ahmed Dheyab Ahmed, Suhail N. Abood, **Data Analysis Using (EViews-9)**, Baghdad University, 2019, p3.
[2] Ahmed Belouafi et al, **Op. Cit**, p5.

2. المتغيرات المستقلة:

يمكن التّمييز بين نوعين من المتغيرات المستقلة كما يلي:

2–1. المتغيرات المفسرة: هي المتغيرات المعبرة على الصيرفة الإسلامية، تتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

▪ **إجمالي أصول المصارف الإسلامية:** نرمز له بـ (**TA**)، تم اختيار إجمالي أصول المصارف الإسلامية كمتغير معبِّر عن الصيرفة الإسلامية، باعتباره أحد أهم المؤشرات التي تعكس حجم المصارف الإسلامية ومكانتها داخل النظام المصرفي، ومدى قدرتها على أداء دورها المالي والاقتصادي، فكُلما ارتفع حجم الأصول ازدادت قدرة هذه المصارف على تعبئة الموارد المالية وتوظيفها في مختلف أنشطة التمويل والاستثمار، الأمر الذي يُعزز من مساهمتها في دعم متانة النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي، تم استعمال هذا المتغير في دراسة: (Shatha Qamhieh Hashem,2017) ودراسة: (محمد عبد المعطي النفيعي، 2020) ودراسة:(Rizvi et al, 2020)، بالإضافة إلى دراسة: (Faaza Fakhrunnas, Mohammad Bekti Hendrie Anto, 2023).

▪ **إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية:** نرمز له بـ (**TF**)، تم اعتماد هذا المتغير باعتباره مؤشراً معبراً عن الصيرفة الإسلامية، لكونه يعكس بصورة مباشرة الدور الوظيفي الأساسي للمصارف الإسلامية والمتمثل في توجيه الموارد نحو مختلف القطاعات الاقتصادية وفق صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فحجم التمويلات المقدمة تعد مؤشر على توسع النشاط المصرفي الإسلامي، كما أنها تعبر على مدى المساهمة في تحريك الدورة الاقتصادية ودعم الأنشطة الإنتاجية، وهو ما يُساهم بدوره في تعزيز الاستقرار المالي للنظام المصرفي ككل، تم استعمال هذا المتغير في دراسة: (Munawar Ismail et al, 2017)، ودراسة: (محمد عبد المعطي النفيعي، 2020) ودراسة: (Fakhrunnas et al, 2023).

2–2. المتغيرات الضابطة: هي المتغيرات التي من خلالها يُمكن عزل الأثر الحقيقي للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع، عن طريق التحكم في تأثير العوامل الأخرى التي قد تؤثر على العلاقة بين الصيرفة الإسلامية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي، مما يُعزز من دقة وموثوقية النموذج، في دراستنا تم إدراج متغيران ضابطان هما:

▪ **التضخم:** نرمز له بـ (**Inf**)، تم اختيار هذا المتغير كأحد المتغيرات الضابطة المؤثرة في الاستقرار المالي نظراً لكونه يعكس مستوى استقرار البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط ضمنها المصارف الإسلامية، تم استعمال هذا المتغير في الدراسات السابقة كدراسة: (Faaza Fakhrunnas, Mohammad Bekti Hendrie Anto, 2023).

▪ **الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات:** نرمز له بـ (**Oil**) ، تم اختيار هذا المتغير على اعتبار أنَّ الإيرادات البترولية في الجزائر تُشكّل ركيزة أساسية لاقتصادها إذ تُساهم بنسبة تتجاوز 90% من إجمالي الصادرات، ونظراً

لهذا الاعتماد الكبير، فإن التقلبات في أسعار النفط العالمية أو مستويات الإنتاج تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي في الجزائر، ولعزل هذا التأثير سيتم إدراج متغير الإيرادات البترولية كنسبة من إجمالي الإيرادات في هذه الدراسة، وقد تبيَّن اعتماد هذا المتغير في الدراسات السابقة لدول ذات اقتصاديات تعتمد بشكل كبير على البترول مثل: المملكة العربية السعودية، من بين هذه الدراسات نذكر دراسة: (محمد عبد المعطي النفيعي، 2020) ودراسة: (Faycal Chiad, Abdelhalim Gherb, 2024).

الفرع الثاني: صياغة النموذج القياسي

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، التي من خلالها سنحاول تقييم مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، تم بناء نموذج قياسي وذلك بالانتقال من الشكل الدّالي إلى الشكل الرياضي، النموذج القاعدي لوصف البنية الخطية للاستقرار المالي في الجزائر وتفاعلاته مع الصيرفة الإسلامية ممثلة في مصرفين هما: مصرف البركة ومصرف السلام، النموذج يأخذ الشكل التالي:

$$\text{Z-score} = f(TA_t\ TF_t\ INF_t\ OIL_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

المتغير التابع: Z-score، **المتغيرات المفسرة**: TA ، TF، **المتغيرات الضابطة**: Inf ، Oil

كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–2: متغيرات الدراسة

المتغير		الرمز	تعريفه	وحدة القياس
التابع		**Z-score**	الاستقرار المالي	مؤشر (0-100)
المستقلة	المفسرة	TA_t	إجمالي أصول المصارف الإسلامية	مليون دينار جزائري
		TF_t	إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية	مليون دينار جزائري
	الضابطة	INF_t	التضخم	نسبة مئوية
		OIL_t	الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات	نسبة مئوية

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بإستعراض نتائج الدراسة القياسية المتوصل إليها.

المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط

يعرض هذا المطلب الإختبارات القبلية (الإحصاءات الوصفية، مصفوفة الإرتباط) لمتغيرات الدراسة.

الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية

تُعتبر الإحصاءات الوصفية نقطة الانطلاق في الدراسات القياسية، حيث يُمكن من خلالها تحديد طبيعة التوزيع، ومستويات التشتت، والقيم الدنيا والقصوى، وغيرها من المقاييس الاحصائية مما يُعطي تصوراً أولياً عن سلوك السلاسل الزمنية ومساهمتها المحتملة ضمن إطار الدراسة.

نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات دراستنا موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–3: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Date : 07/07/25
Time : 15 :48
Sample : 1996 2023

	Z_SCORE	TA	TF	INF	OIL
Mean	15.54558	1.22E+08	103156.3	4.896429	58.93464
Median	18.27228	1.10E+08	60281.00	4.300000	61.42500
Maximum	24.82232	2.77E+08	365000.0	18.70000	78.80000
Minimum	5.197400	5275861.	2326.000	0.300000	34.07000
Std. Dev.	6.708066	1.01E+08	112693.5	3.469068	13.77417
Skewness	-0.128724	0.362655	1.106084	2.298361	-0.445658
Kurtosis	1.390791	1.581525	2.886682	10.06868	2.032437
Jarque-Bera	3.098473	2.961171	5.724286	82.94539	2.019059
Probability	0.212410	0.227504	0.057146	0.000000	0.364390
Sum	435.2762	3.42E+09	2888375.	137.1000	1650.170
Sum Sq. Dev.	1214.950	2.74E+17	3.43E+11	324.9296	5122.648
Observations	28	28	28	28	28

المصدر: مخرجات Eviews13

أظهرت الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة الموضّحة في **الجدول رقم 4–3** أعلاه، ما يلي:

- بلغ متوسط مؤشر الاستقرار المالي Z-score خلال فترة الدراسة ما يقدر بـ 15.54، وكانت قيمة الوسيط 18.27، في حين سجلت أكبر قيمة سنة 2020 حيث بلغت 24.82، وهي السنة التي قام فيها بنك الجزائر بإتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستثنائية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد19، وعلى رأسها التعليمة رقم 05-20

التي خفّفت بعض الأحكام الاحترازية المطبَّقة على البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي عزَّز من متانة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات، كما رافقت هذه الإجراءات مجموعة من السياسات الداعمة للاستقرار المالي، مثل دعم تدفق السيولة وضمان استمرارية التمويل للاقتصاد، وهو ما انعكس إيجاباً على مؤشر الاستقرار المالي Z-score، في حين بلغت أقل قيمة 5.20 وكان ذلك سنة 1996 وهي السنة التي شهدت فيها الجزائر بعض الأزمات الاقتصادية والمالية بسبب تراجع أسعار النفط، هذا الوضع انعكس مباشرة على النظام المصرفي الجزائري الذي كان يعاني من ضعف كبير في الرسملة، في ظل هيمنة البنوك العمومية على تمويل المؤسسات العمومية وارتفاع القروض المتعثرة، وهو ما أثر سلباً على مؤشر الاستقرار المالي Z-score ، بانحراف معياري قدره 6.7، مما يعكس تبايناً معقولاً بين السنوات، كما يتصف توزيعه بالتماثل وعدم الابتعاد عن الشكل الطبيعي هذا بالنظر إلى معامل الإلتواء المقدر بـ (0.128-)، وهذا يشير إلى التواء طفيف جهة اليسار، بينما معامل التفرطح 1.39 أقل من القيمة المرجعية 3، كما تظهر لنا أن قيمة احتمالية Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للمتغير Z-score خلال فترة الدراسة؛

- قُدر متوسط إجمالي أصول المصارف الإسلامية TA خلال فترة الدراسة ما يقدر بـ 12206079 مليون دج، وكانت قيمة الوسيط 10982320 مليون دج، في حين سجلت أكبر قيمة سنة 2022 حيث بلغت 277263969 مليون دج أي بعد صدور النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية والنظام 20-02 المتعلق بالصريفة الإسلامية، أضف إلى توسع فروع المصارف الإسلامية، حيث بلغ عدد فروع مصرف البركة الجزائر 30 فرعًا موزعة عبر مختلف ولايات الوطن بحلول سنة 2022، في حين وصل عدد فروع مصرف السلام الجزائر إلى 27 فرعًا خلال نفس السنة، حيث ساهم هذا التوسع الجغرافي في تعزيز قُدرة هذه المصارف على استقطاب المزيد من العملاء والودائع، الأمر الذي انعكس إيجاباً على زيادة حجم أصولها، أما أدنى قيمة فكانت سنة 1996حيث بلغت5275861 مليون دج، ويرجع هذا إلى كون المصرف الإسلامي الوحيد في الساحة المصرفية الجزائرية آنذاك هو مصرف البركة الجزائري الذي بدأ نشاطه سنة 1991، وذلك في ظل غياب إطار قانوني واضح يدعم نشاط هذا المصرف، هذا الواقع جعل وتيرة نمو أصول بطيئة، كما أن محدودية الوعي المجتمعي حول طبيعة الصيرفة الإسلامية، مقترنة بالظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينات، قد فرضت قيود على تطور أصول مصرفة البركة خلال تلك الفترة، بانحراف معياري قدره 100808927 وهو تباين كبير يعكس نمو أصول المصارف الإسلامية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بينما يُشير معامل الالتواء المقدر بـ 0.36 إلى التواء طفيف جهة اليمين، مما يعني أن أغلب القيم متمحورة حول القيم المتوسطة، في حين يشير معامل التفرطح المقدر بـ 1.58 إلى

توزيع أقل تركّزاً من الطبيعي،كما يتضح لنا أن قيمة احتمالية Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية TA خلال فترة الدراسة؛

- بلغ متوسط إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية TF خلال فترة الدراسة ما يقدر بـ 103156مليون دج، وكانت قيمة الوسيط 60281 مليون دج، في حين سجلت أكبر قيمة سنة 2023، حيث بلغت 365000 مليون دج، وهي السنة التي تزامنت مع قيام المصارف الإسلامية في الجزائر بتوسيع نطاق خدماتها التمويلية لتلبي الاحتياجات المتنوعة للأفراد، وفي هذا السياق قام مصرف البركة سنة 2023 بإطلاق منتجه التمويلي الجديد "دار البركة يسر" المصمم خصيصًا للأفراد الراغبين في اقتناء مساكن جديدة، فضلاً عن قيام مصرف السلام سنة 2023 بإطلاق دفتر الاستثمار "حرفتي" الموجه لتوفير تمويلات خاصة بالحرفيين، أما أدنى قيمة فكانت سنة 1996 حيث بلغت 2326 مليون دج، ويرجع هذا إلى حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإضافة إلى محدودية الفروع والخدمات مقارنة بالقطاع التقليدي، هذا ما جعل الإقبال ضعيفاً على منتجات الصيرفة الإسلامية، بانحراف معياري قدره 112694،مما يُشير إلى تفاوت بين تمويلات مقدمة من طرف المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة، كما يظهر لنا أن معامل الالتواء المقدر بـ 1.10 يشير إلى انحراف إلى اليمين، مما يعني تركُّز أغلب القيم عند المستويات الأدنى من السلسلة، بينما معامل التفرطح المقدر بـ 2.88 يُشير إلى اقتراب التوزيع من الشكل الطبيعي، أما احتمالية Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية TF خلال فترة الدراسة؛

- بلغ متوسط التضخم Inf خلال فترة الدراسة 4.89%، بوسيط قدره 4.30%، في حين سجلت أكبر قيمة سنة 1996، حيث بلغت 18.7%، يُعزى هذا إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر، أضف إلى ذلك اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني نتيجة لانخفاض عائدات النفط والاعتماد الكبير على الواردات، وتزايد عجز الميزانية، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2000 بقيمة قدرت بـ 0.3%، حيث ارتبطت هذه السنة ببدء مرحلة الاستقرار الاقتصادي والمالي بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أواخر التسعينيات، ما مكّن الجزائر من تحسين احتياطاتها من النقد الأجنبي وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات،كما ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية المدعومة من صندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي في السيطرة على التضخم وإعادة التوازن للأسواق، بانحراف معياري قدره 3.47، مما يعني وجود انحراف متوسط في التضخم خلال فترة الدراسة، كما يظهر لنا أن معامل الالتواء المقدر بـ 2.29 وهو مرتفع وهذا يعني وجود انحراف إلى جهة اليمين، بينما يُشير معامل التفرطح المقدر بـ 10.07 إلى تركُّز شديد حول القيم المتوسطة مما يعني عدم اعتدال التوزيع، وهذا ما تؤكده لنا قيمة احتمالية

Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي أقل من مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض فرضية التوزيع الطبيعي لمتغير التضخم Inf خلال فترة الدراسة؛

- بالنسبة لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات Oil بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة 58.93%، بوسيط قدره 61.42%، في حين سجلت أكبر قيمة سنة 2008 أين بلغت 78.8%، وهي السنة التي تزامنت مع بدء الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من ارتفاع حاد في أسعار النفط التي بلغت 147 دولار للبرميل، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على العائدات النفطية، فقد انعكس ذلك بشكل مباشر على ارتفاع حجم الإيرادات البترولية في الجزائر، أما أدنى قيمة تم تسجيلها سنة 2020 والمقدرة بـ 34.04%، وذلك نتيجة التداعيات السلبية لجائحة كوفيد19، التي تسببت في شلل جزئي للاقتصاد العالمي وانخفاض حاد في الطلب على الطاقة بـ 10.4 مليون برميل، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط إلى أقل من 20 دولار للبرميل سنة 2020 وهو مستوى غير مسبوق لأسعار النفط في السوق العالمية[1]، بانحراف معياري قدره 13.77، حيث يُشير هذا إلى تفاوت معتدل في الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة، كما يُوضح معامل الإلتواء والمقدر بـ(0.44–) إلى وجود انحراف جهة اليسار، مما يعني أن غالبية القيم متمحورة نحو القيم العليا، أما معامل التفرطح فقد بلغ 2.03 وهذا يُشير إلى تفرطح أقل من التوزيع الطبيعي مما يعني اعتدلاً نسبياً، في حين تظهر لنا أن قيمة احتمالية Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات Oil خلال فترة الدراسة.

استناداً إلى ما سبق، يتضح لنا أن سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تمتلك خصائص كمية تسمح بالانتقال إلى مرحلة أعمق من التحليل، وذلك من خلال فحص طبيعة العلاقات المتبادلة بين المتغيرات محل الدراسة.

الفرع الثاني: مصفوفة الإرتباط

في هذا الجزء، سنقوم بدراسة مستوى الارتباط بين المتغيرات المستقلة، قبل الانتقال إلى المرحلة القياسية، من خلال الاعتماد على مصفوفة الارتباط، بهدف تحديد قوة الارتباط واتجاه العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات.

نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات دراستنا موضّحة في الجدول التالي:

[1] OPEC, **Monthly Bulletin on Petroleum Developments in World Markets**, August 2020, p1.

الجدول رقم 4–4: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis : Ordinary
Date : 07/07/25 Time : 15 :50
Sample : 1996 2023
Included observations : 28

Correlation Probabilité	Z_SCORE	TA	TF	INF	OIL
Z_SCORE	1.000000 -----				
TA	0.943978 0.0000	1.000000 -----			
TF	0.808649 0.0000	0.931909 0.0000	1.000000 -----		
INF	0.010508 0.9577	0.078227 0.6923	0.153445 0.4356	1.000000 -----	
OIL	-0.628954 0.0003	-0.718543 0.0000	-0.654415 0.0002	-0.148592 0.4505	1.000000 -----

المصدر: مخرجات Eviews13

يُوضّح **الجدول رقم 4–4** أعلاه، معاملات الارتباط والقيم الإحتمالية الخاصة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في: مؤشر الاستقرار المالي Z-score كمتغير تابع، إجمالي أصول المصارف الإسلامية TA، إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية TF، التضخم Inf، الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات Oil كمتغيرات مستقلة، حيث نلاحظ ما يلي:

- من خلال العمود الأول لمصفوفة الارتباط، نُلاحظ أن القيم الإحتمالية Prob أقل من مستوى معنوية 5% للمتغيرات التالية: إجمالي الأصول المصارف الإسلامية، إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية، الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات، مما يُشير إلى وجود علاقة ارتباط خطي بين هذه المتغيرات والمتغير التابع مؤشر الاستقرار المالي، هذا بإستثناء التضخم، حيث تظهر قيمة الإحتمالية Prob أكبر من مستوى معنوية 5%؛
- تُوجد علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرات المفسرة (إجمالي الأصول وإجمالي التمويلات) مع مؤشر الاستقرار المالي، وهو ما يُشير مبدئياً إلى أنَّ توسع حجم الأصول والتمويلات في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر يرتبط بتحسن نسبي في مستوى الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائر؛
- التضخم Inf يرتبط إيجاباً مع مؤشر الاستقرار المالي Z-score، هذا بالرغم من عدم وجود دلالة معنوية عند مستوى 5 %، إلَّا أنه قد يُشير إلى تعارض تحقيق الاستقرار المالي والنقدي معاً، حيث يؤدّي رفع أسعار الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار المالي إلى ارتفاع التضخم، مما يُهدد الاستقرار النقدي؛

- تُوجد علاقة ارتباط سالبة بين الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات Oil مع مؤشر الاستقرار المالي Z-score، وماهو ما قد يُوحي بأن الاعتماد الكبير على الإيرادات البترولية في الجزائر يُشكّلُ تهديداً للاستقرار المالي؛
- يُوجد معامل ارتباط موجب بين إجمالي أصول المصارف الإسلامية TA وإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية TF، ولتأكد من عدم وجود مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، نعتمد على اختبار تضخم تباين Variance Inflation Factors، حيث يشترط هذا الاختبار ألَّا تتجاوز قيمة هذا المعامل 10 وإلَّا سيكون هناك مشكلة تعدد خطي[1]، تُشير نتائج هذا الاختبار المبينة في **الملحق رقم (5)**، إلى أن معاملات تضخم التباين لمتغيرات المستقلة محصورة مابين 1.08 كأقل قيمة و9.49 كأكبر قيمة، أي أن كل المعاملات أقل من 10، بالتالي لاوجود لمشكلة التعدد الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة.

من خلال ما سبق، يتضح لنا خلو سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من أي مشاكل إحصائية، الأمر الذي يُتيحُ لنا الانتقال إلى المراحل الموالية من التّحليل القياسي.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة

يعرض هذا المطلب نتائج الدراسة القياسية المتوصل إليها.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل توصيف **المعادلة (1)** واختبار فرضيات الدراسة، لابُدّ من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بهدف اختيار النموذج المناسب لتقدير مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

يُعد فحص مشكلة جذر الوحدة إحدى الخطوات التمهيدية الأساسية قبل إجراء أي تحليل تجريبي، حيث يُشير استقرار السلاسل إلى الخاصية الإحصائية التي يبقى فيها متوسطها وتباينها الذاتي ثابتاً بمرور الوقت، تُعد هذه الخاصية أساسية لأن معظم النماذج الاقتصادية القياسية، وخاصةً تلك القائمة على أُطُرْ الانحدار أو الانحدار الذاتي للمتجهات تتطلب ثبات المتغيرات الأساسية لإنتاج نتائج موثوقة وصحيحة.

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، سنعتمد على اختبار فيليبس بيرون PP، باعتبار أن باقي الاختبارات تفقد فعاليتها في العينات الصغيرة أو في حالة اختلاف تباين أخطاء نماذج الاستقرارية، يعتمد اختبار فيليبس بيرون PP على منهجية ترتكز على تقدير ثلاثة (03) نماذج إحصائية مختلفة وهي: Trend and Intercept,

[1] Oke, J. A et al, **Use of correlation, tolerance and variance inflation factor for Multicollinearity test**, Global Scientific Journal, vol 7, Issue 5, May 2019, p655.

None intercept, كل نموذج عبارة عن انحدار ذاتي بدرجات تأخير تحدد وفق معايير المعلومات AIC, BIC, HQ، لإجراء هذا الاختبار، نقوم بتقدير معاملات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS واختبار الدلالة الإحصائية للمتغير الديناميكي بإحصائية tua وفق فريضتي الاختبار التاليتين:

$H_0 : \lambda = 0 \Rightarrow \phi=1$ ⟵ وجود جذر وحدوي

$H_1 : \lambda \neq 0 \Rightarrow \phi \neq 1$ ⟵ عدم وجود جذر وحدوي

نتائج الاستقرارية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار (Phillips & Perron)، موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–5: اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار PP

المتغيرات	النماذج	القيمة الاحتمالية لإحصائية tau		القرار
		في المستوى	بعد الفرق الأول	
Z-score	باتجاه وقاطع	0. 4868	0.0026	I (1)
	بقاطع	0.7389	0.0004	
	دون اتجاه والا قاطع	0.9600	0.0001	
TA	باتجاه وقاطع	0.4706	0.0097	I (1)
	بقاطع	0.9713	0.0020	
	دون اتجاه والا قاطع	0.9940	0.0031	
TF	باتجاه وقاطع	0.9985	0.0014	I (1)
	بقاطع	0.9999	0.0356	
	دون اتجاه والا قاطع	0.9999	0.0291	
Inf	باتجاه وقاطع	0.0001	-	I (0)
	بقاطع	0.0001	-	
	دون اتجاه والا قاطع	0.0016	-	
Oil	باتجاه وقاطع	0.6055	0.0050	I (1)
	بقاطع	0.5596	0.0008	
	دون اتجاه والا قاطع	0.4923	0.0001	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يتبيّن لنا من خلال **الجدول رقم 4–5** أعلاه، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية tua في النماذج الإحصائية لكل المتغيرات الخمسة في مستواها الأصلي، أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية H_0 التي تنص على أن المتغيرات تحتوي جذر وحدوي، باستثناء متغير التضخم Inf، الذي استقر في مستواه الأصلي بدلالة إحصائية لم تتعدى مستوى معنوية 5%، أي أنه متكامل من الدرجة I (0)، لكن الملاحظ أن باقي المتغيرات استقرت بعد الفرق الأول في النماذج الإحصائية الثلاثة، ذلك لأن القيم الاحتمالية كلها أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة I (1).

بالاعتماد على ما سبق، وحسب منهجية الدراسات القياسية، فإنه في حال وجود متغيرات مزيج من درجات التكامل I (0) و I(1)، يُمكِنُنا استخدام منهجية اختبار الحدود ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

الفرع الثاني: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

في هذه الخطوة، نسعى إلى تقدير نموذج الدراسة القياسية بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS وفقًا لمنهجية اختبار الحدود Bounds Test ضمن إطار نموذج ARDL، حيث تبيَّن المعادلة الناتجة عن هذه المنهجية العلاقة الدالية التي تربط المتغير التابع Z-score، والمتغيرات المفسرة:TA ، TF، والمتغيرات الضابطة:Inf ، Oil، كما نُشير إلى أن نموذج ARDL يتضمن بالإضافة إلى اختبار التكامل المشترك، معاملات الأجل القصير، ومعاملات الأجل الطويل، وكذلك معامل تصحيح الخطأ للنموذج.

1. أفضل الصيغ ARDLللنموذج المقدر:

من أجل اختيار النموذج الإحصائي المناسب لتقدير نموذج ARDL، والذي يُعطينا أفضل النتائج التي تقيس العلاقات بين متغيرات دراستنا، نقوم بالمفاضلة بين النماذج الإحصائية باستخدام أحد أهم معايير المعلومات AIC لاختيار درجات التأخير المثلى، حيث تُشير معايير المعلومات الواردة في **الملحق رقم (33)**، إلى أن أدنى قيمة لمعيار AIC مشاهدة في النموذج المتضمن الحد الثابت بقيمة 3.3249، وهذا ما يؤكده الشكل التالي:

الشكل رقم 4–2: أفضل صيغ ARDL للعلاقة المدروسة.

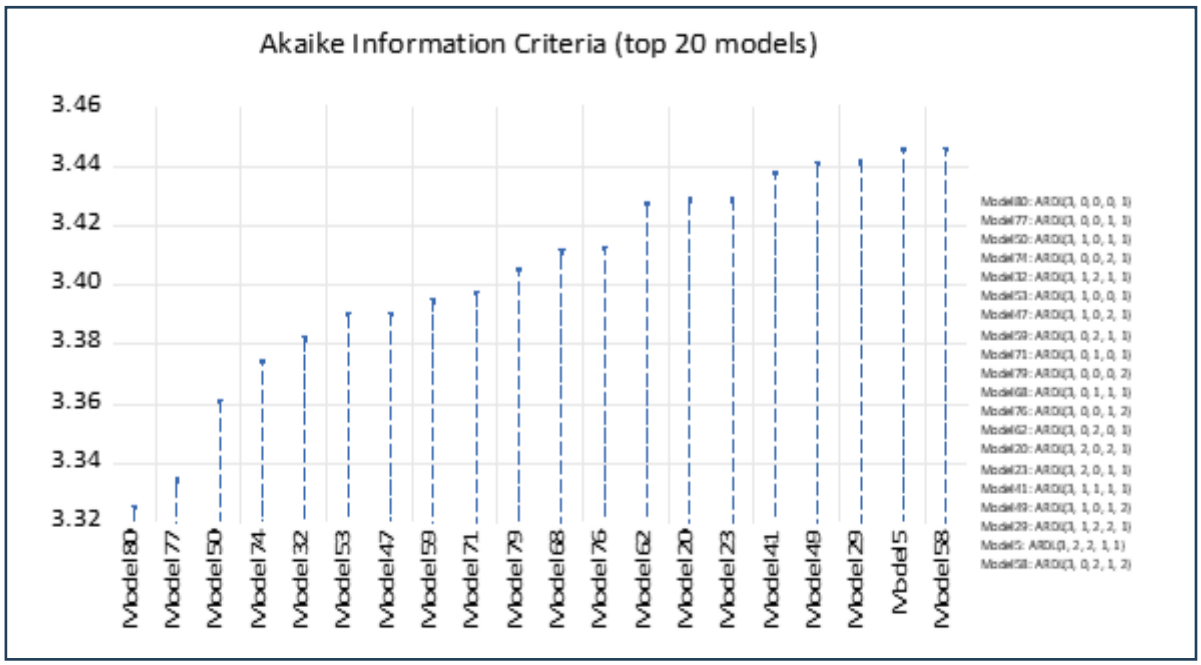

المصدر: مخرجات Eviews13

يتَّضح لنا من خلال **الشكل رقم 4–2** أعلاه، أن النموذج المناسب لتمثيل العلاقة المدروسة بين متغيرات الدراسة هو النموذج الذي يتضمن حد ثابت، ويأخذ التأخيرات الموزعة التالية: ARDL (3,0,0,0,1) ، مما يعني أن مؤشر الاستقرار المالي Z-score يتأثر على المدى القصير بقيمته السابقة لثلاث فترات ماضية، وكذلك يأخذ في الحسبان أثر الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات Oil عند فترة إبطاء واحدة، بينما تُدّرج باقي المتغيرات إجمالي الأصول TA، إجمالي التمويلات TF، ومعدل التضخم Inf على الفور دون فترة إبطاء، ويترتب على هذه الصيغة أن ديناميكية Z-score تعتمد بشكل أساسي على سلوكه الذاتي على مدى ثلاث سنوات ماضية، كما يتأثر كذلك بتغيرات الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات التي تتجسد بوضوح بعد عام من حدوثها، بالمقابل فإن تأثير المتغيرات الأخرى يظهر بشكل مباشر وفي نفس الفترة.

2. تقدير نموذج ARDL للعلاقة المدروسة:

بعد تحديد أفضل نموذج لتقدير العلاقة المدروسة من خلال اختيار النموذج التالي: ARDL (3,0,0,0,1)، فيما يلي سنقوم بتقدير هذا النمودج بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم 4–6: نتائج تقدير نموذج ARDL للعلاقة المدروسة

Dependent Variable : Z_SCORE
Method : ARDL
Date : 07/07/25 Time : 15 :56
Sample (adjusted) : 1999 2023
Included observations : 25 after adjustments
Maximum dependent lags : 3 (Automatic selection)
Dynamic regressors (2 lags, automatic) : TA TF INF OIL
Deterministic : Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method : Akaike info criterion (AIC)
Number of models evalulated : 243
Selected Model : ARDL (3, 0, 0, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
Z_SCORE (-1)	0.541611	0.161102	3.361917	0.0040
Z_SCORE (-2)	0.393700	0.246303	1.598440	0.1295
Z_SCORE (-3)	-0.583982	0.193579	-3.016768	0.0082
TA	4.21E-08	1.45E-08	2.899985	0.0104
TF	-1.80E-06	8.10E-06	-0.222075	0.8271
INF	0.179495	0.130204	1.378559	0.1870
OIL	-0.128876	0.052931	-2.434817	0.0270
OIL (-1)	0.165165	0.042289	3.905640	0.0013
C	2.112579	2.546365	0.829645	0.4189

R-squared	0.978391	Mean dependent var	16.66641
Adjusted R-squared	0.967587	S.D. dependent var	6.179643
S.E. of regression	1.112565	Akaike info criterion	3.324925
Sum squared resid	19.80480	Schwarz criterion	3.763721
Log likelihood	-32.56157	Hannan-Quinn criter.	3.446629
F-statistic	90.55452	Durbin-Watson stat	2.516393
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note : p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.

المصدر: مخرجات Eviews13

استناداً إلى **الجدول رقم 4–6** أعلاه، يمكن كتابة معادلة **Z-score** كما يلي:

$$\textbf{Z-score}_t = 0.541611*\text{Z-score}_{t-1} + 0.393700*\text{Z-score}_{t-2} - 0.583982*\text{Z-score}_{t-3} + 4.21\times10^{-08}*TA - 1.80\times10^{-06}*TF + 0.179495*INF - 0.128876*OIL_t + 0.165165*OIL_{t-1} + 2.112579$$

كما يمكن ملاحظة ما يلي:

- يرتبط مؤشر Z-score_t لنفس السنة مع مؤشر Z-score_{t-1} للسنة الماضية إيجاباً، وذلك لوجود دلالة إحصائية (Prob تساوي 0.004 وهي أقل من مستوى معنوية 5%)، حيث يؤدي زيادة هذا الأخير بوحدة واحدة إلى

زيادة $Z\text{-score}_t$ لنفس السنة بقيمة 0.541116، بينما يرتبط مؤشر $Z\text{-score}_t$ لنفس السنة سلباً مع مؤشر $Z\text{-score}_{t-3}$ ماقبل ثلاث سنوات، ذلك لوجود دلالة إحصائية (Prob تساوي 0.0082 وهي أقل من مستوى معنوية 5%)، حيث يؤدي زيادة مؤشر $Z\text{-score}_{t-3}$ ماقبل ثلاث سنوات بوحدة واحدة إلى انخفاض في $Z\text{-score}_t$ للسنة الحالية بقيمة 0.583982، وهذا مايتوافق مع نظرية Minsky لعدم الاستقرار المالي التي ترى أن الاستقرار يُولّد عدم الاستقرار؛

- يُؤثر إجمالي أصول المصارف الإسلامية TA_t في نفس السنة على مؤشر الاستقرار المالي Z-score بشكل إيجابي، وذلك لوجود دلالة إحصائية (Prob تساوي 0.0104 وهي أقل من مستوى معنوية 5%)، حيث يؤدي زيادة إجمالي أصول المصارف الإسلامية بوحدة واحدة إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بقيمة 4.21×10^{-08}
- لا يؤثر إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية TF_t في نفس السنة على مؤشر الاستقرار المالي $Z\text{-score}_t$، وذلك لعدم وجود دلالة إحصائية (Prob تساوي 0.8271 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%)؛
- لا يؤثر معدل التضخم Inf_t في نفس السنة على مؤشر الاستقرار المالي $Z\text{-score}_t$، وذلك لعدم وجود دلالة إحصائية (Prob تساوي 0.1870 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%)؛
- تُؤثر الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات Oil_t لنفس السنة سلباً على مؤشر الاستقرار المالي $Z\text{-score}_t$، ذلك لوجود دلالة إحصائية (Prob تساوي 0.027 وهي أقل من مستوى معنوية 5%)، حيث يؤدي زيادة الإيرادات البترولية كنسبة من إجمالي الإيرادات بوحدة واحدة إلى إنخفاض مؤشر الاستقرار المالي $Z\text{-score}_t$ بقيمة 0.128876، في حين تؤثر إيجاباً الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات OIL_{t-1} للسنة الماضية على مؤشر الاستقرار المالي $Z\text{-score}_t$، ذلك لوجود دلالة إحصائية (Prob تساوي 0.0013 وهي أقل من مستوى معنوية 5%)، حيث يؤدي زيادة الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات في السنة الماضية بوحدة واحدة إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي$Z\text{-score}_t$ بقيمة 0.165165؛
- تُوضّح قيمة الحد الثابت C القيمة المعيارية المقدرة في حال انعدام المتغيرات المستقلة.

كما يتَّضح لنا أن النموذج المقدّر للعلاقة المدروسة يُظهر قوة من حيث النقاط التالية:

- المعنوية الإحصائية لأغلب المعالم المقدرة هذا بالنظر إلى القيم الاحتمالية لاختيار المعنوية الإحصائية للمعلمات؛
- يتميّز النموذج المقدر بـ R-squared مرتفعة جداً 0.978 و Adjusted R-squared عند حدود 0.967، مما يُشير إلى قدرته على تفسير حوالي 97% من تباين مؤشر الاستقرار المالي، وهو مستوى متميّز من الدقة التفسيرية؛
- القيمة الإحتمالية Prob(F-statistic) أقل من مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى معنوية كلية للنموذج المقدر.

3. تشخيص جودة النموذج:

بعد تقدير نموذج ARDL للعلاقة المدروسة، تبرز مرحلة تشخيص النتائج كخطوة مهمة للحكم على جودة ومصداقية النتائج المتحصل عليها، حيثُ تهدف هذه المرحلة إلى التأكد من سلامة المواصفات الاقتصادية للنموذج، ومدى تلبيتها للشروط الإحصائية التي تضمن دقة النتائج وقابليتها للاعتماد عليها، بحيث تشمل عملية تشخيص النموذج اختبارات عدة أهمها: بواقي تقدير النموذج، اختبار فحص تجانس التباين، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار خلو البواقي من الارتباط الذاتي، اختبارات الحصانة والحساسية.

3–1. بواقي تقدير النموذج:

يُعد فحص بواقي التقدير Residuals، من أهم الاختبارات التي تُمكّن من التحقق من سلامة النموذج، حيث يقدّم هذا الاختبار درجة اقتراب القيم المقدرة من القيم الحقيقية للسلاسل الزمنية.

نتائج اختبار بواقي التقدير Residuals موضّحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4–3: بواقي تقدير النموذج

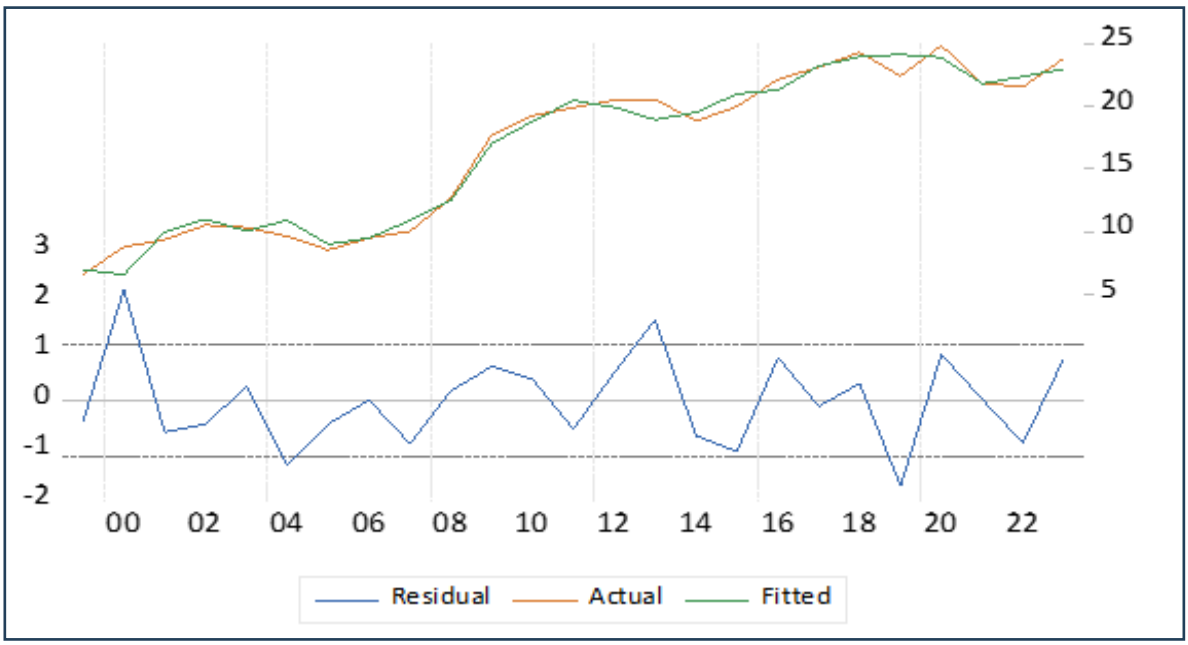

المصدر: مخرجات Eviews13

من خلال **الشكل رقم 4–3** أعلاه، نُلاحظ أن الفرق بين القيم الحقيقة والقيم المقدرة ثابت نسبيّاً، وهو أحد الشروط الأساسية لطريقة التقدير المربعات الصغرى العادية OLS.

3–2. اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء:

من أجل التأكد من تجانس تباين الأخطاء نعتمد على اختبار ARCH، حيث يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من ثبات تباين البواقي على امتداد العينة، كما أن الفرضية H_0 لهذا الاختبار، تنص على ثبات تباين الأخطاء Homoscedasticity، وبالاعتماد على **الجدول رقم 4–7** أدناه، نجد أن تباين الأخطاء متجانس حسب القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشرF-statistic وR-squared التي تساوي0.4139 و0.3917 على التوالي وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي لا وجود لمشكلة اختلاف التباين بين بواقي التقدير.

نتائج اختبار ARCH موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–7: اختبار ARCH لبواقي نموذج ARDL

Heteroskedasticity Test : ARCH

F-statistic	0.693634	Prob. F (1,22)	0.4139
Obs*R-squared	0.733563	Prob. Chi-Square (1)	0.3917

Test Equation :
Dependent Variable : RESID^2
Method : Least Squares
Date : 07/07/25 Time : 15 :59
Sample (adjusted) : 2000 2023
Included observations : 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.956591	0.289581	3.303367	0.0032
RESID^2(-1)	-0.173690	0.208550	-0.832847	0.4139

R-squared	0.030565	Mean dependent var	0.818373
Adjusted R-squared	-0.013500	S.D. dependent var	1.154793
S.E. of regression	1.162562	Akaike info criterion	3.218784
Sum squared resid	29.73409	Schwarz criterion	3.316955
Log likelihood	-36.62541	Hannan-Quinn criter.	3.244829
F-statistic	0.693634	Durbin-Watson stat	1.354115
Prob(F-statistic)	0.413882		

المصدر: مخرجات Eviews13

3–3. اختبار التوزيع الطبيعي:

يهدف اختبار jarque-Bera إلى التحقق مما إذا كانت بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث يُعتبر قبول الفرضية H_0 مؤشراً على تحقق هذا الشرط، وهو أمر بالغ الأهمية، خاصة عند التعامل مع عينات صغيرة كما هو الحال في دراستنا، تُشير النتائج الموضّحة في **الشكل رقم 4–4** أدناه، إلى أن القيمة الاحتمالية لإحصائية jarque-Bera بلغت 0.6855 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية H_0، ومن ثمَّ تأكيد

أنَّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، ويُعزز هذا الاستنتاج الشكل الجَرسِي المرافق، الذي يُظهر بوضوح اعتدال توزيع الأخطاء حول الوسط.

الشكل رقم 4–4: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج ARDL

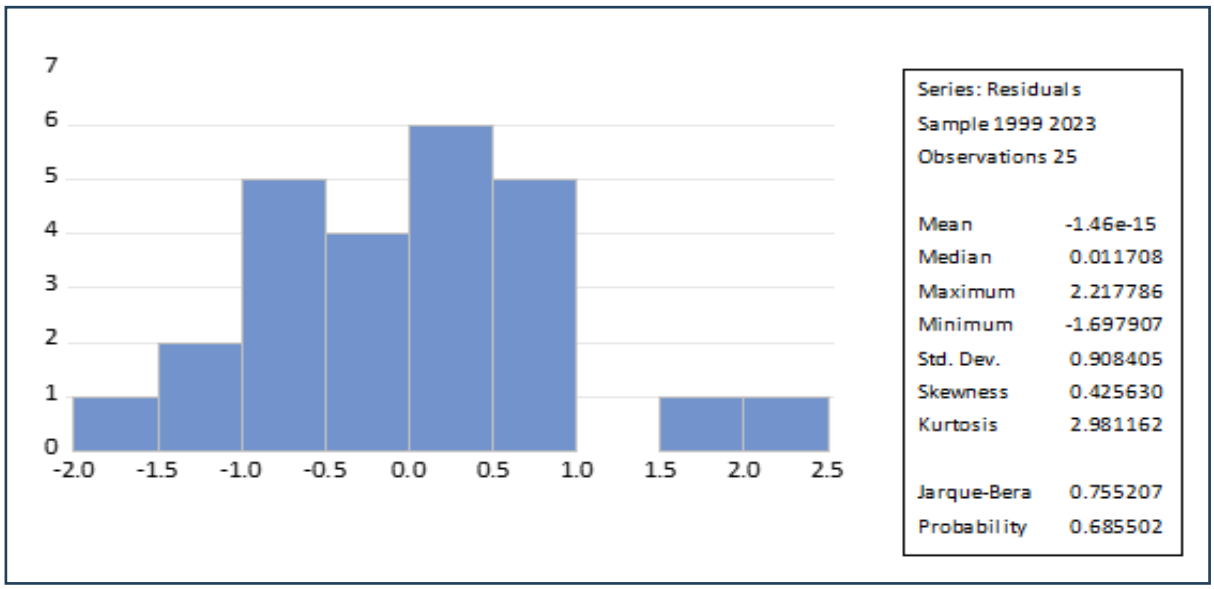

المصدر: مخرجات Eviews13

4–3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

بهدف التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير، تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey، الذي تفترض فيه الفرضية H_0 خلو النموذج من هذه المشكلة، تُشير النتائج الموضّحة من خلال **الجدول رقم 4–8** أدناه، أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر F-statistic و R-squared تساوي 0.4760، 0.2034 على التوالي، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية H_0 مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

نتائج اختبار Breusch-Godfrey موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–8: نتائج اختبار Breusch-Godfrey لإرتباط الأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :
Null hypothesis : No serial correlation at up to 4 lags

F-statistic	0.935589	Prob. F (4,12)	0.4760
Obs*R-squared	5.943131	Prob. Chi-Square (4)	0.2034

Test Equation :
Dependent Variable : RESID
Method : ARDL
Date : 07/07/25 Time : 16 :01
Sample : 1999 2023
Included observations : 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z_SCORE (-1)	0.067631	0.225963	0.299300	0.7698
Z_SCORE (-2)	0.065277	0.418036	0.156151	0.8785
Z_SCORE (-3)	-0.115432	0.246069	-0.469103	0.6474
TA	-4.34E-10	2.15E-08	-0.020181	0.9842
TF	1.05E-06	8.50E-06	0.123110	0.9041
INF	-0.022459	0.154543	-0.145327	0.8869
OIL	0.006336	0.085566	0.074054	0.9422
OIL (-1)	0.003888	0.048548	0.080091	0.9375
C	-0.970306	3.769845	-0.257386	0.8012
RESID (-1)	-0.413735	0.360251	-1.148464	0.2732
RESID (-2)	-0.362439	0.507519	-0.714138	0.4888
RESID (-3)	0.186071	0.566861	0.328249	0.7484
RESID (-4)	0.066073	0.555688	0.118902	0.9073

R-squared	0.237725	Mean dependent var	-1.46E-15
Adjusted R-squared	-0.524550	S.D. dependent var	0.908405
S.E. of regression	1.121632	Akaike info criterion	3.373477
Sum squared resid	15.09670	Schwarz criterion	4.007293
Log likelihood	-29.16847	Hannan-Quinn criter.	3.549271
F-statistic	0.311863	Durbin-Watson stat	1.934855
Prob(F-statistic)	0.972930		

المصدر: مخرجات Eviews13

3–5. اختبارات الحصانة والحساسية:

بعد فحص بواقي التقدير والتحقق من توفر شروط نموذج ARDL، نقوم بإجراء اختبارات الحساسية لإثبات متانة النموذج في مواجهة أي تغيّرات هيكلية محتملة، والتأكد من جودة توصيفه، وذلك بالاعتماد على الاختبارات التالية:

3–5–1. اختبار جودة التوصيف:

للتأكد من مدى ملاءمة النموذج المقدر، تم استخدام اختبار Ramsey Reset Test، حيث يُقرر هذا الاختبار مما إذا كان النموذج المقدر ARDL (3,0,0,0,1) محدد بصفة جيدة، دون إضافة أو حذف متغيرات مهمة ضمن المتغيرات المستقلة، تُشير الفرضية H_0 إلى أن النموذج جيد التوصيف، مما يُعزّز من مصدقية الاعتماد على نتائج التقدير، وبالاعتماد على **الجدول رقم 4–9** أدناه، نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر F-statistic تساوي 0.5286، بالتالي هي أكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن النموذج المقدّر تم توصيفه بشكل صحيح وملائم.

نتائج اختبار Ramsey Reset Test موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–9: نتائج اختبار جودة التوصيف Ramsey RESET Test.

Ramsey RESET Test
Equation : UNTITLED
Omitted Variables : Squares of fitted values
Specification : Z_SCORE Z_SCORE (-1) Z_SCORE (-2) Z_SCORE (-3) TA TF INF OIL OIL (-1) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.645169	15	0.5286
F-statistic	0.416243	(1, 15)	0.5286
Likelihood ratio	0.684288	1	0.4081

F-test summary :

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.534736	1	0.534736
Restricted SSR	19.80480	16	1.237800
Unrestricted SSR	19.27006	15	1.284671

LR test summary :

	Value
Restricted LogL	-32.56157
Unrestricted LogL	-32.21942

Unrestricted Test Equation :
Dependent Variable : Z_SCORE
Method : Least Squares
Date : 07/07/25 Time : 16 :00
Sample : 1999 2023
Included observations : 25

المصدر: مخرجات Eviews13

3–5–2. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

بغرض اختبار مدى استقرار معالم النموذج ARDL (3,0,0,0,1) على طول فترة الدراسة، نجري اختبارين هما CUSUM وCUSUMQ، حيث يعتمد هذان الاختباران على تحليل المتبقيات التراكمية (في حالة CUSUM) ومربعات المتبقيات التراكمية (في حالة CUSUMQ) للكشف عن أي انحرافات أو تغيّرات غير متوقعة في سلوك المعلمات بمرور الزمن، ويُستدَلُّ من نتائج هذين الاختبارين على استقرار النموذج عندما تبقى خطوط الاختبار ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يُعزّز من موثوقيّة التقديرات وإمكانية الاعتماد على النموذج في التحليل والتفسير، أما تجاوز هذه الحدود، فيُشير إلى وجود اختلالات أو تغيرات هيكلية تستوجب إعادة النظر في النموذج.

نتائج الاختبارين CUSUM وCUSUMQ موضّحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4–5: نتائج اختبار استقرارية النموذج المقدر باستخدام CUSUMوCUSUMQ

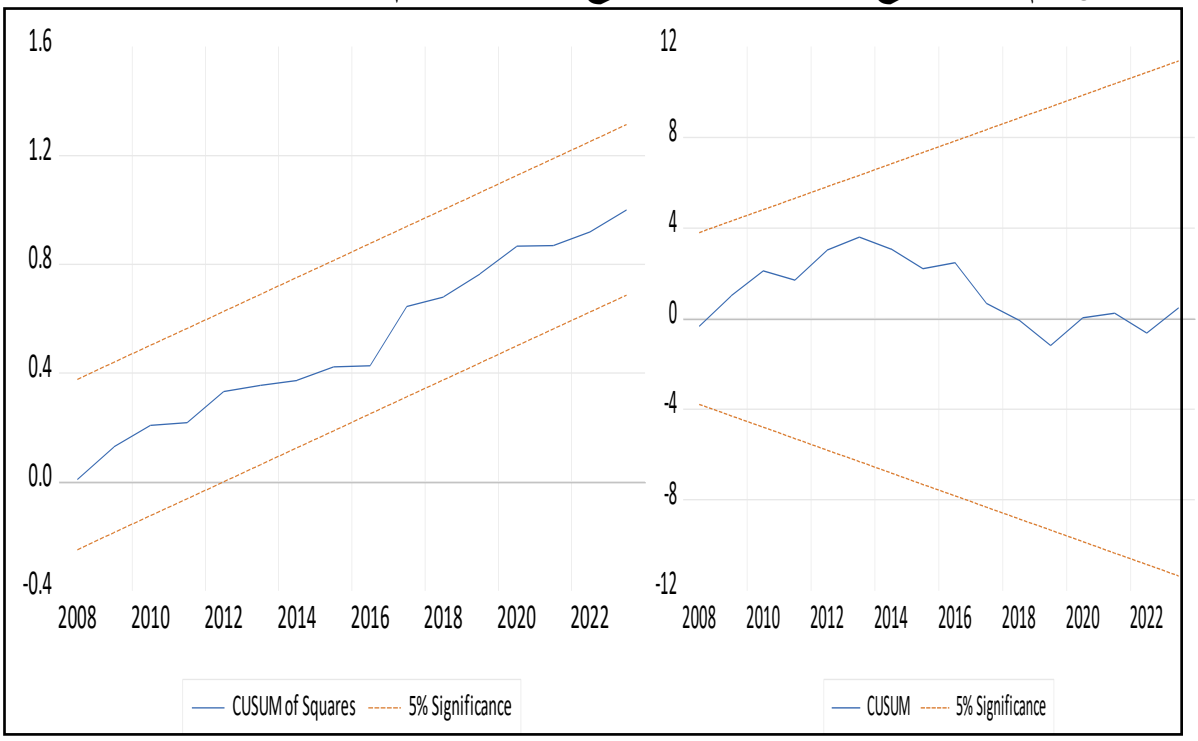

المصدر: مخرجات Eviews13

استناداً إلى **الشكل 4–5** أعلاه، نجد أنَّ جميع قيم المعلمات في الاختبارين (CUSUMQ ,CUSUM) قد بقيت ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، ولم تتجاوز خطوط الاختبار حدود الثقة المحددة (الخطوط الحمراء)، تُشير هذه النتيجة إلى استقرار المعلمات على امتداد فترة الدراسة، وعدم وجود تغيرات هيكلية تؤثر على

سلوك النموذج المقدر ARDL (3,0,0,0,1)، وعلى هذا الأساس، يمكن الاعتماد على النتائج المستخلصة من النموذج.

ثالثا– اختبار التكامل المشترك:

يهدف هذا الجزء إلى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

1. اختبار الحدود F-bounds test:

بعد تقدير نموذج ARDL المناسب وتقييم صلاحيته، فيما يلي سنقوم بالتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع، ولتحقيق هذا الهدف، نعتمد على اختبار الحدود Bound Test، حيث يُساعد هذا الاختبار على تحديد ما إذا كانت المتغيرات تحتوي على علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية F بالقيم الحرجة critical values عند مستوى معنوية 5%، فيما يلي سيتم عرض نتائج اختبار الحدود ومناقشتها للوقوف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

نتائج اختبار الحدود F-bounds test موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–10: نتائج اختبار الحدود Bound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis : No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
			Asymptotic : n=1000	
F-statistic	5.585933	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
			Finite Sample : n=30	
Actual Sample Size	25			
		10%	2.752	3.994
		5%	3.354	4.774
		1%	4.768	6.67

T-Bounds Test		Null Hypothesis : No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
T-statistic	-4.893374	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.5%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6

المصدر: مخرجات Eviews13

بناءً على نتائج التقدير المبينة في **الجدول رقم 4–10** أعلاه، نجد أن إحصائية فيشرF-statistic تساوي 5.585، وهي أكبر من 4.774، القيمة التي تمثل الحد الأعلى لعينة من 30 مشاهدة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية H_0 ونتجه لقبول الفرضية H_1، التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع Z-score والمتغيرات المستقلة TA،TF ، Inf،Oil .

وضمن منهجية اختبار الحدود، وبما أنَّ نموذج تصحيح الخطأ يتضمن الحد الثابت غير المقيد (الحالة 3)، فلابُدّ من اختبار معامل تصحيح الخطأ بإحصائية ستودنت المعدلة T-statistic، وذلك لاختبار ما إذا كانت علاقة التكامل المشترك من النوع غير المتدهور Degenerate Case، الإحصائية كما هو موضّح في **الجدول رقم 4–10** أعلاه، تساوي(4.893–)، وهي أكبر سالبية من القيمة الحرجة العليا للاختبار التي تساوي (3.99–) عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي، نرفض الفرضية H_0 ونتجه لقبول الفرضية H_1، التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك غير متدهورة بين متغيرات الدراسة.

2. تقدير العلاقة في الأجل الطويل للعلاقة المدروسة:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في دراستنا، فيما يلي سنقوم بتقدير هذه العلاقة في الأجل الطويل كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–11: تقدير العلاقة في الأجل الطويل للعلاقة المدروسة Levels Equation

Levels Equation
Case 3 : Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TA	6.49E-08	1.63E-08	3.970491	0.0011
TF	-2.77E-06	1.24E-05	-0.224022	0.8256
INF	0.276711	0.201755	1.371521	0.1891
OIL	0.055942	0.051061	1.095611	0.2895

EC = Z_SCORE - (0.0000*TA -0.0000*TF + 0.2767*INF + 0.0559*OIL)

المصدر: مخرجات Eviews13

يظهر من خلال **الجدول رقم 4–11** أعلاه، أن العلاقة التوازنية طويل الأجل بين متغيرات الدراسة ذات المعادلة من الشكل:

$$Z\text{-score}=6.49\times10^{-08}TA-2.77\times10^{-06}TF+0.276711INF+0.055942OIL$$

كما نلاحظ أنَّ المتغيرات التالية: TF، Inf، Oil، ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أي أنها هذا المتغيرات لا تؤثر على مؤشر الاستقرار المالي Z-score في الأجل الطويل، أما متغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية TA يُؤثر إيجاباً على مؤشر الاستقرار الماليZ-score، ذلك لوجود دلالة إحصائية (Prob تساوي 0.0011 وهي أقل من مستوى معنوية 5%)، حيث يؤدي زيادة إجمالي أصول المصارف الإسلامية بوحدة واحدة في الأجل الطويل إلى زيادة في مؤشر الاستقرار المالي Z-score بـ 6.49×10^{-08} وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ وسرعة التصحيح:

يُعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model خطوة أساسية ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حيث يسمح بتقديم صورة متكاملة حول سلوك المتغيرات في الأجل القصير، وكذلك سرعة عودتها إلى مسار التوازن في الأجل الطويل، بالتالي فإن نموذج تصحيح الخطأ يُمكِنُنا من تحديد درجة التكيف للمتغير التابع نحو توازنه طويل الأجل بعد حدوث أي اختلالات أو صدمات مؤقتة.

نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج دراستنا موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–12: نموذج تصحيح الخطأ وسرعة التصحيح

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable : D(Z_SCORE)
Selected Model : ARDL (3, 0, 0, 0, 1)
Case 3 : Unrestricted Constant and No Trend
Date : 07/07/25 Time : 16 :06
Sample : 1996 2023
Included observations : 25

ECM Regression
Case 3 : Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.112579	0.352384	5.995113	0.0000
D (Z_SCORE (-1))	0.190283	0.128953	1.475596	0.1595
D (Z_SCORE (-2))	0.583982	0.135404	4.312904	0.0005
D(OIL)	-0.128876	0.028654	-4.497711	0.0004
CointEq (-1) *	-0.648672	0.109783	-5.908645	0.0000

R-squared	0.725402	Mean dependent var	0.629400
Adjusted R-squared	0.670483	S.D. dependent var	1.733529
S.E. of regression	0.995108	Akaike info criterion	3.004925
Sum squared resid	19.80480	Schwarz criterion	3.248701
Log likelihood	-32.56157	Hannan-Quinn criter.	3.072538
F-statistic	13.20846	Durbin-Watson stat	2.516393
Prob(F-statistic)	0.000020		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات Eviews13

من خلال نتائج التقدير المبينة في **الجدول رقم 4–12** أعلاه، يمكننا صياغة معادلة نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$D(Z\text{-}SCORE) = 2.112579 - 0.648672*(Z\text{-}SCORE(-1) - (6.49 \times 10^{-08}*TA - 2.77\times 10^{-06}*TF + 0.276711*INF + 0.055942*OIL(-1)))$$

كما يتّضح لنا أن معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى معنوية 5% بمستوى دلالة إحصائي يساوي 0.0001، مع الإشارة السالبة المتوقعة للمعلمة بقيمة بلغت 0.6486، حيث تُمثل سرعة العودة إلى وضع التوازن الملاحظ في الأجل الطويل في حالة حدوث خلل أو صدمة غير متوقعة في الاستقرار المالي في الجزائر، وتبلغ مدة العودة إلى التوازن حوالي سنة ونصف ($1 \div 0.64 \approx 1.5$)، أي أنه عندما ينحرف مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر Z-score عن وضعه التوازني المسجل في الأجل الطويل في الفترة t–1، فإنه يتم تصحيح ما يُعادل 64% من هذا الاختلال في الفترة t، إلى أن يعود إلى توازنه في حدود السنة والنصف.

المطلب الثالث: محاكاة النموذج ودراسة السيناريوهات

من خلال هذا المطلب، سنقوم بمحاكاة يُضاعف فيها حجم الأصول وحجم التمويلات للمصارف الإسلامية، ومراقبة أثر ذلك على الاستقرار المالي، حيث نهدف من خلال هذه المحاكاة إلى اختبار قدرة الصيرفة الإسلامية على دعم الاستقرار المالي في الجزائر، في حال توفرت لها بيئة مناسبة للنمو، كما تسعى المحاكاة إلى تحليل كيفية تأثير توسّع الصيرفة الإسلامية عبر زيادة أصولها وتعزيز قدرتها التمويلية على مؤشر الاستقرار المالي، بما يسمح بتقديم رؤية مستقبلية حول دورها المحتمل كآلية يمكن أن تُساهم في تعزيز متانة النظام المصرفي وتحقيق استقراره في المرحلة المقبلة.

ولتحقيق ما سبق، سنقوم بالمحاكاة وفق سيناريوهات، يتم في السيناريو الأول مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية بنسبة 100%، أما السيناريو الثاني تم فيه مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية بنسبة 100%، لكن قبل ذلك سنقوم بإدراج محاكاة تاريخية للنموذج.

الفرع الأول: المحاكاة التاريخية للنموذج

كما أشرنا سابقاً، من أجل محاكاة نموذج الدراسة سنقوم أولاً بإدراج محاكاة للمتغير التابع وفق النموذج المختار أي من خلال ثلاث تأخيرات للمتغير التابع Z-score، وذلك من خلال محاكاة ديناميكية داخل العينة وفق طريقة Broyden، نتائج المحاكاة موضّحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4–6: نتائج المحاكاة التاريخية لمؤشر الاستقرار المالي Z-score لنموذج الدراسة

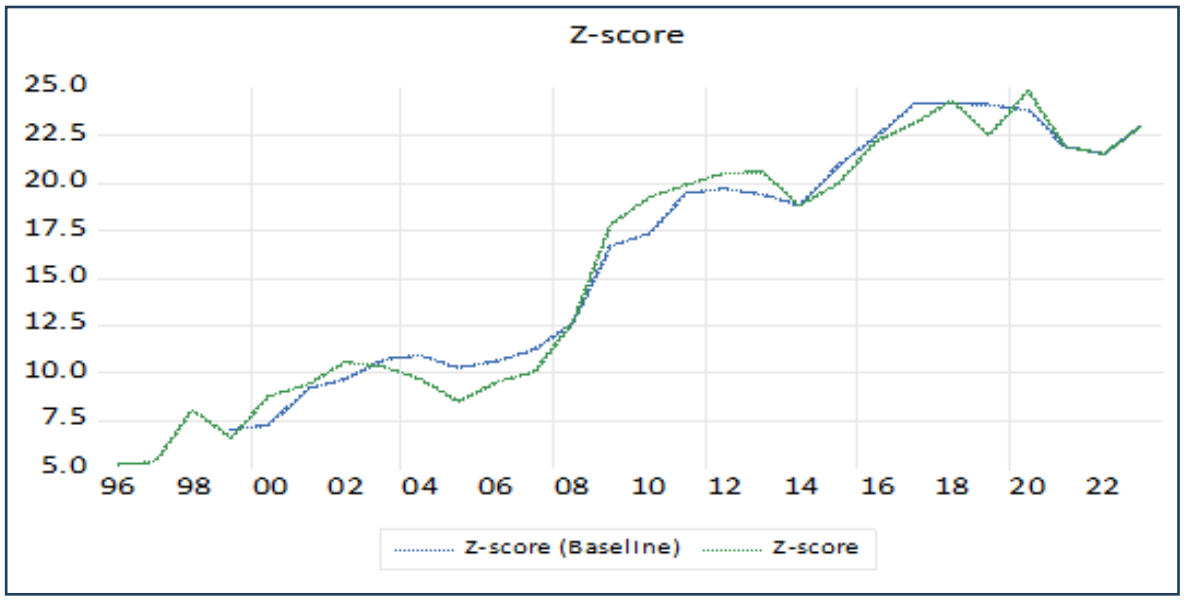

المصدر: مخرجات Eviews13

من خلال **الشكل رقم 4–6** أعلاه، نلاحظ أن نتائج المحاكاة تُظهر تطابقاً بين القيم الحقيقة (الخط الأخضر) والقيم المحاكاة بالنموذج (الخط الأزرق)، وهو ما يتضح جلياً من الرسوم البيانية، ولتأكيد هذه الملاحظة وتقييم جودة المحاكاة بشكل كمي، اعتمدنا على أربعة مؤشرات إحصائية رئيسية، وهي:

- مربع متوسط الخطأ RMSE
- المتوسط المطلق للخطأ MAE
- نسبة المتوسط المطلق للخطأ MAPE
- ومعامل ثايل Theil

حيث تُعتبر أفضل النتائج، هي تلك التي تُحقّق أقل قيم لهذه المؤشرات، كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–13: مؤشرات تقييم المحاكاة لسيناريو الأول والثاني

RMSE	MAE	MAPE	Theil
0.043783	0.886665	6.724640	0.030734

المصدر: مخرجات Eviews13

الملاحظ من خلال **الجدول رقم 4–13** أعلاه، أن المؤشرات الإحصائية الأربعة حققت عموماً قيم صغيرة ممّا يدل على جودة محاكاة، فعند الأخذ بعين الاعتبار المؤشر RMSE، نجد أنَّ نموذج المحاكاة في المستوى الممتاز لكون قيمته أقل من 0.05،كما بلغت قيمة MAE نحو 0.8867، ممّا يعكس أن القيم المقدرة قريبة بشكل كبير من القيم الفعلية، أما مؤشر MAPE فقد سجل حوالي6.72%، وهي نسبة خطأ مقبولة تدل على دقة مرتفعة في التقدير، أما بالاعتماد على معيار معامل ثايل Theil الذي يكون محصوراً دائما في المجال [1–0]، فإن نموذج المحاكاة قد بلغ قيمة قدرها 0.0307 وهي نتيجة مقبولة.

الفرع الثاني: السيناريو الأول مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية:

من خلال هذا السيناريو، سيتم محاكاة مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر بنسبة 100% على مؤشر الاستقرار المالي Z-score خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، نتائج محاكاة هذا السيناريو موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4–14: سيناريو مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية

	قيم السيناريو	القيم الأصلية	قيمة الأصول الإضافية	معدل الإضافة
1996	10551721	5275861.	+5275861.	+100.0%
1997	16009432	8004716.	+8004716.	+100.0%
1998	19863907	9931953.	+9931953.	+100.0%
1999	23634283	11817142	+11817142	+100.0%
2000	30220279	15110139	+15110139	+100.0%
2001	38209495	19104748	+19104748	+100.0%
2002	51447167	25723583	+25723583	+100.0%
2003	65047178	32523589	+32523589	+100.0%
2004	77308913	38654456	+38654456	+100.0%
2005	82786847	41393424	+41393424	+100.0%
2006	91939935	45969967	+45969967	+100.0%
2007	1.12E+08	56246080	+56246080	+100.0%
2008	1.45E+08	72261733	+72261733	+100.0%
2009	1.98E+08	99119176	+99119176	+100.0%
2010	2.41E+08	1.21E+08	+1.21E+08	+100.0%
2011	2.66E+08	1.33E+08	+1.33E+08	+100.0%
2012	2.62E+08	1.31E+08	+1.31E+08	+100.0%
2013	2.74E+08	1.37E+08	+1.37E+08	+100.0%
2014	3.26E+08	1.63E+08	+1.63E+08	+100.0%
2015	3.87E+08	1.94E+08	+1.94E+08	+100.0%
2016	4.21E+08	2.10E+08	+2.10E+08	+100.0%
2017	4.97E+08	2.49E+08	+2.49E+08	+100.0%
2018	5.42E+08	2.71E+08	+2.71E+08	+100.0%
2019	5.23E+08	2.62E+08	+2.62E+08	+100.0%
2020	5.38E+08	2.69E+08	+2.69E+08	+100.0%
2021	4.90E+08	2.45E+08	+2.45E+08	+100.0%
2022	5.55E+08	2.77E+08	+2.77E+08	+100.0%
2023	5.51E+08	2.75E+08	+2.75E+08	+100.0%

المصدر: مخرجات Eviews13

من خلال **الجدول رقم 4–14** أعلاه، الذي يعرض نتائج محاكاة سيناريو مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية بنسبة 100% خلال الفترة (1996–2023)، نلاحظ أن القيم المحاكاة تضاعفت بشكل متماثل مع القيم الأصلية، مما يعكس الطابع الافتراضي لهذه المحاكاة، فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة الأصول الإضافية في سنة 1996 حوالي 5,275,861 مليون دينار، لترتفع تدريجياً مع مرور السنوات وتصل في سنة 2023 إلى ما يزيد عن 275 مليون دينار، وهو ما يبرز حجم الأصول الإضافية المفترضة في حال تحقق هذا السيناريو، لتوضيح أثر هذا السيناريو على الاستقرار المالي نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم 4–7: أثر مضاعفة إجمالي الأصول على مؤشر الاستقرار المالي Z-score

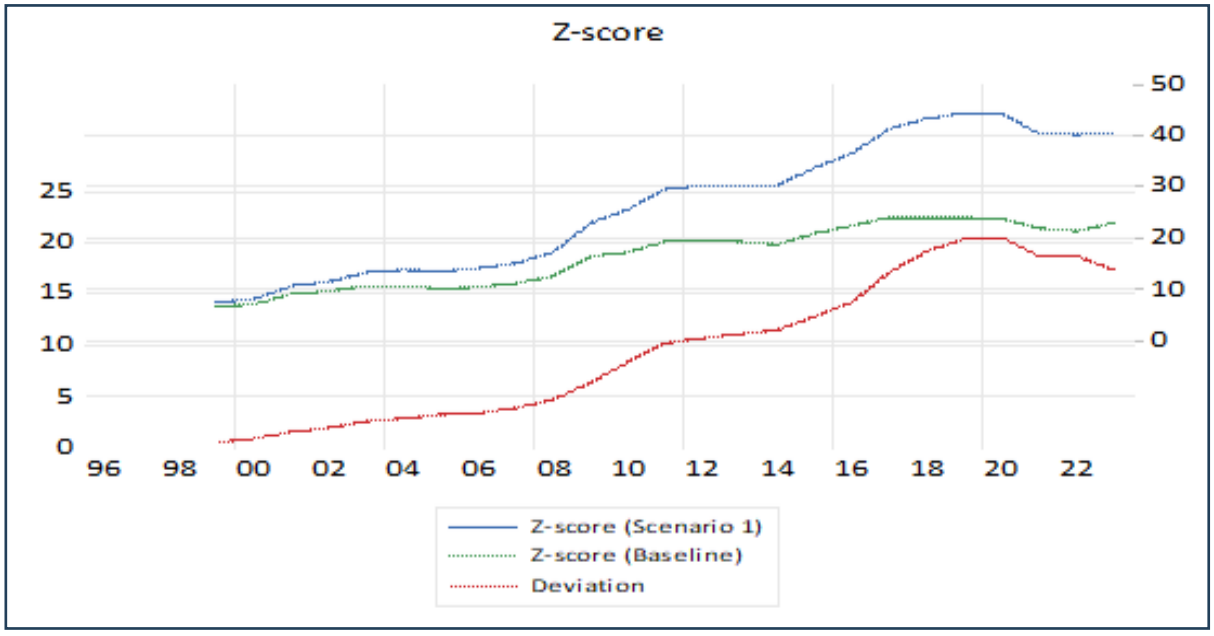

المصدر: مخرجات Eviews13

من خلال **الشكل رقم 4–7** أعلاه، الذي يمثل أثر سيناريو مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية بنسبة 100%، على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، يوضح الخط الأخضر القيم الحقيقية للمؤشر والخط الأزرق قيم السيناريو والخط الأحمر قيم الفرق بينهما، حيث يظهر بوضوح أثر مضاعفة إجمالي الأصول على الاستقرار المالي، من خلال ملاحظة منحنى قيم السناريو(الخط الأزرق)، كما تبيّن نتائج المحاكاة أن مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية على Z-score مقارنة بالقيم الحقيقة (الخط الأحمر) ذو اتجاه إيجابي يتصاعد مع مرور الوقت، حيث إنه كان إيجابياً في السنة الأولى بقيم صغيرة ثم ما لبث أن وصلت قيمة المساهمة حوالي 17.4 وحدة في مؤشر Z-score سنة 2008 بفارق بينها وبين القيمة الحقيقة حوالي 5 وحدات لنفس السنة، ليواصل مؤشر Z-score الارتفاع مقارنة بالقيم الحقيقة ليصل إلى حوالى 45 وحدة في مؤشر Z-score سنة 2020، بفارق بينها وبين القيمة الفعلية حوالي 20 وحدة لنفس السنة، كما سجلنا انخفاض مؤشر القيم المحاكاة بعد سنة 2020 ليصل إلى 40 وحدة سنة 2023 أي بفارق 5 وحدات لنفس السنة.

الفرع الثالث: السيناريو الثاني مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية

من خلال هذا السيناريو، سيتم محاكاة مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر بنسبة 100% على مؤشر الاستقرار المالي خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، نتائج محاكاة هذا السناريو موضّحة في الجدول التالي:

الجدول 4–15: سناريو مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية

	قيم السيناريو	القيم الأصلية	قيمة التمويلات الإضافية	معدل الإضافة
1996	4652	2326	+2326	+100.0%
1997	10662	5331	+5331	+100.0%
1998	14936	7468	+7468	+100.0%
1999	16266	8133	+8133	+100.0%
2000	17040	8520	+8520	+100.0%
2001	25112	12556	+12556	+100.0%
2002	21002	10501	+10501	+100.0%
2003	41570	20785	+20785	+100.0%
2004	40132	20066	+20066	+100.0%
2005	51730	25865	+25865	+100.0%
2006	56102	28051	+28051	+100.0%
2007	74942	37471	+37471	+100.0%
2008	97324	48662	+48662	+100.0%
2009	120412	60206	+60206	+100.0%
2010	120712	60356	+60356	+100.0%
2011	144600	72300	+72300	+100.0%
2012	156206	78103	+78103	+100.0%
2013	181764	90882	+90882	+100.0%
2014	171804	85902	+85902	+100.0%
2015	235442	117721	+117721	+100.0%
2016	280176	140088	+140088	+100.0%
2017	370262	185131	+185131	+100.0%
2018	463600	231800	+231800	+100.0%
2019	506866	253433	+253433	+100.0%
2020	509722	254861	+254861	+100.0%
2021	627502	313751	+313751	+100.0%
2022	686212	343106	+343106	+100.0%
2023	730000	365000	+365000	+100.0%

المصدر: مخرجات Eviews13

من خلال **الجدول رقم 4–15** أعلاه، الذي يعرض نتائج محاكاة سيناريو مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية بنسبة 100% خلال الفترة (1996–2023)، يتضح أن جميع القيم قد شهدت تضاعفاً مماثلاً للقيم الأصلية، وهو ما يعكس الطابع الافتراضي للمحاكاة، التي تهدف إلى تقدير الأثر المحتمل لتوسع تمويلات المصارف الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر، فقد بلغت قيمة التمويلات الإضافية على سبيل المثال في سنة 1996 حوالي 2326 مليون دينار، لتصل في سنة 2023 إلى أكثر من 365000 مليون دينار، ولتوضيح أثر هذا السيناريو على الاستقرار المالي نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم 4–8: أثر مضاعفة إجمالي التمويلات على مؤشر الاستقرار المالي Z-score

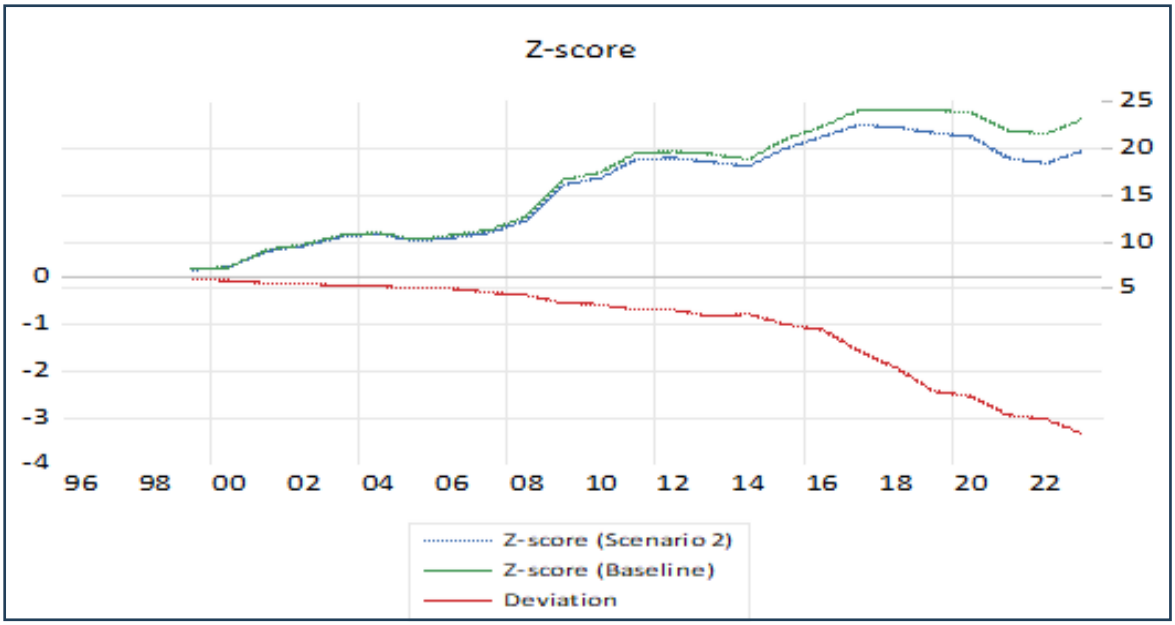

المصدر: مخرجات Eviews13

يعرض **الشكل رقم 4–8** أعلاه، محاكاة لسيناريو مضاعفة إجمالي التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي خلال الفترة 1996–2023، حيث يُظهر الخط الأخضر القيم الحقيقة، بينما يُشير الخط الأزرق إلى قيم السيناريو ويُمثل الخط الأحمر الفرق المحسوب بينهما، حيث نلاحظ أن أثر مضاعفة أجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، كان ضعيفاً مقارنة بالسيناريو الأول، كما يتبيّن لنا من نتائج المحاكاة أن مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على الاستقرار المالي مقارنة بالقيم الفعلية (الخط الأحمر) ذو اتجاه تنازلي مع مرور الوقت، حيث كانت قيمة مؤشر الاستقرار المالي سالبة بقيم صغيرة إذ بلغت حوالي 12.25 وحدة في مؤشر Z-score سنة 2008، بفارق بينها وبين القيمة الحقيقة حوالي (0.44) وحدات لنفس السنة، ليواصل مؤشر Z-score الانخفاض مقارنة بالقيم الحقيقة، إلى أن وصلت إلى حوالى 19.65 وحدة في مؤشر Z-score سنة 2023، بفارق بينها وبين القيمة الحقيقة حوالي(7.17–) وحدة لنفس السنة.

المبحث الثالث: تفسير نتائج الدراسة القياسية

بعد التأكد من خلو نموذج الدراسة من المشاكل القياسية، واستيفائه الشروط المناسبة بالنسبة للمحاكاة، نسعى من خلال هذا المبحث إلى تقديم تفسير إقتصادي لنتائج الدراسة، من خلال فهم دلالات العلاقات المقدرة وتفسيرها في ضوء النظرية الاقتصادية وفي سياق البيئة المالية والمصرفية الجزائرية.

المطلب الأول: تفسير نتائج النموذج المقدر

من خلال هذا المطلب، سنحاول تقديم تفسير اقتصادي لنتائج العلاقة المدروسة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث تبيّن لنا ما يلي:

الفرع الأول: تفسير النتائج في الأجل القصير

انطلاقاً من نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model الموضّح في **الجدول رقم 4–12**، يمكن تفسير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث نلاحظ عدم وجود أثر لإجمالي أصول المصارف الإسلامية وإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية والتضخم على مؤشر الاستقرار المالي عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ ووجود أثر سالب للإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات على مؤشر الاستقرار المالي عند مستوى معنوية 5%.

يمكن تفسير هذه نتائج كما يلي:

1. عدم وجود أثر لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي:

تُظهر النتائج أن إجمالي أصول المصارف الإسلامية في الجزائر لم يكن له أثر معنوي على الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، حيث تُشير دراسة (Mohamed taher sassi, marius kinski, 2017) ودراسة (بشار ذنون الشكرجي، 2013) إلى أن حجم أصول المصارف الإسلامية يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال الربط بالاقتصاد الحقيقي (وجود أنشطة اقتصادية ملموسة مثل تبادل السلع والخدمات) عكس أصول البنوك التقليدية القائمة على قيم وهمية (المضاربات أو المشتقات المالية) ، إلَّا أنه لا يوجد تأثير لأصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر على الاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، على الرغم من هذا فإن هذه النتيجة منطقية في ظل البيئة المصرفية الجزائرية وذلك راجع للأسباب التالية:

- ضعف الحصة السوقية للمصارف الإسلامية العاملة إذ تمثل 2.4% فقط من إجمالي الحصة المصرفية وهي نسبة ضعيفة جداً، فحسب دراسة: (Rizvi, et al,2020) نجد أن حجم أصول المصارف الإسلامية له دور مهم في

تحقيق الاستقرار المالي، بالتالي فإن حجم أصول المصارف الإسلامية في الجزائر مازال ضعيف ولم يرقى إلى المستوى المطلوب لتأثير على الاستقرار المالي؛

- العدد المحدود للمصارف الإسلامية في الجزائر البالغ مصرفان فقط منذ ثلاث عقود هذا على الرغم من الطلب المتزايد لمنتجات الصيرفة الإسلامية عالميًا، بالتالي فإن المصارف الإسلامية في الجزائر عددها قليل مقارنة بعدد البنوك التقليدية البالغ 20 بنك نهاية 2023؛

- الاعتراف المتأخر بالصيرفة الإسلامية من طرف السلطات النقدية في الجزائر، فرغم أن المصارف الإسلامية بدأت نشاطها منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن الاعتراف الرسمي بها جاء متأخراً.

2. عدم وجود أثر لإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي: حيث نجد أن تمويلات المصارف الإسلامية تساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تحريم التعامل بالربا اخذا وعطاءً والتي تعتبر من أهم أسباب عدم الاستقرار المالي كما أشرنا سابقاً، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي، واعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كأساس لتحقيق الربح مما يساهم في دعم الثقة في النظام المالي، هذا بالإضافة إلى تجنب تمويل الأنشطة المحرمة التي يقع فيها الغش والغرر وهو مايؤدى إلى تحقيق استقرار في أسعار الأصول المالية، إلَّا أن تأثير التمويلات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر لاتساهم في تحقيق الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، وتُعتبر هذه النتيجة مقبولة إذا ما أُخذت خصوصية البيئة المصرفية الجزائرية بعين الاعتبار، للأسباب الآتية:

- حجم التمويلات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية المقدرة بـ 366.5 مليار دينار جزائري ضعيفة جداً مقارنة بإجمالي التمويل المصرفي المقدر بحوالي 10694.9 مليار دينار جزائري نهاية 2023 أي ما يمثل 3.43%

- صعوبة الوصول إلى خدمات الصيرفة الإسلامية بسبب تركّز فروع المصارف الإسلامية في الجزائر بشكل غير متوازن على مستوى التراب الوطني، مما يحد من قدرتها على الوصول إلى شريحة واسعة من العملاء فعلى سبيل المثال:يضم مصرف السلام 25 فرعاً نهاية سنة 2023، موزعة على النحو التالي: 10 فروع في منطقة الوسط تتركز جميعها في العاصمة، و9 فروع في منطقة الشرق تتوزع على 9 ولايات، و3 فروع في منطقة الغرب تتوزع على ولايتين، و4 فروع في منطقة الجنوب تتوزع على 4 ولايات، أما مصرف البركة فيضم 34 فرع نهاية سنة 2023 تتوزع على النحو التالي: 11فرع في منطقة الوسط يتركز 10 منها في العاصمة، 10 فروع في منطقة الشرق تتركز على 10 ولايات،5 فروع في منطقة الغرب تتوزع على 5 ولايات،4 فروع في منطقة الجنوب تتوزع على أربع ولايات، ويعكس هذا التوزيع المحدود قلة انتشار الصيرفة الإسلامية خارج المناطق الحضرية الكبرى، ويترتب على

ذلك ضعف القدرة على جذب العملاء وتعزيز منتجات التمويل الإسلامي، مما يحد من مساهمة المصارف الإسلامية في دعم الاستقرار المالي في الجزائر؛

- ضعف جهود المصارف الإسلامية في الترويج والتسويق لمنتجاتها المالية، الأمر الذي حدّ من قدرتها على التعريف بمزايا هذه المنتجات وتوسيع قاعدة المتعاملين بها، مما انعكس سلباً على حجم التمويلات المقدمة؛

- ضعف الوعي معظم المتعاملين بمنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فالكثير منهم لا يدركون الفرق الجوهري بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، مما يؤدي إلى ضعف الإقبال على هذه الصيغ، أو اللجوء إليها فقط بدافع الاستفادة المالية وليس من باب القناعة بخاصية تقاسم المخاطر وهو ما يجعل حجم التمويلات الإسلامية محدودًا نسبيًا داخل السوق المصرفية، وبالتالي لا يصل إلى مستوى يسمح له بإحداث ملموس على الاستقرار المالي؛

- تعتمد المصارف الإسلامية سياسة تمويلية حذرة تقوم على الانتقاء والتشدد في شروط منح التمويل، نظرًا لارتباط صيغها التمويلية بالأصول الحقيقية واعتمادها على مبدأ تقاسم الأرباح والمخاطر، مما يجعل تأثير هذه التمويلات غير فوري، إذ إن العوائد أو المخاطر المرتبطة بها لا تظهر مباشرة بعد منح التمويل، بخلاف القروض التقليدية التي تعكس نتائجها سريعًا سواء في شكل فوائد محققة أو حالات تعثر واضحة.

3. وجود أثر سالب للإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر: وهي نتيجة مقبولة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع الواقع الاقتصادي الجزائري الذي يعتبر فيه الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات[1]، فمن المعلوم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على عائدات البترول بنسبة 90% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يجعل النظام المصرفي هشاً متواكلاً على الحكومة خصوصاً وأن البنوك العمومية في الجزائر تهيمن على النشاط المصرفي بنسبة 85%، بالتالي فإن دعم الحكومة لهذه البنوك ينعكس على حوافز هذه البنوك في منح القروض وحتى العقوبات التي تواجهها، كما أن هذه البنوك تدرك أنها في حال واجهت مشاكل مالية فإن الحكومة ستعيد رسملتها بإعتبارها تشكل الكيان المصرفي للدولة، وهذا مايؤدى إلى تشويه مستويات الانضباط المالي وزعزعة الاستقرار المالي، وهذه النتيجة تؤكد على أهمية النهوض بقطاع خارج المحروقات لتحقيق الاستقرار المالي، نشير إلى أن هذه نتيجة تتعارض مع دراسة (Faycal Chiad,Abdelhalim Gherb,2024) وتتفق مع دراسة (أحمد بن سيلت،2017)[2]؛

[1] بوكساني رشيد، مزيان أمينة، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وأدراية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر2011، ص244.

[2] أحمد بن سيلت، **مرجع سبق ذكر**، ص164.

4. عدم وجود أثر للتضخم على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر: وهي نتيجة منطقية مقبولة في سياق البيئة المصرفية الجزائرية، ذلك أن التضخم في الجزائر عبارة عن تضخم مستورد من النوع الهيكلي ناتج عن البنية الهشة للاقتصاد الجزائري وليس عن عوامل نقدية بالتالي فتأثيره على الاستقرار المالي سيكون ليس ذو أثر.

الفرع الثاني: تفسير النتائج في الأجل الطويل

من خلال تقدير العلاقة في الأجل الطويل Levels Equation الموضحة في **الجدول رقم 4–11**، يمكن تفسير العلاقة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أين يمكن ملاحظة وجود أثر موجب لإجمالي أصول المصارف الإسلامية TA على مؤشر الاستقرار المالي Z-score، وعدم وجود أثر للمتغيرات التالية: إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية TF، التضخم Inf والإيرادات البترولية على إجمالي الإيرادات oil على مؤشر الاستقرار المالي Z-score عند مستوى معنوية 5%.

يمكن تفسير هذه نتائج كما يلي:

1. وجود أثر موجب لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي: حيث يؤدي زيادة أصول المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر بوحدة واحدة إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي لنفس السنة بقيمة 6.49 $10^{-08}\times$ وهو أثر موجب لكن ضعيف جداً لا يأخذ بعين الاعتبار، وهي نتيجة مقبولة تعكس واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ،كما أن هذه النتيجة داعمة لفكرة زيادة حجم أصول المصارف الإسلامية في الجزائر من خلال السماح بفتح مصارف إسلامية أخرى إلى جانب مصرف البركة ومصرف السلام، الأمر الذي من الممكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي في الأجل الطويل؛

2. عدم وجود أثر لإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي: وهي نتيجة تعكس واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، فالتمويلات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية غير كافية لإحداث تأثير ملموس على مؤشر الاستقرار المالي في الأجل الطويل، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- التمويلات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية في الجزائر تتركز أساساً على صيغتي السلم والمرابحة بقيمة مستحقة نهاية سنة 2023 بلغت 178.9 مليار دينار جزائري، 132.93 مليار دينار جزائري على التوالي، وهذه الصيغ لا تشتمل على شراكة حقيقية في الأرباح أو الخسائر؛
- غياب تنوع المنتجات المصرفية الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، حيث يعد هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي تعزز من قدرة الصيرفة الإسلامية على المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، فالصيغ التمويل

الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة والاستصناع، ما تزال محدودة التداول والتسويق حتى نهاية سنة 2023، حيث بلغت المبالغ المستحقة لكل منها على التوالي 7.91 مليار دينار جزائري، 4 مليار دينار جزائري، و17.63 مليار دينار جزائر؛

- ترتكز منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على الصيغ الربحية بالدرجة الأولى، بينما تبقى الصيغ ذات البعد الاجتماعي مهمشة، وهو ما يحرمها من أداء دورها الحقيقي المتمثل في دعم التكافل الاجتماعي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، فكلما تم تفعيل الجانب الاجتماعي للصيرفة الإسلامية، ازدادت قدرتها على استقطاب فئات جديدة من المجتمع، خصوصًا أولئك الذين يتجنبون التعامل مع المصارف التقليدية لأسباب دينية، مما يساهم في رفع مستوى الشمول المالي وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي؛
- يؤدي ضعف الوعي إلى انحصار منتجات الصيرفة الإسلامية لدى مجموعة ضيقة من المتعاملين وقطاعات اقتصادية دون الأخرى، دون أن تتحول إلى خيار مجتمعي واسع كما هو مفترض لها، ومع مرور الوقت، يتعزز هذا الواقع لتتشكل صورة نمطية لدى المجتمع الجزائري بأن الصيرفة الإسلامية مجرد بديل شكلي للصيرفة التقليدية وليس نظامًا ماليًا قائمًا على المشاركة في الربح والخسارة، وبهذا تفقد المصارف الإسلامية في الجزائر قدرتها على جذب مدخرات الأفراد أو استقطاب أموال السوق الموزاية، وهو ما يحرمها من التوسع الكافي لتكوين قاعدة تمويلية قوية قادرة على التأثير في الاستقرار المالي؛
- ضعف الاعتماد على التكنولوجيا المالية الإسلامية مما يحد من قدرة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر على توسيع قاعدة العملاء وتسهيل الوصول إلى منتجاتها التمويلية، كما يقلل من كفاءتها التشغيلية، مما يجعل تمويلاتها غير قادرة على المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.

3. عدم وجود أثر للإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر: وهي نتيجة مقبولة من الناحية الاقتصادية، هذا في ظل عدم استدامة عائدات النفط كنتيجة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد المفرط على الإيرادات البترولية في الجزائر، في ظل غياب تنويع اقتصادي، يؤدي إلى الحد من قدرة الدولة على تحويل هذه الإيرادات إلى أدوات دائمة لتحقيق الاستقرار المالي؛

4. عدم وجود أثر للتضخم على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر: كما أشرنا سابقاً فإن تأثير التضخم الهيكيلي الناتج عن ضعف بنية الاقتصاد الجزائري يكون ضعيف على الاستقرار المالي سواء على الأجل القصير أو الطويل، أما فيما يخص الإشارة الموجبة (على الرغم من عدم تأثير التضخم على الاستقرار المالي في الجزائر) فهي مقبولة في سياق النظرية الاقتصادية، فارتفاع التضخم يفسر في الغالب بعدم الاستقرار النقدي وحسب النظرية الاقتصادية فإن

علاقة الاستقرار النقدي بالاستقرار المالي تفسر بثلاث علاقات أساسية[1]: علاقة تكاملية: أي أن تحقيق الاستقرار النقدي من خلال معدلات تضخم منخفضة تسمح بتطبيق سياسة نقدية بطريقة فعالة تساهم في تحقيق الاستقرار المالي وبتحقق هذا الأخير يعنى ذلك أن أسعار الفائدة ستكون منخفضة ومدروسة تسمح بخفض معدلات التضخم وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي، علاقة تبادلية: تظهر هذه العلاقة في حالات صدمات الطلب مع الأثر الموجب على التضخم، علاقة صراع: تظهر هذه العلاقة من خلال تعارض تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في آن واحد، حيث يؤدي رفع أسعار الفائدة بهدف تحقيق الاستقرار المالي إلى زيادة معدلات التضخم (عدم استقرار نقدي)، وكمثال لتعارض الاستقرار النقدي والاستقرار المالي سياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر فالهدف منها تحقيق الاستقرار المالي غير أنها تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم كنتيجة لضخ السيولة دون غطاء نقدي وبالتالي عدم الاستقرار النقدي.

المطلب الثاني: تفسير نتائج محاكاة النموذج

من خلال هذا المطلب سنقدم تفسير اقتصادي لنتائج محاكاة نموذج الدراسة.

الفرع الأول: سيناريو أثر مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر

من خلال هذا السيناريو، تم مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية بنسبة 100% في ظل الظروف الحالية للصيرفة الإسلامية ومراقبة أثر ذلك على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، الملاحظ من خلال نتائج **الشكل رقم 4–8** ارتفاع مؤشر الاستقرار المالي للقيم المحاكاة عن القيم الحقيقة، وهذا يُشير إلى أن مضاعفة حجم أصول المصارف الإسلامية سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر وهي نتيجة منطقية تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير هذه النتيجة كما يلي:

- زيادة أصول المصارف الإسلامية في الجزائر من خلال زيادة عدد هذه المصارف أو من خلال توسيع حجمها، وهذا يعني أن زيادة الحصة السوقية لهذه المصارف داخل القطاع المصرفي الجزائري يجعلها تشكل قاعدة مالية أقوى قادرة على دعم وتمويل الاقتصاد الحقيقي، مما يُساهم في ربط العلاقة بين المصارف والقطاعات الإنتاجية، مما يعزز من مرونة النظام المصرفي ككل،

[1] Jean-Paul Betbèze et autres, **Banques centrales et stabilité financière**, les rapports du Conseil d'Analyse Économique, la documentation française, Direction de l'information légale et administrative. Paris, 2011, p.p 98-129.

- زيادة حجم أصول المصارف الإسلامية يمكن أن يدعم ثقة العملاء (أفراد ومؤسسات) في قدرة المصرف على حماية ودائعهم وتمويل مشاريعهم، وكما نعلم فإن ثقة في النظام المالي أحد عناصر تحقيق الاستقرار المالي؛
- ارتفاع حصة المصارف الإسلامية عبر نمو أصولها يُسهم في تقليل الضغط على البنوك التقليدية، مما يجعل النظام المصرفي أكثر توازناً وتنويعاً في أدواته وآلياته مما ينعكس مباشرة على الاستقرار المالي ككل.

الفرع الثاني: سيناريو أثر مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر

من خلال هذا السيناريو، تم مضاعفة تمويلات المصارف الإسلامية بنسبة 100% في ظل الظروف الحالية للصيرفة الإسلامية ومراقبة أثر ذلك على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023 تشير النتائج الموضحة في **الشكل رقم 4–9** ابتعاد القيم الحقيقة عن القيم المحاكاة، مما يدل على أنّ مضاعفة حجم تمويلات المصارف الإسلامية لم تؤدِي إلى تحقيق مباشر للاستقرار المالي، بل على العكس، ساهمت في تراجع طفيف لقيم Z-score مقارنةً بالوضع الأساسي، حيث يتضح هذا التباين عبر اتّساع الفجوة السالبة على الخط الأحمر تدريجياً، بالتالي فإن زيادة تمويلات المصارف الإسلامية على الأقل ضمن التركيبة الحالية للنظام المصرفي الجزائري لا تساهم في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، يمكن تفسير هذه النتيجة كما يلي:

- رغم مضاعفة تمويلات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية من حيث الحجم بنسبة 100%، إلّا أن طبيعة هذه التمويلات غير موجهة نحو قطاعات إنتاجية مستدامة، بل موجهة لأغراض استهلاكية ومشاريع قصيرة الأجل لا تخلق قيمة مضافة في الأجل الطويل، وبالتالي، لا تساهم فعلياً في استقرار النظام المصرفي بل قد تخلق مخاطر لاحقة إذا لم استرجاع هذه التمويلات؛
- تركز تمويلات المقدمة من طرف المصارف الإسلامية على صيغ مثل السلم والمرابحة، وهي صيغ تمويل قائمة على الدين، وبالتالي فهي لا تستفيد من مزايا التمويلات التشاركية مثل المضاربة والمشاركة الأمر الذي يفقد قدرة هذه التمويلات الإسلامية على دعم الاستقرار المالي من خلال تقاسم المخاطر مع العملاء؛
- يؤدي مضاعفة التمويلات في المصارف الإسلامية في الجزائر إلى خلل في مستويات السيولة بسبب اتساع الفجوة بين الودائع والتمويلات مما يزيد من مخاطر عدم قدرة المصارف الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي من شأنه أن يُضعف ثقة المتعاملين ويُهدد استقرار النظام المصرفي ككل؛
- المصارف الإسلامية في الجزائر تعاني من نقص الخبرة في تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء أو في متابعة المشاريع الممولة، لا سيما في التمويلات التشاركية رغم قلتها هذا يزيد من احتمالية التعثر؛

- المنافسة غير متكافئة بين شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية البالغ عددها 10 والتي غالباً ما تكون مدعومة ببنية تحتية مالية وتقنية أكبر ما يعطيها قدرة أكبر على تقديم التمويلات بسرعة، وبكلفة تشغيلية أقل، والمصارف الإسلامية البالغ عددها مصرفان فقط، التي لا تملك نفس الموارد على تقديم تمويلات بشروط أكثر مرونة لجذب الزبائن (مثل تخفيض الضمانات أو تقليل الفحص الائتماني)، مما يؤدي إلى تدهور جودة المحفظة التمويلية وزيادة احتمالات التعثر وبالتالي زعزعة الاستقرار المالي؛

- ضعف الثقة ونقص الوعي المجتمعي، حيث نجد أن كثير من الأفراد والمؤسسات لا يزالون مترددين في التعامل مع المصارف الإسلامية بسبب ضعف المعرفة بالمنتجات أو نقص الثقة في كفاءتها، هذا يؤثر سلبًا على جودة وحجم التمويل الممنوح، ويضعف تأثيره في تحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الثالث: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

في ضوء نتائج الدراسة القياسية من جهة، التي سعت إلى تحليل أثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر، ونتائج المحاكاة من جهة أخرى، التي هدفت إلى تقدير أثر توسّع الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي خلال الفترة (1996–2023)، تبيّن عدم وجود أثر للصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس محدودية دورها الحالي في دعم متانة النظام المصرفي، وفي الوقت نفسه، أظهرت نتائج المحاكاة أنّ توسّع قاعدة أصول المصارف الإسلامية قد يُساهم في دعم الاستقرار المالي مستقبلاً، في حين أن توسّع التمويلات دون تعزيز موازٍ في قاعدة الأصول قد يُشكّل مصدراً لتهديد الاستقرار المالي.

وانطلاقاً من هذه النتائج، سنقوم بإجراء مقابلات مع مجموعة من المختصين والخبراء في مجال المالية والمصرفية الإسلامية، بهدف مناقشة هذه المخرجات وتعميق فهم دلالاتها العملية، وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز مصداقية الدراسة ودعم نتائجها، وصولاً إلى تقديم توصيات أكثر دقّة وواقعية تُساهم في صياغة سياسات فعّالة لتطوير الصيرفة الإسلامية بما يعزّز الاستقرار المالي في الجزائر.

وحرصاً على احترام خصوصية المشاركين في المقابلة، وتفادياً لأي تبعات مهنية أو مؤسسية قد تنجم عن الكشف عن هوياتهم، ارتأينا عدم ذكر أسمائهم بشكل صريح، واكتفينا بعرض توزيع العينة وفق صفاتهم ومناصبهم (باحثين في الاقتصاد الإسلامي، موظفون...)، بما يحقق التوازن بين المحافظة على سرية المعلومات الشخصية وضمان المصداقية العلمية، كما نُشير إلى أن اختيار العينة المشاركة في المقابلة تم بناءً على مجموعة من الاعتبارات، تتمثل فيما يلي:

- **الخبرة العملية:** تضم العينة مسؤولين وإطارات بنكية لهم احتكاك مباشر بالنشاط المصرفي، الأمر الذي يتيح لهم تقديم رؤية عملية واقعية حول واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- **الخبرة الأكاديمية والعلمية:** شملت العينة باحثين وموظفين في مجال المالية والمصارف الإسلامية، بما يمنح الدراسة بُعداً نظرياً وتحليلياً يساعد على تفسير نتائج الدراسة القياسية في ضوء الأسس العلمية؛
- **التنوع في وجهات النظر:** روعي في الاختيار أن تكون العينة متنوعة من حيث الانتماء، بما يضمن شمولية الطرح وتعدد وجهات النظر؛
- **القرب من موضوع البحث:** جميع أفراد العينة لهم ارتباط مباشر أو غير مباشر بموضوع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي، مما يجعل إجاباتهم أكثر مصداقية وملاءمة.

يوضح الشكل الآتي توزيع العيّنة المشاركة في المقابلة:

الشكل رقم 4–9: توزيع أفراد العينة

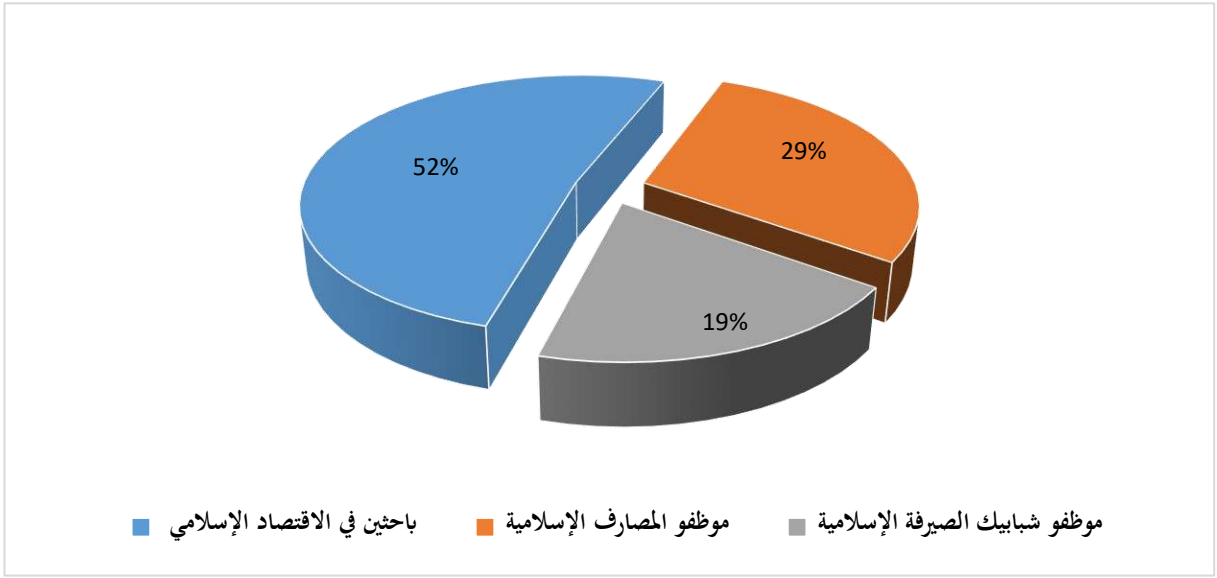

المصدر: من إعداد الطالب

تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه المقابلة جرت خلال الفترة الممتدة من 13 ماي إلى 20 جويلية 2025، وهي الفترة التي تزامنت مع انعقاد المؤتمر الدولي السادس عشر حول التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة من 13ماي إلى 15 ماي 2025، الأمر الذي أضفى على النقاشات طابعًا أكثر عمقًا وتفاعلًا مع المستجدات العلمية والعملية في هذا المجال.

فيما يلي عرض مفصّل لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه المقابلة، بحيث سيتم عرض كل سؤال على حدة متبوعًا بالإجابات المقدمة من طرف المشاركين.

1- السؤال الأول: ماهو تقييمكم للواقع الحالي للصيرفة الإسلامية في الجزائر من حيت التبني والانتشار والتطور؟

بينت آراء أفراد العينة تبايناً ملحوظاً في تقييمهم للواقع الحالي للصيرفة الإسلامية في الجزائر من حيت التبني والانتشار والتطور، حيث يرى 64% من المشاركين أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر ماتزال ضعيفة، مستدلين في ذلك بعدد المصارف الإسلامية في الجزائر البالغ مصرفان منذ ثلاث عقود، أضف إلى ذلك عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية البالغ عشرة شبابيك، هذا بالإضافة إلى حجم الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية المقدر بـ 2.5% من إجمالي السوق المصرفية الجزائرية نهاية 2023.

في المقابل، أكد 36% من المشاركين في المقابلة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر ما تزال في مرحلة التمهيدية، حيث شهدت قفزة نوعية من خلال إصدار مجموعة من القوانين المنظمة والداعمة لهذه الصناعة المصرفية، أبرزها النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية، والذي تم إلغاءه وتعويضه بالنظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى القانون النقدي والمصرفي 23-09 من خلال بعض المواد فيه، غير أن هذه القوانين ما تزال محدودة وهو ما حال دون انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

في حين أظهر 25% من المشاركين رؤية متفائلة، حيث أكدوا على أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تشهد نمو ملحوظاً، ذلك على خلفية تنامي حجم ودائع الصيرفة الإسلامية من جهة، وتزايد الطلب على منتجات الصيرفة الإسلامية من جهة أخري، هذا بالإضافة إلى وجود إرادة سياسية داعمة لتبني وتعزيز انتشار الصيرفة الإسلامية.

بناءً على ما سبق، نستطيع القول إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر، تشهد مرحلة انتقالية تجمع بين مؤشرات إيجابية نحو التوسع وبين تحديات تعيق انتشارها، مما يتطلب تضافر الجهود نحو تعزيز هذه الصناعة مستقبلاً.

2- السؤال الثاني: هل يوفر الإطار القانوني والتنظيمي الحالي في الجزائر بيئة مشجعة لتبني الصيرفة الإسلامية؟

يتضح من خلال آراء أفراد العينة أنَّ الإطار القانوني والتنظيمي الحالي في الجزائر يُعتبر خطوة أولية نحو تشجيع تبنّي الصيرفة الإسلامية، غير أنَّ فعاليته تبقى محدودة، إذ يرى حوالي 40% أنّهُ إطار مشجع لتبني خدمات الصيرفة الإسلامية غير أنه يحتاج إلى مجموعة من الإصلاحات من خلال تحديث القوانين وتكييف أدوات السياسة النقدية مع خصوصيات المصارف الإسلامية، فضلاً عن تنظيم منتجات جديدة كالصكوك والتأمين التكافلي.

بينما أشار نحو35% إلى أنَّ القوانين الحالية لا توفر بيئة مناسبة، نظراً لوجود ثغرات كبيرة في هذه القوانين كما أنها لا تُراعي خصوصية المصارف الإسلامية كونها لا تتعامل بالربا هذا فضلا عن أن هذه القوانين جاءت بصفة عامة دون الإشارة إلى آليات وسبل تكييف سياسة بنك الجزائر مع خصوصية المصارف الإسلامية وهذا ما أنعكس على انتشار خدمات الصيرفة الإسلامية، كما أشار البعض إلى أنه هذه القوانين يقصدون قانون 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية وقانون 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية أنها تدعم شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، وهو ما شكل نوع من الضغط على المصارف الإسلامية هذا بحجة أن هذه شبابيك تعمل في بنوك تقليدية ذات أحجام كبيرة، بالتالي ستنافس المصارف الإسلامية ذات الأحجام الصغيرة مقارنة بسابقتها، كل هذا شكل تحدي تحقيقي للمصارف الإسلامية في الجزائر.

في المقابل، اعتبر 25% من أفراد العينة أنَّ الإطار التشريعي الراهن مشجع بصفة واضحة، خاصة بعد صدور النظامين 18-02 و20-02 التي فتحت المجال أمام المصارف الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية لتنويع منتجات الصيرفة الإسلامية.

وعليه نشير إلى أن هذا التباين في الآراء يؤكد أن الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يزال في طور التأسيس، ويستوجب المزيد من الإصلاحات والملاءمة مع خصوصيات صناعة الصيرفة الإسلامية.

3- السؤال الثالث: ماهي صيغ التمويل الإسلامي التي تجد أكثر قبول وملاءمة عند المجتمع الجزائري؟ ولماذا؟

يتضح من خلال إجابات العينة أن الصيغ التمويلية القائمة على البيع (السلم، الإجارة، المرابحة) جاءت في المرتبة الأولى من حيث التكرار، حيث أشار إليها حوالي 87% من المشاركين باعتبارها الصيغ الأكثر انتشاراً في الجزائر وذلك للأسباب التالية:

- **بالنسبة لصيغة السلام:**

✓ **بساطة التعامل**: وذلك راجع لوضوح بنود العقد (تحديد الكمية، الجودة، السعر والتاريخ) الأمر الذي يجعلها مقبولة لدى المزارعين والمنتجين؛

✓ **أداة تمويل ملائمة للقطاع الفلاحي**: إذ تتيح للمزارعين الحصول على السيولة المسبقة مقابل تسليم المحاصيل لاحقًا؛

✓ **انسجامها مع سياسة الدولة**: في تشجيع الزراعة والإنتاج الوطني، ما يمنحها بيئة مناسبة للانتشار.

- **بالنسبة لصيغة المرابحة:**

✓ **سهولة في التطبيق:** فهي تشبه إلى حد كبير القرض التقليدي من حيث الشكل (دفع مبلغ ثم تسديده بأقساط مع هامش ربح محدد)، ما يجعلها مفهومة وسهلة للعملاء؛

✓ **ملاءمة الحاجات الاستهلاكية والعقارية:** أغلب طلبات التمويل في الجزائر موجهة للسكن والعقار والسيارات، وهي مجالات تتلاءم تمامًا مع المرابحة؛

✓ **وضوح العائد:** هامش الربح محدد مسبقاً، ما يمنح العميل وضوحاً وطمأنينة حول الالتزامات المالية؛

✓ **انخفاض المخاطر التشغيلية:** فالمرابحة لا تتطلب متابعة معقدة لمشاريع أو أنشطة كما في المضاربة أو المشاركة، وبالتالي فهي أقل مخاطرة وأكثر جاذبية للمصارف العملاء معاً.

▪ **بالنسبة لصيغة للإجارة:**

✓ **مرونة التطبيق:** إمكانية ربطها ببرامج الدولة للسكن؛

✓ **تشابهها مع عقود الإيجار التقليدية:** مما يجعلها مألوفة للمجتمع.

✓ **ملاءمتها للتمويل العقاري:** خاصة في السكن والسيارات، مع إمكانية التمليك في نهاية العقد.

بناءً على ذلك، يُمكن القول إن المجتمع الجزائري يُفضل الصيغ البسيطة والملموسة (مثل السلم، المرابحة والإجارة) نظراً لسهولة فهمها وتطبيقها، بينما تواجه الصيغ الاستثمارية (مثل المشاركة والمضاربة) ضعفاً في الوعي والثقة، ما يجعل انتشارها محدوداً رغم أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4– السؤال الرابع: في رأيك، إلى أي مدى يواجه العملاء صعوبة في فهم واستخدام المنتجات المصرفية الإسلامية في الجزائر، وما هي أبرز أسباب ذلك؟

أظهرت النتائج أنَّ أغلبية كبيرة من أفراد العينة بنسبة تبلغ حوالي 85 %، ترى أنّ العملاء يواجهون صعوبات في فهم طبيعة المنتجات المصرفية الإسلامية وذلك يرجع للأسباب التالية:

▪ **تعقيد صيغ العقود الشرعية والمالية** حيث أدت كثرة الشروط والتعقيدات القانونية والإجرائية إلى تعقيد هذه العقود مقارنة بالعقود التقليدية وهو ما أدى في صعوبة فهما وبالتالي ضعف الإقبال عليها؛

▪ **ضعف التوعية والتثقيف المالي** بمنتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية مما أدى إلى التشكيك بشرعية هذه المنتجات؛

▪ **استعمال مصطلحات تقنية غير مبسطة وهو ما يشكل عائق أما العملاء ففهم واستيعاب منتجات الصيرفة الإسلامية؛**

- قصور بعض موظفي المصارف في إيصال المعلومة بشكل شفاف وواضح وهذا كنتيجة لتشبع هولاء موظفين بفكر الصيرفة التقليدية.

كما أشار حوالي 10%إلى 15 **%**من المستجوبين إلى أنَّ هذه الصعوبة تختلف باختلاف المستوى التعليمي والثقافي للعميل، حيث تميل الفئات الأكثر اطلاعاً إلى استيعاب هذه المنتجات بشكل أفضل نسبياً.

على هذا الأساس، بينت آراء أفراد العينة أنَّ تجاوز هذا الإشكال يقتضي تعزيز التوعية والتثقيف المالي، تبسيط لغة العقود والمنتجات، تكوين الكفاءات البشرية القادرة على الشرح والإقناع، والاستفادة من الوسائط التكنولوجية الحديثة في توضيح الآليات الشرعية والمالية للمنتجات الإسلامية.

5– السؤال الخامس: كيف تُقيّم فعالية أنظمة الرقابة الشرعية المطبقة في المصارف الإسلامية بالجزائر؟

يرى 35 % من المشاركين أن الرقابة الشرعية فعّالة إلى حدّ معتبر، خاصة في المصارف الإسلامية ذات الخبرة الطويلة يقصدون مصرف البركة الجزائر، حيث اعتبروا أن هذه الرقابة تعزز الثقة والمصداقية لدى المتعاملين، وتساهم في تطوير المنتجات عبر ضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما أعتبر 45% أن الرقابة الشرعية في الجزائر لا تزال ضعيفة أو محدودة الفعالية، وذلك لعدة أسباب أهمها: حداثة التجربة، نقص الكفاءات المتخصصة، غياب هيئة شرعية مركزية موحدة، ضعف الاستقلالية عن البنوك، واختلاف الاجتهادات بين المؤسسات، هذا الاتجاه يرى أن الرقابة الشرعية القائمة قد لا تكفي لضمان جودة المنتجات أو ابتكار صيغ تمويلية جديدة.

كما أشار 20 % أن الرقابة الشرعية متوسطة الفعالية، إذ تقوم بدورها في توجيه المنتجات وضمان سلامتها الشرعية، لكنها تحتاج إلى تطوير أكبر من خلال توحيد المعايير، تعزيز الاستقلالية، رفع الكفاءة، وتفعيل الرقابة الخارجية بجانب الداخلية لضمان عدم التساهل أو تضارب المصالح.

إضافة إلى ذلك، أشار عدد من أفراد العينة إلى أن الرقابة الشرعية رغم محدوديتها تظل عنصراً مهم في تطوير منتجات مالية جديدة، وذلك عبر:

- توفير الأمان الشرعي للزبائن؛
- تشجيع الابتكار في أدوات تمويلية جديدة؛
- الحد من المخاطر المالية عبر الالتزام بالضوابط الشرعية.

6– السؤال السادس: كيف تُعرّف الاستقرار المالي من وجهة نظرك؟

يرى حوالي من 75% من المشاركين أن مفهوم الاستقرار المالي يرتبط أساساً بقدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات بشكل يسمح له بأداء جميع وظائفه (جمع المدخرات، تمويل الإستثمار..) حتى في أصعب الظروف أي أنه ينظر للاستقرار المالي من منظور كلي.

بينما يرى 20% من المشاركين أن مفهوم الاستقرار المالي لا يرتبط بقدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات فقط، وإنما يرتبط بمدى الثقة في النظام المالي مستندين في ذلك إلى أنه حتى لو امتلكت البنوك رؤوس أموال كبيرة ومؤشرات سلامة مالية مقبولة، فإن غياب ثقة الأفراد والمؤسسات قد يؤدي إلى سلوكيات جماعية مهدِّدة للاستقرار مثل السحوبات المفاجئة أو العزوف عن التعامل مع البنوك، مما يجعل النظام المالي أكثر عرضة للإنهيار.

كما أعتبر 5% من المستجوبين أن مفهوم الاستقرار المالي يتعلق بمتانة البنوك والمؤسسات المالية على المستوى الجزئي أي أن الاستقرار المالي يرتبط بمدة قدرة هذه البنوك والمؤسسات المالية على إدارة مخاطرها بفعالية هي التي تحدد في النهاية استقرار النظام المالي ككل.

7– السؤال السابع: من خلال خبرتك، ما هي أبرز تحديات تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؟

بينت آراء المشاركين أنَّ حوالي 55% يرون أن التحدي الأبرز يتمثل عدم تنوع الاقتصاد الجزائري والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، إذ تُشكّل صادرات المحروقات النسبة الغالبة من موارد الخزينة العمومية، وعلى هذا الأساس، يؤكد هؤلاء أن هذا الاعتماد يجعل النظام المالي هشّاً أمام أي تقلبات في أسعار النفط العالمية، كما حدث خلال فترات الانخفاض السابقة سنة 2014 التي أدت إلى تراجع الاحتياطات وتفاقم عجز الميزانية، وهو ما ينعكس مباشرة على السيولة البنكية وعلى قدرة الدولة على تمويل الاقتصاد.

قرابة 30% من المشاركين ركزوا على ضعف القطاع المصرفي الجزائري، سواءً من حيث الابتكار والرقمنة أو من حيث الوساطة المالية وهيمنة البنوك العمومية على مجمل النظام المصرفي، بينما تبقى البنوك الخاصة تمثل النسبة الأقل في النظام المصرفي، أضف إلى ضعف وصول الخدمات المصرفية إلى فئة كبيرة من المجتمع الجزائري، كما أعتبر هؤلاء أن الاستقرار المالي يتحدد في الجزائر من خلال النظام المصرفي الجزائري باعتبار الحلقة الأكبر داخل النظام المالي، ويرى هؤلاء أنَّ تأخر الرقمنة وضعف المنتجات المبتكرة يعمّقان الفجوة مع احتياجات الاقتصاد، وتبقي السوق الموازية خارج دائرة النظام المصرفي الرسمي.

في المقابل، نحو 15% من الخبراء أشاروا إلى قصور الإطار التشريعي والرقابي، الذي لا يواكب تطورات المخاطر الحديثة ولا يضمن الحوكمة الكافية في تسيير البنوك، مما يزيد من احتمالية حدوث اختلالات مالية.

أما 10% فقد ركزوا على التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها التضخم، حجم السوق الموازية التي تمثل ربع الاقتصاد تقريباً، إلى جانب البطالة المرتفعة وضعف الثقة لدى المتعاملين، وهو ما يحدّ من فاعلية النظام المالي الرسمي في امتصاص المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج.

8– السؤال الثامن: هل ترى أن الصيرفة الإسلامية بشكل عام يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؟

يرى حوالي 70% من المشاركين أن الصيرفة الإسلامية تتمتع بأسس كفيلة بتحقيق الاستقرار المالي غير أنَّ واقعها في الجزائر لا تزال ضعيفة وبالتالي من غير المنطقي – حسبهم – أنَّ نتوقع منها أثراً فعّالاً على الاستقرار المالي، وهذا راجع لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

- حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- ضعف الوعي المتجمعي حول منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية؛
- ضعف الحصة السوقية للصيرفة الإسلامي مقارنة بإجمالي أصول النظام المصرفي؛
- العدد المحدود للمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر والبالغ مصرفان فقط نهاية سنة 2025.

بينما أعتبر حوالي 15% من المشاركين إلى أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، وذلك للاعتبارات التالية:

- **استقطاب السيولة من الأسواق الموازية:** يميل الكثير من الأفراد إلى وضع أموالهم خارج الجهاز المصرفي كنتيجة للوازع الديني، حيث تُشكل الصيرفة الإسلامية عامل جذب لهؤلاء الأفراد بما يسمح بدخول السيولة على الجهاز المصرفي عبر المصارف الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وهو ما يؤدي إلى دعم الاستقرار المالي عبر الحفاظ على مستويات السيولة؛
- **تعزيز الثقة في النظام المصرفي:** حيث يسمح تبني الصيرفة الإسلامية إلى تعزيز ثقة الأفراد الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية لأمر الذي يرفع من حجم السيولة المتاحة ويقلل من التعاملات غير الرسمية، وبالتالي يساهم في المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي؛
- على الرغم الحجم الضعيف للصيرفة الإسلامية في الجزائر إلَّا أنَّ وجودها يعطي تنويعاً في أدوات التمويل المتاحة، وهذا يُقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكلي على التمويل التقليدي.

في المقابل، يُشير 15% من المشاركين إلى أنَّ الصيرفة الإسلامية على الرغم من الإمكانيات التي تتيحها في تحقيق الاستقرار المالي، إلَّا أنها قد تشكل تهديداً للاستقرار المالي في الجزائر، وذلك للأسباب التالية:

- **حداثة التجربة وضعف الخبرة:** هذا يعني أن هناك نقصاً في الكفاءات والخبرة العملية لدى الموظفين، مما قد يُسبب أخطاء في التطبيق تهدد الثقة في النظام المصرفي الجزائر؛

- **محدودية الودائع الإسلامية:** أي أنه هناك فجوة بين ودائع وتمويلات الصيرفة الإسلامية مما يعني أنها ستعاني من مخاطر السيولة؛

- **المنافسة غير عادلة بين المصارف الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية:** وهو مايؤدي إلى إقصاء المصارف الإسلامية وتضعف قدرتها على جذب الودائع وتقديم التمويلات، كما أن هذا الضعف قد يدفع بعض بالمصارف الإسلامية إلى تقديم تمويلات دون إجراء الدراسات الكافية أو تقييم المخاطر بشكل دقيق، مما يرفع من احتمالية تعثر هذه التمويلات.

9- السؤال التاسع: ماهي صيغ التمويل الإسلامي غير المطبقة حالياً في الجزائر والتي تقترحها لتحقيق الاستقرار المالي؟

يرى حوالي 55% من المشاركين على أهمية اصدار الصكوك الإسلامية السيادية حيث تمثل بديلاً شرعياً للسندات التقليدية، وهو مايسمح للدولة بتمويل عجز الموازنة والمشاريع الكبيرة دون الاعتماد المفرط على القروض المصرفية أو الإيرادات النفطية، وهو ما يُقلّل من المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث نرى أن إصدار الصكوك الإسلامية السيادية يسمح بتحقيق ما يلي:

- **جذب السيولة المدخرة:** في ظل تنامي حجم السيولة خارج القنوات الرسمية، تُمثّل الصكوك الإسلامية السيادية خياراً استراتيجياً لاستقطاب هذه المدخرات وتوجيهها نحو قنوات استثمارية آمنة ومنتجة، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال توفير السيولة اللازمة بعيداً عن الحلول التقليدية التي غالباً ما تُفضي إلى تداعيات تهدد الاستقرار في المدى المتوسط والطويل؛

- **توفير مصدر تمويل متوسط وطويل الأجل:** في الغالب يتم إصدار الصكوك الإسلامية السيادية في آجال متوسطة وطويلة، وهو ما يمنح للدولة موارد مستقرة لتمويل المشاريع التنموية، ويقلّل من مخاطر إعادة التمويل المتكرر التي تفرض ضغوطاً تهدد الاستقرار المالي؛

- **تعزيز الشفافية والانضباط المالي:** ذلك باعتبار أنَّ الصكوك الإسلامية السيادية تستند إلى أصول أو مشاريع حقيقية، فإن إصدارها يفرض على الحكومة الإفصاح عن طبيعة الأصول وقيمتها واستخدام العائدات، وهو ما يعزز الشفافية والانضباط المالي في النظام المالي ككل.

يرى حوالي 30% من المشاركين أن صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة لا تزال محدودة مقارنة بالصيغ المبنية على المداينة، ويُعزى ذلك – في نظرهم – إلى تركيز المصارف الإسلامية على تعظيم الربح السريع والمضمون، الأمر الذي يجعلها تفضّل صيغ التمويل ذات المخاطر المنخفضة مثل المرابحة والإجارة، في المقابل، تتطلب صيغ المشاركة والمضاربة التزاماً أكبر بمتابعة المشاريع ومشاركة فعْليَّة في المخاطر، وهو ما تتجنبه المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، رغم أن هذه الصيغ تجسّد جوهر الصيرفة الإسلامية القائمة على تقاسم الربح والخسارة، وتُعتبر أداة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي.

يرى حوالي 15% من المشاركين أن غياب صيغ التمويل الإسلامي ذات البعد الاجتماعي يُضعف من الدور الحقيقي للصيرفة الإسلامية في خدمة المجتمع، حيث يقتصر النشاط الحالي في الغالب على منتجات تمويلية تهدف إلى تحقيق الربح، وأكد هؤلاء أن أدوات التمويل مثل: القرض الحسن، وصناديق الزكاة والوقف، وصيغ التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة، لا تزال غائبة أو مطبقة بشكل محدود جدًا، رغم أهميتها في تعزيز الشمول المالي، ومكافحة الفقر، ودعم الفئات الهشة، كما شدّدوا على أن تفعيل هذا النوع من الصيغ من شأنه أن يُعيد التوازن بين البعد الربحي والبعد الاجتماعي للمصارف الإسلامية، ويُكرّس قيم التكافل، وهو ما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي من خلال توسيع قاعدة العملاء، وتعزيز ثقة المجتمع في النظام المصرفي.

10– السؤال العاشر: كيف يمكن تعزيز الثقة بالصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين والهيئات الرسمية بما يضمن توسيع استخدامها ويُعزز دورها في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؟

بينت نتائج المقابلة تباين الآراء حول كيفية تعزيز الثقة في الصيرفة الإسلامية بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر حيث كانت النتائج كما يلي:

- **التوعية الإعلامية وحملات الإشهار:** ركز حوالي 45% من المشاركين على أهمية التوعية وحملات الإشهار لاسيما عبرة وسائل الإعلام التقليدية، لضمان وصول المعلومات إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع الجزائري، كما أن الحملات التوعوية تُساهم في التعريف بالصيرفة الإسلامية ومنتجاتها مما يسمح بتذليل العراقيل أما العملاء ويعزز الفهم للخيارات التي تطرحها منتجات الصيرفة الإسلامية مما ينعكس على ثقتهم في الصيرفة الإسلامية والنظام المصرفي ككل؛
- **التكوين والتأهيل الجيد للموظفين:** أشار حوالي 25% من المشاركين إلى أهمية التكوين والتدريب في مجال المالية والمصرفية الإسلامية، هذا على اعتبار أنَّ الموظف هو الواجهة الأولى مع العميل، وأي نقص في كفاءته أو ضعف قدرته على شرح منتجات وخدمات المصرف فإن ذلك سينعكس مباشر على ثقة هذا العميل في المصرف، بالتالي

يجب على المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر العمل إبرام اتفاقيات تعاون مع هيئات مختصة في مجال المالية والمصرفية الإسلامية هذا إلى جانب الاستفادة من بعض المصارف الإسلامية في دول الرائدة في هذا المجال؛

- **العمل على إنشاء مصارف إسلامية مستقلة:** يرى حوالي 15% من المشاركين أنَّ عمل المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية والخاصة يهدم ثقة هذه المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ذلك على اعتبار أنَّ الكثير من المتعاملين في الجزائر يرون أنَّ شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية لم تُنشأ عن قناعة حقيقية بجدوى الصيرفة الإسلامية، بل جاءت فقط استجابة لضغط السوق أو لمتطلبات تنظيمية،كما أن حجة اختلاط المال الحلال والحرام يضع شبابيك الصيرفة الإسلامية دائمًا محل التشكيك هذا كنتيجة لعدم وجود فصل مؤسساتي بين شباك الصيرفة الإسلامية والبنك التقليدية، مما يطرح تساؤل رئيسي لدي المتعامل: كيف أطمئن أن أموالي المستثمرة أو حساباتي لا تدخل في تمويلات ربوية؟ بالتالي على السلطات النقدية في الجزائر العمل على إنشاء مصارف إسلامية مستقلة بدلاً من شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؛

- **فتح تخصصات أكاديمية وبرامج تعليمية في مجال المالية والصيرفة الإسلامية:** أكد حوالي 15% من المشاركين على فتح تخصصات أكاديمية معنية بالمالية والمصرفية الإسلامية، وذلك في الأطوار الثلاثة في التعليم العالي بما يتيح تكوين كفاءات مؤهلة لسوق العمل، هذا على اعتبار أنَّ أغلب الموظفين في المصارف الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية تلقوا تكويناً تقليدياً، ثم خضعوا لدورات قصيرة في الصيرفة الإسلامية، هذا التكوين السطحي لا يكفي لتلبية متطلبات نظام مصرفي يقوم على قواعد فقهية وقانونية دقيقة.

11– السؤال الحادي عشر: كيف يمكن للرقابة الشرعية أن تدعم تطور الصيرفة الإسلامية بما يسمح بتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؟

ركز حوالي 30% من المشاركين على أن الرقابة الشرعية تُساهم في تعزيز ثقة المتعاملين بالصيرفة الإسلامية من خلال ضمان مطابقة المنتجات للأحكام الشرعية، فغياب الثقة هو أحد أهم العراقيل أمام انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وبالتالي فإن وجود هيئات رقابة شرعية فعّالة يضمن الاستقرار المالي عبر تعزيز الثقة بالصيرفة الإسلامية.

بينما أشار حوالي 25% من المشاركين أنَّ الرقابة الشرعية تُساهم في تطوير منتجات مبتكرة ومتنوعة، وهو مايدفع بالمصارف الإسلامية إلى البحث عن حلول تمويلية جديدة تتماشى مع البيئة الاقتصادية الجزائرية، حيث

يسمح هذا التنويع في التقليل من الاعتماد على منتجات محدودة، مما يُساهم في امتصاص الصدمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي.

حوالي 20% من المشاركين أشاروا إلى أنَّ الرقابة الشرعية تضمن التوازن بين متطلبات الشريعة والضوابط التنظيمية لبنك الجزائر، مما يُعزز انسجام النظام المصرفي ككل ويقلل من التوتر بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الاستقرار على مستوى القطاع المالي.

15% من المشاركين ركّزوا على جانب تحسين الشفافية والحوكمة، حيث يسمح نشر تقارير هيئات الرقابة الشرعية، بتعزيز من الرقابة المجتمعية والمساءلة، وهو ما يحصّن المصارف الإسلامية من الانحرافات ويقوي الثقة بالنظام المالي.

أما 10% من المشاركين، فقد اعتبروا أن الرقابة الشرعية تُساهم في توجيه التمويل نحو المشاريع الإنتاجية بدلاً من التركيز على مشاريع الاستهلاكية، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي الحقيقي ويعزز الاستقرار المالي.

12- السؤال الثاني عشر: ما هي أهم التعديلات أو الإصلاحات المستقبلية المطلوبة لتمكين الصيرفة الإسلامية من المساهمة بشكل فعال في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؟

تباينت آراء الخبراء حول أهم التعديلات والإصلاحات المطلوبة لتمكين الصيرفة الإسلامية المساهمة بشكل فعال في تحقيق الاستقرار المالي، حيث ركز حوالي 45% من المشاركين على أهمية تعزيز الإطار القانوني والتشريعي الداعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر فالإطار القانوني الحالي يعتبر خطو أولية لتشجيع الصيرفة الإسلامية لكنه غير كافي يجب دعمه بهدف تحقيق الاستقرار المالي ومن بين أهم التعديلات التي ركزوا عليها، نذكر ما يلي:

- تكييف سياسة بنك الجزائر مع خصوصية المصارف الإسلامية في الجزائر فالقانون الحالي يقصدون النظام 23-09 وما جاءت بيه التعليمة 25-04 المتعلقة بمنح السيولة الإستعجالية لم تتضمن تفصيل كافي حول الآليات وسبل تطبيق منح السيوله لهذه المصارف، حيث أشاروا إلى أنه وجب على بنك الجزائر تطبيق المبادئ الإرشادية الصادرة مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلق بالمسعف الأخير، كما أن إشكالية الاحتياطي الاجباري المفروض على المصارف الإسلامية يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار، فقيام بنك الجزائر بفرض الإحتياطي الإجباري على المصارف الإسلامية بهدف حماية المودعين قد لا تكون مجدية فالعلاقة التي تقوم بين المصارف الإسلامية والعملاء هي علاقة شراكة في الربح والخسارة ليس كما هو الحال في البنوك التقليدية بالتالي فمن الضروري القيام بما يلي:

✓ كحل مرحلي، يمكن لبنك الجزائر منح إعفاء كلي لنسبة الفائدة المطبقة على الإحتياطي الإجباري المطبقة على المصارف الإسلامية، تقديراً لخصوصيتها، إلى غاية توفر الأدوات الشرعية البديلة لإدارة هذه الاحتياطات، وهذا ما

تم الاستجابة له من خلال التعليمة 09-2025 المشار إليها سابقاً، حيث سمحت هذه التعليمة بتحديد نسبة فائدة تقدر بـ 0% على وعاء الإحتياطي الإجباري وهو مايتوافق مع خصوصية المصارف الإسلامية؛

✓ إنشاء نافذة شرعية في ببنك الجزائر تتعامل حصراً مع المصارف الإسلامية، وتدير احتياطاتها عبر عقود إسلامية؛

✓ يقوم البنك الجزائر بإصدار صكوك حكومية أو صكوك بنك الجزائر تستخدمها المصارف الإسلامية لتوظيف الاحتياطي الإجباري.

كما تجدر الإشارة إلى أنَّ أداة الإحتياطي الإجباري، كأحد أدوات السياسة النقدية، قد لقيت العديد من الانتقادات وتم إلغاءه في العديد من الدول مثل: المملكة المتحدة، والسويد، وكندا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أنهى البنك الفيدرالي الأمريكي سنة 2020 التعامل بهذه الأداة وتم استبدالها بأداة أخرى تعرف بـ ميزانية التسويات

أما فيما يخص أداة إعادة الخصم، فعلى من فعاليتها في العديد من الدول، إلَّا أنَّها غير فعالة في الجزائر وهذا راجع على طبيعة المغلقة للاقتصاد الجزائري من جهة وكبر حجم السوق الموازي في الجزائر، بالتالي يجب اعتماد الصكوك كأداة من أدوات السوق المفتوحة في إطار السياسة النقدية، وهو مايسمح بالتخلص التدريجي من استعمال أداة إعادة الخصم.

بينما أشار 25% من المشاركين إلى ضرورة تكوين الكفاءات البشرية المتخصصة بالصيرفة الإسلامية، مرتكزين في ذلك على أن هذا الإصلاح يشكل مدخلاً أساسياً لتمكين الصيرفة الإسلامية من أداء دورها بكفاءة عالية بما يسمح لها بتحقيق الاستقرار المالى مستقبلاً، فالإطار القانوني الداعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر مهما بلغ من التكامل، يبقى محود إذا لم تتوفر كفاءات بشرية قادرة على تفعيلها في الواقع العملي.

وقد أوضّح الخبراء أن الحل يكمن في:

- دماج تخصصات أكاديمية جديدة داخل الجامعات والمعاهد الاقتصادية والمالية، تعنى بالصيرفة الإسلامية مع التركيز على التكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي؛
- تنظيم دورات تكوينية مستمرة لفائدة الإطارات البنكية الحالية، حتى يتمكنوا من الانتقال التدريجي من العمل بالآليات التقليدية إلى استيعاب خصوصيات العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- تشجيع الشراكات مع الجامعات والمراكز البحثية في الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية مثل السعودية وماليزيا للاستفادة من خبراتهم؛

- إشراك هيئات الرقابة الشرعية في التأطير الأكاديمي والتكويني، بما يضمن تخريج كفاءات قادرة على الموازنة بين متطلبات العمل البنكي والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

أشار 10 % من المشاركين إلى العدد المحدود من المصارف الإسلامية والبالغ مصرفان منذ ثلاث عقود هذا على الرغم حجم القطاع المصرفي الجزائر، حيت أشار هؤلاء إلى ضرورة إنشاء مصارف إسلامية جديدة المجال أمام دخول فاعلين جدد بأساليب أكثر ابتكاراً في تقديم الخدمات المالية، مما يزيد من ديناميكية النظام المصرفي ويعزز الاستقرار من خلال تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على البنوك التقليدية.

بينما أكد 5 % من المشاركين إلى ضرورة التحويل التدريجي لشبابيك الصيرفة الإسلامية خاصة في البنوك العمومية إلى مصارف إسلامية، من خلال الاستفادة من بعض بنوك تقليدية تحولت إلى مصارف إسلامية كبنك الجزيرة في المملكة العربية الإسلامية، حيث تسمح هذه الخطوة بتعزيز الثقة في الصيرفة الإسلامية على اعتبار أن شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر ينظر إليها كأنها إمتداد للبنوك التقليدية وليس كهوية إسلامية، هذا بالاضافة إلى توسيع قاعدة العملاء، وبالتالي ضمان وصول منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية إلى أكبر شريحة في المجتمع الجزائر.

خلاصة الفصل الرابع:

إستعرضنا في هذا الفصل دراسة قياسية لأثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023 من خلال استخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، فالبداية تم التعريف بمنهجية الدراسة ومتغيراتها، فيما يلي تم تقدير نموذج الدراسة واختبار التكامل المشترك كما تم تشخيص صلاحية النموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية.

كما تم إجراء محاكاة باستخدام طريقة Broyden، حيث تم مضاعفة إجمالي أصول وإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية بنسبة 100% بهدف استشراف مدى انعكاس النمو المحتمل للصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي، ولتعزيز النتائج القياسية، تم إجراء مقابلات مع خبراء في المالية والمصرفية الإسلامية لاستطلاع آرائهم حول متطلبات تفعيل دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

توصّلت نتائج الدراسة القياسية إجمالاً إلى عدم وجود أثر للمصارف الإسلامية على الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، ذلك بالنظر إلى عدم وجود معنوية للمتغيرات المفسرة في الأجلين القصير والطويل، بإستثناء التأثير الضعيف لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الأجل الطويل، ومع ذلك، أظهرت نتائج المحاكاة أن تعاظم حجم الصيرفة الإسلامية مستقبلاً يمكن أن يُترجم إلى دور أكثر فعالية في الاستقرار المالي، شريطة توفر بيئة مواتية للنمو والتوسع.

أما على مستوى التحليل الكيفي، فقد بيّنت آراء الخبراء أن تعزيز مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي يتطلب جملة من الشروط، في مقدمتها: ملاءمة الإطار التشريعي والرقابي مع خصوصيات المصارف الإسلامية، وتوسيع شبكة المؤسسات والمنتجات المالية، وتعزيز التنافسية، إلى جانب تعزيز التوعية المجتمعية وتكوين الكفاءات المتخصصة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا تقييم مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023، حيث تشير الأدبيات النظرية إلى أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار المالي، هذا على اعتبار أنها تمتلك أسس ومقومات تؤهلها لتحقيق هذا الهدف، ليس فقط من خلال توفير بديل تمويلي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل عبر تبني فلسفة مالية تقوم على أساس تقاسم الأرباح والمخاطر وربط التمويل بالنشاط الحقيقي وتوجيه الموارد نحو المشاريع الإنتاجية.

في السياق الجزائري، برز تبنّي الصيرفة الإسلامية كإحدى الآليات الممكنة لتحقيق الاستقرار المالي، خاصة بعد صدور حزمة من القوانين والتنظيمات الداعمة لهذه الصناعة، على غرار النظام رقم 18-02 والنظام رقم 20-02، إضافة إلى ما تضمنه القانون 23-09، حيث يكتسي هذا التوجه أهمية خاصة بالنظر إلى جملة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها النظام المالي والمصرفي، وفي مقدمتها ضعف الثقة في النظام المصرفي، وارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج القنوات الرسمية، وتراجع مستويات الشمول المالي.

غير أنَّ واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ما يزال يتسم بقدر من المحدودية، سواء من حيث انتشار الفروع أو تنوع منتجاتها المتاحة أو وضوح الهوية المؤسسية لدى المجتمع، كما أن حضورها داخل المنظومة المصرفية لا يزال ضعيفا ولا تمثل سوى 2.4% من إجمالي النظام المصرفي سنة 2023، أي أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر يغلب عليه الطابع التجريبي أكثر من كونه نموذجًا قائمًا بذاته.

وانطلاقا من هذا الواقع، توصّلت دراستنا لموضوع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا- نتائج الجانب النظري:

- تتسم الصيرفة الإسلامية بمجموعة من المبادئ المستمدة من أحكام الدين الإسلامي؛
- تعتمد صيغ التمويل الإسلامي على أصول حقيقة، مما يعزز من الارتباط بين التمويل والنشاط الإنتاجي؛
- طبيعة العلاقة التشاركية بين المصرف الإسلامي والعميل، القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر في إطار صيغ التمويل الإسلامية، تُعد من العوامل الجوهرية التي تعزز الثقة في الصيرفة الإسلامية، إذ يشعر العميل بأنه شريك حقيقي في النشاط الاقتصادي وليس مجرد مدين، ممّا يرسّخ الشفافية ويُساهم في بناء علاقة قائمة على الالتزام المتبادل، وهو ما يُشكل أساساً متيناً لتعزيز مصداقية هذا النموذج المصرفي واستقطاب فئات أوسع من المتعاملين؛

- تنوّع الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، والتي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يُمثل عنصر جذب مهم لشريحة واسعة من المتعاملين، خاصة أولئك الذين يبحثون عن بدائل مصرفية خالية من الفوائد الربوية؛
- شهدت الصيرفة الإسلامية تنامياً ملحوظاً على المستوى الدولي في أعقاب أزمة الرهن العقاري 2008، حيث برزت كخيار بديل أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للمخاطر المرتبطة بالتمويل القائم على الفائدة والمضاربات المالية، وهو ما دفع العديد من الدول العربية وحتى الغربية منها، إلى تعزيز اهتمامها بهذا النموذج المصرفي؛
- الاستقرار المالي لا يقتصر على غياب الأزمات فحسب، بل يشمل قدرة النظام المالي بمؤسساته وأسواقه على امتصاص الصدمات، والحفاظ على تدفق التمويل والخدمات المالية دون انقطاع أو اختلال هيكلي؛
- يتحقق الاستقرار المالي في أي نظام مالي من خلال الاستقرار النقدي، ثقة في النظام المالي، استقرار أسعار الأصول المالية؛
- حظي موضوع الاستقرار المالي باهتمام واسع من قِبل العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، التي جعلته ضمن أولوياتها، من خلال بذل جهود مكثفة لإصدار مجموعة من المعايير واللوائح الهادفة إلى ترسيخه وتعزيزه في الأنظمة المالية؛
- تتميز الصيرفة الإسلامية بمجموعة من المبادئ تؤهلها إلى أن يكون أكثر استقرارا بالمقارنة مع الصيرفة التقليدية؛
- تساهم مبادئ الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي، دعم الثقة في النظام المالي، تحقيق استقرار في أسعار الأصول المالية.

ثانيا–نتائج الدراسة التحليلية:

أسفرت نتائج الدراسة التحليلية لواقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر الممتدة من 1996 إلى 2023 على مجموعة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

1– النتائج المتعلقة بواقع الاستقرار المالي في الجزائر:

من بين النتائج المتوصل إليها لواقع الاستقرار المالي في الجزائر ما يلي:

- يعاني النظام المصرفي الجزائر من العديد من جوانب التخلف، أبرزها سيطر البنوك العمومية رغم قلة عددها على السوق المصرفية الجزائرية بنسبة 85%، مشكلة فائض السيولة، ضغف انتشار الخدمات المصرفية، ضعف تنافسية البنوك، ضعف الاعتماد على التكنولوجيا المالية؛

- يُعدّ إنشاء لجنة للاستقرار المالي بادرة أساسية تهدف إلى تعزيز التنسيق بين بنك الجزائر والهيئات المالية الأخرى في مجال الإشراف الكلي على النظام المالي، مما يعكس توجّه السلطات نحو تبنّي مقاربة أكثر شمولية لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؛
- ركّز بنك الجزائر على تطبيق القواعد الاحترازية من خلال المتابعة المنتظمة لمؤشرات السلامة المالية التي تُعدّ أداة أساسية لتقييم متانة النظام المصرفي، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز صلابة القطاع المالي وتحقيق الاستقرار المالي الكلي.
- تبني بنك الجزائر سياسة نقدية تقليدية وغير تقليدية لتحقيق الاستقرار المالي على مرحلتين، المرحلة الأولى شهدت فوائض في السيولة الأمر الذي تطلب تطبيق سياسة نقدية تقليدية تمثلت في سياسة التعقيم النقدي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008، أما المرحلة الثانية فقد عرفت نقص في السيولة الأمر الدى دفع بنك الجزائر تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية تمثلت في سياسة التمويل غير تقليدي خلال الفترة 2017 إلى 2022، وعلى الرغم من نجاح هذه السياسات في تحقيق الاستقرار المالي في الأجل القصير، إلّا أنها تشكل تهديدًا للاستقرار في الأجل المتوسط والطويل؛
- اتسمت الفترة محل الدراسة بوجود تذبذب في مؤشرات السلامة المالية، خاصة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ونسبة كفاية رأس المال، ما يعكس ضعف تنويع الأنشطة المصرفية وارتفاع مخاطر الائتمان؛
- رغم أن النظام المصرفي الجزائري يُظهر مستوى مقبولًا من الاستقرار المالي بفضل الدور الذي تضطلع به السلطات النقدية، وعلى رأسها بنك الجزائر، من خلال تبنّي سياسات رقابية واحترازية ساهمت في الحفاظ على توازن القطاع المصرفي والحدّ من حدة الصدمات المالية، إلّا أن هذا الاستقرار يظل هشًّا نسبيًا بحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على عوائد النفط التي تؤثر مباشرة في مستوى السيولة المصرفية واستقرار النظام المصرفي ككل؛
- تحقّق استقرار النظام المصرفي الجزائري بدرجة أكبر بفضل الإجراءات الاحترازية والسياسات الرقابية التي تبنّاها بنك الجزائر، أكثر مما هو ناتج عن كفاءة هيكلية داخلية، مما يُشير إلى طابع استقرار وقائي أكثر منه استقرارًا ذاتيًا ومستدامًا؛
- يواجه النظام المصرفي الجزائري تحديات هيكلية متعددة، أبرزها الاعتماد الكبير على البنوك التقليدية، إضافة إلى تأثره الشديد بتقلبات أسعار النفط، مما يزيد من الحاجة إلى تعزيز التنويع المالي وتطوير قطاعات مصرفية بديلة مثل الصيرفة الإسلامية.

2- النتائج المتعلقة بواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

- الصيرفة الإسلامية في الجزائر قديمة منذ تأسيس مصرف البركة سنة 1991 وليس بعد صدور النظام 20-02، إذا يعتبر هذا الأخير بمثابة دفعة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، وليس بداية لتأريخ الصيرفة الإسلامية؛

- لا يزال الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر يُمثل أحد أبرز العوائق التي تعرقل نمو هذا القطاع، رغم صدور النظام 18-02 الذي مهد لإدماج الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية، وكذا النظام 20-02 الذي نظم عمليات تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وما جاء به قانون النقدي والمصرفي 23-09، غير أن هذه النصوص ما تزال غير كافية لتوفير بيئة تشريعية متكاملة؛

- على الرغم من الجهود المبذولة لتكييف السياسة النقدية مع خصوصية المصارف الإسلامية في الجزائر، كما نصّ عليها القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، وما جاء به النظام 25-04 المتعلق بالسيولة الاستعجالية، إلَّا أن هذا الترسانة من القوانين لم تتضمن تفصيلًا كافياً بشأن كيفية تطبيق هذه التعديلات على أرض الواقع، مما أبقى العلاقة بين بنك الجزائر والمصارف الإسلامية في إطار عام وغامض، يفتقر إلى الآليات العملية والإجرائية اللازمة لتفعيل أدوات السياسة النقدية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛

- شهدت الصيرفة الإسلامية تطورًا تدريجيًا، خاصة بعد الإصلاحات التنظيمية الأخيرة التي سمحت بإنشاء شبابيك صيرفة إسلامية في البنوك العمومية، إلَّا أنها تمثل نسبة محدودة من السوق المصرفية الجزائرية، حيث بلغت حوالي 2.4% من إجمالي القطاع المصرفي نهاية 2023، مع تركيز فروعها في المدن الكبرى، مما يحد من انتشارها الجغرافي والوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع؛

- ما تزال منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر تتركّز أساسًا في صيغ التمويل قصيرة الأجل مثل المرابحة والإجارة والسَّلم، في حين يُسجَّل غياب شبه تام لصيغ التمويل طويلة الأجل كالاستصناع والمشاركة والمضاربة، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الإنتاجي ودعم النمو الاقتصادي؛

- غياب ملحوظ لمنتجات التمويل الإسلامي ذات البعد الاجتماعي داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، حيث يتركز النشاط التمويلية أساسًا على صيغ استثمارية تجارية تهدف إلى تحقيق الربحية، في حين تظل الأدوات المالية ذات الطابع الاجتماعي مثل القرض الحسن والزكاة والوقف محدودة أو غير مُفعّلة بالشكل المطلوب، ويعكس هذا الواقع ضعف الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية وعدم استغلالها للآليات التي تميّزها عن البنوك التقليدية، وهو ما قد يُفقدها أحد أهم مقوماتها ويساهم في الحد من تأثيرها على الاستقرار المالي.

- محدودية الوعي بالصيرفة الإسلامية لدى المتعاملين الاقتصاديين شكّل أحد العوائق الأساسية أمام نموها، حيث لا يزال جزء كبير من المجتمع يفتقر إلى المعرفة الكافية بمبادئها وآليات عملها، مما انعكس سلبًا على حجم الودائع والتمويلات الإسلامية.

ثالثا– نتائج الدراسة القياسية:

بينت نتائج الدراسة القياسية لأثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996–2023) ما يلي:

- يخضع الاستقرار المالي في الجزائر إلى فرضية Minsky أي أن الاستقرار يُولّد عدم الاستقرار، ذلك أن مؤشر زيادة مؤشر Z-score منذ ثلاث سنوات إلى انخفاض في Z-score الحالي؛
- توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- تصل سرعة العودة إلى وضع التوازن الملاحظ في الأجل الطويل في حالة حدوث خلل أو صدمة غير متوقعة في الاستقرار المالي في الجزائر إلى حوالي سنة والنصف؛
- عدم وجود أثر لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر في الأجل القصير خلال فترة الدراسة؛
- عدم وجود أثر لإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر في الأجل القصير خلال فترة الدراسة؛
- وجود أثر ضعيف لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة؛
- عدم وجود أثر لإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة؛
- تبين محاكاة السيناريو الأول أن مضاعفة أصول المصارف الإسلامية تؤثر إيجاباً على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري؛
- تبين محاكاة السيناريو الثاني أن مضاعفة تمويلات المصارف الإسلامية سيؤثر سلباً على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري.

اختبار الفرضيات:

بناءً على النتائج المتحصل عليها من الدراسة، سيتم في هذا الجزء اختبار صحة الفرضيات التي تم صياغتها مسبقًا، حيث سنقوم بتقييم مدى انسجام هذه الفرضيات مع الواقع المدروس، من خلال تفسير العلاقات والاتجاهات بين المتغيرات وتحديد ما إذا كانت تدعم أو لا تدعم الفرضيات المعتمدة في الدراسة.

4- الفرضية الأولى: ساهمت السياسات والإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي خلال فترة الدراسة، غير أنها لم تحقق استقرارًا ماليًا مستدامًا.

بهدف تحقيق الاستقرار المالي، عمل بنك الجزائر على تعزيز الرقابة الاحترازية على مستوييها الجزئي والكلي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، حيث تم على مستوى الرقابة الاحترازية الجزئية التركيز على رفع كفاية رأس المال، وتعزيز نسب السيولة، وتحسين جودة الأصول، إلى جانب تطوير آليات متابعة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والالتزام بمقررات لجنة بازل، أمّا على مستوى الرقابة الاحترازية الكلية، فقد تم تدعيم الإطار المؤسسي من خلال إنشاء لجنة الاستقرار المالي لمتابعة أوضاع النظام المالي واتخاذ التدابير اللازمة في حالات الأزمات، إضافة إلى إجراء اختبارات الضغط لتقييم قدرة النظام المصرفي على مواجهة الصدمات، واعتماد نظام التنقيط المصرفي لتعزيز الرقابة الاستباقية على المؤسسات المالية،كما اعتمد بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية لدعم الاستقرار المالي؛ إذ سعت سياسة التعقيم النقدي إلى امتصاص فائض السيولة والحفاظ على التوازن النقدي من خلال أدوات استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع، في حين تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كآلية استثنائية لدعم السيولة وتمويل الخزينة العمومية، بما ساهم في تفادي تباطؤ اقتصادي حاد وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي على المدى القصير، وقد ساهمت هذه السياسات في الحد من الضغوط على القطاع المصرفي وتعزيز استقراره من خلال توفير السيولة ودعم استمرارية النشاط الاقتصادي، غير أنّ تحليل تطور الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، يُظهر أن هذا الاستقرار اتسم في معظمه بطابع وقائي وظرفي قائم على التدخلات التنظيمية المباشرة، أكثر من كونه استقرارًا هيكليًا مستدامًا نابعًا من متانة النظام المصرفي وقدرته الذاتية على امتصاص الصدمات، بناءً على ما سبق، **الفرضية الأولى مقبولة، وقد تم إثباتها من خلال نتائج الفصل الثالث من الدراسة.**

▪ **الفرضية الثانية: بالرغم من التطور الذي شهدته الصيرفة الإسلامية في الجزائر مؤخرًا خصوصًا في الجانب التشريعي والتنظيمي، إلَّا أنها لا تزال تمثل نسبة محدودة من السوق المصرفية الجزائرية.**

شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا، لا سيما على الصعيد التشريعي والتنظيمي، من خلال سن مجموعة من الأنظمة الداعمة، بدءًا بالنظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية الملغي وصولًا إلى النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، وما تضمنه قانون النقدي والمصرفي 23-09، حيث ساهمت هذه الأطر في دعم المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتشجيع الابتكار في هذا القطاع، ورغم هذا التقدم التشريعي والتنظيمي، لا يزال حجم الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضئيلاً مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي، إذ تمثل نحو 2.4% فقط من إجمالي السوق المصرفية نهاية عام 2023، ما يعكس محدودية انتشارها ونطاق تأثيرها، ويكشف هذا التباين الفجوة بين التطور التشريعي من جهة، والواقع العملي وحجم النشاط من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي العمل على توسيع قاعدة العملاء، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الوعي بالصيرفة الإسلامية، بما يساهم في رفع حصتها داخل السوق المصرفية الجزائرية، بالاعتماد على ما سبق، **الفرضية الثانية مقبولة وقد تم إثباتها من خلال نتائج الفصل الثالث من الدراسة.**

▪ **الفرضية الثالثة: توجود علاقة توازنية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الصيرفة الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.**

جرى التحقق من هذه الفرضية في الفصل الرابع من الدراسة، عبر تحليل الفرضيات الفرعية التالية:

✓ H_1: **يوجد تأثير موجب ذو دلالة إحصائية لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في المدي القصير** : من خلال نتائج دراسة القياسية المتحصَّل عليها، تبيّن عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإجمالي أصول المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الأجل القصير، وعليه، تُعد هذه **الفرضية مرفوضة،** إذ لم تُظهر الأصول الإسلامية قدرة على التأثير في الاستقرار المالي خلال الفترة القصيرة محل الدراسة؛

✓ H_2: **يوجد تأثير موجب ذو دلالة إحصائية لإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في المدي القصير**: أسفرت نتائج الدراسة القياسية عن عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإجمالي تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الأجل القصير، وعليه، فإن هذه **الفرضية مرفوضة،** ويعكس ذلك محدودية قدرة التمويلات الإسلامية على التأثير الفوري على الاستقرار المالي خلال الفترة المدروسة، وهو ما قد

يُعزى إلى ضعف حجم التمويل الإسلامي مقارنة بإجمالي التمويل المصرفي التقليدي، إضافةً إلى حداثة التجربة وقصور الأدوات التمويلية الإسلامية المتاحة في السوق الجزائرية خلال مرحلة الدراسة؛

✓ **H_3: توجد علاقة توازنية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي أصول المصارف الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في المدي الطويل** : أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي أصول المصارف الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في الأجل الطويل، مما يعني أن هذه **الفرضية مقبولة**، غير أنّ هذا التأثير جاء ضعيفًا جدًا ومحدودًا من الناحية العملية، بما يعكس عدم قدرة أصول المصارف الإسلامية على إحداث تأثير ملموس في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل خلال فترة الدراسة؛

✓ **H_4 : توجد علاقة توازنية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في المدي الطويل:** بينت نتائج الدراسة القياسية عدم وجود علاقة توازنية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية ومؤشر الاستقرار المالي في الأجل الطويل، وعليه فإن هذه **الفرضية مرفوضة** ، حيث تشير هذه النتيجة إلى أنّ تمويلات المصارف الإسلامية لم تُساهم في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل خلال فترة الدراسة، وهو ما يرتبط بضعف حجم التمويل الإسلامي مقارنة بإجمالي التمويل المصرفي التقليدي، وغياب التنوع في صيغ التمويل، إضافة إلى محدودية الدور الفعلي للصيرفة الإسلامية في دعم النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

توصيات:

استنادًا إلى ما توصلت إليه دراستنا من نتائج، نقترح فيما يلي مجموعة من التوصيات التي نوجّهها إلى السلطات النقدية في الجزائر:

- ضرورة العمل على تهيئة بيئة مالية وتشريعية مناسبة لتطوير الصيرفة الإسلامية، بما يسمح لها بالاندماج في النظام المصرفي الوطني، وتحقيق دورها المنشود في تعزيز استقرار القطاع المصرفي الجزائري، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تشهدها البلاد؛
- العمل على وضع آليات المتعقلة بتكييف السياسة النقدية مع خصوصية المصارف الإسلامية في الجزائر؛
- تشجيع على إنشاء مصارف إسلامية مستقلة بدلاً من الاكتفاء بشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، باعتبار أن المصارف الإسلامية الكاملة أكثر قدرة على تقديم منتجات متكاملة ومتنوعة، وضمان الالتزام الشرعي والشفافية، بما يعزز من ثقة المتعاملين ويوسع مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي؛

- العمل على توسيع شبكة فروع المصارف الإسلامية لتشمل مختلف ولايات الوطن بشكل متوازن، بما يساهم في استقطاب شرائح أوسع من المتعاملين؛
- تعزيز دور الصيرفة الإسلامية كآلية لاستقطاب أموال السوق الموازية عبر منتجات تمويل وادخار مرنة وآمنة؛
- تنويع منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية بهدف الاستجابة لمتطلبات السوق وجذب مختلف شرائح المجتمع؛
- ضرورة تفعيل صيغ التمويل ذات البعد الاجتماعي، لما لها من دور في دعم الفئات الهشة وتمويل الاحتياجات الاجتماعية، وهو ما يعزز ثقة المجتمع في المصارف الإسلامية؛
- يجب على المصارف الإسلامية في الجزائر الاستثمار في الرقمنة والخدمات المصرفية الإلكترونية من أجل توسيع قاعدة المتعاملين وتقليل التكاليف؛
- العمل على إبرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية معنية بالمالية الإسلامية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
- رفع الوعي بالصيرفة الإسلامية عبر حملات إعلامية وتثقيفية لتوضيح مزاياها وخصائصها، ومحاربة التصورات الخاطئة المرتبطة بها؛
- رفع كفاءة الكوادر البشرية من خلال تنظيم دورات تكوينية متخصصة في المالية الإسلامية، لتأهيل العاملين في القطاع المصرفي وتعزيز فهمهم للجوانب الشرعية والاقتصادية للمنتجات الإسلامية؛
- دعم البحث العلمي في المالية الإسلامية، من خلال تشجيع الدراسات التطبيقية والمؤتمرات المتخصصة التي تساهم في تطوير المفاهيم والممارسات، وربط الجامعات بمؤسسات التمويل الإسلامي؛
- تشجيع التعاون الدولي مع الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية مثل السودان والبحرين للاستفادة من تجاربها؛
- ضرورة اهتمام السلطات النقدية في الجزائر بالاستقرار المالي باعتباره مؤشراً على تطور ورُقيّ الاقتصاد الوطني، إذ يعكس متانة البنية التحتية المالية، ونجاعة السياسات الاقتصادية، وقدرة البلاد على الاندماج في النظام المالي العالمي بثقة وكفاءة؛
- تعزيز الشراكة بين لجنة الاستقرار المالي في الجزائر والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي، مثل: مجلس الاستقرار المالي والبنك الدولي، وذلك من خلال تبادل الخبرات الفنية، والمشاركة في البرامج التدريبية، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في مجال الرقابة الاحترازية الكلية، بما يساهم في رفع كفاءة اللجنة وتحسين قدرتها على مواجهة المخاطر النظامية؛
- ضرورة اطلاع الجهات المختصة على مخرجات هذه الدراسة والاستفادة منها كمرجع علمي وعملي في القضايا المرتبطة بالصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر.

آفاق الدراسة:

بعد دراستنا لموضع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي، يتّضح لنا أن هذا الموضوع واسع يحتاج إلى المزيد من البحث مستقبلاً، وعلى هذا الأساس، نقترح بعض المواضيع لم تشملها دراستنا، نذكر منها:

- تقييم مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار شبابيك الصيرفة الإسلامية؛
- تقييم مساهمة المصارف الإسلامية والتقليدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر من خلال بناء مؤشر مركب للاستقرار المالي يراعي خصوصية النظام المالي ككل؛
- كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؛
- الصيرفة الإسلامية وتعزيز الثقة المجتمعية: مقاربة في السياق الجزائري؛
- الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية ودعم الاستقرار المالي: آفاق التجربة الجزائرية.

لا يفوتني في ختام هذه الأطروحة أنَّ أُشير إلى أن هذا العمل جهدٌ بشريٌّ يعتريه النّقصُ والقصور، فالكمال لله وحده، فإن أصبتُ فمن فضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فمني، وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يجعلهُ خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عن تقصيري فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصّلوات والتّسليم.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا– المصادر والمراجع باللغة العربية:

I– القرآن الكريم:

1- سورة آل عمران، الآية 92.

2- سورة البقرة، الآية 245.

3- سورة البقرة، الآية 267.

4- سورة البقرة، الآية 278.

5- سورة التوبة، الآية 60.

6- سورة التوبة، الآية 103.

7- سورة المائدة، الآية 90.

8- سورة المزمل، الآية 20.

9- سورة النور، الآية 33.

II– الكتب:

10- إبن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد الأنصاري، **لسان العرب**، الجزء 4، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1994.

11- أبو الحسين بن محمد الأصفهاني، **المفردات في غريب القرءان**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا،1992.

12- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات بازل– تحديات العولمة – استراتجيات مواجهتها**، جدارا للكتاب العلمي، عمان، الأردن، 2008.

13- أحمد شعبان محمد علي، **السياسة النقدية والمصرفي للبنك المركزي في إطار المصرفي الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.

14- أحمد عاكف كرسون، **إدارة التحصيل والقروض المتعثرة**، البنك المركزي، المعهد المصرفي، 2006.

15- أحمد محمد لطفي، **التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك رؤية فقهية في ظل ممارسات المصارف الإسلامية**، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2013.

16- إخلاص باقر هاشم النجار، **المصارف الإسلامية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، مصر، 2019.

17- أشرف محمد دوابة، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر، 2012.

18- جلال وفاء الدين البدري محمدين، **البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.

19- جمعة بنت حامد يحي الحريري الزهراني، **عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية**، جامعة طيبة، الجزء الأول، العدد 30، السعودية، 2015.

20- حسين الأمين، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لبنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2000.

21- حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013.

22- حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، 2009.

23- حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2006.

24- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

25- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية والطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

26- رفيق يونس المصري، **بيع المرابحة الأمر بالشراء في المصارف الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.

27- سامر مظهر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية**، الطبعة الرابعة، دار إيحاء للنشر الرقمي، 2014.

28- سامي إبراهيم السويلم، **الأزمات المالية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009.

29- سفيان حسين سعيد، **العمليات المصرفية الإسلامية وطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 2008.

30- سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر – دراسة تقييمية عامة**، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر، 2022.

31- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

32- شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.

33- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجاري: تحليل العائد والمخاطرة**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

34- عائشة الشرفاوي المالقي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000.

35- عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية**، الطبعة الأولى، مجموعة دار الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2013.

36- عبد الحميد عبد البعلى، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1990.

37- عبد الكريم السماعيل، **العملات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية**، الطبعة الأولى، دار كنوز اشبيليا، السعودية، 2009.

38- عبد الله ناصح علوان، **أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة**، الطبعة الأولى، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2021.

39- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.

40- عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة الأبعاد، الأسباب، الآثار والعلاج**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهر، 2010.

41- عصام عمر أحمد مندورة، **البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي– نظرية التمويل الإسلامي – البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

42- علاء الدين بن مسعود الكساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، مطبعة زكرياء على يوسف، القاهرة، مصر، 1986.

43- علاء الدين زعتري، **المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها**، الطبعة الأولى، دار غار جراء، دمشق، 2006.

44- على أحمد السالوس، **الكفالة وتطبيقاتها المعاصرة دراسة في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، 1986.

45- علي سعود الكليب، **الملخص المفيد لأحكام الزكاة والقضايا المعاصرة**، الطبعة الأولي، 2018.

46- عوق محمد الكفراوي، **البنوك الإسلامية – النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998.

47- ليث حليم مالك الحجيمي، **الوجيز في العلوم المالية والمصرفية: ملخص شامل للمفاهيم الأساسية**، الطبعة الأولى، مكتبة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2024.

48- محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها نشاطها**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

49- محمد عمر شابرا، رفيق يونس المصري، **الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي مركز النشر العلمى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009.

50- محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

51- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.

52- محمود عبد الرحمان عبد المنعم، **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية**، الجزء 3، 1999.

53- مساعد بن عبد الله بن حمد الحقيل، **ربح ما لم يضمن دراسة تأصيلية تطبيقية**، دار الميمان للنشر والتوزيع، السعودية،2024.

54- الموسوعة العربية الميسرة، المكتبة المصرية، بيروت، 2010.

55- نايف بن بنهار، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية**، الطبعة الأولى، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020.

56- نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن،2012.

57- وائل محمد عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

58- يحي السيد عمر، **التضخم وسعر الفائدة والربا حدود العلاقة والتأثير**، الطبعة الأولى، مكتبة الأسرة العربية، مصر، 2023.

III- الرسائل والأطروحات الجامعية:

59- أحمد بن سيلت، **محددات الاستقرار المالي في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (2000-2014)**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017.

60- إشعلال سارة، **فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية: في ظل نظام مصرفي تقليدي -دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.

61- أمال بالدين، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية تجارب دولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة طور ثالث، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019-2020.

62- أماني عزوزة، **عوامل إستقرار النظام المصرفي: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2016-2017.

63- بلقيس دنيا زاد عياشي، **دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من أثار الأزمات المالية: دراسة مقارنة بين السوق الإماراتي والسوق الماليزي**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2017-2018.

64- بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

65- بوهريرة عباس، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراة الطور الثالث، تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي المعمق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر،2017-2018.

66- بوهلة خديجة، **انعكاس تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر،2021-2022.

67- حمزة عمي سعيد، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003–2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015-2016.

68- ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري خلال الفترة (2003–2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2013.

69- شرشم وردة، **نحو توجيه إدارة سيولة النظام المصرفي لدعم الاستقرار المالي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2019)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021-2022.

70- صغير عمار، **دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار المالي ومحاولة تطبيقها في الجزائر للفترة (2000–2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، 2023-2024.

71- عبد الغاني بن علي، **الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وأثرهما على أداء السياسة النقدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

72- على محمد العوض العبيد، **دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية دراسة حالة بنك السودان المركزي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة فلسفة، تخصص دارسات مصرفية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، السودان، 2017-2018.

73- عيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

74- قسمية مصطفي، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي -دراسة حالة الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (2001-2021)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2022-2023.

75- ليندة بخوش، **أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية في الجزائر للفترة (1990-2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص مقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021-2022.

76- محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص العلوم المالية والبنكية، جامعة حلب، سوريا، 2013-2014.

77- معطي لبني، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: دراسة نظرية تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018-2019.

78- موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمات المالية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط استراتيجي ومالي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2012-2013.

79- ميلود بن حوحو، **شركات الرأسمال الاستثماري كبديل للتمويل المصرفي الإسلامي دراسة مقارنة بنظام المشاركة في الفقه الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2019-2020.

80- نوردين صويلحي، **مستقبل صناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحديات المالية العالمية :الأزمة المالية العالمية ومعايير بازل3** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016-2017.

81- هاجر بوديار، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي (وفق رؤية مالية إسلامية) دراسة حالة بنك الجزائر للفترة 1962-2023**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر 3، 2022-2023.

IV- المؤتمرات والملتقيات العلمية:

82- أحمد بلوافي، عبد الرزاق بلعباس، **معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 1-2 ديسمبر 2010.

83- بوشنافة رضا، سايغي بلال، **أثر الأدوات الكمية للسياسية النقدية على التضخم بالجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة:1990-2022**، الملتقى الدولي: محددات التضخم في ظل التقلبات الاقتصادية وعد الاستقرار الجيوسياسي، 15-16 أكتوبر 2023.

84- حسان ثابت فرحان، **أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية**، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، صنعاء، اليمن، 20-21 مارس2010.

85- حسين محمد الرفاعي، **دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة**، بحث مقدم إلى مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، 2009.

86- سمير رمضان الشيخ، **تطوير أدوات التمويل الإستثمار في المصارف والمؤسسات التمويل الإسلامي**، الملتقي العربي الإسلامي الأول، 2014.

87- صالح عسكر، **المعاملات المالية التعاونية والتشاركية الإسلامية وآثرها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية وعلاجها**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 13-14 مارس 2009.

88- صالحي صالح، عبد الحليم غربي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية**، الملتقى الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

89- صلاح الدين سلطان، **الأزمة العالمية والمضاربة الشرعية بديلا عن الودائع البنكية والتأمينات التجارية**، بحث مقدم في الدورة 19 للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، تركيا، 30جوان-04جويلية 2009.

90- عبد الستار أبو غدة، **المصرفية الإسلامية خصائصها وألياتها، وتطورها**، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا دمشق، 13-14 مارس2006.

91- عبد القادر شاشي، **العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة**، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات التمويل الإسلامي، البحرين، 8 ماي 2012.

92- محمد أحمد حسين، **المضاربة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس بعنوان التمويل الإسلامي، ماهيته، صيغه، مستقبله، رام الله، فلسطين، 2014.

93- محمد أشرف دوابة، **المصارف الإسلامية بين فقه الآباء المنظرين وواقع التطبيق**، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول، تركيا، 16-17 أفريل 2018.

94- محمد النوري، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا، المسارات، التحديات والأفاق**، مؤتمر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته 19، إسطنبول، تركيا، 30 جوان-04 جويلية 2009.

V- المقالات العلمية:

95- أحمد بلوافي، **البنوك الإسلامية والاستقرار المالي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 21، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2008.

96- أحمد سليمان محمود خصاونة، **التورق المصرفي المنتظم وآثاره الاقتصادية**، مجلة كلية دار العلوم، 2020.

97- أسامة بوشريط، **آليات إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية في ضوء القانون النقدي والمصرفي الجديد**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 8، العدد 2، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ديسمبر 2023.

98- أسماء دردور، **بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)**، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

99- أسيا بن داية، أسماء سفاري، **الاستقرار المالي في الجزائر بين تطبيق المعايير الدولية والتبعية النفطية: دراسة تحليلية**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2020.

100- بالعابيدي عايدة عبير، شاوش اخوان سهام، **تدابير السلطات النقدية الجزائرية للحفاظ على سلامة وصلابة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية للصناعة المصرفية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

101- براهمي زرزور، بهلول لطيفة، **صيغ التمويل الإسلامي كدعامة لتحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية العالمية: قراءة في التجربة الماليزية**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد 2019، العدد 33، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019.

102- بشار ذنون شاكرجي، **دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتي تحديات التي تواجهها**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، العراق، 2013.

103- بن زكية سليمة، شرون عزالدين، **التوجه الدولي للصيرفة الإسلامية في ظل الأزمات المالية – دراسة تجارب عربية –**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2024.

104- بن طالبي فريد، **أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائر للفترة ما بين 1990-2009**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الاقتصاد العالمي، العدد 10، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2011.

105- بن قادة الشيخ، عبادة عبد الرؤوف، **تحديات الصيرفة الإسلامية ومتطلبات تطويرها**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2022.

106- بن مداني صديقة، سعودي بلقاسم، **القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2015.

107- بنوجعفر عائشة، **سعر الصرف الحقيقي في الدول المصدرة للمواد الأولية دراسة حالة الجزائر (1980-2016)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد 3، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2018.

108- بوشناف فايزة، **التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيارات الضرورية الواقع والمأمول**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018.

109- بوشنين ليلي، **قياس استقرار النظام المالي الجزائري باستخدام مؤشر تجميعي مقترح للفترة (2003-2017)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ديسمبر 2020.

110- بوكساني رشيد، مزيان أمينة، **الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وأدراية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.

111- بوهريرة عباس، **تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي في تشخيص الصلابة المالية للمصارف الجزائرية دراسة حالة مصرف القرض الشعبي الجزائري وسوسيتي جنرال – الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2020.

112- بوهريرة عباس، عمي سعيد حمزة، **دور نظام التنقيط المصرفي snb في تقييم الأداء المصرفي – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

113- حضري دليلة وآخرون، **مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامية غير التشاركية في تعزيز الاستقرار المالي**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 1، العدد 1، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021.

114- خنوسة عديلة، **دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية: عرض تجارب دولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2018.

115- رفيق جلال، بختي زوليخة، **واقع التكنولوجيا المالية (Fin TIC) في القطاع المصرفي الجزائري دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2023**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 9، العدد 2، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ديسمبر 2024.

116- سجاد محمد عطية الجنابي، عفاف حسين محمد بحر، **السلامة المالية ودورها في تحقيق الرفاهية المالية**، مجلة غاري لكلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 18، العدد 3، جامعة الكوفة، العراق، 2022.

117- سعاد بن ساعد، سعيدة بوفاغس، **صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي– المزارعة والمغارسة والمساقاة أنموذجاً**، مجلة الأمير عبد القادر في العلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2021.

118- سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2015.

119- سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، 2014.

120- سليمان ناصر، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر: الواقع والأفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.

121- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائري**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2009.

122- سهام بوخلالة، محمد الجموعي قريشي، **تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

123- سوداني سومية، حمدوش وفاء، **هيرفيندال – هيرشمان كوسيلة لقياس التنافسية بين البنوك العالمة في القطاع البنكي الجزائري للمدة (2016–2020)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6، العدد 1، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2023.

124- شبير أحمد بن مولوي أحمد وآخرون، **خطابات الضمان في مصرف الراجحي بماليزيا دراسة فقهية تقويمية**، مجلة الإسلام في ماليزيا، المجلد 16، العدد 3، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ديسمبر 2019.

125- شرشم وردة، عبد المجيد قدي، **اتجاهات تعامل بنك الجزائر مع تطورات السيولة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2002–2016)**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020.

126- شريف إبراهيم حامد عبد الرحمان، **التكييف الفقهي للتحويل المصرفي دراسة مقارنة**، مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد 22، العدد 4، المعهد التجاري، الزقازيق، مصر،2020.

127- شريف أحمد يحي، **تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 2، جامعة قناة السويس، فرع الإسماعلية، مصر،2017.

128- صالح بضياف، **واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 3، جامعة على لونيسي، البليدة، الجزائر، 2020.

129- طارق مخلوفي، مليكة صديقي، **دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

130- عائشة لمحنط، فوزي الحاج أحمد، **التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 7، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، سبتمبر 2018.

131- عبد الجبار سهيلة، سلامي أسماء، **أثر الأسواق المشتقة على استقرار النظام المالي – أزمة الرهون العقارية الثانوية أنموذجاً**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 3، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2014.

132- عبد الرحيم عبد الحليم الساعاتي، **المضاربة والقمار في الأسواق المالية المعاصرة تحليل اقتصادي وشرعي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 1، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2007.

133- عبد العزيز طيبة، عمار طهرات، **دور سياسة التعقيم النقدي في الحد من التضخم دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

134- العرابي مصطفي، عبد المجيد قدي، **ضوابط وأليات تحقيق الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016.

135- عزدين نشاد، أيوب صكري، **معوقات عمل المصارف الإسلامية في الجزائر والرقابة الشرعية عليها"بنك البركة نموذجاً"**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 3، العدد 2، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2023.

136- عقون شراف، دوفي قرمية، **أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية – دراسة عينة من المصارف–**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 7، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2018.

137- عمار عريس، مجدوب بحوصي، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، مارس 2017.

138- عمر أعبد الصمد علي أحمد، **عقد المساقاة وأحكامه**، مجلة كلية الآداب بقنا، العدد 57، جامعة جنوب الوادي، مصر، أكتوبر 2022.

139- عنتر بوتيارة، **تحليل العوامل المؤثرة في تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1994–2020)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 2، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.

140- فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.

141- فريدة موهوب، صندرة لعور، **تحليل دور مؤشرات السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي العربي**، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المجلد 1، العدد 2، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، الجزائر، ديسمبر 2022.

142- قوال زواوية ايمان، **دور اتفاقية بازل 3 في إرساء وتعزيز الاستقرار المالي للقطاع البنكي الجزائري**، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 19، العدد 1، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، جوان2023.

143- مالك بارح، **استثمار الأموال الوقفية: الآليات والضوابط الشرعية**، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي على كافي، تندوف، الجزائر، أكتوبر 2017، ص188.

144- محمد بن عبد المعطي النفيعي، **دراسة قياسية لأثر المصرفية الإسلامية على استقرار المصارف بالمملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 18، مركز تميم للدراسات والأبحاث، الأردن، 2020.

145- محمود محمد علي محمد إدريس، **جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الاستثمار وتطويرها، التمويل بالمزارعة أنموذجاً**، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي، المجلد 1، العدد 2، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2020.

146- مخلوفي الطاهر وآخرون، **إشكالية الصيرفة الإسلامية –حالة الجزائر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 7، المركز الجامعي الشريف بوشوشة، أفلو، الجزائر،2024.

147- مصطفي قسمية، كمال فايدي، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر للفترة 2009 –2019**، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 6، العدد 1، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2022، ص43.

148- معراج هواري، أدم حديدي، **تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوربية بالإشارة إلى التجربة البريطانية والأوروبية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2015.

149- معيزي أحلام، **الإجراءات الإحترازية لبنك الجزائر لتفعيل إدارة المخاطر في ظل جائحة كوفيد 19**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، 2023.

150- ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، **آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2018.

151- ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 02/20 المؤرخ في 15 مارس2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، جوان2020.

152- نسرين ماجدة دحيلة وآخرون، **مساهمة المصارف الإسلامية في استثمار الأموال الوقفية تقدير الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، المجلد 14، العدد 4، جامعة آل البيت، الأردن، 2018.

153- هاني بن عبد الله العزي، **أثر الغرر في عقود المعاملات المعاصرة على الاستقرار الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2017.

154- هميسي إيمان، بودغداغ أحمد، **أثر أسعار النفط على الاستقرار المالي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2003-2018**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8 العدد 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021.

VI- الوثائق:

155- اختبارات الضغط، **إضاءات مالية ومصرفية**، معهد الدراسات المصرفية، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2010.

156- أيمن صالح وآخرون، **دليل مصطلح التمويل الإسلامي**، صندوق النقد العربي، العدد 17، مارس 2022.

157- بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية رقم 45-52-65**، 2018-2023.

158- بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 5، ديسمبر 2008.

159- بنك الجزائر، **الوضعية الشهرية من أكتوبر 2017 إلى ماي 2019**، 2019.

160- بنك الجزائر، **حوصلت التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018**، ديسمبر 2018.

161- داتو حنيفة أحمد، **تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2002.

162- رامي عبيد وآخرون، **مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 21، أبو ظبي، الإمارات، 2023.

163- صندوق النقد الدولي، **إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، مبادئ التواصل مع الجمهور أثناء الأزمات المالية**، 2021.

164- صندوق النقد العربي، **اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي**،27 أفريل 1976.

165- صندوق النقد العربي، **العلاقة بين السياسات الإحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، جويلية 2020.

166- صندوق النقد العربي، **الفصل السادس التطورات في مجال النفط والطاقة**، 1999.

167- عبد الكريم قندوز، **المشتقات المالية: سلسة كتيبات تعريفية**، صندوق النقد العربي، العدد 38، 2022.

168- عبد الكريم قندوز وآخرون، **محددات الاستقرار المالي في البنوك العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 11، 2022.

169- عبد الكريم قندوز، **عقود التمويل الإسلامي دراسة حالة**، صندوق النقد العربي ،2019.

170- عبد الكريم محمد بشير فضل، **تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي: تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً**، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، 2015.

171- غازي شيناسي، **الحفاظ على الاستقرار المالي**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، 2005.

172- فهمي حسين كامل، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.

173- قرار مجلس المجمع الفقه الإسلامي، **المتعلق بحماية الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية**، الدورة السادسة عشر، المنعقدة في مكة المكرمة، 5-10 جانفي 2002.

174- المجمع الفقهي الإسلامي، **مجلة المجمع للفقه الإسلامي**، منظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 9، الجزء 1، 1995.

175- هبة عبد المنعم، **أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، جانفي 2012.

176- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، الإصدار د ط، المنامة، البحرين، 2014.

177- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**، دار الميمان، الرياض، 2015.

VII- التقارير:

178- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2005: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2006.

179- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2009.

180- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011.

181- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2013.

182- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2014.

183- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016.

184- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2018.

185- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2019: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ديسمبر 2020.

186- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ديسمبر 2022.

187- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2022: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، سبتمبر 2023.

188- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2023: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جوان 2024.

189- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

190- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، إصدار 13، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، أفريل 2021.

191- صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2022**، أوت 2022.

192- صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2018**، جانفي 2019.

193- صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024**، سبتمبر 2024.

194- مصرف البركة الجزائري، **التقرير السنوي 2016**.

195- مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي 2019**.

196- مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي 2020**.

VIII- القوانين:

197- بنك الجزائر، القانون رقم 86-01 المؤرخ في 19 أوت 1988 المتضمن قانون البنوك والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادر بتاريخ: 20 أوت 1986.

198- بنك الجزائر، القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادر بتاريخ: 13 جانفي 1988.

199- النظام رقم 90-10المؤرخ في 4جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

200- بنك الجزائر، القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ:15 أفريل 1990.

201- النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتعلق بقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

202- التعليمة رقم 34-91 المؤرخة في 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بقواعد الحذر المطبقة في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

203- التعليمة رقم 68-94 المؤرخة في 25 أكتوبر 1994 المحددة لمستوى الإلتزامات الخارجية للبنوك.

204- التعليمة رقم 73-94 المؤرخة في 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

205- التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بقواعد الحذر المطبقة في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

206- التعليمة رقم 78-95 المؤرخة في 26 ديسمبر 1995 المتضمنة للقواعد المتعلقة بوضعيات الصرف.

207- النظام رقم 97-04 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتعلق بنظام التأمين على الودائع المصرفية.

208- التعليمة رقم 02-99 المؤرخة في 07 أفريل 1999 المتعلقة بتحديد شروط ومستويات القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

209- النظام رقم 04-02 المؤرخ في 4مارس 2004 المتعلقة بشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري.

210- النظام رقم 04-03 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام التأمين على الودائع المصرفية.

211- النظام رقم 90-01 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

212- النظام رقم08-04 المؤرخ في23 ديسمبر2008 المتعلق بالحد الأدنى لراس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

213- التعليمة رقم 07-11 المؤرخ في 21 ديسمبر 2011 المتضمنة معامل السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

214- التعليمة رقم 02-2013 المؤرخة في 23 أفريل 2013 المتعلقة بالاحتياطي الإجباري.

215- التعليمة رقم 04-2014 المؤرخة في 30 ديسمبر 2014 المتعلقة بنسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.

216- التعليمة رقم 03-2018 المؤرخة في 31 ماي 2018 المتعلقة والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

217- النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

218- التعليمة رقم 02-2020 المؤرخة في 10 مارس 2020 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

219- النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب لعام 1441 الموافق ل 14 مارس2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

220- النظام رقم 2020-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بنظام التأمين على الودائع المصرفية.

221- التعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 6 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الإستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

222- التعليمة رقم 06-2020 المؤرخة في 29 أفريل 2020 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

223- التعليمة رقم 09-2020 المؤرخة في 14 سبتمبر 2020 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

224- التعليمة رقم 02-2023 المؤرخة في 13 أفريل 2023 المتعلقة بنظام الإحتياط الإجباري.

225- النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.

226- النظام رقم 18-01 المؤرخ في 30 أفريل 2018 المتعلق بنظام التأمين على الودائع المصرفية.

227- النظام رقم 14-02 المؤرخ في 26 فيفري 2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات.

228- النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

229- النظام رقم 25-04 المؤرخ في 7 ماي 2025 المتعلق بمنح السيولة الإستعجالية.

230- التعليمة رقم 04-07 المؤرخة في 10 جوان 2007 المتعلقة بإنشاء لجنة متابعة استقرار القطاع البنكي.

231- بنك الجزائر، القانون النقدي والمصرفي 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43.

232- الأمر رقم 17-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2011 المتعلق بالنقد والقرض.

233- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

IX- المواقع الإلكترونية:

234- بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر2013، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/10/APN_2013.pdf ، تاريخ الاطلاع:12 /01/ 2025 على الساعة: 22:27

235- بنك الجزائر، **بيان مجلس النقدي والمصرفي**، متاح على الرابط:https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa ، تاريخ الاطلاع: 2025/09/02، على الساعة:10:09

236- تدحل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، أكتوبر 2008، متاح على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/10 ، تاريخ الإطلاع:2025/8/14، على الساعة: 20:18.

237- خنيوة محمد الأمين، حنان علي موسى، **منتجات الهندسة المالية الإسلامية، الواقع، التحديات ومناهج التطوير**، مقال منشور على الموقع:http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03 ، تاريخ الاطلاع: 3 /3/ 2024، على الساعة:13:51.

238- الشيخ زوهير بن الطيب ساسي، **الإنتشار المحدود لصناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، منتدى سواعد الإخاء، أكتوبر2011، متاع على الرابط: http://maliki.montadamoslim.com ، تاريخ الاطلاع:12 /01/ 2025، على الساعة: 21:20.

239- علوي بن عبد القادر السقاف، **الموسوعة الفقهية كتب المزراعة والمساقاة**، الدرر السنية، متاح على الرابط:https://dorar.net/feqhia ، تاريخ الاطلاع: 12 /2/ 2024، على الساعة:18:35.

240- غسان الطالب، **أسعار صرف العملات في المصارف الإسلامية وجوازها شرعا**، مقال متاح على الرابط: https://alghad.com/Section-145، تاريخ الاطلاع: 10 /2024/12 على الساعة:16:50.

241- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المبادئ الإرشادية رقم 7 المتعلقة بتسهيلات المسعف الأخير المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها**، 2019، متاح على الرابط:https://www.ifsb.org/ar ، تاريخ الاطلاع: 2025/01/20 على الساعة:14:13.

242- المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، **الدليل الاسترشادي لقياس المؤشرات المركبة**، متاح على الرابط: https://www.adaa.gov.sa، تاريخ الاطلاع:18/3/ 2024، على الساعة:13:40

243- مؤتمر لندن لبحث التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمة المالية العالمية المنعقد في 13 أكتوبر 2008، متاح على الرابط: https://mcb.org.uk، تاريخ الاطلاع: 4 /3/ 2025، على الساعة: 17:50.

244- موسي عبد اللاوي، **قواعد وتاريخ البنوك الإسلامية**، مقال منشور في جريدة البصائر، متاح على الرابط: https://elbassair.dz ، تاريخ الاطلاع: 06/8/ 2024، على الساعة: 11:03.

245- موقع الإلكتروني لبنك بيت التمويل الكويتي المتاح على الرابط: https://www.kfh.bh/bahrain، تاريخ الاطلاع: 08 /2024/6، على الساعة: 12:23.

ثانيا– المصارد والمراجع باللغة الأجنبية:

I- BOOKS :

246- Ahmed Dheyab Ahmed, Suhail N. Abood, **Data Analysis Using (EViews-9)**, Baghdad University, Baghdad, Iraq, 2019.

247- Le cercle turgot, **Repenser la planète finanace**, Groupe Eyrolles, Paris, 2009.

248- Mabid Ali Al-Jarhi, Abdulazeem Abuzaid, **Handbook of Islamic Finance**, Asbü Yayinlar, Ankara Sosyal Bilimler Üniversitesi, 2022.

249- Maria Nikolaidi, Minsky's **Financial Instability Hypothesis, in Modern Guide to Financial Shocks**, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, Northampton, UK, December 2021.

250- Régis Borbonais, M, Terraza, **L'analyse des séries temporelles en économies** ,1ére édition, PUF, Paris, 2004.

251- Rodney Wilson, **Banking and Finance in the Arab Middle East**, Macmillan Publishers, London, 1983.

252- Schroeck, G, **Risk Management and Value Creation in Financial Institutions**, John Wiley & Sons, Hoboken, New Jersey, USA, 2002.

II- Thèses :

253- Carla Alexandra Delgado Pires, **Risk Management and Value Creation in banking institutions : analysis to the risk-adjusted performance Measures**, Majster´S Final Work Dissertation, Lisboa School of Economics & Management, October 2015.

254- Claudin Tiberiu Albulescu, **la stabilité du secteur financier en Roumanie dans la perspective de son adhésion à l'UEM**, PhD thésis Faculté de sciences Economiques, Université de l'ouest de Timisorara, Poitiers, Romania, 2009.

255- Halayqa Hamza, **Islamic Finance and Financial Stability, in Theory and Practice**, Majster's thésis, Hamad Bin Khalifa University, Qatar, 2018-2019.

256- Kai Lilakachan, **Three essays on monetary policy in small open economies**, A dissertation presented to the faculty of princeton university in candidacy for the degree of doctor of philosophi, America, jun 2008.

257- Liu, Guochun, **Value at Risk Models for a Nonlinear Hedged Portfolio**, Master's Thesis, Faculty of Financial Mathematics, Worcester Polytechnic Institute, USA, 2004.

258- Persson, Alfred, Petra Marcusson, **The Effectiveness of the Basel Accords: Evidence from European Banks.** Magister thésis, Linnaeus University, Sweden, 2019.

259- Savalan Ismayilov Ismayil, **The Principles of Islamic Finance, Its Challenges and Policy Suggestions for Azerbaijan**, Institute of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Masjter of Science in Banking and Finance, Eastern Mediterranean University, Gazimağusa, North Cyprus, September 2012.

260- Shatha Qamhieh Hashem, **Financial Stability of Islamic Banks : A Systemic Risk Perspective ,**Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy of DREAMT Program from the Department of Economics and Management Science, Pavia University, and the Department of Engineering Management, Information and Production, Bergamo University, Italy, 2017.

III- Conferences and scientific meetings:

261- Abayomi A. Alawode, Al Sadek Mohamed, **what is financial stability?** Financial stability paper series, N°01, March2008.

262- Abdul Ghafar Ismai, Bayu Taufiq Possumah, **Qardhul Hasan Principles Applied to Micro Finance Facilities**, Paper to be presented at the 2nd International Workshop in Islamic Economics Theory: Islamic Micro-Finance Towards Global Poverty Alleviation and Sustainable Development, Bangi, 8-9 December 2010.

263- Aleksandra Szunke, **Changes in Monetary Policy After the Crisis - Towards Preventing Banking Sector Instability**, International conference: Corporate Governance: à Search for Advanced Standards in the Wake of Crisis, Milan, Italy, May 8, 2014.

264- Mishkin, F, **The Causes and Propagation of Financial Instability: Lessons for Policymakers, in Maintaining Financial Stability in à Global Economy**, Symposium Proceedings, Federal Reserve Bank of Kansas City, USA, 28-30August 1997.

265- Takashi Miyahara, **The Role of the G20 in Achieving Financial Stability**, Session 3 -1, presented at the 2019 G20 Global Financial Stability Conference, Ministry of Finance of Japan, 2019.

266- Windi NR Wardhan et al, **Relationship of Zakat, Sharia Bank and Poverty: A Theoretical Exploration**, Paper was presented at the 6th Indonesian Conference of Zakat (ICONZ), Semarang, Indonesia, 30 November – 1 December 2022.

IV- Articles :

267- Ahmad Alharbi, **Development of the Islamic Banking System**, Journal of Islamic Banking and Finance, Vol3, issue1, 2015.

268- Ahmed Belouafi, Chaouki Bourakba and Karima Saci, **Islamic Finance and Financial Stability : A Review of the Literaturen,** JKAU : Islamic Econ, Vol 28, Nº 2, July 2015.

269- Ali Rıza Solmaz, Özgür Bayram Soylu, **The Competition Between Participation and Conventional Banks in Turkey: A Quantitative Study** ,Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol 13, issue 26, 2023.

270- Alicia García Herrero, Pedro Del Río**, financial stability and the design of monetary policy**, The online journal of the Social and Psychological Research Network, Madrid, Vol 15, issue1, 2003.

271- Amina Dchieche, Rajae Aboulaich, **New Approach to Model Salam Contract for Profit and Loss Sharing**, International Journal of Applied Engineering Research, Vol 11, Nº2, 2016.

272- Amjad Ullah Jan Bangash, **Managing the Agricultural Sector Through Muzara'ah: Implementing an Islamic Economic Participatory Mode of Financing**, International Journal of Islamic Business & Management, Vol4, Nº1, 2020.

273- Andreea-Cristina Petrică et al, **Stationarity – The Central Concept in Time Series Analysis**, International Journal of Emerging Research in Management &Technology, Vol6, Issue1, 2017.

274- Beng Soon Chong, Ming-Hua Liu, **Islamic banking : Interest-free or interest-based ?** Pacific-Basin Finance Journal, Vol 17, Issue 2, 2009.

275- Benjamin. J**, The Narratives of Financial Law**, Oxford Journal of Legal Studies, Vol30, Issue4, 2010.

276- Bisma Omar et al, **Impact of Islamic Finance and Islamic Banking on Financial Stability : A Systematic Literature Review**, Journal of Islamic Business and Management, Vol 15, Issue 1, 2025.

277- Echaoui Soukaina, **Participatory Finance in Morocco : Theoric Approach** ,Revue des Études Multidisciplinary en Sciences Économiques et Sociales, Vol 6, issue2, 2021.

278- Ejuma Martha Adaga et al, **A comprehensive Review of ethical practices in banking and finance,** Finance & Accounting Research Journal, Vol 6, Issue 1, January 2024.

279- Elias Jarlebring, **Broyden's Method for Nonlinear Eigenproblems**, SIAM Journal on Scientific Computing, Vol 41, Issue 2, January 2019.

280- Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique :application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol5, N°4, 2016**.**

281- Erindi Allaj, Simona Sanfelici, **Early Warning Systems for identifying financial instability**, International Journal of Forecasting, Vol39, Issue4, October–December 2023.

282- Faaza Fakhrunnas et al, **The Contribution of Islamic and Conventional Banks to Financial Stability in Indonesia**, Etikonomi, Vol 22, Issue 1, 2023.

283- Faaza Fakhrunnas**,** Mohammad Bekti Hendrie Anto**, Assessing the Islamic banking contribution to financial stability in Indonesia : A non-linear approach ,**Banks and Bank Systems, Vol 18, Issue 1, 2023.

284- Fabiano Guasti Lima et al, Luiz Eduardo Gaio, **Performance of the different RAROC models and their relation with the creation of economic value: A study of the largest banks operating in Brazil,** Contaduría y Administración, Vol 59, issue 04, 2014.

285- Farah Saed Dheere, **Mudaraba in Islamic finance**, Journal of Mudaraba as à model of Islamic finance,22 February 2025.

286- Faycal Chiad, Abdelhalim Gherb, **The role of Islamic banks in promoting economic growth and financial stability : Evidence from Saudi Arabia,** Investment Management and Financial Innovations, Vol 21, Issue 3, 2024.

287- Hossein askari, noureddine krichene, **Islamic finance : an alternative financial system for stability, equity, and growth,** PSL Quarterly Review, vol 67, N° 268, 2014.

288- Indra Hidayatullah, Maulana Ainul Yaqin, **Risk of Istishna Contracts in Sharia Commercial Banks ,**Jurnal Akuntansi dan Keuangan Islam, Vol 4, Issue1, Juni 2022.

289- Islam Sultan Muhammad Syafiuddin, **Al-Ijarah: Understanding, Legal Basis and Problems of Contemporary Practices in Sharia Business,** International Journal of Humanities, Social Sciences and Business, Vol2, N°1, january 2023.

290- Ismail Mohamed, A Junyuan, **The Application of Service Ijarah in Islamic Finance ,**International Journal of Management and Applied Research, Vol11, N°1,2024.

291- John Driffill et al, **Monetary Policy and Financial Stability: What role for the futures market?**, Journal of Financial Stabability, Vol2, Issue 1,2006.

292- Katherine Porter, **The Damage of Debt,** Washington and Lee Law Review, Vol 69, Issue 2, 03-01-2012.

293- Khan Md Abdus Subhan, Siti Aida Bt. Samikon, Mohammad Enayet Hossain, **The Significance of Islamic Finance and Banking for The Socio-Economic Development in Bangladesh,** PJAEE, Vol 19, issue 01,2022.

294- Mahvish Nawaz Mokal et al, **Murabaha & Tawarruq: An Examination of Issues and Challenges from an Accounting Perspective**, Journal of Islamic Finance, Vol13, N°1, 2024.

295- Mirza Punagi et al, **Analysis of Factors Affecting of Return on Assets of Banking Companies Before and During Covid-19 Pandemic**, Journal of Management, Accounting, General Finance and International Economic Issues, Vol 2, Issue 1, 2022

296- Mohamed Amin Chakroun, Mohamed Imen Gallali, **Contribution of Islamic banks to systemic risk**, International Journal of Banking, Accounting and Finance, nderscience Enterprises Ltd, Vol 8, Issue 1,2017.

297- Mohyi Aldin Abu Alhoul et al**, Activating Istisna'a in Islamic banks to finance housing for people with limited income - the case of Jordan ,** Asian Economic and Financial Review, Vol13, issue8, 2023.

298- Moreno, Ignacio et al, **Using the Z-score to Analyze the Financial Soundness of Insurance Firms,** European Journal of Management and Business Economics, N°31, 2022.

299- Mosab I. Tabash, Raj S. Dhankar**, The Relevance of Islamic Finance Principles in Economic Growth,** International Journal of Emerging Research in Management & Technology, Vol3, Issue2, 2014.

300- Muhammad Arif et al, **Riba Free Economy Model**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol 2, N°6, 2012.

301- Muhammad Asif Khan et al, **Déterminants of non-performant loans in the banking sector in developing state ,**Asian Journal of Accounting Research, Vol 5, N°1, 2020.

302- Munawar Ismail et al, **The contribution of Islamic bank towards the stability of financial system in Indonesia,** Int. J. Globalisation and Small Business, Vol 9, N° 1, 2017.

303- Nada Zuhair Al-feel, **manufacture contract (istisna'a), concept, importance & Risks**, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 7, issue 5, 2019.

304- Ngo Bakang, M. L, **Effects of Financial Deepening on Economic Growth in Kenya**, international Journal of Business and Commerce, Vol 4, Issue 7, 2015.

305- Noraina Mazuin Sapuan, **An Evolution of Mudarabah Contract: A Viewpoint from Classical and Contemporary Islamic Scholars**, Procedia Economics and Finance, Vol 35, 2016.

306- Oke, J. A et al, **Use of correlation, tolerance and variance inflation factor for Multicollinearity test**, Global Scientific Journal, vol 7, Issue 5, May 2019.

307- Omer Faruk Tekdogan, Burak Sencer Atasoy, **does islamic banking promote financial stability ? evidence from an agent-based model,** Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, Vol 7, N° 2, 2021.

308- Piotr Stanislaw Chlopek, **RAROC as a credit Risk Approach,** Financial Sciences Wroclaw University of Economics, Vol 3, issue 16 ,2013.

309- Racha Ghayad, Mohamad Hamdan**, Islamic banks (Profit Sharing Contracts and Agency Theory in the Islamic banks in Lebanon),** International Journal of Research and Studies Publishing, Vol 8, Issue 4, 20 April 2021.

310- Ramananda Singh, Sankharaj Roy, **Financial Inclusion : A Critical Assessment of its Concepts and Measurement**, Asian Journal of Research in Business Economics and Management, Vol 5, N°1, January 2015.

311- Rizvi, S et al, **Role of Islamic banks in Indonesian banking industry: an empirical exploration,** Pacific-Basin Finance Journal, Vol 62, September 2020.

312- Robert Heinlein, **Significance of Financial Stability in Economy** ,Journal of Stock & Forex Trading, 30-Jun-2022.

313- Shahid M Ebrahim, Mustapha Sheikh, **Debt Instruments in Islamic Finance : A Critique**, Arab law quarterly, Vol 30, 2016.

314- Simona Franzoni, Asma Ait Allali, **Principles of Islamic Finance and Principles of Corporate Social Responsibility: What Convergence?** Sustainability, Vol 10, issue 637, 2018.

315- Stavros Gadinis, **The Financial Stability Board: The New Politics of International Financial Regulation**, Texas International Law Journal, Vol 48, Issue 2, 2013.

316- Weijun Zhou, Li Zhang, **A modified Broyden-like quasi-Newton method for nonlinear équations**, Journal of Computational and Applied Mathematics, Vol 372, 2020.

317- Zulkar Nayn, Mohammad Shahriar Siddiqui, **Measuring Financial Stability: The Composition of an Aggregate Financial Stability Index for Bangladesh**, Bank Parikrama, Vol 39, issue1, 2014.

V- Documents :

318- Addleshaw Goddard Llp**, Islamic Finance Guide,** London, 2017.

319- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique de la Banque d'Algerie**, Series Retrospectives, Hors-Série, Juin 2012.

320- Banque d'Algérie, **Tendances Monétaires Et Financières au Premier Semestre 2021**, Novembre 2021, Note de conjoncture.

321- Ben Bernank, Mark Grtler, **Financial Fragility and Economic Performance**, NBER Working Paper Series, N° 2318, Cambridge, July 1987.

322- Beyene et al, **Understanding Barriers to Financial Access** : Insights from Bank Pricing Data, International Monetary Fund, July 2024.

323- BIS, **The BIS Promoting global monetary and financial stability through international cooperation**, July 2024.

324- BRI, **Gouvernance de banque centrale et stabilité financière ,**Mai 2011.

325- Cheang, Choy, **Aggregate financial stability index for an early warning system**, Research and statistics department, Monetary of macao, 2011.

326- Christopher James, **RAROC Based Capital Budgeting and Performance Evaluation; A Case Study of Capital Allocation**, Financial Institutions Center, university of pennsylvania, United States, September 22, 1996.

327- David S. Bieri, **The Basel Process and Financial Stability**, Bank for International Settlements, Basel, 2004.

328- ECB, **Financial Stability Review**, December 2004.

329- Ephilip Davis, Dilruba Karim, **Macro prudential regulation-The Missing Policy Pillar**, European Union, 8th June 2009.

330- European Central Bank, **Securitisation Credit Risk and Lending Standards Revisited**, Research Bulletin Nº 32, 2017.

331- Evans et al, **Macroprudential indicators of financial system soundness**, Washington, FMI, 2000.

332- Ewa Karwowski, **Financial Stability : The Significance and Distinctiveness of Islamic Banking in Malaysia**, Working Paper Nº 555, Annandale-on-Hudson, NY : The Levy Economics Institute of Bard College, 2009.

333- Garry J. Schinasi, **Defining Financial Stability,** International Monetary Fund, WP/04/187**,** 2024.

334- Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, **An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis**, Department of Applied Economics, University of Cambridge, England First Version: February, 1995, Revised: January1997.

335- Houben, A et al, **Towards a framework for financial stability**, De Nederlandsche Bank Occasional Studies, 2004.

336- Hyman Minsky, **the financial Instability Hypothesis**, Working Paper N°74, the jerome levy Economics Institute of Bord college, May, 1992.

337- ICD Thomson Reuters**. Islamic Finance Development**: Harmony on The Horizon, New York, ICD-Thomson Reuters, 2022.

338- IMF, **Review of the Financial Sector Assessment Program Further Adaptation to the Post-Crisis Era**, August 2014.

339- IMF, **Role of the IMF in Promoting Financial Stability**, No date.

340- International Monetary Fund, **Ensuring Financial Stability in Countries with Islamic Banking**, IMF Policy Paper, 2017.

341- International Monetary Fund, **Islamic Finance in the National Accounts and External Sector Statistics**, Joint Thirty-Eighth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics and Eighteenth Meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts Remote Meeting, March 7–10, 2022.

342- John Linarelli, **Debt in Just Societies: A General Framework for Regulating Credit,** Digital Commons Touro Law Center, 2020.

343- Maria de Fátima Mota Mósca, **Criação de Valor, Gestão do Risco e as Medidas de Performance Ajustadas ao Risco: Aplicação do RAROC – Risk Adjusted Return on Capital – ao Grupo Crédito Agrícola**, Instituto Politécnico de Lisboa, Lisboa, 2011.

344- Martin Cihak, Hciko Hesse**, islamic Banks and Fiancial stability: An Ampirical Analysis,** IMF Working Paper, WP/08/16, January 2008.

345- Mohamed taher sassi, marius kinski, **How Islamic Finance can affect the Financial Stability ?,** Philipps-Universität Marburg,2020.

346- Mumtaz Hussain et al, **An Overview of Islamic Finance**, International Monetary Fund, WP/15/120, 2015.

347- OECD, **OECD Strategic Response to the Financial and Economic Crisis,**2009.

348- OPEC, **Monthly Bulletin on Petroleum Developments in World Markets**, August 2020**.**

349- Patrick Imam, Kangni Kpodar**, Islamic Banking: How Has It Diffused?**, International Monetary Fund, WP 10/195, August 2010.

350- Paweł Smaga, **Assessing involvement of central banks in financial stability**, Policy paper, Center for financial stability, 23 May 2013.

351- Peter Sarlin, **on policymakers' loss functions and the evaluation of early warning systems**, Working Paper Series, no: 1509, Frankfurt am Main, European Central Bank, 2013.

352- Qudeer Latif et al, **Dubai Court of Cassation Decision on Validity of Murabaha Contracts**, Clifford Chance, June 2020.

353- Rininta Nurrachmi et al, **Time Value of Money in Islamic Perspective and the Practice in Islamic Banking Implications,** International Islamic University Malaysia, March 2012.

354- Simone Manganelli, Robert F. Engle**, Value at Risk Models in Finance**, Working Paper N°75, European Center Bank, August, 2001.

355- Stanislav Percic, Vasile Cocriş, **Early Warning Systems for Financial Crises -A Critical Approach**, CES Working Papers [undated].

356- State Bank of Pakistan, **Pakistan's Islamic Banking Sector Review 2003 to 2007**, 2008.

357- Stephano, Constantinos, Juan Carlos Mendoza, **Credit Risk Measurement Under Basel II: An Overview and Implémentations Issues for Développent Countries,** World Bank Policy Research Working Paper 3556, April 2005.

358- Thomas J. Linsmeier, Neil D. Pearson, **Risk Measurement: An Introduction to Value at Risk**, University of Illinoisa at Urbana Champaign, United State, July 1996.

359- Turgut Türsoy, **Financial Stability and Financial Markets: Case of Turkey**, MPRA Paper Nº 97147, 02 December 2019.

360- Verlis C. Morris, **Measuring and forecasting financial stability: the composition of an Aggregate financial stability index for jamaika**, financial stability department, bank of jamaika, August 2010.

361- Vítor Gaspar et al, **The Transformation of the European Financial System ,**European Central Bank, Frankfurt, Germany, May 2003.

VI- Reports :

362- Banque d'Algérie, **Rapport annuel 2003 : Développement économique et monétaire de l'Algérie**, décembre 2004.

363- IMF, **Rapport Des Services Du Fmi Pour Les Consultations De 2018**, Au Titre De L'article IV, Rapport du FM, juin 2018.

364- Islamic Financial Services Board, **Islamic financial services industry : stability report 2024**, Malaysia,2024.

365- Jean-Paul Betbèze et al, **les banques centrales et la stabilité financière**, les rapports du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2011.

VII- Laws :

366- Banque d'Algérie, l'Instruction n°02-2002 du 11 avril 2002 stipule Introduction au rétablissement de la liquidité du marché monétaire.

VIII- Website:

367- Alessandra Cicci, **G20 performance on financial stability**, Available at: https://www.globalgovernanceproject.org , Date of access: 22/03/2024, at: 12h59.

368- AMF, https://www.amf.org.ae, Date of access: 22/03/2024, at: 19h07.

369- Amy Tikkanen, panic economics, Available at: https://www.britannica.com, Date of access: 22/04/2024, at: 21h01.

370- Bank Negara Malaysia, **The Importance of Financial Stability**, available at :https://www.bnm.gov.my,Date of access: 13/03/2024, at: 11h42.

371- Bank of England, **How the Bank of England works to protect and promote financial stability in the UK.**, available at: https://www.bankofengland.co.uk, Date of access: 17/12/2024, at: 16h27.

372- bankscope, available at: https://business.uc3m.es/en/resources, Date of access: 17/2/2025, at: 21h11.

373- Emmanuel Agwu, **The Impact of Non-compliance: Understanding the Risks and Consequences**, Available at the link: https://youverify.com ,Date of access: 24/03/2024, at: 12h27.

374- Financial Access Survey, available on the site : https://data.imf.org , Date of access : 21/12/2024, at : 11h33.

375- FSB, https://www.fsb.org, Date of access: 22/03/2024, at: 16h35.

376- GoCardless, **What Is Z-Score?**, Article available at the link, https://gocardless.com, Date of access :19/12/2024, at 10h12.

377- IMF, https://www.imf.org, Date of access: 20/03/2024, at: 13h57.

378- Irving Fisher, **The Debt-Deflation Theory of Great Depressions**, Article available at: https://fraser.stlouisfed.org ,Date of access: 12/03/2024, at 14h21.

379- Islamic Banking – all you need to know ,Available at the following link: https://www.sc.com , Date of access: 22 /6/2024, at: 14h50.

380- Jassim Ahmed, **Islamic Finance : A Very Important Trend That Is Hard to Ignore**, Available at the following link, https://www.ifac.org , Date of access : 28 /6/2024, at: 9h10.

381- Jaya Ramachandran, **G20 Finance Ministers Committed to Sustainable Development**, IPS, Available at: http://www.ipsnews.net , Date of access: 22/03/2024, at: 11h35.

382- OECD, https://www.ccacoalition.org , Date of access: 20/03/2024, at: 17h47

383- Pilkingtonphil, **Keynes's preference for liquidity overcomes the debt deflation of 1931 and 2008**. Article available at: https://fixingtheeconomists.wordpress , Date of access: 12/03/2024, at: 17h42.

384- Shafinar Ismail et al, **the concept of waqf** ,Downloaded from https://www.elgaronline.com , Date of access 10/17/2024, at: 06h27.

385- Shahzaib Hafeez, **Beyond Interest: How Islamic Banking is Reshaping Finance**, Article available at: https://jilc.syr.edu , Date of access: 21/12/2024, at: 15h23.

386- Shaima Hasan, Shereen Mohamed, Navigating uncertainty, https://www.lseg.com, Date of access: 28/12/2024, at: 12h20.

387- United Nations, Economic and Social Commission for Western, Asia**,** **financial deepening**, Disponibles sur: https://www.unescwa.org/financial-deepening , Date of access 01/28/2025, at : 15h57.

388- world bank , **fred economic data**, data Available at the link : https://fred.stlouisfed.org, Date of access: 03/28/2024, at: 16h13.

389- World Bank, https://www.worldbank.org , Date of access: 20/03/2024, at: 14h37.

390- World Bank, **Islamic Finance**, Article available at: https://www.worldbank.org , Date of access: 28/12/2024, at: 11h33.

391- World Socialist Web Site, After Tricolor collapse another indebted US auto-connected firm goes under, Available at the following link, https://www.wsws.org , Date of access : 18 /10/2025, at : 11h34.

392- Zhu, Jiejin, **Strengthening Financial Regulation: The Role of the Financial Stability Board**, Available at: https://g20.utoronto.ca, Date of access: 22/03/2024, at: 12h50.

الملاحق

الملحق رقم 01: طلب تحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

طلب تحكيم أسئلة مقابلة

الأستاذ: ..... المحترم.

تحية طيبة وبعد....

في إطار إنجازي لأطروحة الدُّكتوراه في الاقتصاد النّقدي والبنكيّ بجامعة ورقلة، الموسومة بـ: "**الصّيرفة الإسلاميّة كآليَّة للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1996–2023)**"، يُشرفني أن أتقدّم إلى سيادتكم بهذا الطّلب من أجل تحكيم أسئلة المقابلة التي أعددتها، والتي تهدف إلى دعم نتائج الدّراسة المتوصّل إليها، ويأتي هذا التّحكيم بغرض:

- ❖ التَّأكُّد من وضوح الأسئلة ودقّة صياغتها؛
- ❖ ضمان اتساقها مع إشكاليّة الدّراسة وأهدافها؛
- ❖ التّحقق من شمولها للجوانب النّظرية والتّطبيقية ذات الصّلة بالصّيرفة الإسلاميّة والاستقرار المالي؛
- ❖ الاستفادة من ملاحظاتكم واقتراحاتكم لتعزيز جودة الأداة البحثيَّة وموثوقيَّة نتائجها.

راجيًا من سيادتكم التّكرُّم بالاطّلاع على الأسئلة المرفقة وإبداء آرائكم القيّمة، مُؤكّداً أن ملاحظاتكم ستلقى كامل التّقدير والاعتبار في سبيل إثراء هذا العمل العلميّ.

وتفضّلوا بقبول فائق الاحترام والتَّقدير.

الطالب: الهاشمي قميش

الأستاذة المشرفة: أ د. عائشة بخالد

الملحق رقم 02: قائمة الأساتذة المحكين

الإسم واللقب	التخصص	الجامعة	الدرجة العلمية
سليمان ناصر	نقود ومالية	جامعة ورقلة	أستاذ التعليم العالي
سمير بوختالة	اقتصاد تنمية، نقود بنوك ومالية	جامعة ورقلة	أستاذ التعليم العالي
سمير غويني	علوم اقتصادية	جامعة الجلفة	أستاذ التعليم العالي

الملحق رقم03: البيانات المستخدمة فالدراسة

Years	Z-score	TA	TF	INF	OIL
1996	5.20	5275860.698	2326	18.7	60.11
1997	5.33	8004716.196	5331	5.7	60.95
1998	8.09	9931953.456	7468	5	48.88
1999	6.58	11817141.7	8133	2.6	58.93
2000	8.79	15110139.36	8520	0.3	74.34
2001	9.36	19104747.63	12556	4.2	66.5
2002	10.53	25723583.48	10501	1.4	62.9
2003	10.33	32523589.14	20785	4.3	68.4
2004	9.64	38654456.36	20066	4	70.4
2005	8.53	41393423.55	25865	1.4	76.3
2006	9.50	45969967.31	28051	2.3	76.9
2007	10.02	56246079.85	37471	3.7	75.8
2008	12.69	72261732.85	48662	4.9	78.8
2009	17.72	99119176.07	60206	5.7	65.6
2010	19.24	120527226.1	60356	3.9	66.3
2011	19.91	133008790.4	72300	4.5	68.7
2012	20.49	130820660	78103	8.9	66
2013	20.55	137112745.7	90882	3.3	61.9
2014	18.82	162809037.3	85902	2.9	59.05
2015	19.97	193613632.8	117721	4.8	46.51
2016	22.14	210396725.2	140088	6.4	34.85
2017	23.12	248718469.3	185131	5.6	36
2018	24.29	271105937.1	231800	4.3	42.29
2019	22.44	261699182.6	253433	2	40.42
2020	24.82	268942074.8	254861	2.4	34.07
2021	21.83	245240080	313751	7.2	39.41
2022	21.54	277263969	343106	9.3	57.83
2023	23.82	275307079.26	365000	7.4	52.03

الملحق رقم 04: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 05: نتائج اختبار التعدد الخطي VIF لمتغيرات الدراسة

Variance Inflation Factors
Date : 06/17/25 Time : 16 :02
Sample : 1996 2023
Included observations : 28

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
TA	1.33E-16	23.94342	9.499972
TF	9.06E-11	15.08003	8.068778
INF	0.012835	3.321376	1.083298
OIL	0.001596	42.43122	2.123180
C	9.309504	67.70664	NA

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 06: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : Z_SCORE has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-2.168693	0.4868
Test critical values :	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.436434
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.017685

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 07: نتائج اختبار PP لمتغير Z-score عند المستوى الأصلي بوجود القاطع

Null Hypothesis : Z_SCORE has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-0.999157	0.7389
Test critical values :	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.732923
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.626267

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 08: نتائج اختبار PP لمتغير Z-score عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : Z_SCORE has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		1.453813	0.9600
Test critical values :	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.065352
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.106040

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم09: نتائج اختبار PP لمتغير Z-score عند الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : D(Z_SCORE) has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-4.957362	0.0026
Test critical values :	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.897430
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.969437

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 10: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند الفرق الأول بوجود القاطع

Null Hypothesis : D(Z_SCORE) has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-5.000167	0.0004
Test critical values :	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.936926
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.990672

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 11: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير Z-score عند الفرق الأول بدون معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : D(Z_SCORE) has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-4.400942	0.0001
Test critical values :	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.409194
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.715960

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 12: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : TA has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-2.200043	0.4706
Test critical values :	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.46E+14
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.85E+14

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 13: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بوجود القاطع

Null Hypothesis : TA has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		0.258260	0.9713
Test critical values :	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.78E+14
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.26E+14

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 14: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : TA has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		2.353827	0.9940
Test critical values :	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.09E+14
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.04E+14

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 15: نتائج اختبار PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : D(TA) has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-4.371571	0.0097
Test critical values :	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.78E+14
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.00E+14

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 16: نتائج اختبار الاستقرارية PPلمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بوجود القاطع

Null Hypothesis : D(TA) has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-4.384648	0.0020
Test critical values :	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.82E+14
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.00E+14

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 17: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي أصول المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بدون معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : D(TA) has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-3.119424	0.0031
Test critical values :	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.33E+14
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.34E+14

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 18: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : TF has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		0.459135	0.9985
Test critical values :	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.45E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.08E+08

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 19: نتائج اختبار الاستقرارية PPلمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بوجود القاطع

Null Hypothesis : TF has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		4.437736	1.0000
Test critical values :	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.62E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.28E+08

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 20: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : TF has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		6.896461	1.0000
Test critical values :	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.72E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.48E+08

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 21: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : D(TF) has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-5.215975	0.0014
Test critical values :	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.47E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.31E+08

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 22: نتائج اختبار الاستقرارية PPلمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بوجود القاطع

Null Hypothesis : D(TF) has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-3.142964	0.0356
Test critical values :	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.23E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.98E+08

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 23: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية عند الفرق الأول بدون معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis : D(TF) has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-2.202957	0.0291
Test critical values :	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.68E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.68E+08

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 24: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير التضخم عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه والقاطع

Null Hypothesis : INF has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-10.40405	0.0000
Test critical values :	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.307490
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.263970

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 25: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير التضخم عند المستوى الأصلي بوجود القاطع

Null Hypothesis : INF has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-6.668266	0.0000
Test critical values :	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.244839
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.244839

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 26: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير التضخم عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه والقاطع

Null Hypothesis : INF has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-3.358879	0.0016
Test critical values :	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.212358
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.58758

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 27: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند المستوى الأصلي بوجود معامل الاتجاه والقاطع

Null Hypothesis : OIL has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-1.941525	0.6055
Test critical values :	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	51.81553
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	49.88364

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 28: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند المستوى الأصلي بوجود القاطع

Null Hypothesis : OIL has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-1.415832	0.5596
Test critical values :	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	55.75811
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	54.65129

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 29: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند المستوى الأصلي بدون معامل الاتجاه والقاطع

Null Hypothesis : OIL has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-0.494752	0.4923
Test critical values :	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	59.80921
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	46.47414

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 30: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند الفرق الأول بوجود معامل الاتجاه والقاطع

Null Hypothesis : D(OIL) has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth : 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-4.667090	0.0050
Test critical values :	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	62.44569
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	38.82677

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 31: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند الفرق الأول بوجود القاطع

Null Hypothesis : D(OIL) has a unit root
Exogenous : Constant
Bandwidth : 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-4.762669	0.0008
Test critical values :	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	62.55577
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	41.92178

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 32: نتائج اختبار الاستقرارية PP لمتغير الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات عند الفرق الأول بدون معامل الاتجاه والقاطع

Null Hypothesis : D(OIL) has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth : 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob. *
Phillips-Perron test statistic		-4.842274	0.0000
Test critical values :	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	62.67214
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	47.43836

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 33: أفضل صيغ ARDL للعلاقة المدروسة

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable : Z_SCORE
Date : 07/07/25 Time : 16 :13
Sample : 1996 2023
Included observations : 25

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
80	-32.561568	3.324925	3.763721	3.446629	0.967587	ARDL (3, 0, 0, 0, 1)
77	-31.675021	3.334002	3.821552	3.469227	0.967793	ARDL (3, 0, 0, 1, 1)
50	-31.009556	3.360764	3.897070	3.509513	0.967282	ARDL (3, 1, 0, 1, 1)
74	-31.171682	3.373735	3.910040	3.522483	0.966854	ARDL (3, 0, 0, 2, 1)
32	-29.272547	3.381804	4.015619	3.557597	0.966781	ARDL (3, 1, 2, 1, 1)
53	-32.375181	3.390014	3.877565	3.525240	0.965937	ARDL (3, 1, 0, 0, 1)
47	-30.375761	3.390061	3.975121	3.552332	0.966507	ARDL (3, 1, 0, 2, 1)
59	-30.431356	3.394508	3.979569	3.556779	0.966357	ARDL (3, 0, 2, 1, 1)
71	-32.462984	3.397039	3.884589	3.532264	0.965697	ARDL (3, 0, 1, 0, 1)
79	-32.561413	3.404913	3.892463	3.540139	0.965426	ARDL (3, 0, 0, 0, 2)
68	-31.639858	3.411189	3.947494	3.559937	0.965589	ARDL (3, 0, 1, 1, 1)
76	-31.655327	3.412426	3.948732	3.561174	0.965547	ARDL (3, 0, 0, 1, 2)
62	-31.835924	3.426874	3.963179	3.575622	0.965045	ARDL (3, 0, 2, 0, 1)
20	-29.853758	3.428301	4.062116	3.604094	0.965200	ARDL (3, 2, 0, 2, 1)
23	-30.855981	3.428478	4.013539	3.590749	0.965195	ARDL (3, 2, 0, 1, 1)
41	-30.962856	3.437028	4.022089	3.599299	0.964896	ARDL (3, 1, 1, 1, 1)
49	-31.008376	3.440670	4.025730	3.602941	0.964768	ARDL (3, 1, 0, 1, 2)
29	-29.013804	3.441104	4.123675	3.630420	0.964503	ARDL (3, 1, 2, 2, 1)
5	-29.065066	3.445205	4.127776	3.634521	0.964357	ARDL (3, 2, 2, 1, 1)
58	-30.068832	3.445507	4.079322	3.621300	0.964596	ARDL (3, 0, 2, 1, 2)
31	-29.071060	3.445685	4.128255	3.635001	0.964340	ARDL (3, 1, 2, 1, 2)
73	-31.137867	3.451029	4.036090	3.613300	0.964401	ARDL (3, 0, 0, 2, 2)
65	-31.163078	3.453046	4.038107	3.615317	0.964329	ARDL (3, 0, 1, 2, 1)
46	-30.165466	3.453237	4.087053	3.629031	0.964321	ARDL (3, 1, 0, 2, 2)
2	-28.214167	3.457133	4.188459	3.659972	0.963373	ARDL (3, 2, 2, 2, 1)
56	-30.226384	3.458111	4.091926	3.633904	0.964147	ARDL (3, 0, 2, 2, 1)
44	-32.252931	3.460234	3.996540	3.608983	0.963860	ARDL (3, 1, 1, 0, 1)
52	-32.359314	3.468745	4.005051	3.617493	0.963551	ARDL (3, 1, 0, 0, 2)
38	-30.366412	3.469313	4.103128	3.645106	0.963743	ARDL (3, 1, 1, 2, 1)
26	-32.374789	3.469983	4.006288	3.618731	0.963506	ARDL (3, 2, 0, 0, 1)
70	-32.462810	3.477025	4.013330	3.625773	0.963248	ARDL (3, 0, 1, 0, 2)
11	-29.490275	3.479222	4.161792	3.668538	0.963124	ARDL (3, 2, 1, 2, 1)
35	-31.556330	3.484506	4.069567	3.646777	0.963189	ARDL (3, 1, 2, 0, 1)
67	-31.616729	3.489338	4.074399	3.651609	0.963011	ARDL (3, 0, 1, 1, 2)
4	-28.653380	3.492270	4.223596	3.695109	0.962063	ARDL (3, 2, 2, 1, 2)
19	-29.727011	3.498161	4.180731	3.687477	0.962419	ARDL (3, 2, 0, 2, 2)
61	-31.763561	3.501085	4.086145	3.663356	0.962574	ARDL (3, 0, 2, 0, 2)
14	-30.848572	3.507886	4.141701	3.683679	0.962317	ARDL (3, 2, 1, 1, 1)
22	-30.849266	3.507941	4.141757	3.683735	0.962315	ARDL (3, 2, 0, 1, 2)
40	-30.962349	3.516988	4.150803	3.692781	0.961972	ARDL (3, 1, 1, 1, 2)
28	-28.990260	3.519221	4.250546	3.722059	0.961027	ARDL (3, 1, 2, 2, 2)
55	-30.061019	3.524881	4.207452	3.714198	0.961401	ARDL (3, 0, 2, 2, 2)
37	-30.108839	3.528707	4.211278	3.718023	0.961253	ARDL (3, 1, 1, 2, 2)

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 34: نتائج اختبار القيود لمعالم نموذج ARDL

Wald Test :
Equation : Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	8.975333	(4, 16)	0.0005
Chi-square	35.90133	4	0.0000

Null Hypothesis : C (4) = C (5) = C (6) = C (7) = 0
Null Hypothesis Summary :

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C (4)	4.21E-08	1.45E-08
C (5)	-1.80E-06	8.10E-06
C (6)	0.179495	0.130204
C (7)	-0.128876	0.052931

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم35: نتائج اختبار مصور الارتباط لنموذج ARDL

Date: 07/07/25 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1999 2023
Q-statistic probabilities adjusted for 3 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.280	-0.280	2.2075	0.137
		2	-0.212	-0.315	3.5216	0.172
		3	0.253	0.105	5.4905	0.139
		4	-0.031	0.031	5.5205	0.238
		5	-0.080	0.013	5.7373	0.333
		6	-0.265	-0.390	8.2325	0.222
		7	0.054	-0.239	8.3432	0.303
		8	0.045	-0.179	8.4220	0.393
		9	-0.194	-0.180	10.004	0.350
		10	0.142	0.013	10.912	0.364
		11	-0.042	-0.183	10.997	0.444
		12	0.015	-0.184	11.009	0.528

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق رقم 36: نتائج اختبار دقة نتائج المحاكاة

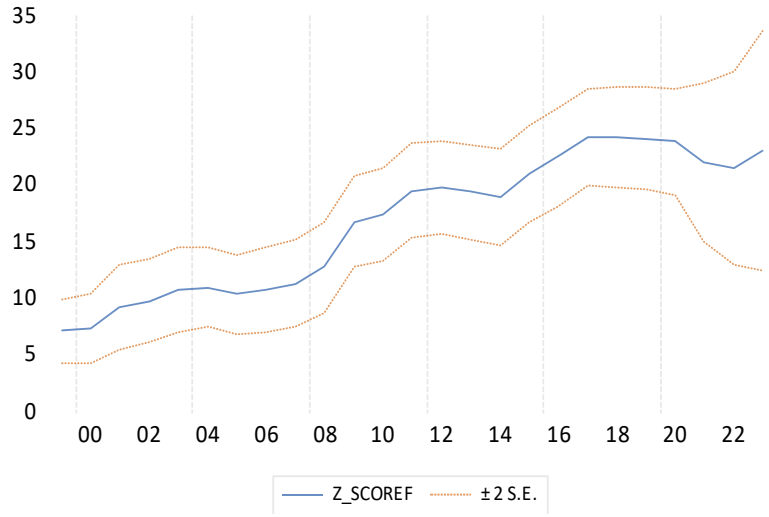

Forecast: Z_SCOREF
Actual: Z_SCORE
Forecast sample: 1996 2023
Adjusted sample: 1999 2023
Included observations: 25

Root Mean Squared Error	1.043783
Mean Absolute Error	0.886665
Mean Abs. Percent Error	6.724640
Theil Inequality Coef.	0.030734
Bias Proportion	0.000709
Variance Proportion	0.018983
Covariance Proportion	0.980308
Theil U2 Coefficient	0.641479
Symmetric MAPE	6.649871

المصدر: مخرجات Eviews13

الملحق 37: نتائج محاكاة السيناريو الأول والثاني

الفترة	Z_SCORE			
	القيم الفعلية	القيم المحاكاة	السيناريو الأول	السيناريو الثاني
1996	5.1974			
1997	5.3335			
1998	8.0850			
1999	6.5792	7.022619	7.565371	6.975954
2000	8.78894	7.235346	8.164831	7.166213
2001	9.36163	9.119601	10.70556	8.991320
2002	10.52907	9.663231	11.6902	9.539853
2003	10.32534	10.68704	13.32654	10.48864
2004	9.639084	10.92588	13.91889	10.74162
2005	8.529183	10.26819	13.58802	10.01131
2006	9.497071	10.62438	14.08273	10.38189
2007	10.02454	11.23951	15.17579	10.89886
2008	12.6932	12.63537	17.37254	12.24489
2009	17.72422	16.64802	23.14174	16.1048
2010	19.23774	17.3311	25.6989	16.75879
2011	19.90931	19.43066	29.63361	18.72484
2012	20.49009	19.67939	30.4497	18.96879
2013	20.54717	19.3558	30.4319	18.51432
2014	18.82034	18.79238	30.26528	18.00984
2015	19.96733	20.9484	33.79839	19.93848
2016	22.13776	22.3982	36.63385	21.28254
2017	23.12142	24.13508	41.23934	22.54755
2018	24.28966	24.12257	43.35207	22.15611
2019	22.43565	24.06627	44.46634	21.61708
2020	24.82232	23.75259	44.25761	21.19027
2021	21.83901	21.90781	40.59763	18.9421
2022	21.54413	21.47434	40.11858	18.42644
2023	23.82341	23.01323	40.45643	19.65335

المصدر: مخرجات Eviews13

فهرس

الفهرس

العنوان	الصفحات
الإهداء	IV
الشكر	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال البيانية	XIII
قائمة الملاحق	XVI
قائمة المختصرات	XVIII
مقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية	3
المطلب الأول: عموميات حول الصيرفة الإسلامية	3
الفرع الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية	3
الفرع الثاني: أنشطة الصيرفة الإسلامية	10
الفرع الثالث: خدمات الصيرفة الإسلامية	33
المطلب الثاني: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية	37
الفرع الأول: المرحلة التنظرية للصيرفة الإسلامية	37
الفرع الثاني: المرحلة التطبيقية للصيرفة الإسلامية	40
المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الواقع	45
الفرع الأول: الإنتشار العالمي لصناعة الصيرفة الإسلامية	45
الفرع الثاني: دوافع الاهتمام العالمي بالصيرفة الإسلامية	53
المبحث الثاني: ماهية الاستقرار المالي	58
المطلب الأول: مدخل للاستقرار المالي	58
الفرع الأول: الاستقرار المالي	58
الفرع الثاني: عدم الاستقرار المالي	64

المطلب الثاني: مؤشرات ومعايير قياس الاستقرار المالي	67
الفرع الأول: مؤشرات قياس الاستقرار المالي	67
الفرع الثاني: معايير قياس الاستقرار المالي	79
المطلب الثالث: الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالاستقرار المالي	84
المبحث الثالث: علاقة الصيرفة الإسلامية بالاستقرار المالي	92
المطلب الأول: أسباب عدم الاستقرار المالي من منظور إسلامي	92
المطلب الثاني: مبادئ الاستقرار المالي للتمويل الإسلامي	96
المطلب الثالث: دور التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي	99
خلاصة الفصل الأول	103
الفصل الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة	104
تمهيد	105
المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة	106
المطلب الأول: عرض الدراسات التي أثبتت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي	106
المطلب الثاني: عرض الدراسات التي نفت مساهمة الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي	122
المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وعرض ما يميز دراستنا	128
المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة	128
المطلب الثاني: ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات	135
خلاصة الفصل الثاني	137
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)	138
تمهيد	139
المبحث الأول: خصوصية النظام المصرفي الجزائري	140
المطلب الأول: تقديم النظام المصرفي الجزائري	140
المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري	142
المطلب الثالث: جوانب إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري	148
المبحث الثاني: تشخيص واقع الاستقرار المالي في الجزائر	157
المطلب الأول: القواعد الاحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري	157
المطلب الثاني: تدابير دعم الاستقرار المالي في الجزائر	166
الفرع الأول: الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار المالي	166
الفرع الثاني: السياسات المتخذة لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر	172

المطلب الثالث: تقييم استقرار النظام المصرفي الجزائري	**179**
الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (1996-2023)	**180**
الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)	**198**
المبحث الثالث: تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر	**213**
المطلب الأول: الإطار القانوني الداعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر	**214**
الفرع الأول: النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية	**214**
الفرع الثاني: النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية	**216**
الفرع الثالث: القانون 23-09 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10	**218**
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)	**221**
الفرع الأول: تحليل أداء المصارف الإسلامية خلال الفترة (1996-2023)	**221**
الفرع الثاني: تحليل تطور إجمالي معاملات الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)	**228**
المطلب الثالث: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	**234**
خلاصة الفصل الثالث	**237**
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الصيرفة الإسلامية على الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2023)	**238**
تمهيد	**239**
المبحث الأول: منهجية الدراسة ومتغيراتها	**240**
المطلب الأول: حدود الدراسة ومصادر البيانات	**240**
الفرع الأول: عينة الدراسة	**240**
الفرع الثاني: فترة الدراسة	**240**
الفرع الثالث: مصادر الحصول على البيانات	**241**
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة	**242**
الفرع الأول: الطريقة المستخدمة	**242**
الفرع الثاني: البرامج الإحصائية المستخدمة	**247**
المطلب الثالث: تصميم نموذج الدراسة	**247**
الفرع الأول: متغيرات الدراسة	**247**
الفرع الثاني: صياغة النموذج القياسي للدراسة	**249**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة	**250**
المطلب الأول: الإحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط	**250**
الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية	**250**

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباط	**253**
المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة	**255**
الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**255**
الفرع الثاني: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	**257**
المطلب الثالث: محاكاة النموذج ودراسة السيناريوهات	**271**
الفرع الأول: المحاكاة التاريخية للنموذج	**271**
الفرع الثاني: السناريو الأول مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية	**272**
الفرع الثالث: السناريو الثاني مضاعفة إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية	**274**
المبحث الثالث: تفسير نتائج الدراسة القياسية	**277**
المطلب الأول: تفسير نتائج النموذج المقدر	**277**
الفرع الأول: تفسير النتائج في الأجل القصير	**277**
الفرع الثاني: تفسير النتائج في الأجل الطويل	**280**
المطلب الثاني: تفسير نتائج محاكاة النموذج	**282**
الفرع الأول: سيناريو أثر مضاعفة إجمالي أصول المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر	**282**
الفرع الثاني: سيناريو أثر مضاعفة تمويلات المصارف الإسلامية على مؤشر الاستقرار المالي في الجزائر	**283**
المطلب الثالث: سبل تطوير الصيرفة الإسلامية للمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر	**284**
خلاصة الفصل الرابع	**298**
خاتمة	**300**
المصادر والمراجع	**311**
الملاحق	**346**
الفهرس	**369**